سلسلة الدراسات القانونية

دار نهوض للدراسات والنشر

الإجرام السياسي

تأليف:

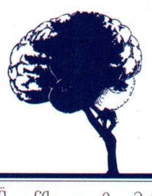
لويس برول

ترجمة:

حسن الجداوي

دراسة تحليلية:

د. علي فهد الزميع



مجموعة

وقف نهوض

لدراسات التنمية

NOHOUDH

ENDOWMENT FOR DEVELOPMENT STUDIES

سلسلة الدراسات القانونية

دار نهوض للدراسات والنشر

الإجرام السياسي

تأليف:

لويس بروال

ترجمة:

حسن الجداوي

دراسة تحليلية:

د. علي فهد الزميع



Louis Proal
La criminalité politique

بروال، لويس
الإجرام السياسي
ترجمة: حسن الجداوي
دراسة تحليلية: د. علي فهد الزميع

الطبعة الأولى الفرنسية:

Paris: Félix. Alcan, 1895

الطبعة الأولى للترجمة العربية: ١٩٣٧م «مطبعة حجازي ـ مصر»

الطبعة الثانية: ٢٠١٨م «دار نهوض للدراسات والنشر» سلسلة الدراسات القانونية

ISBN: 978-614-470-009-9

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر دار نهوض للدراسات والنشر»

بريد الإلكتروني: info@nohoudh.com

دار نهوض للدراسات والنشر

تأسست «**دار نهوض للدراسات والنشـــر**»، كشركة زميلة وعضو في مجموعة غير ربحية متمثلة في «**مجموعة وقف نهوض لدراسات التنمية**» في الكويت والتي تأسست في عام ١٩٩٦م.

تسعى الدار للمشـــاركة في إنتاج المعرفة الجادة سواء اتفقت أو اختلفت مع توجهاتها، والمساهمة في إحداث تغيير نوعي في الساحة الثقافية والعلمية.

تعتني الدار بإصدار الكتاب الجيد؛ بدءًا من الفكرة والمضمون، وانتهاءً بالشكل والإخراج. كما تختار منشوراتها بمعيار العلمية والحاجة والمستقبل.

وقف نهوض لدراسات التنمية

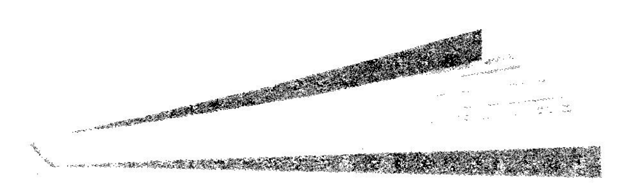
في عالم سريع التغير، بآفاقه وتحدياته الجديدة التي توسع من دائرة النشاط الإنساني في كل اتجاه، ونظرًا لبروز حاجة عالمنا العربي الشديدة إلى جهود علمية وبحثية تساهم في تأطير نهضته وتحديد منطلقاته ومواجهة المشكلات والعقبات التي تعترضها، وذلك في ظل إهمال للمساهمات المجتمعية، والاعتماد بصورة شبه كلية على المؤسسات الرسمية. وحيث كانت نشأة الوقف فقهيًا وتاريخيًا كمكون رئيسي من مكونات التنمية في المجتمع المدني العربي الإسلامي، انعقدت الرؤية بإنشاء «**وقف نهوض لدراسات التنمية**» في ٥ يونيو ١٩٩٦م ـ كوقف عائلي ـ بتسجيل أول حجية قانونية لهذا الوقف وإيداعها وتوثيقها بإدارة التوثيقات الشرعية بدولة الكويت، حيث اختير اسم «**نهوض**» للتعبير عن الغرض والدور الحقيقي الذي يجب أن يقوم به الوقف في تحقيق نهضة المجتمع، انطلاقًا من الإيمان القائم أن التنمية البشرية بأوجهها المختلفة هي المدخل الحقيقي لعملية التنمية والانعتاق من التخلف ومعالجة مشكلاته.

ويسعى وقف «**نهوض**» إلى المساهمة في تطوير الخطاب الفكري والثقافي والتنموي بدفعه إلى آفاق ومساحات جديدة، كما يهدف إلى التركيز على مبدأ الحوارات والتفاعل بين الخطابات الفكرية المتنوعة مهما تباينت وتنوعت في مضامينها، كما يسعى إلى تجنب المنطلقات الأحادية في تناول القضايا في ظل تطور الحياة وتشابك العلاقات الفكرية والثقافية.

ويقوم الوقف بتنفيذ هذه الأهداف والسياسات عن طريق أدوات عديدة من أبرزها إحياء دور الوقف في مجال تنشيط البحوث والدراسات، وتأصيل مناهج البحث العلمي في التفاعل مع القضايا المعاصرة التي تواجه حركة التنمية، من أبرزها:

- إنشاء ودعم مراكز ومؤسسات بحثية تختص بإجراء الدراسات الإنسانية والاجتماعية والتنموية.
- تمويل برامج وكراسي أكاديمية.
- نشر المطبوعات البحثية والأكاديمية لإثراء المكتبة العربية.
- إقامة المؤتمرات والملتقيات والورش العلمية.
- إقامة شبكة علاقات تعاون مع المتخصصين والمراكز العلمية.

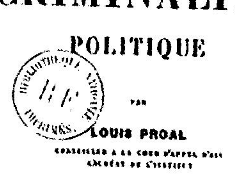
للمزيد حول أهداف ومشاريع وقف نهوض لدراسات التنمية يرجى مراجعة الموقع الإلكتروني للوقف: www.Nohoudh.org



LA

CRIMINALITÉ

POLITIQUE



PAR

LOUIS PROAL

CONSEILLER A LA COUR D'APPEL D'AIX
LAURÉAT DE L'INSTITUT

PARIS
ANCIENNE LIBRAIRIE GERMER BAILLIÈRE ET Cie
FÉLIX ALCAN, ÉDITEUR
108, BOULEVARD SAINT-GERMAIN, 108

1895

صورة غلاف النسخة الأصلية للكتاب

دراسة تحليلية: د. علي فهد الزميع

«إِذَا كَانَ الْعِلْمُ بِدُونِ ضَمِير خَرَاب الرّوحِ...
فَإِنَّ السِّيَاسَةَ بِلَا أَخلَاقٍ هِيَ خَرَابُ الْإِنْسَانِيَّةِ»

لويس بروال

لا تزال إشكالية العلاقة بين السياسة والأخلاق معضلة إنسانية تبحث عن حلول جذرية لها في ظل حضور منطق المصلحة الانتهازية واستشراء الجريمة السياسية وتعالي لغتها في حقل السياسة الدولية دون الالتزام بأي ضوابط أخلاقية، إذ ما زالت تلك اللغة تلقي بظلالها بكثافة على الواقع السياسي العالمي منذ القدم وحتى اللحظة الراهنة.

فلقد افترقت السياسة عن الأخلاق في الممارسة والواقع الميداني كثيرًا حتى أصبحا نقيضين، فأضحى العمل السياسي فعلًا لا أخلاقيًا في رأي كثيرين رغم اشتراكهم في الغاية ذاتها وهي تحقيق خير الإنسان، فإذا كانت السياسة في تعريفها البسيط، وكما يرى البعض، هي وسائل قيادة الجماعة البشرية وأساليب تدبير شؤونها لما يُعتقد أنه خيرها ومنفعتها، فالأخلاق هي مجموعة القيم والمثل الموجهة للسلوك البشري نحو ما يُعتقد أيضًا أنه خير وتجنب ما يُنظر إليه على أنه شر[1].

---

(١) **للمزيد راجع: محمد ممدوح علي عربي**، الأخلاق والسياسة في الفكر الإسلامي والليبرالي والماركسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢، ص ١٨ وما بعدها.

غير أن ما يشهده الواقع السياسي الراهن من ممارسات سياسية لا أخلاقية سواء على المستوى السياسي الداخلي ومنظومة العلاقات الدولية، أو على مستوى العالم العربي وتحديدًا في تلك اللحظة التاريخية الحرجة التي يمر بها، حتى أضحت العبارة القائلة: «**لا أخلاق في السياسة ولا سياسة في الأخلاق**» هي بحق الحاكمة للممارسة السياسية اليومية متجسدة في صورٍ وواقع في غاية البشاعة، ابتداءً من التدني الأخلاقي للممارسة السياسية الفردية إلى واقع تشريد وتدمير كيانات اجتماعية وسياسية بأكملها، وما يحدث في أفريقيا والعالم العربي والإسلامي هو أبلغ شاهد على انحدار القيم والممارسة السياسية أخلاقيًا لدى الجميع دون استثناء، وحتى ممن يرفعون شعارات الديمقراطية وحقوق الإنسان أو ممن ينادون بتطبيق الشريعة.

من هنا كان أمرًا إنسانيًا حتميًا أن تتجه جهود الكثير من المفكرين السياسيين والقانونيين نحو الدعوة لإضفاء أبعاد أخلاقية وإنسانية على الممارسة السياسية، والتنبيه إلى أن اعتماد لغة الانتهازية والمصالح وحدها سيقود لاستمرار الصراعات والكوارث عالميًا، ومن ثم أهمية محاولة جسر الهوة بين ما هو كائن ـ عالم الواقع ـ وما ينبغي أن يكون ـ عالم المُثُل ـ في عالم السياسة، أي رأب الصدع بين السياسي والأخلاقي من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه من ضمير البشرية.

حيث تعد الجريمة السياسية واحدة من أقدم الجرائم التي بدأ يتبلور مفهومها منذ تكُون النواة الأولي لما أصبح يعرف بالدولة، هذا التاريخ السحيق للجريمة السياسية شهد الكثير من الصراعات القاسية بين مجموعة المعارضين الذين يسعون لتحقيق أهدافهم التي يرونها أهدافًا وطنية خادمة للوطن والمجتمع، ضد الأنظمة والحكام الذين يديرون السلطة السياسية في الدولة[1].

---

(١) **مهدي فرحان قبها**، الجريمة السياسية في القوانين العقابية ـ دراسة مقارنة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ٢٠١٥م، ص ٣.

وارتبط انتشار الجريمة السياسية صعودًا وهبوطًا بطبيعة الأنظمة الحاكمة ومدى منحها حق المشاركة الشعبية للمواطنين في إدارة الحكم، والسماح بوجود معارضة سياسية في إطار النظام السياسي.

لقد اتصفت الجريمة السياسية في مجتمعات العصور القديمة في الغالب بالصبغة الدينية، حيث اعتبر ملوك وأباطرة هذه المجتمعات القديمة أنفسهم ممثلين لله في الأرض، ومن ثم فإن تصرفاتهم تعبر عن إرادة الله، ولأنها كذلك فإنها غير محدودة ولا يجوز مساءلتهم عنها، وبالتالي فإن مفوضيهم من الموظفين غير مسؤولين عن نتيجة تصرفاتهم ما دامت لا تخرج عن حدود التفويض، وأن أي خروج عن هذا التفويض يعتبر جريمة دينية وقانونية[١].

وفي العصور الحديثة ارتبط تطور الجريمة السياسية بالثورة الفرنسية التي اعتبرت مناهضة الحكم المطلق والنظم الاستبدادية جريمة سياسية وأعطت الشرعية القانونية والأخلاقية والسياسية لمناهضة هذا النوع من الأنظمة كحق للشعوب، وهو ما يعد مناقضًا لمفاهيم وفلسفة الجريمة السياسية في معظم الحضارات القديمة، ومن ثم سعت إلى صياغة نظرية أخلاقية وقانونية وسياسية من شأنها تحقيق التوازن في فلسفة الجريمة السياسية - ولو بشكلٍ نسبي - بين الأنظمة والشعوب عبر تطوير نظرية العقد الاجتماعي لتصبح في شكل مواثيق دستورية وحقوقية واضحة المعالم.

أدى هذا التباين حول مفهوم الجريمة السياسية إلى إثارة جدل واسع في التشريعات الفقهية المحلية والدولية على السواء، ويرجع ذلك إلى أنه على الرغم من وجود جرائم لا تكاد تُثير إشكالًا من حيث كونها جرائمَ سياسيةً، فإن هناك جرائمَ مختلطة بالنظر إلى أنها تتكون من أفعال تعتبر أصلًا من الجرائم

---

(١) **أحمد محمد عبد الوهاب**، الجريمة السياسية من نطاق التجريد القانوني إلى مجال التطبيق العملي - دراسة مقارنة، مركز الحضارة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص١٩.

العادية ولكنها تُرتكب بدافع سياسي كجريمة قتل بدافع سياسي، أو الجرائم التي يتم ارتكابها في أثناء الثورات كسرقة أسلحة لاستخدامها في تنفيذ انقلاب على السلطة القائمة[1].

وهناك مذهبان في تعريف الجريمة السياسية، أما المذهب الأول فهو المذهب الشخصي والذي يشترط اعتبار الجريمة جريمة سياسية إذا كان الباعث على ارتكابها باعثًا سياسيًا بصرف النظر عن موضوع الجريمة، أما المذهب الثاني وهو المذهب الموضوعي فيشترط لاعتبار الجريمة جريمة سياسية أن يكون الباعث عليها باعثًا سياسيًا وأن يكون الفعل المكون لها ـ أي موضوعها ـ سياسيًا كذلك، كالشروع في قلب نظام الحكم أو محاولة المساس باستقلال الدولة[2].

ولعل أبرز محاولات تطوير وصياغة تعريف للجريمة السياسية ما وضعه المُشرِّع الجنائي الإيطالي، والذي ورد في المادة ٨ من قانون العقوبات الصادر عام ١٩٣٠م جاء فيها أنها «الجريمة التي تمس مصالح الدولة السياسية أو أحد الحقوق السياسية للمواطنين، وتعد جريمة سياسية كذلك جرائم القانون العام التي تُرتكب كليًا أو جزئيًا ببواعث سياسية»، ويتضح من هذه المادة تطور مفهوم الجريمة السياسية وفقًا للمُشرِّع الإيطالي بحيث تم التوسع فيها، فإضافة إلى المفهوم التقليدي الذي كان محصورًا في الخروج على الدولة، تم اعتبار المساس بحقوق ومصالح المواطنين على المستوى الجماعي أو الفردي جريمة سياسية أيًا كانت ممارستها، وبناءً على هذا التعريف تعتبر بمثابة جرائم سياسية كل من جرائم عدم النزاهة والاستقامة في إدارة شؤون الدولة وجرائم الصراع السياسي[3].

---

(١) **موسوعة العلوم السياسية**، (تنظيم) جامعة الكويت، تحرير محمد محمود ربيع، إسماعيل صبري مقلد، الكويت: جامعه الكويت، الجزء الأول، ١٩٩٣ ـ ١٩٩٤، ص ٩٥٧.

(٢) **موسوعة العلوم السياسية**، المرجع السابق، ص ٥٧٩.

(٣) **مهدي فرحان قبها**، المرجع السابق، ص ١٠.

وبناءً على تطور هذه المفاهيم قانونيًا في المدرسة الغربية عمومًا وعلى الأخص الفرنسية منها التي كانت رائدة في هذا التطور، نمت هذه الموجة من التطور في أنحاء العالم بشكلٍ أو بآخر(١).

والملاحظ هنا أن هذا التطور الإيجابي في تعريف الجريمة السياسية ما زال في الغالب محصورًا في العالم الغربي، فهناك حالة من غياب التنظيم التشريعي الحديث المقنن للجريمة السياسية في تشريعات ودساتير العالم الثالث والعالم العربي على وجه التحديد، من حيث النصوص أو آليات التطبيق إذ يعاني نقصًا كبيرًا وبخاصة فيما يتعلق بحماية حقوق المعارضين السياسيين في القيام بدورهم دون توجيه اتهامات زائفة لهم بدعوى ارتكابهم جرائم سياسية، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى سطوة الأنظمة الحاكمة وسيطرتها على التشريعات والأنظمة، ورفض تقييد وتقنين سلطاتهم تجاه معارضيهم، مع التوسع في التشريعات التي تنص على العديد من العقوبات لمن يمس نظام الحكم أو شخص الحاكم، فالجريمة السياسية في الدول العربية مقننة بهدف ولصالح حماية الحكام والأنظمة من المعارضين السياسيين في مقابل وإهدار حقوق المعارضين من بطش هؤلاء الحكام.

إذ إنه وفقًا للمبدأ القائل بأن: «لا جريمة إلا بقانون ولا عقوبة إلا بنص» **يستحيل تجريم تسلط الحكام تجاه شعوبهم في ظل غياب هذا التقنين، فهو في نهاية الأمر موقف لإرادة سياسية ترفض المضي قدمًا في تقنين الجرائم السياسية المرتكبة من قبل الحكام تجاه الشعوب أكثر من كونه مبدأً قانونيًا متفقًا عليه.**

لقد حاول المجتمع الدولي وضع ضوابط محددة لتمييز الجريمة السياسية المُعاقب عليها دوليًا، كان من أهمها تضمين تقرير **المؤتمر السادس لتوحيد**

---

(١) **أبو بكر صالح**، الجريمة السياسية في الفِقه الإسلامي والقوانين الوضعية ـ دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإسلامية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص٢٢.

القانون الجنائـي المنعقد **بكوبنهاجن** Copenhagen سـنة ١٩٣٥م وثيقة مُفصّلة حول مفهوم الجريمـة السياسـية، والذي عرفها بأنها «الجرائم الموجهة ضد تنظيم وسـير الدولة وكذلك الجرائم الموجهة ضد حقوق المواطن المرتبطة بها»، كما تم التوسـع في تجريم الأفعال غير الأخلاقية على النطاق الدولي، والتوسع في تجريم الانحرافات السياسية في أوقات السلم والحرب.

وفي هذا السياق من التطور اعترفت **الأمم المتحدة United Nations** بحق كل إنسـان في الحصول على حماية ولجوء يقيه من الاضطهاد، حالة ارتكابه جُرمًا سياسيًا، كما تنص المادة ١٤ من ميثاق الأمم المتحدة[١].

لقد كان للأفكار الإنسانية والأخلاقية والحقوقية التي طرحها **لويس بروال** وغيره والتي مثلت تنبيهًا مبكرًا قبل ما يزيد عن قرن لكارثية الاسـتمرار في اعتماد وتبني سياسات لا أخلاقية في حياتنا الإنسانية، كان لها دور في تعالي الدعوات الأخلاقية بتجريم أشكال العبودية المختلفة، ودعوات تحرير المرأة من الاضطهاد، ومزيد من الحماية للأطفال كالنص على حظر تجنيد الأطفال في الحروب، وحماية الأقليات الإثنية والعرقية، وحماية حرية الاعتقاد، وغيرها من قيم حقوق الإنسان المتعارف عليها دوليًا.

وفي الصفحات القليلة القادمة سـنحاول سـبر أغوار أبعاد تلك الإشكالية بشكلٍ أكثر عمقًا من خلال تناول هذا الكتاب الذي خصصه مؤلِفه لإلقاء الضوء على ظاهرة الإجرام السياسي كظاهرة تجسد الانفصال بين السياسي والأخلاقي من خلال طرح عدد من التسـاؤلات المركزية التي تبرز أهميـة قيام **دار نهوض للدراسات والنشر** بدعم من **وقف نهوض** بإعادة نشـر هذا الكتاب، ولماذا الآن تحديدًا؟ وما القيمـة التي تضمها دفتاه ـ بخـلاف قيمته التراثيـة ـ فهل به من

(١) **عبد الوهاب حومد**، الموسوعة العربية، مادة الإجرام السياسي، المجلد الأول، هيئة الموسوعة العربية، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٩، ص ٤١٤.

الأطروحات ما يمكنها أن تقدم إجابات شافية لإشكاليات واقعنا السياسي الراهن؟ أو حتى بدايات تأسيسية يمكن البناء عليها ومن ثم تطويرها لتتلاءم وتعقيدات هذا الواقع الجديد؟ وهل هناك في التراث السياسي العربي والإسلامي وكذلك الممارسة السياسية الإسلامية تاريخيًا ما يتفق مع هذا الطرح الذي قدمه **بروال** حول ظاهرة الإجرام السياسي، وهل هي ـ أي تلك المادة الإسلامية التراثية ـ مقننة في شكل قوانين ومواد دستورية أم ما زالت مجرد اجتهادات ونصوص بحاجة إلى تقنين؟ ذلك ما سنحاول استقصاءه في الصفحات القليلة القادمة.

الكتاب والفكر السياسي الأخلاقي المعاصر:

بداية يعد هذا الكتاب الذي بين أيدينا **الإجرام السياسي** La criminalité politique واحدًا من المؤلفات التي اكتسبت أهمية قصوى في الأوساط الفكرية الغربية، فهو بمثابة مرجعية هامة في مجال تطوير دراسات الأنظمة السياسية في القرن الفائت.

ومؤلّف الكتاب هو القاضي **لويس بروال** وهو قاض فرنسي شهير، عمل قاضيًا بمحكمة الاستئناف بمقاطعة **أكس أون بروڤانس Aix-en-Provence بفرنسا**، وقد قام بالعديد من البحوث والدراسات العلمية الفكرية والقانونية رغبة منه في تطوير نظريات وقواعد علم الجريمة والعقاب، كما اهتم بالصور المختلفة للجريمة بالإضافة إلى اهتمامه بالدراسات البينية بين علم الإجرام والعقاب وبين علم النفس الجنائي.

وكما يقال إن المفكر هو ابن واقعه وتتشكل أفكاره وقناعاته استجابةً لظروف هذا الواقع ومتغيراته أو كرد فعل عليها، فإن **بروال** قد نشأ في واقع سياسي كانت لا تزال الثورة الفرنسية حاضرة فيه بقوة، ومن ثم تأثر الكاتب كثيرًا بأفكارها وشعاراتها الرئيسة والتي نادت بترسيخ مبادئ الحرية والعدالة

والمساواة والتسامح وإعلاء شأن القيم الأخلاقية في ظل مناخ كانت تسيطر عليه بشكلٍ كبير في المجال السياسي الأطروحات الميكافيلية والتي تمركزت في معظمها حول سيادة المصلحة ومحاولة تحقيقها بأية وسيلة بغض النظر عن مدى أخلاقيتها باعتبار الغاية تبرر الوسيلة، ومن ثم كان المؤلف واحدًا من الذين يريدون إنزال تلك القيم الإنسانية الرفيعة والتي نادت بها الثورة الفرنسية على واقع مُثقل بالنفعية والذي قادته نفعيته تلك للكثير من الحروب والصراعات السياسية.

ويعد كتابه **الجريمة والعقاب** Le Crime et le Peine والمنشور في **باريس** في عام ١٨٩٢م أحد أهم أعماله القانونية، والذي قدم من خلاله تفسيرًا منطقيًا للزيادة المضطردة في أعداد الجرائم المختلفة وسُبل تقنين التشريعات الخاصة بها.

وتذخر المكتبات العالمية بما يقارب ٢٦ مؤلفًا له، منها ١٥ كتابًا و ١١ بحثًا منشورًا، وقد تم ترجمة العديد منها لأكثر من لغة بلغ بعضها ٧ لغات (الإنجليزية - العربية - الصينية - الإسبانية - اليابانية - البولندية - الروسية) بالإضافة إلى اللغة الفرنسية اللغة الأصلية للمؤلف، كما تم إعادة إصدار العديد من مؤلفاته للقراءة حول العالم حتى بلغت مجموع أعماله في المكتبات العالمية باللغات المختلفة ١٥٤ كتابًا وبحثًا[1].

والأمر المثير حقًا أنه ومع هذا الاهتمام العالمي بالمؤلف وأعماله ذات القيمة الفكرية العالية، إلا أنه لم يحظَ باهتمام يُذكر في العالم العربي اللهم إلا ترجمة وحيدة وقديمة لكتابه الذي بين أيدينا **الإجرام السياسي** والتي بدورها لم تأخذ حقها من الشهرة والذيوع وتداول أطروحاتها.

(١) www.worldcat.org/search?q=au%3AProal%2C+Louis%2C&qt=hot_author
راجع صفحة **لويس بروال** على موقع الفهرس العالمي World Cat وهو مشروع فهرس موحد، تابع لمركز المكتبة الرقمية على الإنترنت، يجمع محتوى أكثر من ١٠,٠٠٠ مكتبة في أكثر من ٤٠ دولة حول العالم.

ومن أبرز مؤلفاته[١]:

1. Les Médecins positivistes et les théories modernes de la criminalité.
2. Le crime et la peine.
3. La criminalité politique.
4. Le Crime passionnel et la littérature contemporaine.
5. L'expertise médico-légale et la question de la responsabilité criminelle.
6. Napoléon Ier était-il épileptique?
9. L'éducation et le suicide des infants: étude psychologique et sociologique.
10. Le Crime et la peine... Quatrième édition.
11. Les suicides par misere a Paris.
12. La psychologie de Jean-Jacques Rousseau.
13. L'esprit satirique de J.-J. Rousseau.

وقد صدر هذا الكتاب **الإجرام السياســي** في نسخته الأولى في عام ١٨٩٥م باللغة الفرنسية، وتمت ترجمته إلى اللغة الإنجليزية في عام ١٨٩٨م في الولايات المتحدة الأمريكية[٢]، وتُرجم للعربية في عام ١٩٣٧م في القاهرة[٣]، كما تُرجم للبولندية في عام ١٩٠٦م، ومؤخرًا تمت ترجمته للغة الصينية في عام ٢٠١٤م[٤].

وتنبع أهمية هذا الكتاب في تأكيــده في ذلك الوقت المبكر على ضرورة تنظيم وتأطير العلاقة بين الأخلاق والسياسة، فلقد رأى مؤلفه **لويس بروال** أن ظاهرة الإجرام السياســي يتحتم ســبر أغوارهــا بوصفها إحــدى المعوقات

(١) المرجع السابق نفسه.

(٢) صدر بالإنجليزية في الولايات المتحدة الأمريكية عن دار نشر New York: D. Appleton and Company, 1898 بمقدمة وضعها Franklin Henry Giddings. كما صدر في لندن في العام نفسه عن دار نشر London: T. Fisher Unwin, 1898 بمقدمة وضعها William Douglas Morrison.

(٣) الترجمة العربية صدرت عن مكتبة حجازي بالقاهرة وقام بترجمتها حسن الجداوي.

(٤) الترجمة الصينية صدرت عن دار نشر Beijing: Gai ge chu ban she, 1999، وأعيد طباعة الكتاب في عام ٢٠١٤.

الأساسية التي تحول دون كفاءه العملية السياسية، وبالتالي فمن المهم إكساب الممارسة السياسية مسحة أخلاقية إنسانية عامة تجعلها أكثر انضباطًا بقيم الصدق والتسامح والعدالة وغيرها من القيم.

وفيما يتعلق بالواقع العربي الراهن ومدى احتياجه لمثل هذا الكتاب فمن دون شك أن المراحل الانتقالية التي تمر بها المجتمعات والدول - كمجتمعاتنا العربية الآن - حيث تزداد بها فرص حدوث الجريمة السياسية في ظل الصراع السياسي بين كافة الأطراف للاستحواذ على السلطة، هي أكثر المراحل التي تتطلب ضبط ممارساتها السياسية أخلاقيًا، إذ يأتي العمل على إعادة طباعة ونشر هذا المؤلف في وطننا العربي عقب **ثورات الربيع العربي**، والتي كان لها دورٌ مهمٌ في محاولات إعادة تشكيل الواقع المعاصر وكذلك الفكر السياسي والقانوني والاجتماعي، وأضحت المنطقة أكثر قابلية لتقبل أفكار جديدة بل وتجريبها على محك الواقع حيث قلت الثقة في النظم القديمة ومدى قدرتها على الخروج من حالة عدم الاستقرار فيما بعد الربيع العربي.

ومن هنا فإن إعادة نشر هذا الكتاب في ذلك التوقيت هو فعل يكتسب أهميته تأسيسًا على احتياجات الواقع الراهن الذي انحرفت فيه الممارسة السياسية لدرجة الجريمة، ومن ثم حاجتها لمعالجات ذات نزعة أخلاقية بالأساس يتم ترجمتها لفعل سياسي ومواد قانونية ودستورية تؤطرها، وذلك إذا ما أُريد بناء نهضة حقيقية لهذه الأمة من شأنها أن تمثل انعتاقًا من واقعها الحالي بكل ارتهاناته.

وبالمجمل فإذا ما حاولنا تحديد قيمة وأهمية هذا المؤلف بشكلٍ أكثر وضوحًا، ليس للواقع العربي فحسب بل للواقع والفكر الإنساني بصفة عامة، فلن نجد أبلغ مما أشار إليه فرانكلين جيدنجز Franklin H. Giddings في

مقدمة ترجمته للكتاب إلى اللغة الإنجليزيـــة والذي عدد ذلك في كون هذا الكتاب[١]:

ـ استطاع التشكيك في المعتقد السياسي الراسخ لدي كثيرين في وقتها بأن ـ **الغاية تبرر الوســيلة** ـ بل وراهن المترجم أنه في المســتقبل القريب ستعي الشعوب ضرورة التزام السياســيين بالمبادئ الأخلاقية دون الاهتمام بتفعيل الأجندات السياسية وحدها.

ـ توسيعه للعينة المسحية التاريخية للبحث على مدى فترة طويلة من الزمن متحديًا في ذلك الصعوبات، مع إبرازه لوجهــة نظره في كل حالة، من خلال إســهابه في الأمثلة التاريخيــة التي قام بنقلهــا بصورة محايدة مــن الوثائق التاريخية الأوروبية.

ـ يُعدُّ هذا الكتاب ـ بحسب المترجم للغة الإنجليزية ـ أول محاولة قامت بتوظيف العلوم الحديثة في تحليل وإثبات القناعة القديمة بأن ـ **الاستقامة ترفع من شأن الأمة** Righteousness exalted a Nation.

ـ من شأن هذا الكتاب أن يزود الباحث والرجل العادي بدراسة نقدية حول الجرائم السياســية المختلفــة مما يوفر الوقــت والجهد للباحثيــن كما يوفر معلومات جيدة حول النظريات السياسية السائدة قبل أكثر من قرنٍ من الزمان.

ـ نأى الكاتب بنفسه عن السفسطة الفكرية لدى العديد من المفكرين والتي تعتمد على عدد من الاعتقادات المأثورة الفاسدة؛ كالقول بأن **السلامة العامة هي القانون الأســمى** وذلك دون الحاجــة للالتزام بمبادئ العقل والشــرف والاعتبار، وكالقول بأن **الخداع والكذب** أمر **مشروع في الحروب وفي المعارك**

---

(١) Louis Proal, Political Crime, with an introduction by Franklin H. Giddings, New Youk, D. Appleton, 1898, the University of Michigan.

السياسية، وأن **الكذب هو أحد أوجه الدبلوماسية السياسية**. حيث يقودنا ذلك إلى القول إن السرقة والتشهير والظلم وغيرها من الجرائم الأخرى يمكن تبريرها في الإطار السياسي إذا كانت لها غاية تحقيق هدف سياسي.

ويواصل السيد **فرانكلين جيدنجز** تأكيده على التأثير الكبير الذي أحدثه هذا الكتاب، بأنه قد صاحب صدوره صحوة أخلاقية كبيرة، والتي كان الكاتب **لويس بروال** أحد المشاركين في إشعال جذوتها بكتاباته، فلقد اعتنى المفكرون في العصر الذي سبق صدور هذا الكتاب بالعلوم والنظريات الفكرية المتجردة عن القيم والأخلاق، وفيما يتعلق بالسياسة فقد ركزت على تطبيق النظريات السياسية بدلًا من الاهتمام بالنظر في مدى التزام السياسيين بالمبادئ الأخلاقية، ويعد هذا الكتاب أحد الجهود الحثيثة التي كان نتيجة لها تعالي الصيحات المطالبة بعودة السياسة للأخلاق، في ظل تزايد وعي الشعوب بضرورة التزام السياسيين بالمبادئ الأخلاقية، من خلال تجريم أفعال الانحراف السياسي[١].

وبمرور الوقت تطور الفكر الوارد في هذا الكتاب، وغيره من الأعمال المشابهة، إلى نظريات إنسانية تجسدت في صورة مواثيق ومؤسسات دولية تعنى بمعاقبة ومحاكمة المجرمين السياسيين على جرائمهم ضد شعوبهم والإنسانية بشكلٍ عام، **كمحكمة العدل الدولية** International Court of Justice في **لاهاي** وغيرها من المؤسسات والمنظمات الدولية الرسمية أو الأهلية.

ومع هذا كله فلا يمكن الجزم بأن أفكار «لويس بروال» الأخلاقية والإنسانية، ورفاقه في هذا الفكر، قد لاقت انتشارًا كبيرًا في أنحاء العالم في واقعنا المعاصر، حيث لا تزال المدرسة الميكافيلية هي المسيطرة بصورةٍ كبيرةٍ على مجريات السياسة المحلية والدولية، وعليه فأمام الإنسانية الكثير من الجهد لتبذله في هذا الحقل المعرفي ومن ثم إنزاله على الواقع السياسي.

---

(١) Louis Proal, Ibid, P.35.

والسؤال الآن: ماذا أضاف الكتاب للفكر والواقع السياسي والقانوني؟

يمكن بشكلٍ عام إجمال ما تركه هذا الكتاب من تأثير في الواقع السياسي الميداني إضافة إلى تأثيره الفكري السياسي والقانوني بشكلٍ رئيس في ثلاثة مجالات رئيسة:

المجال الأول: أن هذا الكتاب مثل صيحة احتجاج فكرية وقيمية وثقافية قوية ضد المدرسة الميكافيلية النفعية وسيطرتها علي الواقع السياسي، والمتجردة من أي قيم أخلاقية، مؤدية إلى حروب وصراعات سياسية لا تنتهي، ومن هنا طرح **بروال** البديل وهو حتمية عودة علم السياسة مرة أخرى لمربع الأخلاق ومن ثم إعادة تموضعه حول تلك القيم الإنسانية والأخلاقية العامة ليكتسب مكانته المركزية اللائقة به، لقد رأى **بروال** أن ذلك ليس ترفًا فكريًا بل ضرورة ملحة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من ضمير البشرية، إذا ما كنا نبحث عن حياة أكثر إنسانية وقيمية، يقول **بروال** في ذلك: «**إِذَا كَانَ الْعِلْمُ بِدُونِ ضَمِير خَرَاب الرّوحِ... فَإِنَّ السِّيَاسَةَ بِلَا أَخلَاقٍ هِيَ خَرَابُ الْإِنْسَانِيَّةِ**».

المجال الثاني: ساهمت أطروحات «بروال» مع شركائه في هذا الفكر خلال القرن المنصرم في دعم مسيرة وحركة قانونية وسياسية ساهمت في إصدار تشريعات قانونية وسياسية دولية تجرم وتعاقب جرائم الحروب وتغلظ العقوبات ضدها بل واعتبارها جرائمَ لا تسقط بالتقادم، وإنشاء مؤسسات حقوقية وقضائية متخصصة في هذا الشأن، والسعي نحو تقييد الأنظمة السياسية المحلية بما يحد من ارتكابها جرائمَ ضد شعوبها، كقمع حرية الفكر ورفض التعددية السياسية وفرض رؤية أحادية على مجتمعاتها، ومنع تغول تلك الأنظمة الحاكمة على سائر السلطات، وضمان استقلال القضاء والإعلام والجيش وحياد القائمين على العملية الانتخابية ومنع تزويرها، وهي كلها جرائم سياسية عدّدها بروال في مؤلفه هذا مؤكدًا ضرورة تصدي المجتمعات الإنسانية لها.

كما ساهم **لويس بروال** في بلورة الشروط الواجب توافرها في العمل السياسي، وما يشترط أن يحكم هذا العمل فكريًا وإنسانيًا وأخلاقيًا، وساعد في إثارة حراك فلسفي وثقافي في هذا الفضاء، عبر دعوته وتأصيله لتجريم أي انحراف في العمل السياسي، والذي تطور ليصبح أحد أبرز قضايا الفلسفة السياسية في تاريخنا الحديث من خلال تبني العديد من الفلاسفة والمفكرين لإشكالية العلاقة بين العمل السياسي والأخلاق، وقد كان من أبرز من جسدها في حقبة ما بعد **لويس بروال** الفيلسوف الألماني الكبير **ماكس فيبر** في كتابه العلم والسياسية بوصفهما حرفة[١]، إذ تناول فيه مدى إلزامية أن يكون العمل السياسي مشروطًا بقيم دينية أو ديمقراطية أو إنسانية أو براجماتية ميكافيلية، وقام ببناء تصور فكري وفلسفي تجسد في ضرورة هيكلة وتنظيم الدولة بما يساهم في معالجة هذه الفرضية[٢].

ومن دون شك فالحضارة الغربية قد استفادت كثيرًا مما طرحه **بروال** وآخرون فيما يتعلق بتطوير منظومة حقوق الإنسان وتأطيرها بإطار تشريعات وقوانين لكنها مع هذا كله لم تبلغ الكمال بعد ولا حتى الحد الأدنى الذي تتغياه البشرية بما يحفظ كرامتها الإنسانية.

إذ رغم كل هذه المسيرة الإيجابية إلا أنه يجب الاعتراف والإقرار أنه قد شابها نوازع غير أخلاقية، فعلى الرغم من تطور ورقي التشريعات الدولية وأهداف المؤسسات الحقوقية، إلا أنه يتم التعامل معها في كثير من الأحيان

---

(١) للمزيد بهذا الشأن راجع: **ماكس فيبر**، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، ترجمة: جورج كتورة، مراجعة وتقديم: رضوان السيد، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص ٣٤٨ وما بعدها.

(٢) **كمال بنعلي**، الأخلاق في السياسة من خلال محاضرة ماكس فيبر «مهنة رجل السياسة والتزامه»، بحث منشور على موقع مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث بتاريخ ٢٤ سبتمبر ٢٠١٤م.

بشكلٍ مصلحي وانتهازي، حيث تهيمن عليها القوى الكبرى التي كثيرًا ما تسعى إلى توظيفها في لعبتها السياسية بعيدًا عن جوهر وأهداف هذه المواثيق وبما يخدم برامجها ومصالحها النفعية الذاتية وليس من منطلق مثالية القيم الأخلاقية ومقتضيات العدالة.

المجال الثالث: ما أحدثه هذا الكتاب من تأثيرٍ كبيرٍ في العلوم السياسية وتحديدًا تأثيره في علم الإدارة العامة وأهمية استقلال وحياد السلطات والإدارات المختصة بإدارة الدولة وتحقيق مصالح المواطنين بعيدًا عن التوجهات الحزبية بشكلٍ يحررها من سطوة **نظرية الغنيمة** spoils system عليها والتي ظلت مسيطرة لوقت طويل على الإدارة العامة في **الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا**، والتي كانت نظامًا سياسيًا وإداريًا يمثل حزمة من الأفكار والممارسات اللاأخلاقية في الحكم تحت إطار شرعي وقانوني زائف، سقط تحت ضغط ثورة سياسية وأخلاقية قضت عليه وحولت مفرداته إلى جرائم قانونية وسياسية واستبدلت به نظرية استقلال وحياد الإدارة العامة في تجربة إيجابية وفريدة سياسيًا وقانونيًا وإداريًا.

ويعود نظام الغنيمة سيئ السمعة هذا والذي كان مهيمنًا على الإدارة الحكومية في **الولايات المتحدة الأمريكية** والكثير من **الأنظمة الأوروبية** إلى بدايات القرن العشرين، ووفقًا لهذا النظام فالحزب المنتصر في الانتخابات من حقه أن يكافئ مؤيديه بتسكينهم في المناصب الإدارية بغض النظر عن الكفاءة وعن أحقيتهم بذلك، وهو ما يعتبر من منظور فكر **لويس برول** ومدرسته الفكرية تصرفًا لا يعدو كونه مجموعة من الانحرافات السياسية التي يتحتم تجريمها، فقد كانت كافة المزايا والخدمات تؤخذ من الحزب الخاسر وتُعطى للحزب المنتصر، ومن ضمن هذه المزايا كانت الوظائف العامة والتي يتم التعامل معها كغنيمة للحزب الفائز، فيقوم بإقصاء كافة الموظفين الحكوميين

الذين ينتسبون للأحزاب الأخرى من مواقعهم الوظيفية وتعيين أنصاره وأعضائه بدلًا منهم(١).

وفي بادئ الأمر كان هذا التغيير في الهيكل الوظيفي للجهاز الإداري للدولة يتم مع كل تداول للسلطة بصورةٍ معتدلةٍ في معظم الأنظمة، إلا أنه في ظل تقلد الرئيس الأمريكي الأسبق **أندرو جاكسون**(٢) **Andrew Jackson** مقاليد السلطة تغيّر الأمر حيث تم تطبيق هذا المبدأ الانتهازي بصورة متطرفة ومبالغ فيها، وذلك بسبب كثرة الوعود التي أخذتها الحملة الانتخابية لجاكسون على نفسها، إذ وعدت أنصاره بتوليهم كثير من الوظائف الحكومية في حال فوزه في الانتخابات، وهو ما تحقق بالفعل، حيث صدر في عهده قانون الوظائف العامة والذي ربط بين فترة خدمة الموظفين في الوظائف العامة، والفترة الرئاسية والتي تستمر لأربع سنوات، وأنه من حق الحزب المنتصر في كل انتخابات أن يعيد تشكيل الجهاز الإداري للدولة كيفما يشاء، ومن ثم قام الحزب الحاكم بتغيير الهيكل الوظيفي للجهاز الإداري للدولة، بمنح أنصاره كثيرًا من الوظائف، حتى إن نسبة هذا التغيير بلغت ١٠٪ من إجمالي العاملين في الجهاز الإداري للدولة(٣).

وقد ساق المؤيدون لهذا التصرف عدة تبريرات منها أنه يتحتم تعميم فكرة الديمقراطية وتداول السلطة في الوظائف العامة للدولة؛ فالموظف العام ـ وفقًا لرأيهم ـ يكون عرضة للفساد، واستغلال نفوذه وسلطاته في حال دوام الوظيفة

---

(١) Herbert Alexander Simon, Donald W. Smithburg, Victor Alexander Thompson, Public Administration, Transaction Publishers, 1950, P.325.

(٢) أندرو جاكسون (١٧٦٧ ـ ١٨٤٥) رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابع في الفترة من ١٨٢٩ إلى ١٨٣٧؛ للمزيد راجع: www.whitehouse.gov/about/presidents/andrewjackson

(٣) **جمال ناصر جبار الزيادوي**، طرق اختيار الموظفين وتطبيقاتها في العراق، بحث منشور على موقع hamoudi.org/arabic/dialogue-of-intellenct/21/10.htm

العامة[1]، كما قد يـؤدي بقاء الموظفين مـدة طويلة فـي وظائفهم إلى عدم اكتراثهم للمصلحة العامة، والعمل على تعزيز مصالحهم الخاصة، مما يدفعهم إلى التعامل مع الوظيفة العامة كإرث خاص بهم، وأن هذا التغيير في الوظائف هو إحدى وسائل الإصلاح الإداري وتطوير وتحديث الجهاز الإداري للدولة، بإحلال موظفين أكثر كفاءة، إلا أنه اتضح فيما بعد أن جميع هذه الحجج كانت باطلة، وأن المعيار الوحيد في الاختيار كان الولاء السياسي للنظام الحاكم.

وعلى الرغم من الإيجابيات التي حققها هذا النظام في بادئ الأمر إلا أنه سرعان ما انكشفت عيوبه، فقد أدى إلى انتشار الفوضى في صفوف الموظفين الذين كانوا يعلمون سـلفًا أنهم سـيبقون لمدة محدودة في وظائفهم ومن ثم حاولوا الحصول على أكبر كم من الغنائم فانتشرت الرشوة والفساد الإداري[2].

وقد اسـتمر العمل بهذا النظام حتى تم اغتيال الرئيس الأمريكي الأسبق **جيمس جارفيلد** James Garfield عـام ١٨٨١م[3]، إذ اغتاله أحد المتضررين من نظام الغنائم والذي تم رفض طلبه بتقلد إحدى الوظائف بسبب انتمائه السياسي، وتصف العديد من الكتابات الأمريكية هذه الحادثة بأنها كانت أحد الأسباب القوية لإصلاح نظام الخدمة المدنية في **الولايات المتحدة الأمريكية**، بإعادة النظر في طرق تولي الوظائف العامة ومحاولة فصلها عن التوجهات السياسية، فقد أدى تزايد الاعتراضـات من قبل الموظفين المتضرريـن من تطبيق نظام الغنيمة بالإضافة إلى عدم استقرار الجهاز الإداري للدولة، إلى تعالي الدعوات المنادية بضرورة إصلاح نظام الخدمة المدنية، وتقرير الاسـتقلالية اللازمة له

---

(١) **ماهر صالح علاوي الجبوري**، القانون الإداري، جامعة الموصل، ١٩٩٧، ص١٠٧.

(٢) **ماهر صالح علاوي الجبوري**، المرجع السابق، ص١٠٨.

(٣) **جيمس أبرام جارفيلد**، الرئيس العشـرون للولايات المتحدة الأمريكية من ٤ مارس ١٨٨١ إلى ١٩ سبتمبر ١٨٨١. تعرض لعملية اغتيال في ٢ يوليو ١٨٨١ أدت إلى وفاته في ١٩ سبتمبر. للمزيد راجع: www.whitehouse.gov/about/presidents/jamesgarfield

عن السياسة، وتكللت هذه المطالب في **الولايات المتحدة الأمريكية** بصدور **قانون بندلتون** Pendleton Act في العام ١٨٨٣م[(١)]، والذي خفّف من وطأة نظام الغنيمة، حيث نص على إنشاء **ديوان الخدمة المدنية Civil Service Commission**[(٢)] والذي يتشكل من أعضاء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ويختص بتنظيم الالتحاق بالوظائف العامة بناء على المنافسة القائمة على الكفاءة والجدارة، دون النظر إلى التوجه السياسي أو الحزبي.

وتأسيسًا على ذلك تم فصل نظام الخدمة المدنية عن النشاط السياسي، وامتد ذلك إلى المطالبة بضرورة فصل الإدارة العامة للدولة عن السياسة، حيث وضع الرئيس الأمريكي الأسبق **وودرو ويلسون Woodrow Wilson**[(٣)]، أسس هذا المبدأ في العام ١٨٨٧م، في مقالته دراسة الإدارة العامة The Study of Administration، والتي طالب فيها بضرورة الفصل بين الإدارة العامة والسياسة كي لا ينتقل الفساد السياسي إلى علم الإدارة.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن الفيلسوف الألماني الكبير **ماكس فيبر** كان واحدًا من المتأثرين والمتفاعلين مع مدرسة أخلاقية السياسة التي ساهم **بروال** وغيره بأطروحاتهم في خلق فكر ومناخ رافض لنظام الغنيمة وداعيًا لاستقلال الإدارة وحيادها عن السياسة، حيث يقول في أطروحته العلم والسياسة بوصفهما حرفة: «ولكن ماذا يعني نظام الغنائم هذا، والقائم على تحويل كل الوظائف الفيدرالية إلى أتباع المرشح الناجح، بالنسبة لي

---

(١) للاطلاع على قانون بندلتون http://www.ourdocuments.gov/doc.php?flash=true&doc=48

(٢) Darrell Hevenor Smith, The United States Civil Service Commission: its History, Activities, and Organization, Johns Hopkins Press, 1928, P.19.

(٣) **وودرو ويلسون** (٢٨ ديسمبر ١٨٥٦ ـ ٣ فبراير ١٩٢٤)، الرئيس الثامن والعشرون للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من ٤ مارس ١٩١٣ إلى ٤ مارس، ١٩٢١، للمزيد:
www.whitehouse.gov/about/presidents/woodrowwilson

هي بكل بساطة أحزاب لا عقيدة لها، ومتعارضة فيما بينها، إنها مجرد تنظيمات تسعى إلى اصطياد المراكز فتغيّر برامجها في كل معركة انتخابية تبعًا لحظوظها في جمع الأصوات، ثم إن بنية الأحزاب قد تم تفصيلها على شكل المعركة الانتخابية الضرورية كليًا لحصد الوظائف» ويؤكد السلبية الميدانية لهذه الممارسة السياسية غير الأخلاقية حيث يشير إلى سياسات تعيين الموظفين بناءً على ولائهم السياسي وليس المهني فيذكر أن تعيينهم يتم على معيار أنهم «من بين أعضاء الحزب المنتصر لا كفاءة عندهم إلا ما قدموه للحزب الذي ينتمون إليه من خدمات ساهمت في فوزه بالانتخابات قد أدى مع الوقت إلى ظهور مساوئ لا تحتمل من فسادٍ وتبذيرٍ لا مثيل لهما ولا يمكن احتمالهما»(١).

وفي التحليل الأخير يمكن القول إن هذا الكتاب قد ساهم في محاصرة نظام الغنيمة وتقليص انتشاره دوليًا حتى تأسس مبدأ استقلال وحياد الإدارة العامة وتم تأصيله دستوريًا وقانونيًا.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المضمار أن الفكر الإنساني والحقوقي الذي كان قد دعا إليه «بروال» قد بدأ في الازدهار في النصف الثاني من القرن الماضي في الغرب وتحديدًا بعد سقوط المعسكر الشيوعي، ورغم كل النقص والعوار الذي يعتريه إلا أنه يمثل منجزًا إنسانيًا كبيرًا، ولكنه للأسف لا يزال متراجعًا كثيرًا في عالمنا العربي والإسلامي رغم وجود ميراث وتراث تاريخي قديم في الحضارة الإسلامية من شأنه أن يدفع باتجاه هذا الفكر الأخلاقي الإنساني ويعضده إذا ما حسُن توظيفه وتأطيره دستوريًا وقانونيًا.

---

(١) للمزيد في هذا الشأن راجع: ماكس فيبر، العلم والسياسة بوصفهما حرفة، ترجمة: جورج كتورة، مراجعة وتقديم: رضوان السيد، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١١، ص ٣٤٨ وما بعدها.

إذًا فتلك هي بعض الأسباب التي دفعت لإعادة نشر هذا الكتاب الآن وتحديدًا في عالمنا العربي، فالإشكاليات الرئيسة التي حاول الكتاب معالجتها في وقتها لا تزال حاضرة بقوةٍ في المشهد العربي الراهن، فها هي الممارسة السياسية الحالية بعيدة كل البعد عن أي ضوابط أخلاقية وتعتمد مبدأ الغاية تبرر الوسيلة وما يقود إليه من نفعية برجماتية، كما أن المسيرة القانونية لحقوق الإنسان وحرياته لا يزال أمامها الكثير لتنجزه، وها هي الإدارة العامة للحكم في عالمنا العربي غير مستقلة وغير محايدة وتخضع للاستغلال والتوظيف السياسي الانتهازي والمصلحي.

السياق التاريخي والسياسي للكتاب:

الآن وقبل الانتقال لتناول أبرز أطروحات هذا الكتاب الذي بين أيدينا نجد أنه من المهم إلقاء الضوء على السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي الذي كُتب فيه وكان استجابة له أو رد فعل عليه، وذلك إذا ما أردنا تفهُّم تلك الأطروحات بشكلٍ أكثر عمقًا.

بدايةً يمكن القول إن هذا الكتاب قد ظهر في إصداره الأول بفرنسا منذ ما يقارب قرنًا وربعًا من الزمان أي في نهايات القرن التاسع عشر وهي فترة كانت تسيطر عليها بشكلٍ كبيرٍ في المجال السياسي الأطروحات الميكافيلية للمفكر الإيطالي الشهير **نيكولو مكيافيلي Niccolò Machiavelli**[(1)]، والتي بلورها في كتابه **الأمير The Prince**، فأمير **ميكافيلي** هو ذلك الحاكم المطلق، والذي يجد مصلحته في بذر الشقاق بين رعاياه ليحكمهم، لقد تمركزت أطروحات **ميكافيلي** في معظمها حول سيادة المصلحة ومحاولة تحقيقها بأية وسيلة بغض

---

(١) **نيكولو دي برناردو دي ماكيافيلّي** (٣ مايو ١٤٦٩ ـ ٢١ يونيو ١٥٢٧) وُلد وتوفي في فلورنسا، كان مفكرًا وفيلسوفًا وسياسيًا إيطاليًا إبّان عصر النهضة الأوروبية.

النظر عن مدى أخلاقيتها، واستشراء النزعة النفعية البرجماتية، والتي فرضت نفسها بشكلٍ كبيرٍ على أرض الواقع في ذلك الوقت، لقد بلغ الأمر **بميكافيلي** إلى أن ذهب إلى أن السياسة ينبغي أن تتحلل من أي نزعة أخلاقية باعتبار الغاية تبرر الوسيلة، وعندما يرغب السياسي في تحقيق غاية ما، فله في ذلك أن يتبع أيًا من الوسائل دون اعتبار لأي قيود أخلاقية أو إنسانية.

في المقابل كانت لا تزال مبادئ الثورة الفرنسية الداعية إلى الحرية والعدالة والمساواة والتسامح حاضرة في المشهد الفكري والسياسي إلا أنها بقيت مبادئ حبيسة العقول والكتب ولم تُطبّق على أرض الواقع، ومن ثم كان المؤلف واحدًا من الذين يريدون إنزال تلك القيم على واقع مُثقل بالنفعية، إذ قادته نفعيته تلك للكثير من الحروب والصراعات السياسية التي لم تجلب للبشرية سوى الدمار بشكلٍ وضعه على حافة الفوضى.

لقد تأثر الكاتب كثيرًا بأفكار الثورة الفرنسية والتي نادت بترسيخ مبادئ الأخلاق والعدل والإنسانية، ومن ثم سعى إلى تفعيل تلك الأُسس في عالم السياسة، وذلك بدعوته لضرورة إحداث تقارب بين السياسة والأخلاق في محاولة منه لإنقاذ البشرية من خطر محدق ودمار محقق إذا ما ظلت تسير بذات الاتجاه البراجماتي النفعي المتحلل من أي ضوابط أخلاقية.

لقد مثلت الصورة الفرنسية صيحة احتجاج على أوضاع قديمة فاسدة كان أحدها استخدام الأساليب العنيفة ضد المعارضين السياسيين من قبل الأنظمة الحاكمة في الممالك الأوروبية في العهد الوسيط والتي أدت إلى تزايد الدعوات المطالبة بمعاملة المعارضين السياسيين المصنفين كمجرمين معاملة إنسانية، لأنهم ينطلقون من أفكار ودوافع شريفة تختلف عن دوافع المجرمين العاديين من قتلة ومزورين ولصوص ومنتهكي أعراض[1].

---

(١) **عبد الوهاب حومد**، مرجع سابق، ص ٤١٤.

ويرى أحد أساتذة العلوم الجنائية الفرنســيين أن الناس منذ العصور الأولى، كانوا ينظرون إلى المجرمين السياســيين نظرتهم إلى المجرمين الذين يستحقون أشد العقوبات، غير أن نظرتهم سرعان ما تبدلت، وكان أول بوادر التحول القرار الذي اتخذه مجلس النواب الفرنسي عام ١٧٨٩م بعد الإطاحة بالنظام الملكي، والذي منح حق اللجوء السياسي لكل من يدخل البلاد هربًا من تعسف حكام بلاده، وحين وصل **لويس فيليب الأول Louis Philippe I** إلى السلطة، أكد نظامه عام ١٨٣٠م أن بلاده لن تُبعد أي مجرم سياسي دخلها لاجئًا، وهي لن تطلب استرداد أي مجرم فرنسي غادر بلاده لدافع سياســي، وفي عام ١٨٣٢م أصبح الإجرام السياســي مفهومًا قانونيًا واضحًا، إذ أصبــح يعاقب بعقوبات سياســية خاصة تختلف عن العقوبات العادية، وفي عــام ١٨٤٨م أُلغيت عقوبة الإعــدام عن الجرائم السياســية، وأصبح المجرمون السياســيون يعاملون في السجون معاملة خاصة كريمة[١].

من هنــا يمكن القول إن هــذا الكتاب قد جاء كرد فعــل ضد أطروحات المدرسة الميكافيلية النفعية من ناحية، واستجابة لمبادئ وقيم الثورة الفرنسية من ناحية أخرى، ومن ثم قام المؤلف بتوجيه ســهام نقده للأنظمة السياسية المتحررة من الأخلاق والقائمــة بالفعل في عالم الواقع، ثــم دعا إلى إعادة السياسة لحظيرة الأخلاق وبخاصة المســتمدة منها من الأديان باعتبارها أكثر شمولًا وعمقًا.

غير أنه يجب أن نعترف أن المقترحات والحلول التي ساقها الكاتب ربما كانت مناسبة لوقت صدور الكتاب وظروفه، أما فيما يتعلق بواقعنا الحالي فهي

---

(١) راجع كلاً من: **موسوعة العلوم السياسية**، مرجع سابق، ص٩٥٧؛ و**عبد الوهاب حومد**، مرجع سابق، ص ٤١٤.

من دون شك بحاجةٍ لتطويرها وتقنينها قانونيًا ودستوريًا بعد الاحتكام للشعب الذي هو صاحب السيادة الحقيقية ومن ثم إنزالها على الواقع الذي تبدل كثيرًا مقارنة بالواقع الذي صدر فيه الكتاب أول مرة.

إذن فذلك هو السياق الاجتماعي والتاريخي السياسي الذي صدر فيه الكتاب حاملًا عددًا من الأطروحات المركزية، وهي الأطروحات التي سنحاول إلقاء الضوء على أبرزها في الفقرات التالية.

الأطروحات المركزية للكتاب:

يدور المؤلَّف الذي بين أيدينا حول عدد من الأطروحات المركزية التي حاول الكاتب سبر أغوارها والتي تدور في مجملها حول حتمية إكساب الممارسة السياسية أبعادًا أخلاقية وإنسانية عامة هروبًا من المصير القاتم للبشرية الذي جرتها إليه القيم المادية النفعية الغربية القائمة على الأطروحات الميكافيلية، ولعل أبرز أطروحات «بروال» هي:

ـ أن الحضارة الإنسانية وعلى الرغم مما حققته من تقدم وتطور في العديد من النواحي العلمية والفكرية إلا أنها في الجانب السياسي قد انتكست انتكاسا كبيرًا بانفصالها عن الأخلاق ومن ثم انزلقت إلى ممارسات سلبية مثل الرياء والنفاق والخداع والنفعية، يقول **بروال**: «لقد تقدمت المدنية بالإنسانية في كل ناحية من نواحيها إلا السياسة فإنها لا تزال مرتعًا فسيحًا للغش والدس وخنق الحق والحرية. فالجماعة الإنسانية الفخورة بما وصلت إليه من تقدم صناعي واختراعات علمية، لتطأطئ الرأس خجلًا كلما فكرت فيما آلت إليه أخلاقها السياسية والمالية وكما يقول أحد المفكرين الفرنسيين: (كل شيء عندنا يتقدم إلا الأنظمة السياسية فإنها بما تقع فيه من أخطاء، تسلبنا دائمًا كل منفعة قد تعود علينا).

ـ يرى **بروال** أن السياسة قد هوت إلى الدرك الأسفل بانغماسها في ممارسات إجرامية ولاأخلاقية، ففي الأوساط السياسية أصبح «كل شيء مباحًا» فإذا كان الكذب منبوذًا في الأمور العامة، إلا أن كذب السياسيين على شعوبهم هو أمر مستساغ في الغالب، وإن كان القتل يعتبر انتهاكًا وهدمًا للبشرية، إلا أن القتل السياسي قد مورس من جانب العديد من الحكومات تجاه المعارضين والعكس، وذلك اعتمادًا على أن الغاية تبرر الوسيلة.

ـ لعل الفكرة العبقرية التي حملها هذا الكتاب والتي دفع بها **لويس بروال** إلى الحد الأقصى هي **أنه لا تعارض بين المصلحة وبين الأخلاق، فالتزام الممارسات الأخلاقية في السياسة سيقود إلى تحقيق مصالح الجميع، وأن المصالح التي تتحقق بوسائل لا أخلاقية سرعان ما تجر الويلات على المجتمعات الإنسانية.**

مؤكدًا أنه قد يأتي الدهاء والعنف السياسي بنجاحٍ مؤقتٍ ولكنه سيزول حتمًا، كما أن السياسة الفاسدة أخلاقيًا لا يمكنها أن تحقق عظمة الوطن ورفاهيته، فالنجاح وليد السياسة الفاسدة لا دوام له، ولقد شهد التاريخ العديد من التجارب السياسية التي تدلل على إمكانية نجاح السياسة دون إخلال بالأخلاق، بل ويعلن **بروال** تحديه للمقولة السائدة في عصره بأن الخداع والعنف من حتميات الممارسة السياسية، فيقول: «ومهما قيل فإن الخداع والعنف ليسا من ضروريات السياسة، وكلما ازدادت الهيئة الاجتماعية تنورًا استطاعت السياسة أن تزداد اكتمالًا، فليس الفساد طريقة لا مفر منها للحكم».

ومن ثم يخلُص إلى أن: «المسألة السياسية هي مسألة أخلاق قبل كل شيء، وينبغي أن يكون هدف السياسة الحقيقي السعي لجعل الناس أكثر فهمًا وأنقى أخلاقًا واتحادًا وسعادة «مؤكدًا أن تمسك السياسيين بالقيم الأخلاقية من شأنه أن يؤدي إلى تجنب العديد من الأخطاء السياسية، يقول **بروال** في هذا

الشأن: «لو أن الساسة كانوا أكثر احترامًا للأخلاق لتجنبوا أخطاء سياسية جمّة، فكثيرًا ما تكون أخطاؤهم السياسية أخطاءً أخلاقية. فتفكيرهم السليم ومهارتهم تضعف بنسبة ابتعادهم عن الإنصاف».

ـ يذهب **لويس بروال** إلى أنه لا مفر من عودة السياسة لانتهاج المبادئ والقيم الأخلاقية وردها إلى الأخلاق ردًا جميلًا إذا ما أردنا الخروج من الهوة السحيقة التي اقتيدت إليها البشرية بفعل انخراطها في سياسات نفعية لا أخلاقية، إذ يقول: «فقدت السياسة مكانتها بسبب الالتجاء إلى الوسائل المجرمة واعتناق المبادئ الفاسدة، وذلك ببعدها عن الأخلاق، لذا فلا بد أن تنتهج السياسة المبادئ الأخلاقية، فبدلًا من الكذب والخداع والمكر والرياء والعنف، فإن مبادئ مثل الصدق والتسامح والوضوح والعدل كفيلة بأن تنجو بالسياسة وبمجتمعاتنا من الوقوع في فخ الانحلال الأخلاقي والفساد السياسي.

ـ يؤكد **بروال** أن السياسة القائمة على الفساد وعدم احترام الأخلاق هي سياسات بدائية ولا تليق بالمجتمعات المتحضرة التي يتحتم أن تُدار اعتمادًا على مبادئ العدالة واحترام الحقوق؛ فيقول: «السياسة المبنية على الفساد سياسة عتيقة لا تليق بالجماعات العصرية، إنها تدل على احتقار للإنسانية وعداء لا محل له بين الحاكمين والمحكومين ويجب أن تختلف سياسة الشعوب الحرة عن سياسة الملوك المطلقة، وأن يكون أساسها احترام العدالة والحقوق».

ـ يذهب **بروال** إلى أن الشقاق بين السياسة والأخلاق كان من شأنه أن أدى إلى تلاشي الغايات العظيمة التي من أجلها كانت السياسة وهي تحقيق الخير والصلاح والرقي لبني الإنسان، ومن ثم أصبحت ميدانًا للكذب والخداع وتحقيق مصالح وأطماع شخصية للسياسيين، يقول **بروال**: «فن الحكم ذلك الفن العظيم قد شوهه وبدل محاسنه الكثير من مبادئ خاطئة جعلته فنًا للكذب والخداع والاضطهاد والإفساد، تحت ستر كاذب من

العدالة الموهومة. وإنك لتجد بجانب السياسيين الذين حكموا لصالح الشعوب وتفانوا في سبيل النهوض بها، سياسيين آخرين استغلوا السلطة لقضاء مصالحهم وشهواتهم».

- في مقارنة رائعة يؤكد **بروال** على خطورة المجرم السياسي مقارنة بالمجرم العادي، فالمجرم السياسي أكثر شرًا وضررًا على المجتمع، إذ إن المجرم العادي يمارس إجرامه تجاه فرد واحد أو أفراد قلائل، فعدد ضحاياه محدود، أما المجرمون السياسيون فهم يفسدون ويخربون أُممًا بأكملها بسياستهم وإدارتهم السيئة، كما أنهم يُفوِّتون على أُممهم فرص الارتقاء والنمو، بل ويتمسكون بالسلطة رغبة منهم في زيادة منافعهم الشخصية على حساب مجتمعاتهم ويسعون للقضاء على أي بديل حقيقي يرون أنه يهدد بقاءهم في تلك السلطة، يقول **بروال** في هذا الشأن: «ليس أشر على الإنسانية من الرجل الذي يدعو إلى التفرقة والبغضاء مدفوعا بطمعه وجشعه وحسده. فالأشرار العاديون الذين تحاكمهم المحاكم إنما يقتلون أو يسرقون أفرادًا قلائل، فعدد ضحاياهم محدود، أما أشرار السياسة فتعد ضحاياهم بالألوف، فهم يفسدون ويخربون أُممًا بأكملها».

ومع ذلك فالمجرم السياسي وكما يذهب البعض يلقى العطف من داخل المجتمع والذي يخلق له الكثير من المبررات لتبرير فعله الإجرامي، وهو ما قد يفسر عدم الاهتمام بدراسة الجريمة السياسية مقارنة بالجريمة العادية، مشيرًا إلى أهمية عامل الأخلاق في انتشار الجريمة السياسية، والنسبية في تعريف المجرم السياسي، فالثوار هم مجرمون سياسيون من وجهة نظر النظام، كما أن الحكام هم مجرمون سياسيون من وجهة نظر الثوار[١].

---

(١) Stephen Schafer, The Concept of the Political Criminal, 62 J. Crim. L. Criminology & Police Sci. 380, 1971, pp. 380-387.

- يؤكد **بروال** في معرض بحثه عن حلول جذرية لإشكالية انفصام العلاقة بين السياسة والأخلاق على أنه في محاولة الإصلاح لا يكفي تغيير الأشخاص السياسيين الفاسدين إلا إذا أعقبه إصلاح أخلاق الساسة الجدد، وإلا فقد استبدلنا فاسدًا بفاسدٍ آخر، يقول **بروال**: «لا يكفي تغيير الأشخاص السياسيين إلا إذا أعقبه إصلاح أخلاقهم. فاذا كان الساسة الجدد مجردين من المبادئ كمن سبقوهم تمامًا فكل ما يكون قد حصل هو أننا استبدلنا بقرة سمينة أخرى هزيلة تود بدورها أن تكدس الشحم».

- لفت **بروال** الاهتمام إلى المعنى غير الشائع والمتداول للإجرام السياسي والذي رأى أنه أكثر خطورة وضررًا، فالمتداول في ذلك الوقت بل والآن في كثير من الأحيان هو **الجرائم ضد الحكومات** - الجرائم التقليدية -، مثل جرائم الخيانة العظمى ومحاولة قلب نظام الحكم، في حين أن المعنى الذي قصده بروال هو **الجرائم التي يرتكبها السياسيون أو الحكومات أو الحكّام أو المعارضون نتيجة لمبررات مزعومة بتحقيق مصلحة الدولة**[1].

- **يُنبّه «بروال» إلى أنه لا يجب إخلاء الميدان للسياسيين الفاسدين**، ومن ثم يحذر السياسيين الصالحين من النأي بأنفسهم عن الممارسة السياسية، وعليه يوجه سهام نقده لكل من أفلاطون وسقراط فقد كان أفلاطون مقتنعًا بأن السياسة والفضيلة لا يجتمعان، لذلك نصح الرجل العاقل ذا المبادئ والأخلاق بالابتعاد عن السياسة إذا شاء أن يعيش سعيدًا، وقدّم سقراط النصيحة ذاتها، إلا أن **بروال** أكد أنهما لم يصيبا في ذلك الرأي، فالرجل الصالح الذي يشغل نفسه بالسياسة باعتبارها واجبًا، يجب ألا يرى في ذلك ما يشينه بل هو واجب عليه، فالضرر الذي يمنعه عن الأُمة إرضاءً لضميره يفوق ما يحتمله من جهد «**فالابتعاد عن السياسة بحجة أنها لا تجتمع مع الأخلاق خطأ جسيم لأنه من**

---

(١) Louis Proal, Political Crime, with an introduction by Franklin H. Giddings, Op.cit., P. 6.

شـــأنه ترك الميدان خاليًا للفاســـدين، وهو تصرف لا يدعو للإعجاب ولا هو بالماهر، فتقويم المنكر من أوجب الأمور».

ـ أدرك لويس «بروال» في ذلك الوقت المبكر أهمية دور الدين في إضفاء أبعاد أخلاقية قيمية وإنسانية عامة على الممارسة السياسية، وهو ما أخذ ينتبه إليه كثير من المفكرين السياسيين في الســـنوات الأخيرة، إذ يقترح **بروال** أن العلاج الصحيح للأزمات السياسية التي تعصف بالدول هو بالعودة بالسياسة إلى الأخلاق المستمدة من الأديان، حيث يســـتحيل تطوير السياسة بعيدًا عن مبادئ الأخلاق وروح الدين، فالتقدم الذي تم إحرازه في ميدان السياسة ما هو إلا نتاج التأثر الفلســـفي بالمبادئ الدينية، فالسياسة كالحياة الإنسانية بحاجةٍ إلى المبادئ والقيـــم الروحية والعقائدية، وفي ذلك يقـــول **بروال**: «إن التقدم الكبير المشاهد في ميدان السياسة هو في الواقع وليد التأثير الفلسفي والمبادئ الدينية فالسياسة المجردة عن المبادئ سياســـة وثنية لا تؤدي إلى تقدم الهيئة الاجتماعيـــة»، ويضيف في موضع آخر: «معاداة الدين ليســـت من السياســـة السليمة في شيء.... إن العقائد الدينية تدعو إلى حسن الخلق، وأنه كلما زاد عدد المتدينين في دولة قل فيها القلقون والفوضويون والاشتراكيون»[1]، مؤكدًا أن: «الديـــن يعلمنـــا التضحية بالنفـــس واحتـــرام الفقير ومحبته، ويشـــعرنا بالمسؤولية نحو الله ونحو الضمير».

ولعل تأكيد «بروال» على أهمية الاعتبارات الدينية هو من قبيل رد الفعل على مـــا واجهه الديـــن من موجـــة كبيرة من التشـــكيك في عصـــره، نتيجة الانتهـــاكات المتعـــددة التي مارســـها رجال الديـــن في ظل هيمنة الســـلطة الثيوقراطية على أوروبا، مما أدى إلى انتشـــار أفكار تدعو إلى التشكيك في جدوى الأديان كردة فعل معاكســـة ورافضة لتلك السلطة، فقد كانت الحضارة

---

(١) المقصود بالاشتراكيين في ذلك التاريخ هو مرادف للفوضويين الإرهابيين.

الغربية في ذروة انتصارها على الكنيسة وما تمثلة دينيًا، ومن ثم ازدهرت الأطروحات العلمانية المعادية للدين والداعية للقطيعة معه، وهي الأطروحات التي دفع بها كثير من فلاسفة الثورة الفرنسية إلى حدها الأقصى؛ وعليه حاول العديد من المفكرين والمثقفين - وكان «لويس بروال» واحدًا منهم - حاولوا تأكيد أهمية الدين وما يحويه من قيم أخلاقية وإنسانية.

إذًا فتلك هي بعض الأطروحات المركزية التي تناولها «بروال» في مؤلفه الذي بين أيدينا، والتي تدور في مجملها حول حتمية العودة بالممارسة السياسية إلى الأخلاق لتجنب الواقع الكارثي الذي قادت إليه السياسات النفعية الميكافيلية التي أعلت من شأن المصلحة والمنفعة على حساب القيم والاعتبارات الأخلاقية مرددة مقولة الغاية تبرر الوسيلة باعتبارها مقولة تأسيسية للفعل السياسي.

ماذا يضيف الكتاب للفكر العربي المعاصر؟

والآن وبعد أن تم تناول أبرز الأطروحات المركزية التي ساقها «بروال»، يبقى التساؤل المتعلق بالمستقبل، ما الذي يمكن أن تقدمه هذه الأطروحات للفكر السياسي والقانوني العربي مستقبلًا إذا ما وجدت حظها من الانتشار والذيوع ومن ثم أُجريت محاولات جادة من قبل الباحثين لتطويرها وإنزالها على الواقع الراهن؟

وكما سبق القول فالنشاط السياسي في جميع أنحاء العالم لا يزال يحكمه المبدأ المصلحي القائل بأن الغاية تبرر الوسيلة، وبالرغم من النتائج العملية الوخيمة لهذا المبدأ وما جره من ويلات على البشرية، إلا أنه لم تَجْرِ محاولات جادة لتقليص تأثيره في الممارسة السياسية، وهو ما أثار الكثير من المفكرين السياسيين ليبحثوا عن مخرج لهذا المصير الكارثي المتوقع أن تلقاه

الإنسانية إذا ما ظلت تسير بالاتجاه ذاته، وكان الحل باعتقاد كثير منهم يتجسد في إعادة صياغة نظم سياسية جديدة من شأنها أن تعطي مكانة مركزية للقيم الأخلاقية والإنسانية العامة في ضبط العلاقات بين الدول بل وبين الحكام والمحكومين في كل دولة، فهي تمثل عودة للأخلاق لكن بشكلٍ أكثر تقنيًا.

ومن دون شك فالتطور الذي حدث في بعض الدول المتقدمة الحديثة في العقود الأخيرة قدّم حلًا لكثير من تلك الإشكاليات التي تناولها **لويس بروال** في مؤلفه، إذ أصبحت هذه الأنظمة أكثر احترامًا لقيم المواطنة وسيادة الأُمة وتداول السلطة برضاء الشعب، وأصبحت القوانين مستمدة من الشعب ومعبّرة عن قناعاته بشكلٍ كبيرٍ، ونال القضاء كثيرًا من استقلاله، كما أن التداول للسلطة لم يعد يسمح بهذا التلاعب من قبل السياسيين الذي كان ناجمًا بالأساس عن طول بقائهم في تلك السلطة، أضف إلى ذلك ازدياد وعي الشعوب بحقوقها، ومع ذلك يبقى الكثير أمام البشرية لتنجزه وتحديدًا ما يتعلق بإنفاذ المبادئ القيمية الأخلاقية لتنزع نزوعًا إنسانيًا عامًا.

كما نأمل أن تدفع أطروحات الكتاب وما يمكن أن تثيره من جدلٍ نحو إعادة صياغة خريطتنا المعرفية على المستويين العربي والإسلامي وفق تلك القيم الأخلاقية والإنسانية، ومن ثم حدوث حالة من الحراك الفكري في مجال إصلاح وتطوير الأنظمة السياسية بالمنطقة وتنظيم الحياة السياسية بما يقلص من الانحراف السياسي الأخلاقي ويدعم الاختلافات السياسية القائمة على أرضية من التسامح وقبول الآخر.

وفيما يتعلق بإدارة الحكم، فهذا الكتاب يمثل، وكما سبق القول، **صيحة نحو ضرورة تجريم استخدام الإدارة العامة كأداة في يد الكتل أو الأحزاب السياسية**، وهو ما يمكن البناء عليه مستقبلًا والإفادة منه وبخاصة في عالمنا العربي في مرحلته الانتقالية تلك، فالإدارة العامة ينبغي أن تبقى مستقلة

ومحايدة عن أي توجهات حزبية أو تيارات سياسية، وأن تستمر في عملها بما يحقق مصالح الأُمة دون أن تخضع لأي طرف سياسي ليوظفها بشكلٍ يحقق مصالحه الخاصة وأغراضه السياسية الضيقة.

فلا يزال جهاز الخدمة المدنية في الدول العربية يقع تحت وطأة نظام الغنيمة ـ الذي حذر منه **بروال** ـ فالوظائف العامة في الدول العربية هي غنيمة للسلطة الحاكمة، يتم من خلالها التفرقة بين المواطنين بناءً على انتماءاتهم الحزبية وآرائهم السياسية، وبالطبع يكون هذا التمييز لصالح الموالين للنظام الحاكم، إذ يتم أخذ هذه الانتماءات بعين الاعتبار عند الاختيار من بين المرشحين لتولي إحدى الوظائف، كما يتم إقصاء الموظفين الإداريين المعارضين للنظام السياسي، كما تستخدم الحوافز المادية والقمعية المتوفرة في أجهزة الإدارة في الدولة في شراء الولاءات وقمع الأصوات المستقلة والحرة، ولا شك أن هذا الأمر قد أدى إلى إفساد الإدارة العامة للدولة وأثر بصورة كبيرة في أدائها لعملها، إضافة إلى إفساد الحياة السياسية والمسيرة التنموية.

غير أنه بعد الربيع العربي وما أعقبه من تحولات تزايدت الآمال بضرورة إصلاح نظام الإدارة العامة **وفصله عن السلطة الحاكمة**، إلا أن هذه الآمال سرعان ما تبددت، ففي البلدان التي تولت فيها المعارضة الحكم بدأت تمارس السياسات ذاتها المتبعة من الأنظمة السابقة، فيما يخص الوظائف العامة، حيث تم إقصاء غالبية الموالين للأنظمة السابقة بدعوى الفساد وعدم قدرتهم على العمل في ظل المناخ الفكري والسياسي الجديد، وفي المقابل تم منح الموالين للأنظمة الجديدة الوظائف الحكومية وبخاصة الوظائف القيادية في المؤسسات المهمة لهذه الدول، وكأن الوطن العربي يعيد إحياء نظام ما يطلق عليه الغنيمة في الإدارة العامة والذي ثبت فشله منذ فترة طويلة وكما سبق توضيحه.

والمثير للدهشة بحق أن الأنظمة الحاكمة الحالية في الدول العربية، تعيد تكرار المبررات ذاتها التي اعتمد عليها المروجون لنظام الغنيمة في الولايات المتحدة في العام ١٨٨١م، بأن هذا التغيير ضروري من أجل إصلاح النظام الإداري، ومن أجل إنجاز السياسات الحكومية، بل إن السلطات الحالية في الدول العربية تلقي باللوم على قيادات المؤسسات الحكومية غير المتوافقة معها سياسيًا بأنها تعمل على إفشال خطط التنمية، فتلجأ إلى إقصاء هذه القيادات، وتحل مكانها قيادات ذات انتماءات حزبية أو فكرية موالية للسلطة الحاكمة.

والتخوف الحقيقي من ترسيخ هذه السياسات يكمن في أن أي تغيّر لاحق لنظام الحكم في الدول العربية، سيؤثر بشكلٍ كبير في الجهاز الإداري للدولة، فتداول السلطة قد يؤدي إلى تولى المعارضة الحالية للحكم، ومن ثم ستتخذ المبررات ذاتها لتسكين مؤيديها وأنصارها في الوظائف الحكومية، وقد يتحول الأمر إلى رشوة سياسية يتم الاعتماد عليها في الحملات الانتخابية.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق هو بداية بروز بوادر إصلاح في العالم العربي وإن كانت تتمثل في تجربة وحيدة وهي التجربة التونسية ـ غير المكتملة ـ والتي بدأت تتخذ طريقها نحو تجذير مبدأ حياد الإدارة العامة، إذ تم تضمين هذا المبدأ في دستورها الذي أنهت اللجان التأسيسية في المجلس الوطني التأسيسي إنجازه بعد الثورة.

فقد اهتم بمبدأ حياد الإدارة في أكثر من موضع، فأورد المشرع في التوطئة الحياد الإداري ضمن متطلبات بناء نظام جمهوري ديمقراطي تشاركي تكون فيه الدولة مدنية تقوم على المؤسسات وتتحقق فيها السلطة للشعب على أساس التداول السلمي للحكم وتطبيق مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها[1]،

---

(١) راجع دستور الجمهورية التونسية الصادر في ٢٦ جانفي ٢٠١٤.

كما أورد المشرع التونسي مبدأ حياد الإدارة ضمن المبادئ العامة الواردة في الدستور(١).

ويأمل كثيرون أن يتم تعميم هذه المبادئ الداعية للحياد الإداري على سائر الدول العربية فكرًا وممارسة علاوة على التوسع في إصدار التشريعات التي تعظم من التجريم السياسي الفقهي والقانوني في قضايا حقوق الإنسان وحرياته، والعمل على تفعيل المواثيق الدولية المتعلقة بمحاكمة المسؤولين السياسيين عن جرائمهم السياسية تجاه الشعوب والإفادة بما حققه الغرب من إنجازات في هذا المضمار الأخلاقي والإنساني العام.

الجريمة السياسية في الثقافة والحضارة العربية والإسلامية:

الملاحظة المركزية هنا، أن هذا الفكر الأخلاقي الإنساني الذي طرحه **لويس بروال** وآخرون بما يتضمنه من إدانات لممارسات الإجرام السياسي وتجريمٍ لها هو موجود بالفعل في التراث الفقهي السياسي الإسلامي، **بل إنه نظر للجريمة السياسية نظرة شمولية فلم يقتصر على تلك الجرائم التي يرتكبها المعارضون وحسب بل والحكام أيضًا إذ جعل إخلال الحاكم بوظيفته وواجباته تجاه مواطنيه جريمة سياسية وشرعية**(٢)، ولكن هذا التراث هو في حقيقة الأمر مطمور

---

(١) أورد المشرع التونسي مبدأ حياد الإدارة ضمن المبادئ العامة، حيث نص الفصل الخامس عشر على «الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام تنظم وتعمل وفق مبدأ الحياد وقواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة». وأعاد المشرع التأكيد على هذا المبدأ في الفصل الأول من الباب الأول والخاص بالحقوق والحريات من الدستور، حيث نص الفصل ٢٣ على: «تسهر الدولة على ضمان حياد الإدارة والمؤسسات والمنشآت العمومية ودور العبادة ولا يجوز استغلال أي من هذه المؤسسات لأية دعاية أو توظيف حزبي أو سياسي».

(٢) للمزيد راجع:

- د. **محمد طه بدوي**، حق مقاومة الحكومات الجائرة في المسيحية والإسلام في فلسفة السياسة والقانون الوضعي، القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٤٠م. =

تحت ركامٍ ضخمٍ من الجدالات الفقهية والتاريخية، وهو ما يتطلب جهدًا كبيرًا من الباحثين على أن يسير هذا الجهد باتجاهين: **الأول** في استخراج وتحرير هذا التراث الفقهي السياسي الأخلاقي والإنساني، **والثاني**: في تطويره في شكل مواد قانونية ودستورية يمكن إنزالها على الواقع السياسي الراهن.

فلا شك أن المتفحص لتاريخ الحضارة العربية والإسلامية ستتجلى أمامه حقيقة أساسية مفادها أن الإسلام من أكثر الحضارات ـ على المستوى الشرعي والأخلاقي والقانوني ـ تجريمًا وتأثيمًا للانحراف والإجرام السياسي منذ بداية قيام دولته داعيًا إلى أن تتسربل الممارسة السياسية ـ من قبل الحكام والمحكومين ـ لبوسًا أخلاقيًا وإنسانيًا عامًا.

وقد تجلّت تلك الممارسات الإيجابية في أبهى صورها في معظم حقب الخلافة الراشدة، حتى العهد الأخير من خلافة **عثمان بن عفان** رضي الله عنه والتي شهدت ظهور ما يمكن أن يطلق عليه الجرائم السياسية في الحضارة والتاريخ الإسلامي إذ بدأت ـ وكما يرى البعض ـ بتجاوزات مالية وإدارية وسياسية في إدارة الدولة، إضافة إلى تصرفات بعض ولاة الخليفة عثمان رضي الله عنه وخاصة في العراق ومصر والتي يرى البعض أنها مسّت حقوق ومصالح المواطنين، مما خلق حالة من الاحتجاج السياسي تجاه هؤلاء الولاة والذي تطور ليتحول إلى معارضة سياسية وصل تأثيرها إلى عاصمة الخلافة ـ المدينة المنورة ـ ومن ثم نمت بشكلٍ سريعٍ لتتحول هذه المعارضة السياسية إلى حركة عنف انتهت بقتل الخليفة عثمان.

= ـ **محمد عبد الله عنان**، تاريخ المؤامرات السياسية، القاهرة: دار الهلال، ١٩٢٨م.

ـ **د. عبد الملك منصور حسن**، البغي السياسي دراسة للنزاع السياسي الداخلي المسلح من منظور إسلامي، صنعاء: مؤسسة المنصور الثقافية للحوار بين الحضارات، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢.

ـ **أحمد عامر**، حق مقاومة الحكومات الجائرة في ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، مجلدان، القاهرة: هلا للنشر والتوزيع، ٢٠١١.

وبغض النظر عن التبريرات والتفسيرات المتباينة حول دوافع هذه الأحداث ومن الجاني أو المجني عليه إلا أنها في بحثنا هذا تمثل البدايات الأولى لظاهرة الجريمة السياسية في التاريخ الإسلامي، بصورتيها سواء ارتكبت من قبل النظام السياسي أو ارتكبت من قبل قوى شعبية، ومن دون شك فما استتبعها من فتن سياسية وعسكرية كانت بداية تراجع على مختلف المستويات الحضارية انتهت إلى هيمنة النظام السياسي الحاكم على إرادة الشعوب المسلمة من ذلك التاريخ إلى اليوم، بما في ذلك تقلص مفهوم وتعريف الجريمة السياسية التي اختزلت فقهيًا وأخلاقيًا وتم حصر تعريفها في الخروج على النظام ومعارضته سياسيًا فقط.

ولم يقف الأمر عند هذا الحدِّ بل تطورت هذه الظاهرة سلبًا بمرور الوقت ليتقلص مفهوم الجريمة السياسية نحو تحصين الأفعال التي يرتكبها الحكام من خلال تبريرات فقهيه تتذرع بالخوف من تفتت الأمة وانزلاقها لصراعات وفتن.

وعليه يمكن القول إن هذه المسيرة أوجدت مدرستين متناقضتين في موقفهما من تعريف الجريمة السياسية سواء على المستوى الأخلاقي والفقهي الشرعي القانوني أو على مستوى الممارسة السياسية الفعلية:

المدرسة الأولى: مدرسة تبرير الأمر الواقع، وهي المدرسة التي قلصت لدرجة التجاهل والإلغاء محاولات تجريم الممارسة المنحرفة سياسيًا الصادرة من الحكام، إذ تبنت من خلال تقنين شرعي وقانوني يحرم التوسع في ذلك سواء لدى السُنَّة أو الشيعة، فمدرسة السُنَّة ـ بصفة عامة ـ أنتجت تراثًا فقهيًا يسوغ رفض الخروج على الحاكم أو حتى مناصحته علانية، وعدم تحميله أية مسؤولية تجاه شعبه، ومن ثم أعطته حماية وحصانة شرعية ضد أي مساءلة أو محاولة تجريم أي من أفعاله، بل بلغت الأمور ذروتها بتجريم من يعارض جرائم وانحرافات الحاكم بنزع الغطاء الديني عن من تسول له نفسه المعارضة بحجة أنه خروج على إجماع

الأُمة ومحاولة لتفريق صفها وجرّها لحروب وصراعات داخلية من شـأنها إراقة دماء أبنائها، وفيما يتعلق بالشيعة فقد أضفوا هالة من القداسة الدينية على الحاكم والدولة ـ الولي الفقيه ـ بحجة أنه نائب الإمـام الغائب وبالتالي فله من العصمة الشـرعية ما تحميه من الوقوع في الخطأ، ومن ثم من التجريم الديني والقانوني لأي فعل من شأنه معارضته أو مساءلته عما يفعل.

وعلى هذا عرف التاريخ الإسـلامي العديد من صور الإجرام السياسي، حيث واجه الفكر والفِقه الإسلامي الجريمة السياسية بتجريم البغي، فالجريمة السياسية في اصطلاح فقهاء الإسلام تسمى بجريمة البغي، والمجرم السياسي يطلق عليه الباغي[١]. وأسـاس هذه الجريمة قولـه تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩].

والبغي يقصد به «خروج جماعة من المسلمين لهم قوة وشوكة على الإمام أو الحاكم بقصد خلعه أو الامتناع عن تنفيذ ما يجب شرعًا» وعليه فإن البغي لا بد أن يقع أو ترتكبه جماعة مسلمة ضد الحاكم أو الإمام أو ولي الأمر، وهو في الوقت المعاصر رئيـس الدولة، ويشـترط بعض الفقهـاء أن تتمتع هذه الجماعة بالقوة والمنعـة وأن يكون الهدف من هذا الخـروج هو خلع الإمام لامتناعه عن أداء واجب أو إتيان فعل محرم[٢].

ويتضح مما سبق أن مفهوم الجريمة السياسية في الفكر الإسلامي قد قيد واقتصر في حقبةٍ ما بعد الخلافة الراشـدة على المعنـى التقليدي منه، وهو

(١) **مطهر علي صالح أنقع**، جرائم الخيانة العظمى في التشريع اليمني ـ دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٨٣.

(٢) **مهدي فرحان قبها**، المرجع السابق، ص ١٣.

جريمة الأفراد ضد الحكام وليس العكس، فلا يوجد تجريم لأفعال الحكّام في مواجهة الشعوب، وذلك بعكس عهد الخلافة الراشدة التي تقلص فيها انتشار الجرائم السياسية فقد كان الخلفاء الراشدون يجابهون من قبل المسلمين بالنقد المر والعبارات الشديدة، فكانوا لا يجدون غضاضة في الاستماع إليها، وما لجأوا إلى تكميم الأفواه، أو اعتبار ذلك من قبيل الجرائم السياسية، وكانوا يقتدون بهدي الشريعة ويذكر حتى أن الخليفة عثمان بن عفان رفض رفع السلاح ضد معارضيه رغم قدرته على ذلك[١].

ومن مظاهر الإجرام السياسي الذي مورس في التاريخ الإسلامي غلق باب الاجتهاد والتجديد بالقمع وتحويل مساره ليبحث في قضايا غير جوهرية ومن ثم تقليص مبدأ حرية الرأي والبحث العلمي، وفي هذا الشأن يحدثنا الدكتور **حسين مؤنس** قائلًا: «ولم تتردد أداة الحكم الاستبدادي في استعمال العنف مع الفقهاء وأهل الفكر... فأصيب الفكر الإسلامي بالرعب وهو آفة الفكر الكبرى في كل زمانٍ ومكانٍ، ومن ثم ابتعد الكثير من رجال الفكر بعد ذلك عن الكلام في سياسة الأمة ومتاعب هذا الكلام، وكادت كتب الفِقه ومدوناته أن تقتصر في تلك العصور على النواحي الدينية والقانونية الصرفة. وأصبح المواطن المسلم يعيش دون إطار سياسي سليم. وخرجت الأُمة من ميدان السياسة وحُرمت من شرف العمل في بناء أوطانها»[٢].

وعليه يرى كثيرون أن ما قُدِّم من تراث سياسي قد وُضِع في ظل مناخ استبدادي ساد الأمة لقرون طويلة، فهو مناخ قد ألقى بظلاله الكثيفة على الاجتهاد ـ وبخاصة في جانبه السياسي ـ ليس فقط بإغلاقه بل وبتوجيهه نحو

---

(١) **مسلم بن الحجاج**، المسند الصحيح، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الجزء الثاني، ص ٧٤٠.

(٢) **حسين مؤنس**، الدين والتطور الحضاري العربي، بحث ضمن كتاب ندوة «أزمة التطور الحضاري العربي» الكويت، عام ١٩٧٤م، ص ٣٦٤.

إنتاج معرفي يبرر للاستبداد ويشرعنه، نعم هناك تراث ضخم من الاجتهاد، غير أنه يتحرك بجناحين: أحدهما عملاق وهـو الاجتهاد في فِقه العبادات، والآخر قزّمته الظروف السياسـية التي مـرَّ بها العالم الإسـلامي وهو فقه المعاملات وبخاصة الشق السياسي منه، وهو من دون شك يُعدُّ جُرْمًا سياسيًا في حق الأمة إذ نأى بها عن مناقشة قضاياها المصيرية فخرجت من التاريخ وكان تخلفها الحضاري.

المدرسة الثانية: المدرسة الاجتهادية المقاصدية، وهي المدرسة التي بذلت جهدًا كبيرًا في محاولة منها لتجريم أي ممارسـات سياسـية سـلبية من قبل الحكام تجاه الأُمة، عبر تقنين تشريعات فقهية وقانونية من شأنها إحكام الرقابة على الحكام والأنظمة السياسـية ووضعهم في دائرة المساءلة والمحاسبة من قبل الأُمة أو من يمثلها، فهم يرون أن هيمنة المدرسة الأولى تاريخيًا قد أدت إلى أن تكون الحضارة الإسلامية في أغلب الفترات حضارة غير مسائلة للحاكم **مما أدى إلى عدم تطوير تشـريعات جنائية فقهية في مجال الجريمة السياسية على الرغم من توافر أساسها سواء على مستوى الفكر أو الممارسة في التاريخ الإسلامي**، وهو ما أدى إلى تفشي ظاهرة الإجرام السياسي بشكلٍ كبيرٍ والذي زادت وطأته في الواقع المعاصر.

وفي هذا السياق يطرح البعض تساؤلًا على أتباع تلك المدرسة الثانية: في ظل استشراء ظاهرة الإجرام السياسي إقليميًا وعالميًا ما الجديد الذي يمكن أن يقدمه الإسلام سواء للواقع السياسي الإسـلامي المعاصر أو للواقع الإنساني بشكلٍ عام لتقليص هذه الظاهرة قدر الإمكان؟

ترى هذه المدرسـة أن الإسـهام الأكبر الذي يمكن أن يقدّمه الإسـلام كمعالجة لظاهرة الإجرام السياسـي تلك هو في محاولة إكسـاب الممارسـة السياسية بعدًا قيميًا أخلاقيًا وإنسانيًا عامًا مستمدًا من التصور الإسلامي والذي

يكتسب صفة إلزامية باعتباره جزءًا من المعتقد ذاته، ومن ثم تتجسد هذه القيم الإنسانية في آليات وسياسات وممارسات وحتى في الممارسة السياسية الفردية وعلى مستوى الأحزاب والمؤسسات الحاكمة، تلك هي الأولوية الأكثر إلحاحًا ليس للأمة الإسلامية فحسب بل للبشرية جمعاء، فلقد تأسس الفكر السياسي الغربي، على الرغم من كل إيجابياته ومنجزاته، على المصلحة والنفعية وسيادة الطرح والمرجعية الميكافيلية وما أفرزته من مفاهيم سلبية كسيادة مبدأ القوة وفرض الهيمنة واستغلال الأمم الضعيفة، من هنا كانت الحاجة إلى بناء علم سياسة قائم على مبادئ قيمية أخلاقية كالصدق والتراحم والتكافل وغيرها من القيم التي تتفق عليها كافة الأديان والحضارات الإنسانية **فالبواعث... والممارسة... والمقاصد والغايات** كلها يجب أن تكون ذات نزعة قيمية أخلاقية من أجل تحقيق السلام الاجتماعي محليًا ودوليًا.

وكما أكد **لويس بروال** على أهمية الدين في إكساب الممارسة السياسية صبغة أخلاقية، فإن الأخلاق تكتسب أهمية قصوى ومركزية في التصور الإسلامي وبخاصة في شقه السياسي، ففي الإسلام الغاية لا تبرر الوسيلة، إذ يستحيل التضحية بنبل الوسائل على مذبح الغايات.

وتؤكد تلك المدرسة أن الإسلام يدعو صراحة وفي نصوص قرآنية قطعية الثبوت وقطعية الدلالة ومتواترة بكثرة على التزام فضائل الصدق والأمانة والتسامح والعفو والإيثار وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ليس في الممارسة السياسية فحسب بل في كل مناحي الحياة[(١)]، فكل ما قام **لويس بروال** بإحصائه من مظاهر للإجرام السياسي في مؤلفه الذي بين أيدينا تجد علاجها واضحًا في القرآن الكريم، ولكنها مع ذلك تبقى نصوصًا بحاجة

---

(١) **محمد عبد الله دراز**، دستور الأخلاق في القرآن، المترجم: عبد الصبور شاهين، مراجعة: د. محمد السيد بدوي، مؤسسة الرسالة، الطبعة العاشرة، ١٩٩٨م.

لتقنين لتحديد سبل إنزالها على الواقع دون تركها لاستغلال فرد أو جماعة أو حزب ليضفي عليها التأويل الذي يريد ويحقق مصالحه الذاتية[١].

وبالقطع فليس القرآن وحده هو من يدعو لتلك القيم بل تذخر السُّنَّة النبوية الشريفة بالأحاديث التي تؤكد وجوب التزام المسلم بالقيم الخلقية الإنسـانية، ويكفي قوله ﷺ: «**إنما بُعثتُ لأتمم مكارم الأخلاق**»، وحول حلف الفضول الذي دشّنته العرب لنصرة المظلوم في الجاهلية قال ﷺ: «**لو دعيت إليه لأجبت**» بما يُفهم منه عالمية وإنسانية قيم العدالة والحقوق ونصرة المظلوم ـ في التصور الإسلامي ـ وضرورة كفالتها لكل البشر على اختلاف أديانهم وأعراقهم.

وفيما يتعلق بالإجرام السياسـي من قبل الحكام تحديدًا فلقد أكدت السُّـنَّة النبوية الشريفة في مواضعَ كثيرةٍ على التبعة الملقاة على عاتق الحاكم حال توليه أمر الأُمة وأنه مساءل عليها لا محالة، يقول الرسول الكريم: «**كُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ فَالْإِمَامُ رَاعٍ وَهُوَ مَسْؤُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ......**»، وفي حديث آخر «**سبعة يظلهم الله بظله منهم الإمام العادل**»، وفي حديث آخر يقول الرسول الكريم: «**مَا مِنْ وَالٍ يَلِي رَعِيَّةً مِنَ المُسْلِمِينَ، فَيَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لَهُمْ، إِلَّا حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الجَنَّةَ**»[٢].

وفي حديث ذي دلالة يدعو فيه الرسـول إلى أن يكون اختيار الحاكم قائمًا على أُسسٍ قيميةٍ أخلاقيةٍ وليست نفعية يقول ﷺ: «**ثلاثة لا يكلمهم**

(١) عبد الرحمٰن الكواكبي، الأعمال الكاملة للكواكبي، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٩٩٥م، ص١٤٥.

(٢) رواه الشيخان البخاري ومسـلم عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «**سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله: الإمام العادل، وشـاب نشـأ فـي عبادة الله، ورجـل قلبه معلق في المسـاجد، ورجلان تحابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه، ورجـل دعته امرأة ذات منصب وجمال، فقال إني أخـاف الله، ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شـماله ما تنفق يمينه، ورجل ذكر الله خاليًا ففاضت عيناه**».

الله يوم القيامة ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم منهم:... رجل بايع إمامًا لا يبايعه إلا لدنياه إن أعطاه ما يريد وفى له وإلا لم يف له»[١]، وهي معالجة نبوية واضحة لما يشهده الواقع الراهن من استشراء لمظاهر الفساد المالي والإداري والرشاوى الانتخابية وكذلك نظرية الغنيمة السابق توضيحها والقائمة على أُسسٍ نفعيةٍ تتجسد في انتخاب أحد الأحزاب مقابل خدمات ومصالح أو مناصب ووظائف يتم توزيعها على هؤلاء الناخبين حال فوز هذا الحزب.

وفي عهد الخلفاء الراشدين كان مستقرًا في وعي مجموع الصحابة والخلفاء الراشدين حتمية الجانب الأخلاقي في الممارسة السياسية للحاكم، وأنه إذا حاد عنها يتوجب على الأمة الإسلامية عزله عن منصبه، وفي هذا الشأن تتحدث المصادر أنه لما بويع **أبو بكر** بالخلافة بيعة السقيفة قال في خطبته: «أما بعد أيها الناس فإني قد وليت عليكم ولست بخيركم، فإن أحسنت فأعينوني، وإن أسأت فقوموني، الصدق أمانة، والكذب خيانة، والضعيف فيكم قوي عندي حتى أريح عليه حقه إن شاء الله، والقوي فيكم ضعيف حتى آخذ الحق منه إن شاء الله، أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإذا عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم»[٢]، وهي كلمات تشي بحقيقة الفهم المتجذر في وعي **أبي بكر** رضي الله عنه بل والأُمة الإسلامية في ذلك الوقت بطبيعة دور الحاكم في الإسلام والواجبات التي يتحتم عليه الالتزام بها ودور الأُمة في تقويمه إذا حاد عن جادة الصواب.

---

(١) **أحمد بن علي بن حجر العسقلاني**، فتح الباري في شرح صحيح البخاري، دار الريان للتراث، ١٩٨٦م، ص ٢١٥.

(٢) د. **محمود شريف بسيوني**، الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المجلد الثاني، دار الشروق، القاهرة، ٢٠٠٣.

وها هو **عمر بن الخطاب** رضي الله عنه يدعو الناس لتقويمه، يقول: «أرأيتم لو ترخصت في بعض الأمر ماذا كنتم فاعلين؟» فقال له بشير بن سعد «لو فعلت قومناك تقويم القدح» قال عمر مستحسنًا «أنتم إذن أنتم»[1].

لقد تجلّت أخلاقية الممارسة السياسية الإسلامية إنسانيًا في أبهى صورها في الحرب وتحديدًا في التعامل مع الأسري، فعندما رأى **النبي** ﷺ أسرى بني قريظة في الشمس نهى عن ذلك وقال لأصحابه: «**لا تَجْمَعُوا عَلَيْهِمْ حَرَّ الشَّمْسِ وَحَرَّ السِّلاحِ، قَيِّلُوهُمْ حَتَّى يَبْرُدُوا**»[2].

كما تمنع الشريعة الإسلامية تعذيب الأسير للإدلاء بمعلومات عن العدوِّ، وقد قيل **للإمام مالك**: «أيُعذَّبُ الأسيرُ إن رُجِيَ أن يدلَّ على عورة العدوِّ؟ قال: ما سمعت بذلك، وهذا ما أنكره النبي ﷺ على بعض الصحابة عندما ضربوا غلامين من قريش وقعا أسيرين في أحداث بدر، فقال لهم معاتبًا ومستنكرًا: «**إذَا صَدَقَاكُمْ ضَرَبْتُمُوهُمَا، وَإِذَا كَذَبَاكُمْ تَرَكْتُمُوهُمَا**»[3]، كذلك فمن الحقوق التي كفلها الإسلام للأسير حقُّ الطعام فلا يجوز تركه بدون طعام، قال **تعالى**: ﴿**وَيُطْعِمُونَ ٱلطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا**﴾ [الانسان: ٨]، وتذكر المصادر أنَّ **رسول الله** ﷺ أمر أصحابه يوم بدر أن يُكرِموا الأسرى، فكانوا يُقَدِّمونهم على أنفسهم عند الغداء، وكان **رسول الله** إذا أراد أن يبعث سرية يقول لهم: «**لا تغلوا ولا تمثلوا، ولا تغدروا، ولا تقتلوا شيخًا فانيًا ولا صبيًا ولا امرأة، ولا تقطعوا شجرًا إلا أن تضطروا إليها**».

ومن كل ما سبق تتأكد حقيقة أن حقوق الإنسان التي هي خير ضمانة لتقليص حدوث الجريمة السياسية من قبل الحكام تجاه محكوميهم وهي

---

(١) ذكره الإمام البخاري في التاريخ الكبير في ترجمة بشير بن سعد الأنصاري، وأخرجه الحافظ ابن عساكر من طريق البغوي، بهذا الإسناد، في ترجمة بشير بن سعد.

(٢) **الشيباني**: السير الكبير، ٥٩١/٢.

(٣) **ابن كثير**: تفسير القرآن العظيم، ٤/ ٦٨.

الحقوق التي لم تتبلـور إلا في العقود الأخيرة في الغـرب، في المقابل كان الإسـلام ومنذ بداية دعوته يقدم أروع الأمثلة قولًا وممارسة في كيفية حماية تلك الحقوق وخاصة المتعلق منها بمعاملـة الأقليات، يتجلى ذلك فيما جاء بوثيقة المدينة ونصارى نجران[١].

لقـد أدرك رواد عصر النهضة الإسـلامية فـي العصر الحديـث **كرفاعة الطهطاوي وخير الدين التونسي وجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده والكواكبي ورشيد رضا وعبد الرزاق السنهوري** وغيرهم، أدركوا أهمية الجانب الأخلاقي في التصور السياسـي الإسـلامي فمع اقتناعهم بأهمية الاسـتفادة من الفكر السياسـي الغربي المتطور في إحداث النهضة الغربية الحديثة إلا أنهم أدركوا أهمية إكسـابه نزعة أخلاقية لتخفف من وطأة الفكر المـادي النفعي الكامن داخله، وعليه طالبوا بأهمية بلورة رؤية سياسـية إسلامية متكاملة مستفيدة من التطور الإنساني في هذا المجال من ناحية، ومنبثقة من قيم الإسلام السياسية ومقاصد الشريعة الإسلامية في شقها الأخلاقي من ناحية أخرى.

ففي عبارة لا تخلـو من عبقرية يدعو **خير الدين** إلى مبدأ إنسـاني عام وهو تكاتف بني الإنسان من أجل خير البشرية جمعاء باعتبارها أمة واحدة فيقول: «إذا اعتبرنا مـا حدث في هـذه الأزمان، من الوسـائط التي قربـت تواصل الأبدان والأذهان، لم نتوقف أن نتصور الدنيا بصورة بلدة متحدة، تسـكنها أُمم متعددة، حاجة بعضهم لبعض متأكدة، وكل منهم وإن كان في مسـاعيه الخصوصية غريم نفسه، فهو بالنظر إلى ما ينجر بها من الفوائد العمومية مطلوب لسائر بني جنسه»[٢].

---

(١) راجع كلاً من: **عبد الملك بن هشام**، سيرة ابن هشـام، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٩م، ج ٢، ص ٩٤ وما بعدها.
محمود شريف بسيوني: الوثائق الدولية المعنية بحقوق الإنسان، المرجع السابق، ص ٢٤ وما بعدها.

(٢) **خير الدين التونسي**: أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك، تحقيق معن زيادة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م، ص ٤.

كذلك دعا **جمال الدين الأفغاني** إلى المســاواة بين نوع الإنسان ـ مسلمًا كان أم غير مسلم ـ وخصوصًا في الحقوق العامة، وأن ذكره للمسلمين لأنهم العنصر الغالب بأكثريته في الشرق والملة المسلوبة ممالكها ومقاطعاتها[١]، بل ويؤكد على المشترك بين الأديان السماوية وهو الدعوة لفعل الخير وتجنب كل شــر، يقول **الأفغاني**: «لا ترى في الأديــان الثلاثة ما يخالــف نفع المجموع البشــري بل بالعكس تحضه على أن يعمــل الخير المطلق مــع أخيه وقريبه وتحظر عليه عمل الشر مع أي إنسان كان»[٢].

والجدير بالذكر أنه في عام ١٩٥٤م اتخذ **مجلس السلام العالمي** قرارًا بإحياء ذكرى **الأفغاني** كمناضل في سبيل السلام[٣]، وذلك لجهوده من أجل إقرار هذا المبدأ، فقــد كان يــرى أن «الحرب من أقبح مــا عمله ويعمله الإنســان في الأرض»[٤]، وكذلك يقول: «إن عدم إجابة الأمم لداعي الحرب واتفاقها على تحكيم العقل والعدل فيما فيه يختلفون هو الذي يكفي البشــر شر الحروب والقتال ويجعل الخلق في سلامٍ دائمٍ وهناءٍ مقيم»[٥]، إن «أعظم ما يبعث على الأمل في إبطال الحروب إذا ارتقى العالم الإنســاني فــي حقيقة العلم وعم طبقاته»[٦]، إن «العلم الصحيح الذي يمكن للآدمي أن يصل إليه هو العلم الذي به ينتهي الإنسان عن الفساد في الأرض وسفك الدماء»[٧].

---

(١) **جمال الدين الأفغاني**، الخاطرات، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٢م، ص ٢٤.

(٢) **جمال الدين الأفغاني**، الأعمال الكاملة، تحقيق: محمد عمارة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الأولى، ١٩٧٩م، ص ٣٤٢.

(٣) **محمد عمارة**، جمال الدين الأفغاني موقظ الشــرق وفيلسوف الإسلام، دار الشروق، الطبعة الثانية، ١٩٨٨م، ص ٢٨٢.

(٤) **جمال الدين الأفغاني**، الأعمال الكاملة، مرجع سابق، ص ٤٣١.

(٥) المرجع السابق، ص ٤٣٤.

(٦) المرجع السابق، ص ٤٣٥.

(٧) المرجع السابق، ص ٤٣٣.

وحول ظاهرة الاستبداد السياسي كأحد أبرز مظاهر الإجرام السياسي من قبل الحكام، بل هي الجريمة الأم، نجد **الكواكبي** يؤكد على محاربة الإسلام لهذه الظاهرة فيقول: «القرآن الكريم مشحون بتعاليم إماتة الاستبداد وإحياء العدل والتساوي حتى في القصص منه..... فلا مجال لرمي الإسلامية (يقصد الحكم الإسلامية) بتأييد الاستبداد مع تأسيسها على مئات من أمثال هذه الآيات البينات، فالإسلامية مؤسسة على أصول الحرية برفعها كل سيطرة وتحكم يأمرها بالعدل والمساواة والقسط والإخاء ويحضها على الإحسان والتحابب»[(١)].

كما يذهب **عبد الرزاق السنهوري** إلى أن التجارب السياسية التاريخية في عهد الخلفاء الراشدين بما تحمله من قيم أخلاقية وإنسانية عامة يجب أن تكون مرشدة وملهمة لنا، فيقول: «إن سير الحكومة الإسلامية في عهد الخلفاء الراشدين يجب دراسته بكل دقة لأنه يقدم لنا السوابق التاريخية التي تعتبر وحدها حجة في فِقه الخلافة الصحيحة، وأنه إذا كان البريطانيون يعتبرون «الماجنا كارتا» الميثاق الأساسي لحرياتهم، والفرنسيون يعتبرون إعلان حقوق الإنسان ميثاقهم، فإن المسلمين يعتبرون حكومة الخلفاء الراشدين الوثيقة الأساسية لحرياتهم السياسية، وهي ميثاق عملي وليست بيانًا قوليًا»[(٢)]. أما البيان القولي فإننا نجده في خطبة الوداع التي ألقاها **الرسول الكريم**، والتي قال فيها: «**أيها الناس إن أموالكم ودماءكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا....... لا فضل لعربي على عجمي ولا أبيض على أحمر إلا بالتقوى**»[(٣)].

---

(١) عبد الرحمٰن الكواكبي، المرجع السابق، ص ١٤٥.

(٢) **عبد الرزاق السنهوري**: فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية، تحقيق توفيق محمد الشاوي ونادية عبد الرزاق السنهوري، منشورات الحلبي الحقوقية ومؤسسة الرسالة، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٨م، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٣) خطبة الرسول في حجة الوداع، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري، السيرة النبوية (ابن هشام)، مؤسسة علوم القرآن، ١٩٩٠م، ص ٦٠٤.

غير أنه وبمرور الوقت بدأت تتقلص تلك الحقوق بشكلٍ كبيرٍ لظروفٍ سياسية ضاغطة ـ كما سبق القول ـ فرضيت الأمة بحكم المتغلب المفروض عليها والمغتصب للسلطان، وضيقت البيعة لأقصى عدد ممكن، وحرّمت مساءلة الحاكم ومحاسبته حتى مناصحته جعلتها بعض الفتاوى سرًا، في حين أن الثابت فقهيًا وفكريًا وممارسة في عهد الرسول والخلفاء الراشدين من بعده أنه لا شرعية لأي نظام سياسي دون موافقة الأُمة، وأن الرؤية الإسلامية الحقة تقتضي محاسبة الحاكم ومساءلته.

كما أن حق إعلان الرأي هو واجب والتزام وليس حقًا ومشاركة، فأعظم الجهاد قولة حق عند إمام ظالم، ومن ثم فإن احترام الرأي والرأي الآخر هو إحدى القيم الثابتة في التقاليد الإسلامية[١]، والتي يعد عدم الالتزام بها جريمة في حق الأُمة، لقد طالب الكثير من علماء الإسلام في هذا السياق أن يعطوا كلمة «الحرام» حقها لتشمل تحريم الاعتداء على أي من حقوق الأُمة وحرياتها العامة، يقول أحدهم: «إن كبت الحريات، والتعدي على حرمات الناس، واعتقالهم، ومحاكمتهم محاكمات ظالمة، وتزوير الانتخابات، ونهب الأموال العامة... كلها محرمات ينبغي أن يعلن عنها العلماء، كما يبالغون في الإعلان عن المحرمات الأخرى المعروفة»[٢]، وهي كلها ممارسات سلبية يقترفها الحاكم تجاه شعبه ويحق أن يُطلق عليها جرمًا سياسيًا يتحتم معالجته بمزيد من التوفيق بين ما هو سياسي وما هو أخلاقي مستمد من التصور الإسلامي وما قدمته الحضارة الإنسانية من إسهامات في هذا المجال فكرًا وممارسة.

---

(١) **حامد ربيع**، مدخل لدراسة التراث السياسي الإسلامي، تعليق وتحرير سيف الدين عبد الفتاح، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، الجزء الثاني، ص ٣٢ وما بعدها.

(٢) وصفي أبو **زيد**: حفظ الحريات أساس مقاصد الشريعة، دراسة منشورة على موقع إسلام أون لاين، بتاريخ: ٤ مايو، ٢٠١٤م.

وهناك شـــهادة من الأهمية بمكان حول إمكانية قيام فكر سياسي أخلاقي وإنساني عام اعتمادًا على التصور الإسلامي ليتم طرحه كنظرية مقابلة للنظرية المادية النفعية الميكافيلية الحاكمة للوجود الإنساني المتعين في لحظته الراهنة وما أضفته من تبريرات على الكثير من الجرائم السياسية، وهي شهادة جديرة بالتأمل لكونها تأتي من أحد الباحثين في الغرب من ناحية ولتميز طرحها من ناحية أخرى، إذ تؤكـــد على الأهميـــة المركزية التي يمكـــن أن تلعبها القيم الأخلاقية الإسلامية في بلورة نظرية سياسية عالمية من شأنها تجنب لاأخلاقية الممارسة السياسية الحالية، وهي أطروحة البروفسير **وائل حلاق** التي نظّر لها في بحثه «الدولة المستحيلة... الإســـلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي» والتي ارتكزت على ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: ضرورة إسراع المسلمين نحو إيجاد رؤية سياسية إسلامية ذات منطلقات أخلاقية لتأخذ علـــى عاتقها إعادة مزج الأخلاقي بالسياســـي لتلافي ما أحدثته الحضارة الغربية من انفصال بينهما وذلك بالبحث في مصادر التراث التي احتوت السياسي والأخلاقي بإطار نظرة كلية ودون فصل بينهما.

المحور الثاني: العمل على إيجاد قاعدة مجتمعية جماهيرية تتبنى الطرح السياســـي الإســـلامي الأخلاقي، أي البدء بالعمل على التغيير من المجتمع وليس من قمة السلطة.

المحور الثالث: التأكيـــد على الدور العالمي الـــذي يمكن أن تضطلع به النظرية الإسلامية مســـتقبلًا من خلال التواصل مع الأصوات الغربية المنادية بإحياء الأبعاد الأخلاقية في الحضارة الإنســـانية، وهو أكثـــر ما يميز التصور الإسلامي ويدفع باتجاهه.

إذ يـــرى **وائل حلاق** أن اســـتحالة فكرة الحكم الإســـلامي في العالم الحديث هي ناتجة بصورة مباشرة عن غياب بيئة أخلاقية مواتية تستطيع أن

تلبي أدنى معايير ذلك الحكم وتوقعاته والذي هو أخلاقي بالأســاس[١]، ومن ثم يقترح وائل رؤية للعمل لإنزال الفكر السياسي الإسلامي الأخلاقي على الواقع، فيقول: «يمكن لهذا النظام الأخلاقي في الإســلام وهو رأس مال لا يقدر بثمــن أن يدعم وجهتين للعمل على الأقــل إحداهما داخلية والأخرى خارجية[٢].

الأول الداخلي: يمكن للمسلمين أن يشرعوا في الإفصاح عن أشكال حكم جديدة من شأنها أن تؤسس مجتمعات أخلاقية تحتاج إلى أن يعاد لها ثراؤها الروحي، فالنطاق المركزي للأخلاق سيكون الأساس الذي تنهض عليه نظرية مقنعة في مناهضة النزعة النفعية العالمية.

الثاني الخارجي: يمكن للمسلمين أن يتفاعلوا مع نظرائهم الغربيين فيما يخص ضرورة جعل الأخلاق النطاق المركزي في سياق ضرورة بناء تنويعات للنظام الأخلاقي تناسب كل مجتمع.

مؤكدًا أن «إخضاع الحداثة لنقد أخلاقي يبقى الحاجة الأســاس لا لقيام حكم إسلامي فحسب بل لبقائنا المادي والروحي، فليست الأزمة حكرًا على الحكم الإسلامي والمسلمين وحدهم»[٣].

وتأسيسًا على ذلك الطرح يرى **حلاق** أن الشــريعة كنظام حكم يجب إحياء أبعادها الأخلاقية، باعتبار أن «الترسانة القرآنية الأخلاقية ضاربة بجذورها في نظام شامل للإيمان... وهو ما يعني أن الرؤية الكونية القرآنية ليست عميقة في توجهها الأخلاقي فحسب بل هي مصنوعة من نسيج أخلاقي في شكلها ومحتواها على

(١) **وائل حلاق**، الدولة المستحيلة، الإســلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي، ترجمة عمرو عثمان، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م، ص ٢٦.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩٣.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٩٧.

السـواء، فكل ما في هذا الكون مخلوق ليتمتع به الإنسان ولكن ليس بالطريقة النفعية بل بطرائق تبرز مسـؤولية أخلاقية عميقة، لقد خلقت السموات والأرض بحسب مبادئ الحق والعدل الإلهيين كما تذكر الكثير من آيات القرآن»[١].

وهو هنا يؤكد حقيقة انبثاق المبادئ السياسية الإسلامية الأخلاقية كالعدالة والحرية من التصور الأساسي للعقيدة الإسلامية كوجود الله والتوحيد[٢].

إذن فتلك هي بعض مما قدّمه الفكر السياسي الإسلامي من إسهامات حول كيفية إكساب الممارسة السياسية أبعادًا أخلاقية وإنسانية عامة في محاولة لتقليص أي انحراف وإجرام سياسي سواء من قبل الحكام أو حتى المحكومين، ولكنها تبقى ـ كما سبق القول ـ لا تعدو كونها حديثًا مرسلًا وعامًا وبحاجة لجهود جبارة ومؤسسـية لتأطير تلك الأطروحات بإطار مواد قانونية ودسـتورية من شـأنها المساهمة في تقليص الجريمة السياسية التي تفشت في الواقع الإسلامي الحالي بشـكلٍ يبعث على القلق، فهو واقع بعيد كل البعد عن أي ممارسـات سياسية أخلاقية بشكلٍ يجعلنا نقول بكل أريحية إن ظاهرة الإجرام السياسي حاضرة في المشهد العربي والإسلامي الراهن بكل مشتملاتها بما يجعله بيئة نموذجية لأي باحث يتطلع لدراسة تلك الظاهرة بأبعادها المختلفة.

وفي النهاية، وبالعودة للكتاب الذي بين أيدينا، فمن المهم الإشارة إلى أن المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الكتاب هي من القرنين الثامن عشر والتاسع عشـر الميلاديين، والتي قد تكون غير معتادة في وقتنا الحاضر، لذا ينبغي أن يجتهد القـارئ برد تلك المصطلحات والعبـارات إلى مثيلاتها في وقتنا الراهن وذلك من أجل فهم صحيح ودقيق لمحتوى الكتاب.

---

(١) المرجع السابق، ص١٦٥.

(٢) وهو طرح نجده متأثرًا وامتدادًا لأفكار المفكر الإسلامي **إسماعيل فاروقي** (١٩٢١ ـ ١٩٨٦م)، وهو باحث ومفكر فلسـطيني تخصص في الأديان المقارنة، من أوائل من نظروا لمشـروع إسلامية المعرفة، وقد انتخب أول رئيس للمعهد العالمي للفكر الإسلامي.

وقد قسم «لويس بروال» أطروحته تلك إلى اثني عشر فصلًا، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة.

فقد خصص الفصل الأول لاستعراض «الميكافيلية»؛ أما الفصل الثاني والثالث فقد تناول فيهما القتل كإحدى وسائل الإجرام السياسي بصورتين: القتل السياسي وقتل الطغاة، أما الفصل الرابع فجاء حول الفوضوية وأبعادها السياسية، والفصل الخامس لتناول الأحقاد السياسية، أما الرياء السياسي فقد خصص له الكاتب الفصل السادس.

وفي الفصل السابع تعرض الكاتب إلى الاستغلال السياسي كإحدى صور الإجرام السياسي، وخصص الفصل الثامن للتعرض إلى صور من الفساد السياسي في روما وأثينا وإنجلترا وفرنسا، وجاء الفصل التاسع لمناقشة صور الفساد والجرائم السياسية التي قد تشوب العمليات الانتخابية في الدول الديمقراطية.

وجاء الفصل العاشر حول تأثير الفساد السياسي في التشريعات والقوانين، ثم تم تخصيص الفصل الحادي عشر للحديث حول إفساد السياسة للقضاء، وكان الفصل الثاني عشر والأخير حول إفساد السياسة للأخلاق العامة.

وفي النهاية، وبعد أن حاولنا الإمساك بالملامح الرئيسة للأطروحة التي بين أيدينا وأهميتها والسياق التاريخي والفكري السياسي التي انبثقت منه، وكيفية تعظيم الإفادة من أطروحاتها مستقبلًا وتحديدًا في عالمنا العربي والإسلامي بما تعصف به من متغيرات جذرية في وقته الراهن، آملين من هذا التقديم أن يكون قد أدخل القارئ الكريم في أجواء هذا العمل التراثي المهم قبل أن يخوض تجربة قراءته والإبحار بين دفتيه، والذي مع كونه كتابًا تراثيًا كُتب منذ قرن وربع من الزمان إلا أنه وكأنه يخاطب الواقع الحالي بكل التباساته وارتهاناته وأمراضه وعلله السياسية بشكلٍ يثير الإعجاب والاستغراب معًا.

الإجرام السياسي

حسن الراوي

صورة غلاف النسخة الأصلية للكتاب

إلى زوجتي....

حسن

للمترجم



مقدمة

فن الحكم، ذلك الفن النبيل العظيم، قد شوَّهه وبدَّل محاسنه الكثير من مبادئ خاطئة جعلته فنًّا للكذب والخداع والاضطهاد والإفساد، تحت سِتْر كاذب من العدالة الموهومة.

وإنك لتجد بجانب السياسيين الذين حكموا لصالح الشعوب وتفانوا في سبيل النهوض بها، سياسيين آخرين استغلوا السلطة لقضاء مصالحهم وشهواتهم. تلك الشهوات هي موضوع هذه الدراسة.

لقد تصدر لحكم الإنسانية رجال كان فيهم السفاك والمغتصب واللص والمزيف والمفلس والمعتوه والمجنون ورجال مرتشون وآخرون نبت الفساد في حجورهم وترعرع. وما أكبرها مسؤولية، مسؤولية هؤلاء الرجال، الذين حكموا الأُمة وقادوها، وكان في مقدورهم أن يخففوا من متاعب شعوبهم، ويرفعوا من مستوى الأخلاق فيها، ولكنهم أفسدوا وأساؤوا إلى مواطنيهم بما أصدروا من قوانين فاسدة وما قدموا من مُثُلٍ سيئة. فليس أشر على الإنسانية من الرجل الذي يدعو إلى التفرقة والبغضاء مدفوعًا بطمعه وجشعه وحسده. فالأشرار العاديون الذين تحاكمهم المحاكم إنما يقتلون أو يسرقون أفرادًا قلائل، فعدد ضحاياهم محدود، أما أشرار السياسة فتعد ضحاياهم بالألوف، فهم يُفسِدون ويخربون أممًا بأكملها.

لقد تقدمت المدنية بالإنسانية في كل ناحية من نواحيها إلَّا السياسة فإنها لا تزال مرتعًا فسيحًا للغش والدس وخنق الحق والحرية. إنَّ الجماعة الإنسانية، الفخورة بما وصلت إليه من تقدُّم صناعي واختراعات علمية، لتطأطئ الرأس خجلًا كلما فكرت فيما آلت إليه أخلاقها السياسية والمالية. إنها تستطيع أن تظهر في معارضها آلات صناعية مثيرة للفكر، ولكن تلك الآلة السياسية الكبرى التي تدعى الحكومة لا تزال ناقصة نقصًا معيبًا، والرجال المعهود إليهم بإدارة دفتها ليسوا بأكثر الناس عقلًا وأوسعهم إدراكًا وكما لاحظ لتريه: «كل شيء عندنا يتقدم إلَّا الأنظمة السياسية فإنها، بما تقع فيه من أخطاء، تسلبنا دائمًا كل منفعة قد تعود علينا».

وأنا أرمي بتعداد الجرائم التي ارتكبتها الأنظمة السياسية في مختلف الأزمنة والمبنية على العنف والقوة أن أثبت، بأدلة من الوقائع، أن السياسة الشريفة المخلصة أجدى أنواع السياسات، وأن السياسة إذا تخلت عن الأمانة والشرف هبط مستواها وانقلبت إلى مجازفات ورياء. وأخيرًا، كما قال تاسيتوس: «إن أفضل آلة للحكم الطيب هم الرجال الطيبون».

فالمسألة السياسية، شأنها شأن المسألة الاجتماعية، ما هي إلَّا مسألة أخلاق قبل كل شيء. فهدف السياسة الحقيقي يجب أن يكون السعي لجعل الناس أكثر فهمًا وأنقى أخلاقًا واتحادًا وسعادة. فأفضل السياسات إذًا ما دعت إلى الخير، وتقليل الآلام، وتخفيف حدة البغضاء، وتشجيع الجدارة والعمل، وتنمية معنى الخلق بين أفراد الشعب. أما المشاحنات السياسية التي تدور حول الألفاظ والأشخاص، فإنها تحرك الشعب وتهيجه دون أن تؤدي إلى أي تقدُّم. فليست المناورات الوزارية والأوامر والدكريتات والقوانين التي لم تُبحث البحث الكافي، والتي تتغيّر وتتبدل بين آنٍ وآخر، هي التي تصلح لتقويم الإنسانية، بل إنَّ تقدمها رهين بالعواطف الأصيلة والتفكيرات العميقة

المنبعثة من القلب، ورهين بالمثل الحسن الذي يقدمه من يملكون السلطة في الشعوب. من أجل ذلك، ودون أن أذهب إلى حد مجاراة أفلاطون في القول بأن الحكومات يجب أن يديرها الفلاسفة، فإني أعتقد أن السلطة يجب أن لا يتولاها إلّا من لديه قسط من الفلسفة، أي: الذين يخضعون لمبادئ مصدرها نوع من الاعتقاد الديني. فالشعور الديني الصحيح هو الذي يمنع الهيئة الإنسانية من الاندفاع في تيار الفساد، ولكن ذلك الشعور لسوء الحظ قد فقد في السنين الأخيرة الكثير من مفعوله وبالأخص في أوروبا.

ولست أجهل أن الشهوات سوف تظل تلعب دورها في شؤون السياسة. ولكن ذلك لا يمنع من أن نأمل أن نرى السياسة يومًا ما أقوم خلقًا وتهذيبًا. فلقد نجح العقل الإنساني في التخلص من الرق والاستعباد ومن امتيازات الملوك واستبدادهم. فلماذا لا ينجح في أن يجعل السياسة أكثر اعتدالًا وإخلاصًا، وأقرب إلى العدل والإنسانية؟



المكيافيلية

لا ترجـع المكيافيلية إلى مكيافيلـي فقط وليس هـو مخترعها، بل كل ما فعله هو أنه أثبت ما رأى السياسيين يفعلونه في عهده. أما جرمه الوحيد، وما هو باليسير، فهو أنه شرح ـ بغير أن يبدي أي اعتراض ـ سياسة مبنية على العنف والغش، وأظهر كيف أن القسوة والحيلة قد تساعدان على اغتصاب السلطة والاحتفاظ بها.

أما السياسيون فلم ينتظروا ظهور مكيافيلي ليتخذوا من التلون والقسوة وإراقة الدماء سبلهم. ولم يكن الحكّام في حاجة للكاتب الإيطالي ليعلمهم أنواع الكذب واضطهاد خصومهم ومصادرة أموالهم، بل إن الرغبة في الوصول إلى الحكم واستغلال السلطة كفيلتان بتلقينهم ضروب الغش والقسوة.

من العسير حقًا أن يتولى المرء السلطة ويظل عادلًا معتدلًا. وعندما أراد تاسيتوس أن يبرر مظالم تيبريوس قال: إنه اندفع أمام تيار السلطة فتبدلت أخلاقه. كذلك يقول بلوتارك: إن «سيلا» كان في شبابه طيب الاستعداد، ميالًا للضحك، شفوقًا حتى أنه كان يبكي لأتفه الأسباب، ولكنه في نهاية الأمر وبعد أن أصبح قاسيًا، نسب إلى السلطة وما تحكيه حول الشخص من المظاهر، مسؤولية تغيّر أخلاق الناس، فتصيب البعض منهم بالجنون، والبعض الآخر بالغرور والقسوة وفقدان العواطف الإنسانية.

ويندر أن لا تؤدي السلطة إلى الإفساد حتى أن تاسيتوس كتب عن فاسباسيان ـ في بداية عهده ـ إنه الرجل الوحيد الذي انتقل من الحياة الخاصة إلى الحياة العامة فازداد بالفضيلة تمسكًا.

وما كان لأحد أن يتوقع ـ في السنين الأولى من حكم نيرون وشارل التاسع وكثيرين غيرهما من الحكام ـ الجرائم التي ارتكبوها عقب ذلك. ولقد بلغت الدهشة من المستشار لوبيتال Hopital للتغيير الذي طرأ على أخلاق شارل التاسع حدًّا جعلته يكتب لأحد أصدقائه: «لقد بلغت من الكبر عتيًا وإني لحزين لما وصلت إليه من عمر طويل فقد شاهدت خلقًا كريمًا يتبدل، وملكًا ينقلب إلى طاغية. وما كان أحد ليستطيع أن يقنعني، وأنا الذي حضرت سنينه الأولى، بهذا الذي تراه عيناي».

إنَّ الحكام ذوي النفوذ الكبير يسكرهم التملق ويعميهم الغرور فيفقدوا الاتزان والتقدير، ويعتقدوا أن قواعد الخلق لا تقيدهم. ولقد قال نابليون إذ حضره الموت، وأخذ يستعرض ماضيه: «إن السلطة تفسد عقول الرجال».

ففي سبيل تحقيق أغراضهم قلَّ أن يتحرج من بيدهم الأمر في اختيار الوسائل. ولذا فَيَلَذُّ لهم أن يقولوا: إن الغاية تبرر الواسطة، وإنه إذا اعترضت الأخلاق في سبيل أي عمل مفيد، فلا مفر من تضحية الأخلاق لخير المملكة ومصلحة الأمن العام. فالسياسة إذًا تفسر الضمير وهي المسؤولة عن تطبيق أمثال هذه المبادئ المنكرة: (القوة فوق الحق) و(الغاية تبرر الواسطة) و(أمان الشعب هو القانون الأعلى). فما من جريمة لم تسعَ السياسة لتبريرها تحت سِتْر تغليب صالح الدولة وما في ذلك الصالح ما يصلح للتبرير. لقد اتخذ هذا الصالح تكأة لنشر الانتقام واضطهاد الأبرياء ووضع اليد على ممتلكات الآخرين والسعي إلى توسيع السلطان عند كل عدالة وإنصاف. ويتخذ السياسيون هذا التعبير رداء يسترون به كل تصرف ظالم. ففي سبيل ما أسموه

صالح الدولة سقوا سقراط السم، واضطهد أباطرة الرومان المسيحيين، وذبح شارل التاسع البروتستانتيين وشـرَّدهم لويس الرابع عشر. وبدعوى مصلحة الدولة، استطاع نيرون أن يبرر قتل أُمه وهكذا وهكذا.

أما نظرية مكيافيلي فتجدها في كتابات Phoenissae يوربيدس Euripides إذ يقول على لسـان إيتوكلـس Eteocles: «إذا كان لا بد من الاسـتعانة بالظلم للحصول على السلطة فلنسـتعن به، أما فيما عدا ذلك فالعدل واجب». هذه نظرية خلقية ذات شطرين، أحدهما: للحياة الخاصة، والآخر: للحياة السياسية. فالرجال الذين يحترمون العدالة في حياتهم الخاصة يسـتبيحون كل ظلم في شؤون السياسة.

ويقـول توسـيديدس Thucydides: إن الآثينيـن كانـوا يقولـون عـن اللاسودنيين: «إنهم فيما بينهم وبين أنفسهم وفي داخل حدود بلادهم يتبعون عادة أوامر الفضيلة، أما في علاقاتهم الخارجية فالأمر جد مختلف، فهم أكثر من غيرهم من الشعوب المعروفة لنا يعتبرون ما هو في صالحهم شريفًا، وما هو مفيد عادلًا».

ولم تكن سياسة الآثينيين تختلف كثيرًا عن سياسـة اللاسودنيين، وكان مجلس الشيوخ الروماني يتبع هو الآخر سياسـة مكيافيلية، حين كان يتوسل بمصلحة الجمهورية وأمنها، لتحقيق أغراضه.

فالظلم يتستر دائمًا في طيات السياسة ووراء الحجج الكاذبة، ومع ذلك فقد رأينا في بعض الأحيان رجالًا سياسـيين لا يعرفون الخجل في إبداء احتقارهم للعدالة. ويحدثنا التاريخ أن وفد كورنتا قال: «إنه ليس في الوجود شخص يرفض استغلال فرصة تسنح لتوسيع ممتلكاته بالقوة لأن العدل لا يقر ذلك التوسع».

ولقد حاول شيشـرون، بين الأقدمين، دحض النظرية القائلة بأن الحكم

بقواعد العدل مســتحيل، وبأن مصلحة المملكة تبيــح الالتجاء لأي نوعٍ من التصرفات، ولام السياســيين الذين دافعوا عن الإجراءات الظالمة بدعوى أن مصلحة الدولة تعلو كل شيء، وهو يقول: «ليس القول بأن الناس لا يمكن أن يحكموا إلّا بانتهاك العدالة خطأ فحسب، بل إن حقيقة الواقع أنه لا يمكن أن تُحكم الأُمم إلّا بالعــدل المطلق وحده». ودلَّل شيشــرون على صحة نظريته بمجموعة من الأفكار النبيلة في العلاقة بين ما هو عادل وما هو مفيد.

وبينما كانت الفلسفة تدلل على أن العدل هو أثبت أساس لحكم الجماعة الإنسانية، كانت السياسة تعمل في عهد أباطرة الرومان وفي القرون الوسطى على نشر الاضطهاد والفساد والإجحاف. وكان الأمراء الإيطاليون على الأخص قد جعلوا السياسة فنًّا للخديعة والاغتيال والسم. ودخلت المسيحية في عراك دائم مع المكياڤيلية ولكنها لم توفق للقضاء عليها. وكانت السياسة في إسبانيا وإنجلترا وألمانيا وفرنســا وغيرها من الدول المتمدنة تجنح في كل تصرفاتها إلى تغليب مصلحة الدولة. فمن أجل مصلحة الدولة، نفى فرديناند وإيزابيلا اليهود من إسبانيا وارتكب ملوك إنجلترا أعمالًا كثيرة لا يقرّها العدل. ذلك أنَّ الإنجليز، وهم شــعب نفعي بطبعه، مدفوعون للخلط بين ما هو مفيد وما هو عادل، وكثيرًا ما اقترح سياسيوهم اتخاذ إجراءات ظالمة لمجرد أنها في نظرهم لازمة لسلامة الدولة[1].

(١) إنك لتســتطيع أن تتبع هذا الخلط بين ما هو عادل وما هو مفيد في خطب أكثر السياسيين الإنجليز شهرة. فحين كان كاننج Canning يحارب، في سنة ١٨٢١ مشروع إخراج الكاثوليك من البرلمان، قال: إن إخراجهم يكون عادلًا لو أنــه كان لازمًا، ولكي يثبت أن ذلك العمل ليس عادلًا أخذ يدلل على إنه ليس لازمًا، وذكر القوانين الظالمة التي سنّت ضد الكاثوليك في عهد جيمس الأول وأضاف: «بالرغم من أن هذه الأعمال كانت ظالمة فإن سلامة الدولة جعلتها ضرورية».

وأفضل ملوك فرنسا، إذا استثنينا لويس الصالح، وأكبر وزرائهم بما فيهم ريشيليو ومازاران كانوا يعملون بالنظرية القائلة بأن مصلحة الدولة تعلو على ما عداها. ولقد نصح هنري الرابع نفسه للملكة إليزابيث أن تنفذ حكم الإعدام الذي صدر على ماري ستيوارت.

وفي الحياة الخاصة يتعرض للاحتقار الرجل الذي يلجأ للغش، أما في ميدان السياسة، فإن المغالطة والمداورة وكل وسيلة لإخفاء الحقيقة إنما هي جزء من عدة الرجل الدبلوماسي. فالدبلوماسية تخلق المبررات لكل اعتداء، وتغطي كل مطمع وكل جشع برداء من الألفاظ الرنانة المعسولة. ولم تكن السياسة في العصور القديمة، سياسة اليونانيين والقرطاجنيين والرومان موسومة بحسن النية، وكان الغش والجرأة من أهم الوسائل التي لجأ إليها الرومان للتوسع.

وظلت السياسة عند الدول الحديثة بعيدة عن أن تكون مدرسة لنقاء الطوية والإنصاف. وحين رغب مازاران في أن يعهد إلى مارشال دي فابر Fabèr بمفاوضة مشكوك في إخلاصها، طلب المارشال منه أن يعفيه من تلك المأمورية بقوله: «أعفني يا مولاي من مهمة إدخال الخديعة على دوق سافوي. ويقويني في هذا الطلب أن الأمر قليل الأهمية. فالمشهور عني أنني رجل أمين، فاحتفظ يا سيدي بما هو معروف عني من الأمانة لفرصة تكون فيها سلامة فرنسا في خطر».

وكان الدس في أمور السياسة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر لا يعاب فاعله بل على العكس يعتبر دليلًا على المهارة جديرًا بالإطراء. فبرنتوم Brantôme يصف دسائس لويس الحادي عشر بأنها «حيل طيبة»، في حين يصفها كومين Commines بأنها أكاذيب دقيقة. وحين أقسم سفراء ميلانو سنة ١٤٩٤ لكومين أن لا يد لدوقهم في العصبة المكونة ضد فرنسا، قال سانوتو أحد

أهالي البندقية: «إنهم فعلوا ما يجب أن يفعله رجال مهرة في تصريف شؤون السياسة، إذ أكدوا لخصومهم أنهم سيعملون أمرًا وهم يعملون عكسه».

ويقول مكياڤيلي: «إن واجب السفير أن يكون قادرًا على الكذب[١]، وعلى كسر سيفه، وعلى اكتساب سمعة الشرف والاستقامة حتى تساعده على الخداع»، ولم يوجه له مواطنوه أي اعتراض على هذه الأقوال.

ولقد أجاز أغلب كتّاب القرن السادس عشر، وبالأخص مونتاني وشارون، المبدأ الخاطئ القائل ـ بأن الغاية تبرر الواسطة ـ ففي مقالات مونتاني Montaigne نجد استنكارًا واضحًا لأعمال العنف والخيانة التي كانت تتبع في الخلافات الدينية والسياسية في عهده. وبالرغم من ذلك، فمونتاني يقول: «إن ضعف الطبيعة البشرية يدفعها غالبًا للالتجاء إلى وسائل ممجوجة في سبيل الوصول إلى نتائج طيبة».

ويتفق شارون معه في هذا الرأي: «كثيرًا ما يجبر الإنسان على استعمال وسائل منكرة ليتجنب شرًّا أكبر أو يصل إلى خير أعم، إلى حد أنه كثيرًا ما يسمح بأمور ويعدّها مشروعة على حين أنها ليست ضارة فحسب، بل مسيئة إلى أقصى حدود الإساءة».

وفي رسالته المطولة عن الحكمة، يبيح هذا الفيلسوف المداراة والعنف إذا كانتا ضروريتين لخير الدولة وهو يقول: «إن المداراة، وهي رذيلة في الحياة

(١) ويتفق أفلاطون مع مكياڤيلي في هذا الموضوع «يخال لي أنَّ حكامنا كثيرًا ما يضطرون للكذب والغش في سبيل مصلحة مواطنيهم، ولقد قلنا: إن الكذب مفيد إذا استعمل كعلاج». ويقول پريزاك Priezac أحد مستشاري ملك إنجلترا في خطاب له يفسر به كتاب السياسة لأرسطوطاليس طُبع سنة ١٦٥٢: «أنه لا لوم على الرياء في السياسة لأنه مفيد. فإذا كنا لا نقدر التصوير إلّا إذا وصل إلى حد خداع النظر بما فيه من أنوار وظلال فلماذا يستكثر على السياسة، سيدة العلوم والفنون، أن تلجأ إلى المغالطة في سبيل غاية أنبل وأفيد».

الخاصة، لازمة للأفراد الذين لا يستطيعون بغيرها أن يحكموا ويسودوا من أجل المصلحة العامة... فالرجل البسيط الصريح، الذي تقرأ أفكاره على صحيفة وجهه لا يصلح لمهنة الحكم»[1]، ويضيف شارون: «إن الأمير الحريص العاقل يجب أن لا تقف قدرته على الحكم تبعًا للقوانين، بل يجب أن يكون في مقدوره، إذا دعت الضرورة، أن يخضع القوانين لسلطانه. وأخيرًا، بقدر ما يجب على المرء أن يعدل في مهام الأمور، تلزمه الضرورة أحيانًا أن يكون أقل عدلًا في صغائر الشؤون، وكما يجب أن يتبع المرء الحق في المصالح الهامة، يباح له أن يخطئ في الأغراض القليلة الأهمية».

فالضرورة تبرر كل شيء، ومن المستحيل أن لا يرتكب الأمراء الطيبون بعض المظالم، وهي مظالم مشروعة ما دامت لمصلحة الدولة وعلى الأمراء أن يروِّضوا أنفسهم على ارتكابها بالرغم منهم ولو على مضض.

ويذهب جبرائيل نوديه Gabriel Naudé أمين مكتبة مزاران في كتابه «نظرية سياسية في الانقلابات» إلى أبعد من شارون في احتقاره للعدل في السياسة وفي نظرية العدالتين، فهو يقول: «إن العدالة العادية محدودة وهي لذلك مصدر لكثير من المتاعب في إدارة شؤون الدولة. لذلك يجب التوفيق بينها وبين ضرورات السياسة، ففي مصلحة الدولة يجب أن يقبل الأمير على نفسه أن يتخذ أمورًا لا تقرها العدالة المطلقة وأن يرضى باتباع المثل التي سنّها له سابقوه. فعدالة الملوك وفضيلتهم واستقامتهم تختلف عن هذه الصفات في آحاد الناس ذلك أن ميدانهم أوسع وأفسح. وواجب الملوك، بلا شك، أن يجمعوا بين المصلحة والشرف، ولكن إذا استحال الجمع، فليقنع الملك بأن

---

(١) الفكرة القائلة بأن الأمير يجب أن يكون قادرًا على الكذب تكاد تجد رواجًا في أيامنا هذه. فإن مينيه Mignet المؤرخ الفرنسي الشهير يقول عن نابليون الثالث الذي لا يحبه: «إني اعترف مع ذلك أن لهذا الأمير ميزتين هامتين، فهو يعرف متى يسكت وكيف يكذب».

تكون حيدته عن الحق أقل ما يستطاع». ويعرّف نوديه الانقلابات coup d'état بأنها أعمال جرأة استثنائية يضطر الأمراء للالتجاء إليها في الصعوبات والأحوال الميؤوس منها غير ناظرين للإنصاف أو محترمين لأي نوع من أنواع العدالة، بل مضحين بمصلحة الفرد في سبيل الصالح العام.

ويقول نوديه: «إنه يجب أن لا يلجأ الأمراء للانقلابات إلّا عند الضرورة القصوى، فهي دواء قوي المفعول لا يوصف إلّا في الأمراض الخطيرة». فإذا كان لا بد من الانقلاب فليجر العمل سريعًا. والانقلابات المدروسة حق الدرس يجب أن تكون ضرباتها كالبرق يخطف النظر قبل أن يُسمع صوت الرعد.

ويرى نوديه أن اغتيال الخصوم مباح إذا كان الملك يعمل للصالح العام ولصالحه، إذ لا فرق بين هذا وذاك. ويقرّ نوديه مذابح السانت بارثلي ويراها جديرة بالثناء، وهو يهون إهراق الدماء ويقول: «إنها لا تُقارن بمذابح كوتراس أو مونت كونتور ـ وإن ضحايا شارل التاسع يقلّون كثيرًا عن غيره من الملوك، فقد تسبب قيصر في قتل مليون ومائة واثنين وتسعين ألفًا في حروبه الخارجية، وأودى بومبي بعددٍ أكبر من ذلك، بينما أرسل كنتوس فابيوس مائة ألف من الغالبين إلى العالم الآخر... إن كل من يقدر تلك المذابح الدموية يشيب من هول وحشيتها ويدرك أن حوادث السانت بارثلي لا تقارن بها على حين أنها أكثرها عدلًا وضرورة».

ولا يجد نوديه ما يعيب به مذابح السانت بارثلي إلّا أنها كانت ناقصة ونفذت نصف تنفيذ. ولو أن جميع الزنادقة كانوا قد ذُبحوا لما بقي في فرنسا على الأقل من يعيبها. ولقد ارتكب كوليني وأصدقاؤه خطأً كبيرًا بحضورهم لباريس، وكان الخطأ يكون أكبر لو أنهم تُركوا سالمين. أو بعبارة أخرى، إذا مهّد لك خصم سياسي فرصة اغتياله، فمن الخطأ أن تتركه يعيش. وبالتطبيق لذلك حين ذهب لوثر إلى أجسبورج كان يتحتم على شارل الخامس أن يقتله لمصلحة

الإنسانية، ولو فعل، لقضى على الحروب الدينية. الفضيلة لا تقرّ الاغتيال، ولكن السياسة تبيحه لمصلحة الدولة، تلك باختصار هي نظرية أمين مكتبة مازاران.

ومذكرات الكاردينال رتز تصلح هي الأخرى لأن تكون درسًا في سوء الخلق السياسي، فهو يدافع فيها عن كل مبادئ المكياڤيلية التي كان يحاربها في عظاته.

ولقد طبقت جميع الممالك بغير استثناء النظرية الفاسدة المبنية على أن مصلحة الدولة تعلو كل شيء. طبقتها الملكيات كما طبقتها الجمهوريات. وليس بين الحكومات التي طبقت تلك النظرية من طبقتها بمثل القسوة التي طبقها بها مجلس العشرة بمدينة البندقية، فقد تخلص من جميع خصومه السياسيين بالسم والغرق. وفي رسالة لأحد سفراء البندقية بروما مؤرخة في ٢٧ أبريل سنة ١٥٦٦ يقول: «نحن نعمل أكثر مما نتكلم. إننا لا نلجأ للحرق أو السيف، ولكننا نعمل على أنَّ من يستحق الموت يلاقي حتفه بطريقة خفية». واعتاد سكان البندقية أن يقولوا: إنهم ينتمون إلى البندقية أولًا ثم إلى المسيحية بعد ذلك.

ولقد جاهد الكتَّاب المسيحيون الذين كتبوا عن السياسة في القرنين السابع عشر والثامن عشر من أمثال بوسويه وفنلون وماسيون وكندياك ومايلي في محاربة المكياڤيلية ولكن دون جدوى. فقد حاول بوسويه في كتابه (السياسة المستخرجة من الكتاب المقدس)، وفنلون في كتابيه (تليماك) و(نصائح لتكوين ضمير الملك) أن يعلما ولي العهد ودوق بورجاندي أن يتجنبا سياسة العنف ونقض العهود والمخادعة، وأن لا يفرقا بين السياسة والعدل. ويضع كتاب تليماك نظامًا محكمًا لسياسة مسيحية. فسياسة بوسويه مأخوذة من التوراة وسياسة فنلون من العهد الجديد. ويرى أسقف كاميريه أن المسيحية إن هي إلَّا أُسرة واسعة وجمهورية مترامية الأطراف وكل مملكة هي

عضو من أعضاء تلك الأُسرة. ويرغب فنلون في أن تكون الحرب، إذا لم يكن منها مفر، مسيرة بحسن النية، مجردة من كل قسوة. فما المتحاربون إلّا إخوان من بني الإنســان. وعلمّ دوق بورجاندي أن لا يخلط بين أغراضه الشخصية ورغبته في العظمة، وبين مطامعه ومطالب الدولــة ومقتضياتها، كما لقنه أن السياســة لا تعفيه من أن يكون عادلًا مخلصًا مشفقًا، ولا تضعه فوق القوانين العادية المؤسسة على العدالة والإنسانية.

وتابع ماسيون وكونديالك في القرن الثامن عشــر ما بدأه بوسويه وفنلون. فحاول الأول أن يقنع لويس الخامس عشر كما حاول الثاني أن يلقن دوق بارما ما يجب أن يكون بين السياسة وحسن الأخلاق من ارتباط. ففي دراساته عن التاريــخ Etudes de l'Histoire، حارب كونديالك المبادئ الفاســدة التي تشــوه السياســة: ذلك الخليط من الصغار والحيل والمغالطات والمستحيلات التي يراد من الشعب أن يعجب بها والتي لا تخرج عن التدجيلات السياسية.

وبينما كان الكتّاب المســيحيون وبعض الفلاســفة من أمثــال هولبك[١] Holback وباربيراك Barbeyrac ومايلي يحاربون المكيافيلية، كان وصي العرش ودوبوا ولويس الخامس وفردريك الثاني وكاترين ملكة روسيا يتبعون في القرن الثامن عشر سياسة تبعد عن مبادئ الاستقامة والخلق الحسن بُعدًا شاسعًا.

---

(١) حارب هولبك المكيافيلية في كتابه المســمى (نظام اجتماعي Système Social)، وهو كتاب جيد وإن لم يكن معروفًا، وهو يشــرح النظرية القائلة بأن السياســة الحقة هي تطبيق قواعد الأخلاق على إدارة دفة الحكم في الممالك. وحاول باربيراك بأن ينزع الغطاء عن ذلك الرياء السياسي الذي يســمى تحت ســتر الدِّين أو الصالح العام إلى الالتجاء إلى العنف والظلم، ونصح بالقضاء على ذلك الوهم الذي يتســلط على الشــعوب بما يذر في أعينهم من رماد الألفاظ الشيقة والتعابير الرنانة. وقد أوجب مايلي على نفسه في محادثات فوسيون Entretiens de Phocion أن يثبت أن السياسة لا تؤدي إلى سعادة المجموع إلّا إذا اتبعت قواعد الأخلاق بكل دقة.

ولقد ظنَّ الوزير تيري Terray أنه يستطيع أن يبرر الإفلاس بقوله: «الضرورة تبيح كل شيء». وظلت السياسة في فرنسا وفيما عداها من الممالك مكيافيلية تستعين بكل الطرق لإحراز النجاح، فلا تتعفف عن الحيلة والغش والدس وعن الاستعانة بمحظيات الملوك والوزراء، وبالرسل السريين وبالرشوة. وكما قال المسيو سوريل في كتابه عن أوروبا والثورة الفرنسية: «إن ألف السياسة وياءها في القرن الثامن عشر كانت مصلحة الدولة هي المبدأ والغاية، والدس هو الوسيلة».

وقد وجدت فكرة تغليب مصلحة الدولة على كل ما عداها قبولًا في جميع الأوساط. وإنك لتجدها في كتابة قسيس كنيسة القديس بطرس نفسه الذي يقول: «إن الملك لا يُطالب بالمحافظة على عهده، إن المبدأ القائل بأنه لا يجوز نقض العهود يخضع لذلك المبدأ الآخر القائل Salus populi suprema lex سلامة الشعب هي القانون الأعلى». لقد كانت سياسة ذلك العهد لا تعرف الحرج. فكان الفلاسفة يعجبون بتلامذة مكيافيلي وفردريك الثاني وكاترين ملكة روسيا، ويُغْرقُونهم بمدائحهم. وحتى ملك بروسيا الذي انتقد في صغره كتاب «الأمير» لم يكد يعتلي العرش حتى أخذ يطبق مبادئ الكاتب الإيطالي الفاسدة، ولم يتردد في أن يكتب في مقدمة كتابه (تاريخ زمني History of My Time) أن للملك أن ينقض عهده وتعهداته إذا وجد في ذلك مغنمًا، ونسي أنه نفسه قد وصم مثل هذا التصرف بقصيدة يقول فيها:

«عندما تلجأ السياسة للمغالطات ـ وتتخذ مثلها العليا من مبادئ مكيافيلي الخادعة ـ فإن العين لا ترى إلَّا مجموعة من السفلة والغشاشين والكذبة ـ وإلَّا وزراء مخدوعين ووزراء خادعين ـ تلك المبادئ الكاذبة قد قضت على كل استقامة ـ وجعلت من الحكم مدرسة للجريمة».

ولما قامت الثورة الفرنسية، على أســاس مبادئ العدل والإنسانية الكبرى، كان من المعقول أن نأمل أن تباعد السياســة بينها وبين فساد الخلق، فإننا نرى ســايس Sieyès في منشــوره الشــهير عن الطبقة الثالثة يبرأ من أولئك الذين لا يحسبون حسابًا للوسائل العادلة الطبيعية ولا يحترمون إلَّا الطرق الملتوية المبنية على المظالم والتلون، ويعدُّونها وحدها التي تقيم شهرة الحكام ورجال السياسة.

ولكن شــيئًا من تلك الأحلام الطيبة لم يتحقق لســوء الحظ. فقد باعدت الثورة بينهــا وبين قواعــد الخلق الحســن وتابعت خطواتهــا بمجموعة من الانقلابات العنيفة. ولقد قال منتسكيو قبل ذلك في كتابه روح القوانين: «لقد بدأنا نعالج أنفسنا من المكيافيلية وسنستمر في هذا العلاج يومًا بعد يوم... فإنَّ ما كان يدعى بالانقلابات ستصبح بعد اليوم، علاوة على ما يصاحبها من فظائع أخطاء سياســة مجدية». ولكن ســرعان ما كذبت الحوادث هذه الآمال الطيبة بقسوة مؤلمة. فالثورة التي بدأت باسم العدل استمرت في تيار القوة والعنف. وما أكثر التواريخ التي تذكرنا بانتصار القوة: ١٥ أكتوبر، ٣ ســبتمبر، ٢٠ يونيو، ١٠ أغســطس، ٢١ يناير، ١٧٩٣ و٣١ مايو، ٢ يونيو، ١٧٩٣، مارس وإبريل، ١٧٩٤، ٩ ترميدور، ١٣ فانديمير، ١٨ فروكتيدور و ١٨ برومير وغيرها وغيرها.

ولم تكن الثورة إلَّا مجموعة من الانقلابات ففي ٢٠ يونيو و ١٠ أغســطس انقلاب ضد الملكية، وفي ٣١ مايو و٢ يونيــو انقلاب ضد الجيرونديين، وفي ٢ إبريل ١٧٩٤ انقلاب ضد الديركتــوار. وكانت الناس في عهد الإرهاب تذبح وتفصل رؤوســها في باريس وتغرق في نانت، وتضرب بالرصاص في ليون وطولون. وفي عهــد الديركتوار كانــت الضحايا تنفى وكذلــك كانوا ينفون بمناسبة انقلاب ١٨ برومير. وأضحت هذه المذابح والتغريق وإطلاق الرصاص والنفي مبدأ للحكم في وقت كان البرنامج السياسي يرتكز على مبادئ الثورة الكبرى الثلاثة: الحرية والمساواة والإخاء.

ويكاد جميع رجال الثورة من ميرابو إلى بونابرت يطبقون المكيافيلية. فقد كان ميرابو متأثرًا بمكيافيلي حين قال: «اتباع قواعد الخلق في الصغائر يضحي بكبائر الأمور». وفي المذكرة التي كتبها لمصلحة البلاط، قدم للملك نصيحة مكيافيلية حين أشار عليه بالقضاء على سلطان الجمعية العمومية بمجموعة من الوسـائل غير الشـريفة، وأن يلقي فخاخه لتلك الجمعية ويضع العوائق في طريقها ويحرض عليها ليسلبها كل سلطة، ويقول: «إن هذه الطريقة سوف تؤدي إلى تفكك المملكة وتزيد في ارتباكها، ولكنها بذلك تمهد الطريق لأزمة وتزيد على ممر الزمن مشاكل المملكة، فلا يبقى أمامها إلَّا أن تلجأ لسلطة الملك». لقد كانت هذه السياسة التي أشـار ميرابو على لويس السادس عشر باتِّباعها، سياسة تخالف كل المبادئ الخلقية، لأنها تتلخص في زيادة الأضرار على أمل مشكوك فيه، هو أن يؤدي ذلك إلى بعض الخير.

وأراد ميرابو أن يقنع البلاط باكتساب زعماء الأحزاب. «ولست أستثني أية وسيلة» لأنه لا بد من الوصول إلى النجاح.

ويرجع إلى تأثير نصيحة ميرابو هذه أن مدام مونموران Montmorin وزعت سبعة ملايين من الفرنكات على أعضاء حزب الشعب.

ولا تخرج سياسة بقية رجال الثورة عن أن تكون مجرد تقليد حقير لسياسة العهد القديم المجردة من كل شرف. لقد كانت سياسة مقابلة الطوارئ والمذابح والعنف، سياسـة تلجأ إلى القوة والاضطهاد والانقلاب كما تلجأ إلى القبض بغير حق والذبح والتفتيش واضطهاد المشتبه فيهم والمصادرة. واغترفت مثلها من نظرية مصلحة الدولة، واسـتعارت مبادئ الحكومات المسـتبدة: كأهمية الغرض وإهدار مصلحة الفرد، وفاقت قسوة هنري الثامن وفيليب الثاني ودوق إلبا. لقد رفض المجمع اليوناني أن يسـتمع إلى قراءة مشروع قانون قال عنه أرسـتيد: إنه مفيد ولكنه غير عادل، ولكن رجال المجمع التشريعي الفرنسي

والمؤتمر لم يشعروا بمثل ذلك الحرج. فكم أقروا قوانين كانوا يظنونها ضرورية مع علمهم بما فيها من إجحاف؟ ويعترف ميشيليه، وعطفه على رجال الثورة معروف، أنهم حين وصلوا إلى السلطة لم يجدوا أية صعوبة في قبول تلك النظرية الفاسدة، نظرية المبادئ المزدوجة: مبادئ للحياة الخاصة، وأخرى للحياة العامة، وأنَّ المبدأ الأول عند الضرورة يجوز إهداره في سبيل الثاني. لقد كانت هذه نظرية جميع سياسيي ذلك العهد. تصوروا أنهم، في هذا الأمر، خلفاء بروتوس على حين أن جدهم الحقيقي هو مكياڤيلي. فالغاية في نظرهم تبرر الواسطة، وكل تصرف عندهم جائز ما دام موجهًا ضد النبلاء.

ولقد قال أحد رجال الثورة لجارا Garat: «إن فيك نقطة ضعف هامة ذلك أنك لا تقبل ارتكاب عمل سيئ ولو كان في سبيل المصلحة العامة». وأكد بازير Basire من فوق منبر البرلمان: «أنَّ كل عمل مقبول ما دام موجهًا لأعداء الأُمة». وقال لكليرك Leclerc : «لا بد من تأسيس مكياڤيلية لخدمة الشعب»، وصرح دانتون بأنه لن تقف الجريمة في طريقه إذا كان ارتكابها لازمًا. ولقد سبب مذابح سبتمبر كما قال: «ليضع نهرًا من الدماء بين الباريسيين والمهاجرين». وحين طلب مجلس باريس Commune، عقب مذابح سبتمبر، من المديريات أن تحذو حذو العاصمة، سمح دانتون، وكان وزيرًا للحقانية، أن يرسل هذا التحريض الكريه مختومًا بخاتمه الوزاري الخاص.

وعهد الإرهاب وليد تطبيق مبادئ مكياڤيلي الفاسد. كان المؤلف الإيطالي قد قال: «إذا غشت دولة من الدول ثورة، سواء تحولت جمهورية إلى حكومة مطلقة أو حكومة مطلقة إلى جمهورية، فلا بد من قتل مريع يدخل الرعب في قلوب أعداء النظام الجديد».

وكان مكياڤيلي قد قال: «إنه من المفيد الإسراع والجرأة في القضاء على الخصوم السياسيين». وكلمة الجرأة هي التي كانت تجري دائمًا على ألسنة

رجال الإرهاب. فلمناسبة مذابح سبتمبر، قال دانتون كلمته المعروفة: «الجرأة، الجرأة، والجرأة دائمًا». وكان شعار سان جوست هو شعار دانتون نفسه: «الجرأة هي السر كله في الثورات». وحقًا لقد أثبت رجال الإرهاب أنهم جريئون.

ولقد حارب روبسبيير المكيافيلية في خطبه، ولكنه لجأ إليها في أعماله. فهو يقول: «لقد كان فن الحكم إلى الآن فن الخداع وإفساد ضمائر الرجال، والواجب أن يوجه لتوسيع مداركهم وتحسين مشاعرهم». ومع ذلك فكل تصرفه كان تصرف أحد أتباع ميكافيلي. فقد استند على مصلحة الدولة ليقضي على خصومه، واعتبر الاضطهاد وسيلة لإقامة الحرية والمساواة والإخاء.

وكان مكيافيلي قد قال: «في كل حالة يكون الإجراء المطلوب لازمًا لسلامة الدولة، يجب أن لا يقيم الإنسان وزنًا لأي اعتبار راجع إلى العدالة أو الظلم، إلى الإنسانية أو القسوة، إلى الشرف أو ما عداه». وقد ردد رجال الإرهاب هذا الكلام حين صاحوا: «لتهلك سمعتنا إن كان في ذلك نجاة للوطن». وكتب مارا Marat في جريدته (صديق الشعب) في ٢٨ فبراير سنة ١٧٩١: «إن سلامة الشعب في خطر ـ وأمام هذا القانون الأعلى لا تقوم لأي قانون آخر قائمة. ففي سبيل نجاة الوطن كل الوسائط مفيدة وكل السبل عادلة، وكل الوسائل طيبة». وكما فعل مارا كان كثير من اليعاقبة يفكر في تبرير الاضطهاد بعظمة الهدف وسلامة الجمهورية.

ويظهر من مقارنة هذه الفقرات المختلفة من كتب مكيافيلي ومبادئ رجال الثورة أن هؤلاء السياسيين الذين ادعوا أنهم يقيمون صرح سياسة جديدة إنما كانوا في الواقع يقلدون ـ بل ويغالون ـ في تطبيق سياسة الحكومات المستبدة السابقة، ولم يكن عندهم أقل إدراك للمبادئ الجديدة التي جاءت بها الثورة الفرنسية، وكان ينقصهم الشعور بالحرية والمساواة والإخاء... وبدلًا من أن

يكونوا مبتكرين في ميدان السياسة، كان كل ما عملوه أن قلدوا السياسة المكياڤيلية القديمة. لقد لجأوا، ليدفعوا عن قضية الشعب، إلى الوسائل الإجرامية نفسها التي كان يلجأ إليها من قبلهم أنصار الملكية المطلقة.

واحتفظت حكومة الديركتوار بالتراث المكياڤيلي فلم تقبض على أعنة السلطة إلَّا بالدهاء والعنف، وبانتهاك حقوق ممثلي الأُمة في ١٨ فروكتيدور.

وسرعان ما أدى انقلاب ١٨ فروكتيدور ـ الذي كان من عمل ثلاثة من أعضاء الديركتوار وأوجيرو Augereau الجندي الفاجر ـ إلى انقلاب آخر هو ١٨ بروميير تولاه جنرال آخر لم يكن استعداده الخلقي في مستوى واحد مع نبوغه ـ فهذا الانقلاب وإعدام الدوق دانجيين Duc d'Enghien، وخطف البابا، وكمين بايون، يجعل من المستحيل القول بأن سياسة نابليون الأول كانت سياسة شريفة وعادلة دائمًا. إن من الميسور وصف نابليون بأنه كان عظيمًا ما دام التاريخ يقيم وزنًا للعظمة الفعلية دون العظمة الخلقية، فيجود بهذا الوصف على جميع الفاتحين من أمثال الإسكندر وقيصر ولويس الرابع عشر وفردريك الثاني، ولكن لا يمكن أن يوصف بالعاقل أو العادل لأنه لم يتردد في انتهاك العدالة بدعوى مصلحة الدولة. أليس هو القائل: «إن مصلحة الدولة حلّت في العصور الحديثة محل استسلام الأقدمين وإن كورنيل هو الوحيد بين الكتّاب التراجيديين الفرنسيين، الذي قدر هذه الحقيقة، ولو أنه عاش في زمني لاتخذت منه رئيس وزرائي»؟

ولختام هذا الفصل أريد أن أستعرض: هل الفوائد التي تجنى من اتباع سياسة لا ترتكز على المبادئ القويمة من الأهمية بقدر ما يظن؟ ويبدو لي أن فوائد السياسة المكياڤيلية مبالغ فيها جدًا، فقد اعتدنا احتساب الفائدة المباشرة، وإهمال النتائج المعقبة.

ولما كانت حياة الإنسان قصيرة، فقد يستفيد الشخص من جريمة يرتكبها ويموت قبل أن ينال جزاءه. أما حياة الأُمم فأطول بكثير. والجريمة السياسية وإن عادت بفوائد مؤقتة لا تلبث أن تكفر عنها في النهاية. فنجاح الخداع مؤقت، وإذا امتد بحثنا لمدة طويلة أدهشنا أن نلبس الفشل الذي تؤدي إليه السياسة الفاسدة - فالسياسي، كلما واجه صعوبة، يخيّل إليه أن الالتجاء إلى وسيلة غير مشروعة تأتي له بفائدة سريعة تخلصه من المأزق، ولكن المستقبل لا يلبث أن يعلمه ما للظلم من عواقب وخيمة.

فالمكر والظلم لا ينفعان دائمًا وكثيرًا ما أضرا من التجأ إليهما. وأمثلة الخيانة السياسية والقسوة التي يذكرها مكيافيلي للتدليل على المهارة تدينه كلها. والأمراء الذين يعجب بخياناتهم لم ينتفعوا طويلًا بثمار جرائمهم - فبطل كتابه، سيزار بورجيا Sesar Borgia لم يحتفظ طويلًا بابتسامة الحظ. ومكيافيلي نفسه، بالرغم من نبوغه، لم يكن رجلًا موفقًا، فقد أفرغ قصارى جهده ليشق طريقه في الحياة ولم يفلح.

والجرائم السياسية، كغيرها من الجرائم، لا تمر بغير عقاب.

فأتباع مكيافيلي الذين تسببوا في قتل الأبرياء لاعتباراتٍ سياسية كثيرًا ما أصابهم أنفسهم المصير نفسه، والذين اضطهدوا الآخرين اضطهدوا بدورهم.

فالجيرونديون المسؤولون عن ٢١ يناير كانوا ضحية ٣١ مايو. ورجال دانتون الذين اتهموا الجيرونديين بالاعتدال اضطهدوا بدورهم لأنهم معتدلون. وروبسبيير وأصدقاؤه الذين أرسلوا العديد من الضحايا للمقصلة ذاقوا المقصلة بدورهم. واليعقوبيون الذين أسسوا المحكمة الثورية ماتوا ضحية تلك المحكمة. وأعضاء البرلمان الذين حكموا على شارل الأول بالإعدام، واضطهدوا عددًا كبيرًا من زملائهم، ساقهم كرمويل من فوق مقاعدهم ومثَّل بهم، وكان يقول لكل منهم وهو يطرده: «أنت سكير، وأنت فاجر، وأنت زانٍ، وأنت لص».

وترجع أغلب الأخطاء التي تعرّض رفاهية الأُمم للخطر إلى تجاهل روح العدل والإنصاف. الأخطاء السياسية الكبرى للويس الرابع عشر ونابليون الأول هي أخطاء أخلاقية في الوقت نفسه. فلقد ظن لويس الرابع عشر أنه يقوي الدولة بنقضه أوامر نانت والواقع أنه أضعفها. ولما علمت زوجة القنصل الأول بخطف دوق أنجين، توسلت إلى زوجها والدموع تنهمر من مآقيها أن لا يريق دمه فأجابها بونابرت: «أنت امرأة وسياستي تعلو كل إدراكك، وواجبك أن تصمتي».

لقد حسب أنه يجني مغانم كبرى من عمله الظالم في حين أنَّ النتيجة لذلك الانتهاك للعدالة هي أنه أثار سخط جميع الرجال الأفاضل في فرنسا وفي أنحاء أوروبا، وفقد تعضيد بروسيا مع أنه في حاجة إلى هذا التعضيد، وكان ذلك كله في مصلحة خصمه إنجلترا. والرجل الذي قال حين علم بمقتل دوق دانجين: «إنها أكثر من جريمة، هي غلطة»، إنما عبّر عن رأي فاسد لأنه اعتبر أن الجريمة أقل خطورة من الغلطة السياسية، ولكنه لم يكن مخطئًا حين عبّر عن الفعل بأنه غلطة، فإن المرأة الرقيقة العاطفة كانت أصدق إحساسًا من السياسي النابغة. فالنباهة، حين تعمل بمفردها غير مسترشدة بالعاطفة النبيلة، ترتكب الأغلاط، والشعور الصادق يؤدي ـ حتى في السياسة ـ إلى إملاء خطة للعمل تنافي تغليب مصلحة الدولة ولكنها، من حيث سلامة النتيجة، أقوم بكثير مما يشير به التفكير العميق. فالسياسة، إذا جُردت من العاطفة، حُرمت من مورد مملوء بأشهى الثمار.

وحين انتزع نابليون الأول تاج إسبانيا من شارل الرابع وابنه فرديناند، وحاول أن يبرر تلك القسوة والخداع بالضرورة السياسية قال: لا أنكر أن ما أعمله ليس عادلًا من كل وجهات النظر، ولكن للسياسة ضروراتها التي لا مفر من قسوتها... السياسة، السياسة هي التي يجب أن توجه جميع أعمال رجل مثلي».

لقد حسب أن يبرر هذه الجريمة السياسية بعظمة الهدف الذي يرمي إليه، أي: إصلاح إسبانيا، ولكنه فشل مع ذلك حتى في الوصول إلى الغرض الذي أراده، ولم يحصد من اعتدائه على استقلال إسبانيا، إلّا نتائج ضارة بشخصه.

وهذه الأمثلة التي ذكرناها تكفي للتدليل على خطأ النظرية المكيافيلية التي تقول بأن الغاية تبرر الواسطة. بل ليس هناك أي دليل على أن الوسيلة الفاسدة تؤدي إلى غاية مفيدة ـ فلا نابليون قد حقق باعتدائه على استقلال إسبانيا الغرض الذي رمى إليه، ولا لويس الرابع عشر بنقضه أوامر نانت قد وصل إلى الوحدة الدينية التي سعى إليها.

ويخضع النبوغ كغيره للقانون القائل بأن الجريمة، سواء كانت سياسية أو غير سياسية، تنال، إن عاجلًا أو آجلًا، عقوبتها. ولو أن نابليون، بدلًا من استيلائه على السلطة بالقوة، كان قد انتظر حتى عهد إليه بها بطريق مشروع، لكان قد حقق الأعمال العظيمة التي رفعت اسمه، في حين أن الرقابة التي كان لا بد لأطماعه من أن تخضع لها، كانت تحول دون وقوعه في الأخطاء التي أدت إلى ضياعه وإلى خراب فرنسا معه. فإذا كان أكبر نوابغ الأزمنة الحديثة قد أخطأ في تقديراته السياسية، فإن ذلك يسمح لنا أن نؤكد أن أضمن سياسة هي التي ترتكز على المبادئ القويمة.

لقد كانت المكيافيلية حجر عَثرة في طريق الثورة الفرنسية. فالقلق الذي ساد تلك البلاد من قرن أو أكثر، والتي لا تزال تعاني آثاره، إنما مرجعه إلى أن الرجال الذين عهد إليهم بتطبيق المبادئ السياسية الجديدة قد جهلوا الأخلاق القويمة. ولا ترجع المتاعب إلى تلك المبادئ نفسها، بل إلى الوسائل المجرمة التي اتبعت في تطبيقها. فالالتجاء إلى القوة، والعصيان المنظم، والاضطهادات ومحكمة الثورة والمقصلة قد عطلت، بدلًا من أن تحقق، الحرية السياسية ووحدة الفرنسيين.

القتل السياسي واغتيال الطغاة

إذا تتبع المرء تاريخ الاضطهادات السياسية أدهشه فيها من أعمال القسوة ما تنفطر له القلوب. فقد صدق بوسـويه Bossuet حين كتـب: «أن ليس بين المخلوقات من هو أقسى وأميل لسفك الدماء من الإنسان، خصوصًا إذا حركته شهوة سياسية».

اسـتعرض حوادث التاريخ تجد أن النبلاء في روما اضطهدوا الشعب وأن الشـعب اضطهد النبلاء، وأن الملوك أهلكت الشعوب وأن الشعوب ذبحت الملوك، وأن الشـهوات السياسـية قد أغرقـت الأرض بالدماء. فالملوك والأباطرة والأرستقراطيات والديموقراطيات والجمهوريات، وكل الحكومات قد لجـأت إلى القتل لاعتبارات سياسـية. فأولئـك حبًّا في السلطة، وهؤلاء كرهًا في الملكية أو الأرستقراطية، وأحيانًا بدافع الخوف، وأحيانًا بدافع التعصب.

وقد قتل الأباطرة الوثنيون آلاف الناس لأنهم مسيحيون. واضطهد الأمراء المسيحيون اليهود من رعاياهم، وذبح الملوك الكاثوليك البروتستانتيين، كما ذبح الملوك البروتستانتيون الكاثوليك.

ولم يتحرج ملوك مشـهورون وأباطرة معروفون عـن ارتكاب جرائم القتل. فالإسكندر ذبح كليتوس وبارمنيون، وتيتوس تسبب في قتل كوكسينا

وهو خارج من وليمة دعاه إليها، وشارل الخامس ذبح رنكون، وفيليب الثاني أعدم أمير أورانج، وشارل التاسع مسؤول عن قتل كوليني، وهنري الثالث عن قتل الدوق دي جيز، وفرديناند الثاني عن والنستين وهكذا وهكذا. وكان أباطرة الرومان والأمراء الإيطاليون يلجأون إلى السفاكين في خلافاتهم للحصول على السلطة. وكانت البندقية تعرض المكافآت علنًا لمن يقتل خصومها. وفي أثناء الحروب الدينية، كان للملوك وزعماء الأحزاب سفاكون يدفعون لهم أجورًا شهرية. وفي أثناء الفروند اقترح الكاردينال دي رتز على الملكة أن يُقتل كونديه. وذهب دوق أورليان إلى البرلمان ليطلب رفع المكافأة المخصصة لمن يقتل مازاران إلى ١٥٠٠٠٠ فرنك. وقبل ذلك ببضع سنين أُريد قتل ريشيليو. ويقول الكاردينال دي رتز في مذكراته: إنه نفسه دبّر قتل الكاردينال أثناء الاحتفال بتعميد ابنة الملكة ولم يخش أن يكتب: «لقد قررت تلك الجريمة التي بدا لي أن لها سوابق شهيرة وبررها عندي ورفع قدرها ما يحف الإقدام عليها من أخطار». ولم ينجح التدبير لأن الاحتفال لم يتم. ويضيف دي رتز: «إن هذه المحاولة كانت تغمرنا بالفخر، لو كُتب لنا النجاح».

وفي أثناء القرون السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، نرى ملكات وأباطرة يرتكبن الجرائم أو يتركنها تُرتكب. فماري ستيوارت سمحت بذبح دارنلي، وكريستينا ملكة السويد كانت الداعية لقتل مونالدسكي، وكاترين ملكة روسيا قضت على زوجها. وحين أرسل شارل الثاني قتلة ليفتكوا بسدني وغيره من الوطنيين الإنجليز كلّف أخته الملكة هنريتا، نسيبة لويس الرابع عشر، بإصدار الأوامر للقتلة ودفع أجورهم.

وهناك حالات جرائم سياسية كوفئت بألقاب شرفية، فقد منح فيليب الثاني لقبًا لقاتل أمير أورانج.

والسياسة هي المسؤولة عن أن ذبح الأولاد بعد الآباء ظل زمنًا طويلًا أحد مبادئ الحكم، فكان من الجنون ـ كما يقول مثل يوناني ـ أن ندع الأبناء أحياء بعد أن يُذبح آباؤهم. وكثيـرًا ما كان فيليب ملك مقدونيـا يذكر ذلك المثل ويطبقه. ويذكر ديونيسيوس أن اليونانيين كانوا يقتلون أبناء الطغاة بغير استثناء. وكان الرومان في بادئ الأمر أقل قسوة. فحين حكم على كاسيوس بالإعدام لمحاولته أن يستبد بالسـلطان، عرض للبحث ما إذا كان أبناؤه ينالون الجزاء نفســه ولكن لم توقع عليهم أية عقوبة. ولكن في عهد أباطرة الرومان أصبح قتل الأبناء عملًا حكوميًا متبعًا، فقد قتل موكويس Mucuis مثلًا ابن ڤيتيليوس Vitelluis بدعوى القضاء على بذور الحرب.

ومن المعروف أن ملوك الإفرنج كانوا يثأرون من الأبناء كما يثأرون من الآباء، وكانت الرغبة في التخلص مـن المطالبين بالعرش هي غالبًا الدافع لقتل الأبناء. فابنا كلوفيس، شلدبرت وكلوزر، ذبحا اثنين من أبناء أخيهما كلودوميـر. واتّبع الأمراء الإيطاليون هذه العادة الوحشـية، فقضى سـيزار بورجيا على جميع النبلاء الذين اختلست ثرواتهم. وقد ذكر مكياڤيلي ذلك الفعل الوحشي وأضاف: «أنه ليس فقط لا يرى ما يلوم عليه دوق فالانتنوا، بل إنه يرى أنه جدير بأن يتخذ مثالًا يحتذى». ولما قتل لويس الحادي عشر دوق نيمور سنة ١٤٧٧ لم يقتل أبناءه، ولكنه أخضعهم لعذاب أشد قسوة، فقد أوقفهم تحت المشنقة ليسيل عليهم دم أبيهم، وسلم الأكبر إلى أحد القضاة الذين نالوا أجر الحكم على أبيه جزءًا مـن أملاكه، فلم يمضِ وقت طويل حتى كان الابن قد لحق بأبيه.

وفي عهد الإرهاب، حين كانت فظائع القرن السـادس عشـر المكياڤيلية تتكرر، كانت جموع من الأطفال تلقى في المياه لتغرق. وفي سنة ١٧٩٣ حكمت اللجنة الثورية في نانت بإغراق ثلاثمائة طفل بدعوى «أن الحيّة تلد الحيّة».

وفي بلجيــكا، من عهدٍ قريب، أثنــاء إضراب عمال الزجاج ســمع أحد المتظاهرين يصيح: «اقتلوا الرأسماليين، ولا تتركوا الأطفال فإنهم البذرة التي تنبت الرأسماليين».

والظمأ إلى السلطان يثير في الروح الإنسانية شهوة قوية حتى لقد رئي آباء يقتلون أبناءهم، وأولاد يذبحون آباءهم وأُمهاتهم، وأصدقاء يتناحرون. فكلوذر قتل ابنه كرام ونيرون أُمه أجربينا. وزوجة تاركين الصغيرة ابنة سرفيوس، أكلت قلبها شهوة الحكم، فداست على عاطفة البنوة فيها وحرضت زوجها على أن يسلب أباها عرشه وحياته، لأنها كانت تعلّق أهمية كبرى على أن تكون ملكة لا ابنة ملك.

وكم من جريمة حملت وزرها السياســة بدعوى مصلحة الدولة وسلامة المجموع، وهما اعتباران اســتند عليهما المتعصبون أحيانًا حين اعتقدوا أنهم يخدمون الشعب بما يرتكبون من جرائم سياسية، ولكنهم إنما كانوا مدفوعين في الواقع بذوي الأطماع وبجواســيس السياسة وسماســرتها. وعندما طلب مارسيلوس، ارضاءً لنيرون، من مجلس الشيوخ إعدام ترازياس أثبت لهم أن سلامة الدولة في خطر.

والسياسيون هم الذين أرادوا ودبروا مذابح المساجين التي كثيرًا ما وقعت في التاريخ الفرنســي، والتي نُســبت أحيانًا ظلمًا إلى هياج الشعب. فمذابح سبتمبر رتبها ودعى إليها بعض الأحزاب. فقد أرادها دانتون وقبلها روبسبيير. وصرح دانتون للويس فيليب، الذي كان يخدم إذ ذاك في جيش ديمورييز أنه رغب في تلك المذابح، لأنــه كان يرى أنه لا يســتطيع أن يحكم إلّا إذا بث الرعب في القلوب. وأخطر مجمع الكومون العام بالمذبحة فلم يتدخل واستمر ذبح المســاجين ثلاثة أيام كاملة في ســجني كارم، والأبي L'Abbaye وسجن لافورس La Force ويقول منييه: «إن مما يدعو إلى الدهشــة أن تُرتكب جرائم

فظيعة ومنكرة خلال وقتٍ طويلٍ وأن تستمر، ولكن السياسة والتعصب الحزبي يذهبان إلى أقصى مدى، والشعوب تخضع للكثير تحت تأثير الخوف». ورئي أعضاء من مجلس الكومون في سجن لافورس يلبسون شاراتهم ليسبغوا على المذبحة مظهرًا كاذبًا من العدالة. وأشاد مارا Marat بهذه الجرائم المنكرة ونصح بالاحتذاء بها. وقد ثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن الذين تولوا الذبح كانوا قتلة مأجورين، فقد تقدم كثير منهم بعد ذلك يطالب بالأجر، ولا تزال بعض الوثائق التي وقعوها محفوظةً حتى اليوم.

وعندما نقل مسجونو أورليان إلى باريس، أسرعت عصابة السفكة إلى فرسايل لذبحهم ويقول تيير Thiers: «إن الإشاعة انتشرت في أقل من لمح البصر، بأن مذابح جديدة على وشك أن تتم، وأسرع رئيس المحكمة الجنائية إلى باريس ليحذر دانتون من الخطر الذي يتعرض له المسجونون، وكان كل الرد الذي سمعه إن هؤلاء الأشخاص مجرمون جدًا، فقال الرئيس ألكان Alquin: قد يكون الأمر كذلك ولكن يجب أن يحاكموا تبعًا للقوانين فردَّ دانتون بصوتٍ كالرعد: ألّا تدرك أنني لو كنت أستطيع لأجبتك بغير ما أجبت؟

وفي ٥ فلوريال سنة ١٧٩٥، عندما ذُبح في ليون سبعون أو ثمانون سجينًا، نسب إليهم أنهم من رجال الإرهاب وكان ذبحهم بتحريض من الجمعيات المعروفة بجمعية الشمس وجمعية جيهو.

وعندما تغلب رجال الدوق بورجاندي على الأرميناك الذين كانوا يحتلون باريس، ذبح المساجين من غير أن يبدي دوق بورجاندي أي حركة لوقف المذبحة، ففي أربع وعشرين ساعة أعدم ١٦٠٠ سجين، وبعد بضعة أيام، وبتحريض من الجامعة، بدأت المذابح من جديد، ولم يتدخل دوق بورجاندي هذة المرة أيضًا.

ويلاحظ أنه كثيرًا ما يأخذ الأحزاب القتلة، بعد ارتكاب جرائم، في كنفهم. فعندما قبض على بعض مرتكبي جرائم سبتمبر، حاول الجبليون أن يمنعوا محاكمتهم. وتساهل الجيروندیون أنفسهم مع قتلة أفينيون.

وفي سنة ١٧٩٢ أصدر المجمع التشريعي قانونًا بالعفو الشامل عن الجرائم التي ارتكبت في سبيل الثورة، وبالأخص عن جوردان الشهير بقاطع الرؤوس والذي كان رئيسًا لسفاكي أفينيون. وكم رأينا نوابًا في عام ١٨٧١ يطالبون بالعفو عن الذين سببوا حرائق الكومون وعن قتلة واتران؟

قتل الطغاة

تُفسد السياسة الضمائر لدرجة أنه في العصر القديم إلى يومنا هذا ينظر الناس إلى قتل الطغاة نظرتهم إلى أي عمل مشـروع بل ومشرف ـ فقد كان قتل الطاغية عنـد اليونان واجبًا، وكانت تعاليم الحكمـاء في هذا المعنى ـ فبلوتارك في رسالة عن الغدر يصف قتل الطاغية بأنه فضيلة قومية. وعندما اقتنع تيميليون بأن أخاه يسعى لإقامة صرح حكم الطغاة اعتبر من واجبه أن يقضي عليه. وقد أُقيم نصب لتكريم أيموديوس Aemodius وأرسـتوجيتون Aristogiton اللذيـن دبرا قتل هيبياس، ومع ذلك فلـم يكن حب الحرية هو الذي دفع أرسـتوجيتون لما فعل، بل إنه عندما لاحظ أن رفيقه أيموديوس الذي يحبه حبًّا عميقًا، كان محبوبًا أيضًا من هيبياس شـعر بحقدٍ عظيم ضد هذا الأخير وخشي أن يلجأ منافسه إلى القوة، فقرر أن لا يترك سبيلًا إلَّا طرقه حتى يقضي على الطاغية.

وبرر الرومان أيضًا قتل الطغاة وأعجبوا به. ويذكر بلوتارك أنَّ كاتو، وهو في الرابعة عشـرة، ودّ لو قتل سيلا. ولم يعترض شيشـرون على قتل قيصر وأُعجب بقتل تبيريوس جراكوس. وعد بروتوس وكاسيوس قتل قيصر عملًا نبيلًا. وكان قتلة الطغاة، في العهود القديمة، من الكثرة بحيث استطاع جوفينال أن يقول بحق: إن قليلًا من الطغاة يموتون حتف أنفهم.

وكان الاعتقـــاد بأنه من المباح قتـــل الطاغية لمصلحة الدولة ســـائدًا حتى القرون الوسطى، وبالأخص وقت قتل مرشالي شامباني ونورماندي، وبعد ذلك أثناء النزاع بيـــن الأرمانكيين والبورجانديين، وعندما قتل مرشـــالا شـــامباني ونورماندي، خطب أتيين مارسيل في الشعب، مستندًا إلى مشروعية قتل الطغاة، وصاح بهم من شـــرفة دار العمودية، بأن مـــا ارتكب كان لمصلحـــة المملكة وفائدتها. فأجاب الشعب بأنه يقر العمل ويؤيده. وفي الغد جمع أتيين مارسيل المواطنين ونواب المدينة وأخذ منهم موافقة على الجريمة التي ارتكبت. وعندما قتل دوق بورجاندي دوق أورليان حمل أستاذ في السوربون هو الراهب جان پتي Jean Petit في خطاب طويل عبء إثبات أن دوق أورليان إنما ذبح في خدمة الله، لأن دوق أورليان كان عدوًا لله، وفي مصلحة الملك، لأن دوق أورليان كان تابعًا خائنًا، وفي مصلحة الدولة، لأن دوق أورليان كان طاغية. وقاتله الذي دبر عمله بدهاء وخدعة وبعـــد تربص قد جعل حياة الملك في مأمـــن، فكأنه لم يرتكب جرمًا. ولم تخسر سمعة جان الذي لا يخاف شيئًا لقتله دوق أورليان.

وفي القرن السادس عشر كان من ضمن تعاليم رجال الدِّين البروتستانت والقسس والفقهاء أن قتل الطغاة مباح. ولقد شرح ألتوريوس وهو فقيه ألماني بروتســـتانتي نظرية قتل الطغاة في كتاب ألّفه عن السياســـة، ووصف جورج بوكنان Georges Buchanan في كتابـــه عن حكم القانـــون الطاغية بأنه حيوان مفترس يجب أن يُعامل على هذا الاعتبار، وأكد بـــودان Bodin في كتابه عن الجمهورية أن من العدل قتل الطاغية ولو أقرّه الشعب على طغيانه، لأن ما يناله الطغاة من تأييد الشـــعب إنما هو تأييد مصطنع ولا يمكن أن يســـمى قبولًا. وكذلك أقرّ لابويسي قتل هيباركوس.

وفي أثناء الحـــروب الدينية أيّد الكاثوليك والبروتســـتانت على الســـواء مشروعية قتل الطغاة، فقد أعدّ جال كليمان نفســـه بصلواته الدينية لقتل هنري

الثالث. وقد تخيل أن ملكًا بدا له في الحلم وقال له: «أنا رسول الله جئت لأؤكد لك أن واجبك قتل طاغية فرنسا، ففكر في حالتك واستعد لأن تاج الشهداء معدٌّ لك»، وبالرغم من أن مجمع كونستانس اســتنكر قتل الطغاة، فإن قاتل هنري الثالث قد رفعه كثير من المتعصبين إلى درجة التقديس. ويذكر الكاردينال دي رتز أنه رأى ضابطًا يحمل ميدالية عليها صورة اليعقوبي الذي قتل هنري الثالث وكانت من الفضة ومكتوبًا عليها القديس جاك كليمان. ولما سُئل جان شاستل الذي شرع في قتل هنري الرابع عن الباعث له على فعلته، أجاب بأنه سمع في أكثر من مناســبة أنَّ قتل الملك مشــروع وأنَّ الذين كانوا يقولــون ذلك كانوا ينعتونه بالطاغية، ولما سُئل إن كان سمع ذلك من الجزويتيين أجاب أنه سمعهم يقولون: إن من الممكن قتل الملك، وإنَّ الملك خرج على الكنيسة فيجب أن لا يطاع وأن لا يعتبر ملــكًا إلَّا إذا اعترف به البابا، فلمــا عذب وطلب منه أن يعتذر وأن يندم على جريمته ويطلب الغفران من الله، أجاب بأنه يطلب من الله الصفح عن الجرائم التي ارتكبها في حياته وبالأخص أن يصفح عنه لأنه فشل في محاولة تخليص العالم من أشر أعداء الكنيسة على الأرض.

وكان الهجنوتيون من جانبهم يعدّون زعماء الحــزب الكاثوليكي طغاة، ويعتبرون أن في العهد القديم (التوراة) مــا يمجد قتل الطغاة. ولقد نجا دوق جيز من عدة محاولات لقتله قبل أن يقتله پولتروت دي ميريه Pultrot de Méré. ولجأ پولتروت إلى الصلاة ليعدّ نفسه لقتل دوق جيز. ويقول تيودور دي بيز Bèze إنه كان يطلب من الله أن يبدل عزمه إن كان ما انتواه لا ينال رضاه تعالى، وإلَّا فليقوه وليسدد خطاه فيما اعتزم من قتل الطاغية.

ولقد اتهم كوليني وتيودور دي بيز بأنهما حرضا پولتروت على ارتكاب جريمته. ولا شك أنهما لم يستنكرا القتل وعداه مشروعًا. وقرر تيودور دي بيز أن ما عمله پولتــروت كان قضاء عادلًا مــن الله، وأكد كولينــي أنه علم من

پولتروت وغيره من الهجنوتيين بمشاريعهم الإجرامية، وأنه وإن لم يشجعهم على عزمهم، فإنه لم يحاول أن يثنيهم عنه، ولقد اتهم پولتروت، أثناء التحقيق معه، كوليني عدة مرات بأنه شجعه وأصرَّ على ذلك الاتهام حتى ساعة إعدامه. وهو يقول: إنه بالاتفاق مع الأميرال ذهب إلى معسكر الدوق دي جيز بدعوى تقديم خضوعه له، وأنه عندما شرع في ذلك قال له: إن من السهل قتل الدوق دي جيز، ولم ينبس الأميرال بكلمةٍ واحدة تثنيه عن عزمه، بل بالعكس، بالرغم من علمه بعزمه أعطاه عشرين كورونًا دفعة أولى ومائة كورون دفعة ثانية. ولا مرية في أنّ القسس البروتستانتيين صوّروا الدوق دي جيز بأنه أكبر مضطهد للبروتستانت، وتمنوا علنًا أن يخلص الله العالم منه. وهذه الأقوال هي التي بثت عند پولتروت الرغبة في أن يكون يد القدر لتخليص الإصلاح الديني وبالأخص في حصار روان حيث قتل ملك نافار.

وعندما كان قتل هذا الملك موضعًا لحديث قال پولتروت: إن قتل هذا الملك لا يكفي، فلا بد من ضحية أكبر. فلما سئل عن تلك الضحية أجاب: «جيز العظيم»، ورفع ذراعه اليمنى في الوقت نفسه وقال: «انظروا إلى هذه الذراع التي ستضرب الضربة القاضية وتضع حدًّا لمتاعبنا»، ويقول دوبنيي D'Aubigné، إن كل أعضاء الحزب البروتستانتي كانوا يعلمون ويؤملون أن يرتكب پولتروت جريمته، فلما ارتكبت عمَّ الفرح الجميع حتى أثناء القداس في الكنائس إلى أن أصبح ملحوظًا أن كل فرد، بدلًا من أن يستنكر القتل، وهو شعور لم يخطر لأحد، كان يعدُّ من دواعي الشرف لو أنه هو الذي ارتكبه.

وفي أثناء الثورة الإنجليزية اعتبر كتّاب سياسيون عديدون، نخصُّ بالذكر منهم ملتون، أن قتل الطغاة مشروع.

وفي القرن الثامن عشر تولت إمبراطورة روسيا الدفاع بجرأة عن مشروعية قتل الطغاة، فلما دفعت كاترين زوجها بطرس الثالث لأن يُقتل أصدرت للدفاع

عن جريمتها منشورًا لا ينكره دعاة نظرية قتل الطغاة والفوضى، وأيدت في المنشور أن بطرس الثالث كان عدوًّا للأُمة والدين، وأن الرجال الشجعان الذين خلّصوا روسيا منه يستحقون التهنئة.

وأكد اليعقوبيون في إبّان الثورة حقهم في قتل كل طاغية. وادَّعى المهاجرون هذا الحق لأنفسهم واستأجروا قتلة للقضاء على القنصل الأول. وكتب أحد المهاجرين واسمه پلتييه Pelletier في صحيفة كان يصدرها بلندن، أن الغاصب لا حق له في الحياة وأن قتله مشروع. وطلب القنصل الأول محاكمته، فحوكم أمام المحاكم الإنجليزية وأدين. وكان اعتداء جورج كادودال Cadoudal على حياة بونابرت محل إعجاب الملكيين. وأظهر الثوريون الذين لم تكن لهم يد في تلك الجريمة أسفهم لأن حزبهم لم يكن هو الذي ارتكبها لشدة ما بدا لهم من جلالها. ويقول المستشار پاسكييه Pasquier في مذكراته: إن تدبير قتل نابليون كان من عمل موبرويل Maubreuil وكانت تؤيده الدول المتحالفة وتاليران.

وفي عهد عودة الملكية ولويس فيليب ونابليون الثالث محاولات أكثر من مرة الاعتداء على الملوك وأمراء البيت المالك. فقد حاول المتعصبون ست محاولات للاعتداء على حياة لويس فيليب. ووجهت المحاولة السابعة لقتل دوقي دومال ونيمور، وكانت أفظع تلك المحاولات جريمة فيشي Fieschi الذي أزهق وجرح اثنين وأربعين نفسًا في سبيل الوصول إلى المُلك.

ولقد كان كره الهيئة الاجتماعية والغرور وقراءة كتب الثوريين وبالأخص سان جوست، وتحريضات الجرائد التي كانت تهاجم لويس فيليب بغير انقطاع، البواعث القوية لهذه الاعتداءات. وتمسك أليبو Alibaud أمام محكمة النبلاء بأن قتل الملك من حق الإنسان الذي لا يستطيع الوصول إلى الحق إلّا بيده، وأنه حين اعتدي على لويس فيليب لم يكن أضعف حقًّا من بروتوس

حين قتل قيصر. واعترف كينيسيه Quenisset أحد المعتدين على دوقي دومال ونيمور أنه نشأ على نظرية قتل الملوك في أحضان الجمعيات السرية، وأنه على حد تعبيره صُبَّ في قالبٍ يجعل منه رجل عمل.

وكانت الجمعية المعروفة باسم «جمعية الرجال العاملين أنصار المساواة» هي التي حرضت دارميس Darmès على قتل الملك. وكان كره دارميس للملكية يزامل في نفسه كرهه للبورجوازية. وكانت أقواله عن البورجوازيين من نوع أقوال الفوضويين: «إنهم جميعهم من أولئك الناس الذين حرروا سنة ١٧٩٨ وبعد أن جردوا الأشراف أسيادهم أصبحوا خصوم أفراد الشعب الذين يضطهدونهم بدورهم».

وكان الذي يساعد على ارتكاب جرائم قتل الملوك في ذلك الوقت هو ما يساعد في أيامنا على ارتكاب جرائم الفوضويين، وأعني به الجمع بين التعصب السياسي والغرور. فقد اعترف فيشي Fieschi أن الرغبة في الشهرة كانت العامل الأهم في محاولته، واعتراف هنري، آخر الذين حاولوا الاعتداء على لويس فيليب، أنه زهد الحياة ورغب في أن يكون موته مثارًا لاهتمام عام. وكان التفاخر أحد البواعث الهامة لجريمة لوڤيل Louvel الذي كان يقارن نفسه بشارلوت كورديه، وظن أن ينال مجدًا بفعلته. وأعلن ڤايان Vaillant بعد ارتكاب جريمته أنه بعمله هذا قد وضع نفسه في صفوف الذين أحسنوا إلى الجماعة الحديثة وأن اسمه قد أصبح من الخالدين.

وكانت المحاولات لقتل الإمبراطور كثيرة في عهد الإمبراطورية الثانية. ولم تفتر همة مازيني Mazzini يومًا عن الدعوة لقتل الإمبراطور وعن إيفاد متعصبين لهذا الغرض. ولقد كتب فيليكس پيا Felix Pyat أحد اللاجئين إلى لندن يقول: «ما الحاجة إلى مناقشة مشروعية أو عدم مشروعية قتل الملوك، إن ذلك لعبث لا طائل منه في موطن شارل الأول؟ فأبناء الرجال الذين طيروا

رأس كاپيه Capet ليس لديهم ما يلقنونه في هذا الأمر لأبناء الذين أعدموا ماري ستيوارت؟».

وحاولت اللجنة الثورية الأوروبية التي كانت تنعقد في لندن في أكثر من مرة، سنتي ١٨٥٣ و١٨٥٥ الوصول إلى قتل نابليون الثالث بواسطة المتعصبين الإيطاليين، وأدت محاولة أورسيني وشكاه، في ١٤ يناير سنة ١٨٥٨ إلى جرح ١٥٦، مات منهم ثمانية، ومع ذلك ادَّعى أورسيني أثناء التحقيق معه أن مبادئه لا تبيح القتل. وقال بيتري: إنه ليس من الادعاء بحيث ينصب نفسه قاضيًا للملوك.

وترافع محامي أورسيني، جول فافر، فهاجم حق قتل الملوك مهاجمة بليغة: «لست ممن يتخذون القتل والخنجر شعارًا لعقائدهم، إنني أكره العنف، وأستنكر القوة إذا لم تكن في خدمة الحق، فلو قضى سوء الحظ على أُمة أن تقع فريسة لرجل مستبد، فليس الخنجر هو الذي يفك قيودها. إن ساعات الرجال المستبدين مرصودة عند الله وهو الذي يتولى عدّها. إنَّ عنده لهم مصائب لا مفر لهم منها، وهي أكثر فتكًا من الآلات النارية الجهنمية»، وقد أصاب جول فافر، فليس قتل الطاغية هو الذي يقضي على الطغيان، فإذا كانت أُمة تعودت العبودية فإن الطاغية الذي يقتل سرعان ما يحل محله طاغية آخر. فلم يؤدِ قتل قيصر إلى إعادة الحرية لروما. وفي عهد الإمبراطورية الرومانية قُتل الكثير من الأباطرة ومع ذلك فقد جاء بعدهم من لم يكن أفضل منهم.

إلى أي مصير تُقاد الشعوب لو أبيح لكل مواطن أن يقرر أن الأمير طاغية وأن من حقه أن يقتله، مستمدًا ذلك الحق من نفسه، من غير محاكمة، لصالح الدولة أو الدِّين أو نجاة الشعب؟ ماذا يكون المصير؟ إنها تصبح كما قال بوسويه: مذبحة ومهدًا للحروب الأهلية وإراقة الدماء. وكتب كاتب كاثوليكي يدافع عن جريمة جان شاستل فقال: إنه لا فرق بين الكاثوليك والبروتستانت إلَّا في تعيين من هو الطاغية، فقد كان دوق دي جيز في نظر البروتستانت هو

الطاغية وعند الكاثوليك كان الطاغية هو كوليني أو هنري الثالث أو حتى هنري الرابع. ولقد كان أطيب الملوك قلبًا من أمثال لويس السادس عشر ولويس فيليب طغاة في نظر بعض قادة الأفكار. ولماذا لا يعد أعضاء البرلمان طغاة؟ الحقيقة ما قالها بوسويه في الرد على نظرية جوريين Jurien عن قتل الطغاة، وهي أن نظريته صحيحة في مهاجمة أي سلطة عامة أخرى، الملوك ومرؤوسوهم أيًا كانت أسماؤهم، وبأي طريقة استعملت تلك السلطة. لأن ما هو مشروع ضد الملوك، يجب بالتطبيق لذلك أن يكون مشروعًا ضد مجلس الشيوخ، وضد هيئة القضاة، وضد الموظفين جميعهم والبرلمان، كلما سنّت هذه الجمعيات أو الأفراد قانونًا مضادًا يظن أنه مضاد للدين أو سلامة الفرد.

إن قاتل الملك يدّعي أن الذي يبرر عمله هو الغرض الذي يرمي إليه: سلامة الوطن. ونستطيع أن نجيبه بأن قتل رجل أعزل ليس طريقة مضمونة لخلاص الوطن، فضلًا عن أن مشروعية الغرض المطلوب لا تبرر الالتجاء لوسائل ممجوجة، فإن واجب خلاص الوطن لا يقضي على واجب الإنسان نحو احترام الحياة الإنسانية. يحق للإنسان أن يضحي بحياته هو لنجاة وطنه ولكن لا يحق له أن يضحي بحياة الآخرين. إنّ مصلحة الوطن لا تبيح الاغتيال. وإذا كان يكفي أن يقول كاثوليكي: إن زعيمًا بروتستانتيًا طاغية، أو أن يتهم كاتب ملكًا بالطغيان، فيبيح ذلك له أن يغتاله لحقّ لنا أن نقول، مع بوسويه: إن الجمعية الإنسانية قد انقلبت إلى مذبحة.

ليس قتل الطاغية لنجاة الوطن بمباح كما أن حرق الزنديق لإرضاء الله لا يرضيه. ولو أن الغاية كانت تبرر الواسطة لما كان هناك شيء اسمه الواجب ولأبيح كل نوع من أنواع الجرائم، إن حسن النية لا يبيح العمل الإجرامي، فالاغتيال جريمة ولو كان وسيلة. فإن من قتل رجلًا بغير محاكمة، سواء كان ملكًا أو فردًا، لأنه قد قرر من تلقاء نفسه أنه طاغية، إنما يصبح هو نفسه الطاغية.

الفوضوية

إنَّ التخلص من النظام الملكي لم يضع حدًّا لمحاولات قتل رؤساء الدول، فإنَّ روح التمرد لا تزال تُشاهد في الجمهوريات كما كانت في الملكيات، ضد رؤساء الجمهوريات والجمعيات التشريعية كما كانت ضد الملوك.

ذلك أن الفوضوية لا تخرج عن كونها تطبيقًا لمبدأ قتل الطغاة ونتيجة لتلك الحكمة الزائفة التي تقرر أنَّ الغاية تبرر الجريمة السياسية في سبيل نجاح المبدأ. فكما أن قتلة الملوك يصيحون: «ليهلك الطاغية» كذلك يصيح الفوضويون: «ليهلك الأغنياء». ونظرية هؤلاء هي بعينها نظرية المتآمرين ورجال الإرهاب الذين كانوا يقولون: «الغاية تبرر الواسطة والاغتيال مباح إذا كان في سبيل انتصار الدِّين أو سلامة الوطن».

ولقد أظهر أحد الصحفيين في حديث له مع أحد الفوضويين دهشته إذ رآه معجبًا بجريمة فايان، فكان ردّ الفوضوي: «إني أتصور أن الجمهوريين كانوا يعجبون بقتل الملوك الذي يعود عليهم بالفائدة كما في سنة ١٧٩٣. حسنٌ، فالعامل فايان إنما ارتكب جريمة قتل ملك حين ألقى بقنبلته على «ملوك الجمهورية»».

وتمسك فايان ليبرر جريمته بأن موقفه من الأغنياء إنما كان موقف دفاع عن النفس وهو يقول: «ألسنا ندافع عن أنفسنا حينما نهاجم ردًّا على الضربات

التي تنصب علينا من فوق»؟ أليست هذه هي المغالطة التي كان يلجأ إليها مغتال الملوك ليبرر جريمته؟ إنه كان يقول: إن للمواطن ضد الطاغية ما له من حقوق ضد العدو، أنه يدافع عن نفسه. وقد استند مؤلف رسالة الدفاع عن جان شاستيل على هذا الحق المزعوم، وأضاف أن الطاغية يكون في حالة حرب ظالمة ضد مجموع الشعب وأفراده، بينما الشعب على العكس في حرب عادلة معه. وعلى ذلك فهو يبيح ضده كل ما تبيحه الحروب ضد الأعداء الحقيقيين.

وكان الإرهابيون كفوضويي العصر الحديث يباهون بجرائمهم، فكانوا يفخرون بما أحرقوا من قسس وما أعدموا من نبلاء. ولم يشعر سان جوست ولا روبسبيير ولا كوتون ولا كولودربوا أو بيلو ـ ڤارن Billaud – Varennes بشيء من تأنيب الضمير، بل كانوا يظنون أن الإغراق والإعدام والمذابح التي اشتركوا فيها يبررها الهدف الذي رموا إليه، وكانوا يرون أن إسالة الدماء تنقي النظام الاجتماعي من مفاسده.

والفوضويون الذين ألقوا القنابل ليرهبوا الهيئة الاجتماعية إنما يدافعون عن أنفسهم بنبيل الغرض الذي يرمون إلى الوصول إليه بهذه الاعتداءات المنكرة. فهم لا يخجلون من أفعالهم، لأنهم إنما يسعون لتحقيق سعادة الإنسانية بالديناميت كما كان اليعقوبيون يلجأون إلى المشانق لتحقيق الغاية نفسها.

فبعد أن أعدم روبسبيير الجيرونديين قال: «الآن وقد تخلصنا من المتآمرين لم يعد هناك ما يعوقنا عن تحقيق سعادة الشعب». لقد ظن أنه عمل لمصلحة الشعب بقطعه رقاب الجمهوريين المعتدلين. فما هو الفارق بين نظريته ونظرية الفوضويين الذين يريدون بدورهم القضاء على الرأسماليين ليزيحوا العوائق التي تقف في سبيل تحقيقهم لهناء الشعب؟

يريد الفوضويون أن يرهبوا الرأسماليين كما أراد رجال الإرهاب أن يرهبوا النبلاء. قال فوضوي: «نريد أن ننشر الرعب لنحكم» ـ وكان النهيليون الروسيون يسمون أنفسهم: الإرهابيين. وقد طالبوا بذلك النعت حين محاكمتهم،وقرروا أن غرضهم إرهاب الحكومة. ونجحوا في ذلك، فقد ظلت روسيا سنين طويلة فزعة من أثر مجموعة جريئة من الاعتداءات. وعُثر في أحد مناهج الحزب النيهيليتي الذي ضُبط في كونجزبرج: «أما فيما يختص باغتيال بعض الأشخاص فيجب أن يكون رائدنا الوحيد: تقدير ما قد يعود من فائدة نسبية من ذلك الاغتيال.. ويجب أن ينزل عليهم الموت من حيث لا يتوقعون، فيبلبل الحكومة، وينشر الرعب في الخارج». وأغراض الفوضويين الفرنسيين مماثلة: وهي إرهاب الحكومة والقضاة والمحلفين. فالقنبلة التي أُلقيت على مطعم فيري لم يقصد بها مجرد قتل المواطنين الشجعان الذين أرشدوا عن رفاشول، بل كانت ترمي إلى إرهاب المحلفين الذين سيتولون محاكمته.

وقد اتخذ الفوضويون كالإرهابيين سنة ١٧٩٣ شعار دانتون: «الجرأة، الجرأة، ودائمًا الجرأة». فدانتون هو المثل الأعلى الذي يتشبهون به ويقول كروبتكين Kropotkine: «إنَّ على الرجال الشجعان أن يفهموا أنَّ النجاح يتطلب الجرأة، لذلك يجب إقصاء كل شفقة وكل تردد وكل عمل ناقص. فلا يزال الخطر حيث اكتشفه دانتون حين صاح بالفرنسيين: «الجرأة، الجرأة، والجرأة دائمًا». والمطلوب قبل كل شيء هو الجرأة العقلية التي سوف تجلب معها بلا شك القدرة على الإدارة الجريئة».

ونظرية دانتون، التي هي أيضًا نظرية مكياڤيلي كانت دائمًا نظرية الثائرين. فهي النظرية التي أشاد بها پرودون Proudhon عام ١٨٤٨ حين قال: «تذكروا كلمات دانتون غداة اليوم العاشر من شهر أغسطس عندما طلبت فرنسا الثائرة

من أبنائهـــا نصيحة تخلص الوطـــن. لقد قـــال دانتون قولًا فاصـــلًا: «إن من الضروري إدخال الرعب في قلوب النبلاء». وكذلك يقول الفوضويون عندما يرتكبون جرائمهم المنكرة: «يجب إرهاب الرأسماليين» إنهم يعلمون أنهم أقلية ولكنهم يرتكنون على جبـــن المجموع، وعلى جرأة الأنصـــار وعلى عدوى المثل. ويقول كروبتكيـــن: «إن الأقليـــات تنجح بالعمل على إيقاظ شـــعور الاستقلال وحمى الجرأة التي بدونها يستحيل إتمام أية ثورة».

ولا بد لإيقاظ الجرأة من ضرب الأمثلة. فإنَّ روح التضحية تعدي. فبتأثير الحوادث التـــي تلفت اهتمام الجمهور تتســـرب الفكرة الجديـــدة إلى عقول الرجال وتكتسب أنصارًا جددًا. وإن الفعل الواحد قد يساعد في أيام قلائل على انتشار المذهب بأكثر مما تفعله آلاف المنشـــورات. فهو قبل كل شيء يوقظ روح التمرد وينمي الجرأة... فهناك أفعال جريئة كانت كافية بمفردها لتفكيك الآلة الحكوميـــة كلها وتحريك المـــارد على قدميه... فلا تلبـــث الجموع أن تكتشف أن الوحش ليس من الجبروت بما قيل لهم... فيزداد اقتناعهم بفائدة الثورة ويزدادون جرأة». ويضيف صاحب النظرية الفوضوية إنه: «عندما ترتفع درجة حرارة الشهوات الشعبية، يعجز الضغط عن إيقاف حدة الثائرين ويؤدي إلى تأثير عكسي، ويستدعي أعمالًا ثورية جدية... وهكذا تمتد هذه الأعمال خطوة خطوة، من طبقة إلى طبقة، فتعم وتبلغ تمام نموها...».

وكانت نظرية فائدة الجرأة هذه قبل أن يعتنقهـــا الفوضويون واليعقوبيون معروفة ومطبقة في شيعة الإســـماعيليين التي انتشرت في القرن الحادي عشر في آسيا وأدخلت الرعب إلى تلك القارة طوال أربعة قرون. وكان شعار تلك الشيعة: «الاعتقاد في لا شيء والجرأة على كل شيء». وكانت تعاليمها تقضي بأن لا قيمة للأعمـــال وأن الالتجاء للجرائم ضروري لإصـــلاح العالم. ولقد أقامت شيعة السفاكين هؤلاء مملكة عاشت أربعة قرون في عداء مستمر ليس

فقط مع الدول المحيطة بها، بل مع الإنسانية جمعاء، ولم يكن زعيم هؤلاء القتلة، مجرد قاطع طريق بل كان عالمًا دينيًا وفيلسوفًا وكاتبًا[1].

وقال دانتون في فرصة أخرى ليؤثر في المحكمة الثورية: «إن سلامة الشعب تتطلب إجراءات حاسمة ووسائل فظيعة». وقال عندما أمر إرهابيو سنة ١٧٩٣ بإعدام الجيرونديين بالمقصلة: «إن الجمهورية في خطر، ولنجاتها يجب إعدام الجيرونديين». ويكرر الفوضويون المغالطة نفسها حين يؤكدون: «إن الجماعة الإنسانية مريضة ولعلاجها يجب أن يختفي الرأسماليون». وكان اليعقوبيون يرون في قتل نبيل أو فصل رأس جيروندي أو إغراق قسيس خطوات نحو خلاص الشعب، ومقدمات حكم يبنى على الإخاء. وكان مارا يطلب في جريدته، ليحقق رفاهية الشعب، قتل خمسين ألف رجل في يوم، ومائتين وسبعين ألف شخص في يوم آخر. كذلك يفعل الفوضويون، فهم يريدون تحقيق سعادة الإنسانية بإعدام الرأسماليين، وهم يقولون: «إن الرأسماليين هم الذين يقفون في وجه سعادة الشعب، لذلك يجب القضاء عليهم».

واعتاد رجال الإرهاب سنة ١٧٩٣ أن يقولوا: «لا يوجد بين النبلاء بريء». واليوم يقول الفوضويون: «لا يوجد بين الرأسماليين بريء». وجاء في البيان الذي ألقاه الفوضوي إميل هنري أمام محكمة الجنايات: «ولقد مرَّت بخاطري لحظة عندما قرأت تهمة رفاشول فكرة مصير الأبرياء. ولكن الفكرة لم تربكني طويلًا، فإن بناء مكاتب شركة كارمو لا يسكنه إلَّا أعضاء أسر رأسمالية، ولذلك فلا يمكن أن يكون بينهم ضحايا بريئة».

والوسائل السياسية لأصحاب النظرية الفوضوية تشبه نظريات اليعقوبيين سنة ١٧٩٣، وإن كان العدل أن نعترف بأن آراء الحزبين فيما يختص بالملكية

---

(١) فيلاريت شازل، سياسات ناقد (الشرق) ص ٣١٠ ـ ٣١٢.

والحكم متباينان فالفوضويون يريدون القضاء على هــذه الأنظمة، بينما كان اليعقوبيون يســعون للمحافظة عليها. ومــع ذلك فإن الحقد علــى الأغنياء، والتعطش إلى الملذات قد دفع بعض اليعقوبيين سنة ١٧٩٣ إلى إبداء نظريات اقتربت كثيرًا من النظرية الفوضوية.

كان شــومت Chaumette يقول: «لقــد تخلصنا من النبلاء ومن أُســرة كابيت، ولكن لا تزال عندنا أرستقراطية يجب استئصالها هي أرستقراطية الغني». وطالب تاليين Tallien بالمساواة المطلقة، ولقب أصحاب الأملاك باللصوص العموميين.

وكتب بريســو Brissot من قبل برودون في (أبحاث فلســفية عن الملكية والسرقة)، اللص هو الرجل الغني، فالملكية المطلقة هي السرقة وهو ما قاله الكتّاب الآثينيون من قبل. ومما هو جدير بالنظر أيضًــا ما إذا كان رجال من أمثال مارا وسان جوست لم يكونوا فوضويين، مارا الذي حرّض الجموع على القتل والنهب، وسان جوســت الذي طالب بمصادرة أملاك المتآمرين والذي قال: «أعداؤنا الوحيدون هم الأغنياء والفاسقون، ويجب أن نشعر بالحاجة إلى بناء مدينة جديدة».

وإنك لتجد هذا البغض للأغنياء، والاســتنكاف من خدمة الجيش والرغبة المُلحة في المساواة المطلقة، والتعطش إلى اللذة المادية، والاعتقاد في أن الغاية تبرر الواســطة، ومشــروعية الإقدام على اغتيال من بيدهم السلطان في سبيل مصلحة الهيئة الاجتماعية، كل هذه الشــهوات الثوريــة والمغالطات التي هي أساس تعاليم الفوضوية، تجدها في نظريات بابوف Babeuf الذي أعلن في عهد الديركتوار حربًا شــعواء على الهيئــة الاجتماعية، واتخذ أنصــاره المتعصبون لأنفسهم اسم «جماعة المتساوين»، وكما يفعل كروبتكين الآن كانوا هم يرمون إلى إنشاء جمهورية المتساوين، وكان بيان عقيدتهم، وقد كتبه سلفان مارشال،

مؤلف قاموس الملحدين، يحوي الفقرات الآتية: «إننا نطلب المساواة التامة أو الموت... وسننال هذه المساواة التامة مهما كلفتنا من ثمن... والويل لمن يقف بيننا وبينها... لقد تخلص الشعب من مشكلة الملوك والقسس وسيتخلص بالطريقة نفسها من الطغاة الجدد، المرائين الجدد الذين حلّوا محل الأولين... لسنا نطلب مجرد أن يذكر لفظ المساواة بين حقوق الإنسان، بل نريدها في أوساطنا وتحت أسقف منازلنا... وكل الغرض من عملنا المقدس هو القضاء على التمييز بين المواطنين وعلى شقاء الشعب... لينظم طلاب العدالة والرفاهية أنفسهم في حدود المساواة كما هو نداؤهم... إنَّ فجر الإصلاح قد بزغ... لنضع حدًّا لتلك التفرقة المثيرة بين الأغنياء والفقراء، وبين العظماء والمتواضعين، وبين السادة والخدم، وبين الحاكمين والمحكومين، وليكن أساس كل تفرقة في المستقبل بين الرجال السن والجنس، وما دام الكل يشتركون في الحقوق والواجبات نفسها، فلتكن تربيتهم واحدة وليكن طعامهم واحدًا».

ولقد أراد بابوف، كما يفعل الفوضويون الآن، أن يجرد الجنود من حبهم لأوطانهم ومن شعورهم بالواجب والطاعة، وكان يقول لهم: «إنَّ دماءكم تراق في غير جدوى وفي خلافات مضرة، بينما أُمهاتكم وأزواجكم يتركن فريسة للجوع وأفراد الشعب يهزلهم الحرمان... إنهم يعاملونكم كما تعامل الآلات التي يمكنهم توجيهها كما يشاؤون، وغدًا يبيعونكم بيع قطيع الغنم يبعث به صاحبه للمرعى أو للمذبحة».

وكان بابوف وأنصاره يودون لو ضمنوا نجاح نظريتهم بالقضاء على جميع الطبقة الحاكمة. وكانوا مصممين على قتل جميع الموظفين الملكيين والعسكريين وجميع القضاة... وإنه يجب القضاء على كل معارضة بالقوة، ومن قاوم يقتل. وكان منقوشًا على علم ثورتهم ألفاظ الحرية والمساواة والمصلحة العامة.

وحاول بابوف وشركاؤه أثناء محاكمتهم إرهاب المحلفين. وكان موقفهم مهينًا، مملوءًا غرورًا، فكانوا يسبون قضاتهم. ولما حُكم على بابوف بالإعدام قارن نفسه بالمسيح، وأكد أنه يموت شهيد قضية نبيلة وعزى نفسه بفكرة أنَّ الرجال المستقيمين والمشفقين سوف يقولون عنه: «إنه كان رجلًا فاضلًا». واتخذ في الخطابات التي أرسلها للديركتوار لهجة الغرور نفسها، عندما كانت قضيته في التحضير. وطلب أن يفاوض الحكومة مفاوضة الند للند وقال عن نفسه: «إن مشنقتي سوف توضع جنبًا لجنب بجوار مشنقتي بارنفلد وسدني، وستقام الهياكل تكريمًا لي غداة إعدامي».

ولقد كانت كتابات مايلي وديدرو، وبالأخص خطب جان جاك روسو عن عدم المساواة هي المنابع التي استقى منها بابوف وزملاؤه آراءهم المتعصبة. وقد اعترف بذلك جرمان أحد أفراد العصابة: «لقد قويت شجاعتي ضد مضطهدي الإنسانية بقراءة مايلي وروسو وديدرو». والواقع أنَّ مايلي في «رسالته عن التشريع» حاول أن يثبت أن الطبيعة أرادت أن تجعل ثروة المواطنين ومكانتهم متساوية. وأنها علمتهم أن يضعوا ممتلكاتهم سويًّا. فإذا انعدمت المساواة لم يبق إلَّا ظالمون ومظلومون. وهذه النظرية هي بعينها نظرية الفوضويين الذين لا يطلبون المساواة الأدبية والسياسية فحسب، بل المساواة الاجتماعية ومساواة الغني وإشباع الشهوات. ويقول إليزيه ركلوس في مقدمته لكتاب كروبتكين اكتساب القوت: «يجب أن يكون في مقدورنا أن نضمن لكل فرد إشباع جميع حاجاته ورغباته».

ولما كانت الهيئة الاجتماعية، بتكوينها الحالي، تقبل عدم المساواة وتبيح الثراء الكامل في ناحية والفاقة التامة في الناحية الأخرى، فلا بد من القضاء عليها وإحلال نظام جديد محلها، يضمن لكل فرد نصيبه من السعادة.

ويريد الفوضويون أن يأكلوا ويشربوا كالرأسماليين سواء بسواء[1]، فإذا اعترض عليهم بأن الرأسمالي يدفع ثمن ما يستهلك، أجابوا بأنه إنما يدفع من النقود التي سرقها.

وتمم برودون الذي يسميه كروبتكين: «أبا الفوضوية الخالد» ما بدأه بابوف، فهو أيضًا يطالب بالمساواة فيما يختص بالوظائف الاجتماعية والثروة. وهو يقول عن نفسه: إن حبه للمساواة بلغ حد الجنون: «أيها الملاك الذين أثريتم من عرق جبيننا... إنكم لا تعرفون الحماس الذي تملكنا، حماسنا للمساواة، إنه جنون أهم عندنا من الحياة وأقوى من الحب». ويرجع إلى برودون الفضل في إمداد الاشتراكية والفوضوية بشعاريهما: «الملكية هي السرقة» و«الكثلكة هي العدو». واقتنع برودون بأن الأنظمة الاجتماعية والدينية خاطئة فاقترح نظام الفوضوية الذي يقضي على الدِّين وعلى العدالة. أليس هو القائل: «ابدأوا بإعادة الله إلى جنته. إن وجوده بيننا معلَّق على خيط واحد هو الميزانية. اقطعوا الخيط وسوف تعلمون ما يجب أن تضعه الثورة مكان الله... إنَّ الثورة لا تستطيع أن تتفق مع الأُلوهية... فالإله هو العدو».

ولست أدري إن كان الفوضويون الآن لا يزالون يقرأون ما يلي، ولكنني حاكمت في محكمة جنايات البوش دي رون شخصًا متهمًا بالسرقة اتخذ من قراءة خطاب جان جاك روسو عن عدم المساواة غذاءه اليومي، ولا شك أن هذا الخطاب يحوي جميع العناصر الأولية للفوضوية.

---

(١) قبل أن يرتكب ليوتييه جريمته ذهب إلى مطعم شهير وطلب لنفسه غداء فخمًا وشمبانيا معتقة ولم يدفع الثمن. ولما قيل له بأن الناس لا يحتسون الشمبانيا إذا كانوا لا يستطيعون دفع ثمنها أجاب: «إن الأغنياء مع ذلك يشربونها». وقد حوكم أمام محكمة جنايات إيكس فوضوي آخر طلب غداء وزجاجة شمبانيا ولما سُئل لماذا يشرب الشمبانيا ما دام لا يملك الثمن أجاب: «لقد شربت الشمبانيا لتقل الكمية الباقية للذين يدمنون شربها».

إن الفوضويين في سبيل إنشاء المساواة الاجتماعية يريدون أن يقضوا على الملكية الفردية وأن يجردوا الرأسماليين من ممتلكاتهم ويحرقوا السندات والأسهم وما شاكلها ويلغوا جميع القوانين التي تضمن حقوق الملكية. وهم يرون أن نظام الملكية مذل كالرق والعبودية وينظرون إلى إلغاء الملكية الفردية وإعادة جميع الثروة للجماعة كالوسيلة الوحيدة للقضاء على الفوارق. وقد قال كروبتكين في خطابه للطبقات العاملة: ضعوا أيديكم على ممتلكات الأغنياء، واسكنوا قصورهم ومنازلهم الخاصة، وأحرقوا أكوام الأحجار والخشب المسوس التي كانت تأويكم في الماضي.. إن الملكية الفردية سرقة ارتكبت إضرارًا بثروة المجموع... إن كل المحصولات، ومجموع ما اقتصدته الإنسانية وما تملكه إنما هو نتاج العمل المشترك بين الجميع وليس له إلَّا مالك واحد: الإنسانية».

ويضيف الفوضويون أن إلغاء الملكية يؤدي فوق ذلك إلى اختفاء الإجرام كلية «أما ما يدعى (جرائم) ـ أي: اعتداءات على النفس ـ فإنَّ من المعروف أنَّ ثلثيها إن لم يكن ثلاثة أرباعها مبعث الرغبة في الحصول على الثروة المملوكة للغير ـ فهذه المجموعة الكبيرة مما يسمى جرائم سوف تمحى يوم يُقضى على الملكية الفردية». ولقد وصل ديدرو ـ قبل كروبتكين ـ إلى هذا الاكتشاف فهو القائل: «إنني أظن أنه لا اعتراض على أنه لو لم تكن الملكية الفردية لانقضت كل نتائجها الضارة».

ومعنى ذلك أن السبب الوحيد لوجود لصوص هو وجود ملاك. إلغ الملكية وأنت تقضي على اللصوصية. وعلى هذا القياس يمكن القول: إن الزنا يرتكب لأن الزواج موجود، وأنه للقضاء على الزنا يجب القضاء على نظام الزواج!! وكان ديدرو يريد ـ كما يريد الفوضويون ـ أن يجعل الملكية للمجموع ليحقق المساواة الاجتماعية. لذلك كان بابوف يقول عنه: «إنه رائدنا الأول».

ولما كانت الملكية عند الفوضويين، هي السرقة، فإنهم يصلون منطقيًا إلى النتيجة الطبيعية وهي أنَّ السرقة استرداد لحق. لقد حاكمت فوضويًّا قال لي: «أنا لا أسرق ولكني أسترد حقًّا». ولم يظهر هؤلاء الناس في هذه الأيام فقط، فقد حوكم أمام محكمة جنايات السين عام ١٨٤٧ عصابة مكونة من عشرة من المجرمين اعتزموا بطريق السلب والحرق أن يجبروا الطبقة الميسورة على أن ترد لهم بعض ما تملك، وكانوا ينتمون إلى جمعية معروفة باسم (الاشتراكيون الماديون)، أفسد تفكيرهم قراءة الصحف الثورية والاشتراكية، ففكروا في هدم الهيئة الاجتماعية بقصد إلغاء الملكية، ووجدت عندهم نشرات وأغاني من نوع ما يوجد في هذه الأيام عند الفوضويين.

وليس مما يدهش أن تكون الرغبة الجامحة في المساواة المطلقة فيما يتعلق بإشباع الشهوات المادية داعية لكره عميق للملاك والأسياد والرأسماليين. وفي أيام الثورة كانت من المظاهر المألوفة، الناتجة عن سوء فهم مبدأ المساواة، ازدياد روح الكراهية: كره للثروة وكره للأرستقراطية وكره للتعليم وكره للفضيلة وكره للآداب. وبتأثير المغالاة في بث مبدأ المساواة، دعت الروح الثورية إلى أن يكلم الناس بعضهم بعضًا بغير تكلف. فألغوا عبارات التخاطب المألوفة. وكان قضاة ماري أنطوانيت يوجهون إليها القول بالمفرد المخاطب ويدعونها «المرأة كابيت». وألغى اليعقوبيون تعابير «السيد» و«السيدة» ووضعوا بدلها المواطن والمواطنة. ولم يكتفِ المجمع التأسيسي بتحريم استعمال ألفاظ النبل، بل وضع عقوبة لمن يلبسون خدمهم لباسًا خاصًا. وقرر المؤتمر مصادرة جميع المتنزهات والحدائق والأسوار والمنازل والمباني التي تحمل شعائر النبل.

وأصبحت المساواة، وقد أسيء فهمها، عدوة الحرية والنبوغ والفضيلة وولّدت الرغبة في الحط من كل ما هو مرتفع، لمساواته بالآخرين. وأصبح كل

شيء يثير الغيرة: التفوق العقلي والنبل الخلقي والعلم، حتى الميزات الجسمانية. وفي أثناء الثورة عابوا على فوركروا، وكان كيماويًا وعضوًا في المؤتمر، أنه يخصص جزءًا كبيرًا من وقته للبحث العلمي. وخشي فوركروا مغبة ذلك فاعتذر بقوله: «لقد شوهدت ثلاث مرات في الجامعة وكان غرضي كل مرة نشر المبادئ الثورية». وكان الرجال الأكفاء يضطهدون لمجرد أن الشعب كان يضايقه أن يرى فضائلهم منشورة. وقد طلب العساكر الرومانيون معاقبة سلسوس لأن استقامته وكفايته ضايقتهم كما لو أنها جرائم. وحتى العظمة والفضيلة كان ينظر إليهما بحذر لأن مجرد وجودهما يعتبر انتقادًا صامتًا موجهًا للمحرومين منها. والفوضويون يرغبون في إزالة كل تفرقة في التعليم والتربية ويطلبون أن يكون العمل اليدوي واجبًا على الجميع وأن يعطي لكلٍ القدر نفسه من التعليم والتربية.

وفي أيام الإرهاب كان الأفراد يتظاهرون بسوء الخلق لعلهم بذلك ينجون من الاتهام بالأرستقراطية. وكان اليعاقبة يكتشفون النبلاء في كل ركن وناحية، وكم أعدموا باعة وكتبة عموميين بدعوى أنهم نبلاء. كانت نعومة البشرة كثيرًا ما تكفي لإثبات النبل واستحقاق الإعدام! وكانت تسمية الشخص «بحضرة ناعم البشرة» تعادل القضاء عليه بالموت.

وعندما عرضت جثة دوقة لمبال عارية في شارع سانت أنطوان، كان بياض بشرتها كافيًا لإثارة غضب سفاكيها، فصاح أحدهم والحقد يقطر من فمه: «انظر لبشرتها كم هي بيضاء وللحمها كم هو بضّ!».

إن تاريخ الثورات ليلقي ضوءًا فظيعًا على الجانب القبيح من الطبيعة الإنسانية، فالحسد والرغبة في إساءة الاستغلال هما الشهوتان المتسلطتان على الثوري. ولقد وجد في إنجلترا كما وجد في فرنسا دعاة للمساواة وهم الذين يسمون اليوم بالفوضويين. وغالبيتهم في صميمهم لا يعدون عن كونهم

أشخاصًا يحسدون الآخرين لما بلغوا من مركز اجتماعي، وهم يخفون جشعهم تحت شعار النظريات والمبادئ حين يطالبون بنزع ملكية أصحاب رؤوس الأموال وإلغاء امتيازات الرأسماليين وانتصار الطبقة الرابعة.

ولقد أوقد الاشتراكيون ودعاة العصيان نار الحقد ضد ميسوري الحال منذ أكثر من قرن. وهذا الحقد هو الذي يدفع بالفوضويين إلى ارتكاب جرائمهم. وإنك لتجد سان سيمون في كتابه التعاليم السياسية للعمال الذي طبعه سنة ١٨٢٤ يوجه لأصحاب رؤوس الأموال الانتقادات نفسها التي يوجهها الفوضويون اليوم. فهو يزعم أن الطبقة المتوسطة قادت الثورة لمصلحتها وحدها وبقصد استغلال الجموع. وفي غداة ثورة ١٨٣٠ وجد خطباء اتهموا الطبقة المتوسطة بأنها أرستقراطية ظالمة، وأن واجب الجموع القضاء عليها، وفي إبّان حكم لويس فيليب عمل كتاب غافلون على إيقاظ الحقد على الأغنياء بما كانوا يغالون في وصف ملذات الثروة وتعاسة حالة الفقراء. وما أكثر الكتب التي تصف أصحاب الأعمال بأنهم وحوش تمتص دماء العمال، على حين تصف العمال بأنهم ضحايا الاستبداد وأنَّ حالتهم أقل من الأرقاء...

ومن بين هؤلاء الكتّاب الذين أيقظوا عواطف الحقد والانتقام في قلوب الجموع كاتب يستحق ذكرًا خاصًا لكفايته الخاصة التي شارفت النبوغ ولتأثيره العظيم. ذلك الكاتب هو لامنيه الذي بعد أن دعا إلى السلم والاتفاق والاتحاد ببلاغة نادرة انجرف في تيار قوي ضد الهيئة الاجتماعية وهيّج الجموع ضد الملوك والقسس والفقراء ضد الأغنياء[1]، والعمال ضد مخدوميهم، بل وحتى الجنود ضد قوادهم. وإنك لتجد كل مغالطات الفوضوية في كتابه: «أقوال مؤمن» الذي يستحق أن يسمى (أقوال ثائر)، ففيه الرغبة في المساواة المطلقة، وكره السلطة والحقد على الأغنياء، والتحريض على العنف، ودعوة الجنود إلى

(١) لامنيه هو القائل: «إنَّ جنة الأغنياء هي من جحيم الفقراء».

العصيان. ويصف لامنيه ما أسـماه اسـتغلال أصحاب الأعمال للعمال: إنهم يزيدون باستمرار في ساعات العمل ويخفضون من أجور العامل ويسببون موت العمال بحرمانهم من الحاجيات الضرورية، فهم تلامذة الشيطان أشد قسوة من السـادة الذين كانوا يملكون العبيد، وليس لهم اسـم يصفهم إلَّا في الجحيم. ويُقارَنُ الإنسان بالنحلة التي لا يحق لها أن تأخذ من العسل إلَّا ما يقوم بأودها، فمتى جنى أكثر من حاجته فهو ظالم. أليست هذه بعينها هي نظرية الاشتراكية والفوضوية: كل بقدر حاجته؟ ويؤكد «المؤمن» أن الله لم يخلق إنسـانًا عظيمًا وآخر حقيرًا، ولم يخلق سادة ولا عبيدًا ولا غنيًا ولا فقيرًا ولا ملوكًا ولا رعايا. لقد خلق الله الناس متساوين. وهنا أيضًا يستحيل أن لا يلاحظ التوافق التام بين آراء لامنيـه وآراء بابوف الذي كتب في مشـروع نظامه: «يجـب في الجمعية المكونـة تكوينًا صحيحًا أن لا يكون بهـا أغنياء أو فقـراء. الأغنياء الذين لا يتنازلون عن الفائض من أملاكهم للمحتاجين هم أعداء الشعب. غرض الثورة القضاء على الفروقات ونشر السـعادة العامة»[1]. وينفر مؤمن لامنيه من فكرة الحريـة المطلقة ويقول: «إنه لا وجـود للحرية إلَّا إذا لم يكـن هناك من يراد إخضاعه»، ويقول أيضًا: «ليس لكم إلَّا أب واحد هو الله وسيد واحد هو المسيح وقد ولدتم متساوين. وليس في العالم من وُلد ومعه حق في السيطرة». ويعبّر إليزيه ركلوس عن الفكرة نفسها ويرتكن كما يفعل لامنيه على السورة نفسها من العهد الجديد حين يقول: «ليس الخلاص في اختيار سادة جدد. فلا حاجة لنا

---

(١) وقال بوارو شريك فيكي: «إن الله لم يخلق ملوكًا أو رعايا، ولا سادة ولا عبيدًا. ولو أن الله كان قد أراد أن يكون للناس عبيد لجعلهم يولدون وعلى ظهورهم البرادع». ولما كان بوارو يشرح نظريته هذه لقسيس مسيحي رد عليه بكلمات ڤولتير: «أدع إلى الخروج على القوانين والسلطة وأنت تجد بجانبك كل كسـول، فإذا ما وجدت هؤلاء طوع ندائك فلن تعدم رجالًا ماكرين: يضعون البردعة واللجام عليهم ويحيطونهم ليدفعوا بهم إلى إسقاط العروش والإمبراطوريات، ففكّر بوارو لحظة ثم قال: «من الجائز جدًّا أن تكون على حق».

نحن الفوضويين، أعداء المســيحية أن نذكر الهيئة الاجتماعية التي تدَّعي أنها مسيحية بهذه الكلمات التي قالها رجل اتخذوا منه إلهًا. «لا تقولوا لرجل: أنت سيدي. سيدي! دعوا كل شخص سيدًا لنفسه». ويأبى الفوضويون أن يكون لهم سادة أو ملوك أو ممثلون منتخبون، وهم يقولون: إن الغرض الوحيد الذي ترمي إليه الطبقة المتوسطة من إسقاط الحكومات هو الاســتيلاء على المراكز التي تشـغر. أما اليوم فغرضنـــا إلقاء كل حكومة وكل ســلطة لتهــب الحرية لبني الإنســـان، ولتكن كلمة الســـر لهذه الثورة الجديدة: لا قوانين، لا تشــريعات مجرمة، لا ثكنات، لا سجون، لا قضاة، لا بوليس.

ولقد زادت كمية الكتــب التي تهاجم الجيش زيادة فاحشــة. فالثوريون يطلبون إلى الجنــود أن يرفضوا إطاعة الأوامر وإلـــى المطلوبين للجندية أن يمتنعوا. ولقد كنت ضمن قضاة سباستيان فور محاكمته على تحريضه الجيش على العصيان، ولاحظت أن ترتيب دفاعه يشبه تمام الشبه الآراء التي شرحها لامنيه في الفصل الخامس والثلاثين من «أقوال مؤمن» حيث يحرض الجنود ضد قوادهم ويصوِّر الخدمة العســكرية بأنها اختراع شيطاني. ويقول لامنيه: «إن مضطهدي الأُمم اخترعوا الخدمة العسكرية لغرضٍ واحد هو أن يبثوا في الناس روح العبودية. لقد أشــار عليهم إبليس بحيلــة جهنمية حين جعلهم يؤكدون أن الطاعة تشرف وأن الشرف والإخلاص فضيلتان. فإن إبليس يقول: ســوف أقنعهم بأن ذلك الخضوع يدعو للفخار، وســوف أقيم لهم صنمين يسميان الشــرف والإخلاص وقانونًا يدعى الطاعة العمياء». فإذا كان الشرف والإخــلاص والطاعة قــد أصبحت أصنامًــا فالنتيجة واضحــة: يجب لخير الإنسانية أن تحطم تلك الأصنام.

وقد كتب لامنيه صفحات ضد العنف والجريمة لم يصل أحد إلى بلاغتها بعد، فهو يقول: «إن أقدس القضايا تصبح كافرة ممجوجة إذا استعملت الجريمة

لتأييدها»، ومع ذلك فلا نكاد نتخطى بضع صفحات من كتابه حتى نراه بذلك التناقض الغريب الذي برع فيه ينصح للمضطهدين أن يلجأوا عند الضرورة إلى العنف ليقضوا على طغيان مضطهديهم ويقول: «فإذا بدا لكم في أول الأمر أن التصريفات من قبضتكم فإن هي إلَّا تجربة وســوف يجيء يومكم لأن دمكم المهرق ســوف يغدو كدم هابيل الذي قتله قابيل وموتكم كموت الشــهداء». وهكذا يحرض لامنيه الفقراء ضد الأغنياء ويدعوهم أن يأخذوا حقهم بأيديهم وأن ينالوا نصيبهم من السعادة بالقوة، ويودُّ لو حددت الملكية بالقدر اللازم ولو ســوى بين إشــباع المطالب المادية، ويعلم المواطنين احتقار الســلطة، والجنود بغض قوادهم ويقول لهم إنَّ الشرف والإخلاص هما صنمان. أليست هذه هي نظريات الفوضوية بعينها؟

وإلى هذا الحد من التعبير العنيف يســمح كاتب نابغ لنفسه أن يكتب إذا عجز عن كبح جماح عواطفه وقوة خياله. فعقله يتيه وحكمه يتبلبل لدرجة أنه لا يعود يرى الأشــياء على حقيقتها. فحينما نظر لامنيه، ظن أنه يرى الضعفاء يشكرون الاضطهاد، والرجال الأفاضل يشــحذون قوتهم، والطغام يكسوهم الشــرف ويغرقهم الثراء، والأدبــاء يدينهم قضاة ظالمــون ـ وحضر ذات مرة محاكمة متشرد ـ والقانون يحتم لإدانة الشخص بهذه التهمة توفر ثلاثة شروط: أولًا أن لا يكون للمتشرد سكن معروف، ووسيلة للتعيش، وأن يكون ممن لا يتخذون عادة صناعة أو تجارة، فلا يكفي عدم وجود السكن أو وسيلة التعيش ما لم يصحبها عدم اتخاذ صناعة أو مهنة عــادة. فالقانون يطالب كل رجل لا وسيلة له للتعيش بأن يعمل، لأن الشخص الذي يتشــرد بغير وسيلة أو عمل يكون خطرًا على الهيئة الاجتماعية. ولقد أعمى سوء الظن بالهيئة الاجتماعية لامنيه فخيل لــه أنَّ هذا الرجل أديــن لأنه فقير وغادر المحكمة وهو يســب

القضاء ويلعن الهيئة الاجتماعية[1]، فهو لم يتنبه لأقوال رئيس الجلسة ولا فهم أسباب اتجاه الحكم نحو الإدانة. فلو أنه حين عاد إلى مكتبه راجع القانون الجنائي لعلم أن القاضي لم يعاقب الرجل لفقره، بل لاعتياده الكسل.

ويكاد يكون كل الكتّاب الذين هاجموا الهيئة الاجتماعية بكتاباتهم ورواياتهم وقصصهم التمثيلية والذين قدّموا للفوضوية أسلحتها ممن شوّش تفكيرهم إحساس مريض وخيال غير منظم. إنهم يألمون لمنظر البؤس الإنساني لدرجة أنهم يسخطون على الخالق وعلى الهيئة الاجتماعية وإحساسهم يجعل منهم اشتراكيين أو كفرة بل ومجانين. ولقد ملأت آلام إرلندا سويفت غضبًا فهو يقول لأحد أصدقائه: ألا يأكل فساد الرجال وميولهم الشريرة نفسك؟ ألا يغلي لها دمك؟ فلما أجابه صديقه بالسلب لاحظ سويفت بغضب: كيف تستطيع أن تحكم شعورك؟[2].

ولقد قال لي فوضوي حاكمته: إنه لا يستطيع احتمال منظر الآلام والمظالم التي رآها في العالم وودّ لو ينتحر لينجو من ذلك المنظر.

فالإحساس المرهف والخيال المريض هما اللذان قادا الكثير من الكتّاب لمهاجمة الهيئة الاجتماعية مهاجمة عنيفة. فإشفاقهم على العمال يجعلهم لا يعدلون بل ويتجردون من كل شفقة نحو أصحاب الأعمال، ويدفع إلى أفواههم كلمات غاضبة فيها تحريض للجموع على الحروب الأهلية. فلويس بلان بدعوته الشعب للانتقام من طغيان الطبقة الوسطى مسؤول بقدر غير هين عن حوادث يونيو سنة ١٨٤٨. وهو مسؤول أيضًا لتفوهه بجملٍ كالآتية: «إن الرجل الذي يطلب أن يعيش في خدمة الهيئة الاجتماعية والرجل المقدر عليه أن

---

(١) ويقول لامنيه زيادة على ذلك في أقوال مؤمن فصل ٢٨: ليس في العالم إلّا قوانين ضارة بأبناء آدم، إنَّ القوانين التي يحكمونكم بها هي أحجار الرحى وأنتم الذين تطحنون بين شقيها.

(٢) ذكريات جوناثان سويفت، تأليف والتر سكوت جزء ٢ ص٥٠.

يهاجمها أو يموت، إنما يلجأ إلى المهاجمة دفاعًا عن نفسه والهيئة الاجتماعية التي تحاكمه ليست تقاضيه بل تقتله»، وإنك لتجد المزيج نفسه من الإحساس المريض والقسوة في كتابات كروبتكين فقلبه مفعم بالشفقة نحو العمال والزارعين، وإن كانوا لصوصًا وقتلة، وهو يفيض سرورًا لفكرة الهدم ونزع الملكية والإفناء التي يطلبها لأصحاب رؤوس الأموال وممتلكاتهم. وهو يقول: «لنعامل الأخ الذي أحدث جرحًا بزميله في ساعة الغضب كأخ لنا، أما المجرمون الحقيقيون فهم أبناء الأوساط الميسورة الذين أنبتهم الكسل». وهو لا يعرف الرحمة حين يكون المقصود نزع ملكية الرأسماليين لإشباع حاجات الشعب ويقول: «لا بد من تنفيذ نزع الملكية بمقياس واسع، لأنها إذا عملت بمقياس ضيق كانت أقرب إلى النهب، أما إذا شملت الجميع، فهي بداية التنظيم الجديد للهيئة الاجتماعية».

وكان مارا وروبسبيير من رجال الإرهاب في سنة ١٧٩٣ الذين كانوا رجالًا حسّاسين رغبوا في تحقيق سعادة الإنسانية بالقضاء على النبلاء. وروبسبيير يقول: «إن كل مخلص في حب وطنه ليقبل جذلًا على كل فرصة تسنح لتوجيه الضربات إلى أعداء الوطن». وكان فوشيه في الوقت الذي يسيل الدماء مدرارًا في ليون يبكي فرحًا للسعادة التي كان يحققها للإنسانية، وكتب للمؤتمر يقول: «لقد ذبحت مائتي رأس وأقترح ذبح مثلها يوميًا. وإن عيني تسيل منها دموع الفرح وإحساس الفضيلة. يجب أن نحتذي الطبيعة في توزيع العدالة: «لنضرب بسرعة البرق الخاطف ولنخلص أرض الحرية حتى من رماد أعدائنا».

وفي العهد الذي نشير إليه، كان كل يعقوبي يفكر في عمل من أعمال القسوة يختم دعوته إلى الاضطهاد بإظهار حبه للإنسانية. وأنَّ الجلادين أنفسهم يتظاهرون بالإحساس. وكثيرًا ما كانت أحكام الإعدام التي تصدرها محكمة الثورة تتلوها خطابات رقيقة.

وقال الفوضوي ليوتييه في ختام دفاعه أمام محكمة جنايات السين: «دعوني أقول لكم: إنني قد أرتعد أمام برص؟ ولكن الرجال لا يخيفونني، وقد أبكي أمام طفل ولكني أبسم للمقصلة». والرجل الذي يرتعد أمام البرص لم يرتعد حين أغمد سكينه في صدر الوزير الصربي[١]، فموت فراشة يجعله يبكي وموت رأسمالي جعله يبتسم!!

ويجب أن نذكر من بين المبادئ العديدة التي تدفع الفوضوي للعمل، الفكرة الخاطئة التي تقضي بأنه يحق للمواطن أن يحل نفسه محل الدولة إذا كان الغرض الثأر لإهانة لحقت أو منع ظلم يقع. فالفوضوي يعد نفسه الموزع للعدل والمنتقم للمضطهد. فهو، لينتقم من القضاة الذين يدينون زملاءه، ينسف ديارهم، ويقذف قنبلة على المطعم الذي يجلس فيه المواطنون الشجعان الذين أبلغوا عن أحد شركائه، وقد يقتل مدير الشركة التي يعتقد أنها تظلم عمالها. وأخيرًا، إذا حُكم على فوضوي بالإعدام، فإنَّ أصدقاءه يثأرون له بتدبير اعتداءات جديدة.

وقد اقترح الروائيون والمؤلفون المسرحيون أن يستكملوا حقوق الرجل والمرأة بإعلان أن حرية الحب والزنا من ضمن تلك الحقوق، وأعلن الشعراء حق المرء في أن يأخذ قوته اليومي ولو بالقوة. وتمسك الفلاسفة الماديون بحق السعادة وإشباع الحاجيات، كما أعلن الاشتراكيون حق العمل والثوريون حق التمرد. كل هذه الحقوق، حق الحب الحر والزنا، وحق نيل القوت اليومي، وحق السعادة وإشباع المطالب، وحق العمل، وحق التمرد يطالب بها الفوضوي ويضيف إليها حق السرقة والقتل. وقد سبق مرتكبو الجرائم التي مبعثها الشهوة فقبضوا على العدالة بأيديهم واستكملوا حقوقهم بالالتجاء إلى

(١) هذا الإحساس المريض الذي يسير جنبًا لجنب مع القسوة هو أيضًا من مخلفات القرن الثامن عشر ويرجع الفضل فيه إلى روسو والمدرسة العاطفية.

ماء النار والمسدس، أما الفوضويون فيطلبون اليوم حق استعمال الديناميت. فإذا ارتكبوا جريمة القتل أكدوا أنهم يؤدون عملًا عادلًا، كما أنهم حين يسرقون يستردون حقًّا. فاللصوص في عرفهم هم ملاك الثروة المسروقة، وقتلة الشعب هم أصحاب رؤوس الأموال الذين يقتلونهم.

ولقد أظهر البعض دهشتهم لما يبديه الفوضويون من الجرأة والهدوء أثناء محاكماتهم ومن ثباتهم أثناء تنفيذ عقوبة الإعدام فيهم، حتى لقد قارن بعض الكتاب بينهم وبين المسيحيين الأول. ولقد سبقهم بابيل إلى مقارنة قتلة الملوك بالشهداء، فهو يقول في قاموسه تحت لفظة شاستل، إن من المؤسف أن هذا النوع من القتلة يبدي من الثبات ما يشبه ما كان يبديه شهداء الكنيسة الأول.

وإذا كان الفوضويون يبدون ثباتًا أثناء تنفيذ حكم الإعدام فيهم، فيرجع ذلك إلى التعصب الذي يحركهم والغرور الذي يتملكهم، وكل تعصب، مهما كان الباعث عليه بغيضًا، يؤدي إلى نوع من التطور والشجاعة. والغرور يسندهم أيضًا. فكل الفوضويين مغرورون. إنهم يعرفون أن الجمهور يتطلع إليهم وأنَّ الصحف تنشر كل ما يتعلق فيهم، وهذا النوع من الشهرة، الذي هم به جشعون، يمدهم بنوع من السرور يسكرهم[1].

والواقع أنهم أبعد ما يكونون عن النظر إلى الموت بدون اكتراث، وأنهم يبذلون كل جهد لتجنبه، فلا يكاد الواحد منهم يرتكب جريمته حتى يفر،

(١) عندما كتب ليوتييه إلى سباستيان فور ينبئه عزمه على قتل أحد الرأسماليين قال: «إنني أكل إليك أمر الدفاع عني دون المحامين، وسيكون من حظ كلينا أن يمضي ساعة لذيذة أثناء المحاكمة في شرح الأسباب التي دعتنا لارتكاب الحادث. وقضاة ڤيينا، ليحرموا الفوضويين من هذه اللذة، يحاكمونهم في جلسات سرية. وواجب الصحف أن تمتنع عن نشر ما يعمله المتهمون أو يقولونه ومن أخذ صورهم والترحم على مصيرهم.

ويتهم الأبرياء ليضلل العدالة. وهو يصوب مسدسه نحو رجال البوليس الذين يحاولون القبض عليه ويتخفى، ويجيب بإجابات ملفقة بغية التخفيف من مسؤوليته. فقد أكد فايان أنه حين ألقى قنبلة في مجلس النواب لم يكن يقصد قتل أحد. وليوتييه الذي أنفذ سكينة الحذّاء في صدر الوزير الصربي ادَّعى أنه كان يقصد مجرد جرحه.

وبينما كان الشهداء المسيحيون يستسلمون إلى الذبح كالأغنام ويغفرون لذابحيهم، فإن الفوضويين يكدسون الجرائم فوق الجرائم ويقفون كالوحوش الضارية يتلذذون بإراقة الدماء والتدمير. فأي وجه للمقارنة بين النمور التي تقتل وتسرق والأغنام التي تستسلم للذبح والسلخ؟

ويجب أن أذكر بين الأسباب التي أفسدت الضمير الإنساني وساعدت على خلق حالة الفوضويين العقلية تمجيد مؤرخين كثيرين للجرائم التي ارتكبت أثناء الثورة وإنكار المبادئ المادية الحديثة للأفكار الأخلاقية.

وأشهر الكتب التي أرخت الثورة كانت مدرسة للإجرام السياسي والتعصب الثوري، فهي التي علمت الشعب أن الغاية تتغلب على كل شيء وأن التمرد مشروع وأن الاغتيال في سبيل مصلحة الهيئة الاجتماعية مباح. وهذه الكتب هي التي جعلت الناس تعتقد أن الثوران الاجتماعي عامل من عوامل المدنية، وأن الإرهاب أداة صالحة للحكم، وأنَّ التقدم لا يتم إلَّا بالعنف. ولقد حاول بوشنر وروتيرير وصف جرائم الثورة فكتبا أن الإرهاب يصلح أداة للحكم وأنه أحيانًا واجب، وأنه طريقة يجب الحكم عليها بالغاية التي ترمي إليها[1]، فمذابح سبتمبر

---

(١) وهذه بالضبط هي نظرية ميكافيلي الذي يلاحظ في قتل ريموس بيد أخيه أنَّ العاقل لا يدين رجلًا ممتازًا لأنه في سبيل تحقيق أمر هام كإنشاء ملكية أو جمهورية قد لجأ إلى وسيلة غير معتادة، فالفعل يتهمه ولكن الهدف الذي يرمي إليه يعذره. فحسن النتيجة يبرر العمل دائمًا. (خطاب لليفي).

في عرفهما لا تخرج عن كونها عمل في سبيل الأمن العام، يؤدي إلى نتيجة مفيدة. ومارست وديبون دي بوساك يصفان هذه المذابح بأنها عملًا عظيم من أعمال العدالة الشعبية. وتيير، الذي كان في مؤلفه القيم عن تاريخ القنصلية والإمبراطورية قاسيًا في تعداده لأخطار وجنون الدكتاتورية العسكرية، تسامح إلى أقصى حدود التسامح في تاريخ الثورة الفرنسية عن انتهاك العدالة والفظائع التي صاحبت دكتاتورية الشعب. فهو يسمي ١٨ فروكتيدور ضرورة محزنة لم يكن منها مفر، ويكتب أنَّ العدالة وهم من أوهام ثورة كثورتنا. ويبرر أيضًا إنشاء محكمة الثورة ويقول: إنه كان من الضروري إنشاء مثل هذه الآلة المخيفة لمقاومة الأعداء من كل نوع، وأن الأحوال القاسية هي التي دفعت إلى قيام حكومة قاتلة لا تستطيع أن تغلب أو تقاوم إلَّا بمساعدة القتل. ويمتدح لويس بلان كلًّا من روبسبيير وسان جوست لأنهما استغلَّا الإرهاب وتخطيا كل تأنيب للضمير.

وكذلك ارتكب لامارتين في كتابه «تاريخ الجيرونديين» الخطأ نفسه بتملقه الإرهابيين ونسبته نتائج مفيدة إلى جرائم الثورة. ولكنه لم يلبث بعد ذلك في محادثاته الأدبية أن اعترف بخطئه: «إن المؤرخ الذي يبرر الجريمة ويضع للقسوة أعذارًا واهية إنما يمهد الطريق بدون أن يشعر للتساهل في المستقبل مع من يقلدون تلك الجرائم... إن هذا خطأ لا يغتفر وقعت فيه أنا نفسي، وكم أنا خجول لهذا التساهل من جانبي، لقد أردت أن أبرئ الذين برروا الثورة فأدنت نفسي». إنَّ لامارتين بمدحه الإرهابيين أوجد لهم خلفاء... ويقول ج. فاليس في مقال له عن ضحايا الكتب: «إن قراءة تاريخ الجيرونديين أدارت رأسه».

ولا شك أن كروبتكين على حق حين يهزأ بأنصار الثورة لدهشتهم من أنَّ كتبهم تبث روح التمرد فيمن يقرأونها. إن تبرير العنف يدعو للعودة إليه. فالمؤرخون الذين أعجبوا بالثورة بغير تحفظ قد ساعدوا كثيرًا على تقدم الروح

الثورية والفوضوية بما أبدوا من تساهل نحو الجريمة وتكريم للإرهاب. ليس كل حادث من حوادث الثورة الفرنسية يستحق الإعجاب. لقد كان عهدًا مليئًا بالفضائل والجرائم، بالوطنيين والمتعصبين، بالأبطال والسفلة، وواجب المؤرخ أن يحكم على كل حزب وكل رجل بأعماله وأن يكرم الضحايا ويصم الجلادين، وأن يعجب بالأبطال وأن يفضح دعاة الوطنية المخادعين. ومن الميسور تمجيد مبادئ سنة ١٧٨٩ والحض على ازدراء الجرائم التي ارتكبت باسمها في الوقت نفسه. وهو ما لم يفعله المؤرخون الذين دفعهم الغرض أو الرغبة في الشهرة إلى تمجيد كل أعمال الثورة بغير تحفُّظ، ناسين أنَّ الإعجاب بالجملة بعمل يجمع بين الصالح والطالح، إنما هو تبرير للفساد ودرس في سوء الخلق[1]. فلقد صدقوا أنَّ الثورة هي الوسيلة الوحيدة لتجديد نظام الهيئة الاجتماعية الاقتصادي، وأنَّ التقدم لا ينشأ إلَّا عن العنف وأنَّ حالة العمال لا يمكن تحسينها إلَّا بثورة جديدة. ويقول فايان في دفاعه: «لو أن الطبقة الوسطى لم تذبح، ولم تدع إلى الذبح أثناء الثورة، لكان من المحتمل أن تظل إلى اليوم تحت نير النبلاء».

ولقد اجتازت فرنسا في مدى القرن التاسع عشر عددًا كبيرًا من الثورات حتى أنَّ الشاكين لا يزالون ينتظرون قيام ثورة جديدة ولا يحجمون عن أية وسيلة، خصوصًا بعد أن رأوا القتلة والذين ارتكبوا جرائم الحريق يعفو عنهم البرلمان وتعينهم الحكومة في الوظائف. ولقد أفسد هذا التساهل نحو جرائم الحريق والسرقة، والقتل لأغراضٍ سياسية، ضمائر أفراد الشعب.

---

(١) يذهب المعجبون بغير حق بكل عمل من أعمال الثورة في إعجابهم بها إلى أكثر ما ذهبت إليه لجنة الخلاص العام. فإليك مثلًا ما يقوله أحد أعضاء اللجنة كارنو عن الثورة: «لقد كانت الثورة الفرنسية مجموعة من البطولة والقسوة، من الأعمال العظيمة والاضطرابات الفظيعة... هناك أشخاص يفزعون لمجرد لفظ الحرية لأنهم يحكمون عليها بمقياس الثورة، وينسون أنَّ تلك الثورة كانت على العكس مجموعة مستمرة من الاستبداد».

ولقد أثبتت محاكمة رفاشول وفايان أن فساد تفكيرهم متمش مع فساد عواطفهم، وأنه يرجع بنسبة كبيرة إلى مغالطات الفلاسفة الماديين. ليس جميع الملحدين والماديين فوضويين ولكن كل فوضوي ملحد أو مادي. وقد قال باكونين: «إننا ماديون وملحدون ونحن بهذا فخورون».

كذلك الشيوعيون جميعًا ماديون. وقد قال فايان للمحلفين: إنهم مجرد ذرات مفقودة وسط المادة وأنَّ تاريخ الإنسانية هو في الحقيقة تفاعل مستمر للقوى الكونية التي تجدد نفسها دائمًا وتدخل في ما لا نهاية له من تحويل. كذلك أعلن أميل هنري مبادئه المادية. والواقع أن تقدم الفوضوية يرجع إلى انتشار التعليم المادي. فبغير العقيدة الدينية أو الفلسفية تصبح الإنسانية قاسية ضارة ومؤذية. ومن الفوضويين أفراد تربوا في الصغر تربية دينية ولكنهم وقد خسروا عقيدتهم، لم يعودوا يقدرون الأحزان والآلام التي لا معنى لها بغير الاعتقاد في حياة أخرى، فتمردوا ضد مصيرهم وأخذوا يسبون الهيئة الاجتماعية لأنه أصبح من المستحيل عليهم أن يوجهوا غضبهم إلى الطبيعة.

ولقد أظهر التحقيق مع رافاشول السرعة التي انتشرت بها، بين الطبقة العاملة، نظريات الفلاسفة الطبيعيين الذين يطبقون على الجماعات الإنسانية المبادئ الحيوانية الخاصة باختيار الأصلح وغريزة البقاء، لأن الإنسان في نظرهم حيوان. وذكّر رئيس محكمة الجنايات رفاشول بأنه قال للقاضي المحقق: «لقد أردت أن أصل إلى هدفي وتخطيت كل العقبات، وكان الناسك عقبة في سبيلي فأزلته»، فكان جوابه: نعم يا سيدي هذا صحيح.

وبعد يوم ٢٦ يونيو (يوم ارتكاب الجريمة) ببضعة أيام قابلت السائق نفسه واستأجرت عربته، فماذا كنت قد بيت؟ أردت أن أعلم إذا كان قد أبلغ البوليس فلو كان قد فعل فقد كنت أحمل خنجرًا ومسدسًا، وكنت معتزمًا القضاء عليه.

ـ إذًا أنت تقضي بهذه الطريقة السهلة على كل من يقف في سبيلك؟

ـ نعم، فإنها عندنا ضرورة، ضرورة حياة أو موت، وهي كذلك عند كل إنسان.

لكم نطق السياسيون بهذه الكلمات الفظيعة: «كل من يقف في سبيلنا يجب التخلص منه». كذلك حاول رفاشول أن يبرر جريمته بقوله: «إذا أنا قتلت فقد فعلت ذلك لإشباع مطالبي الشخصية». ولكنه كان كثير المطالب الشخصية: كان يطلب الطعام الفاخر والعمل القليل وتعدد الغواني، وكان هذا الفوضوي يطبّق النظرية الاشتراكية المعروفة «لكل بقدر حاجته». والكتّاب الاشتراكيون الذين يقولون بأن لكل بقدر حاجته هم خلفاء فلاسفة القرن الثامن عشر الشهوانيين. إذ من المعروف أن هلڤيسيوس يتخذ من الرغبة في السعادة قاعدة القانون، وأن دستوت دي تراسي يرى تلك القاعدة في الحاجة، ويراها فولني في غريزة البقاء، وهولباك في المصلحة. ويجيء الماديون بهذا التعريف للحقوق على زعم أنه جديد وما هو إلّا إنكار لكل حق. وسرعان ما تقتل نظرياتهم هذه الضمير في الطبقة العاملة وتعدها للإجرام. وتصل هذه النظريات الفلسفية الكاذبة الآن إلى الجموع بسرعة مدهشة عن طريق المنشورات والأندية التي يندون فيها، والصحف الرخيصة. وهناك فريق من الصحفيين والسياسيين يتملقون الشعب ليعيشوا على حسابه ويسمموه بنشر هذه المبادئ الضارة.

وقد أصبح من المألوف اليوم تحميل الهيئة الاجتماعية مسؤولية جميع الشرور والرذائل والآلام، بل والجرائم. وأما أكثر الكتّاب فيرددون اتهامات جان جاك روسو وهلباك[1] وديدرو الظالمة.

---

(١) يقول جان جاك روسو: «إن الإنسان يولد طيبًا والهيئة الاجتماعية تفسده». ويقول هولباك: «إن الهيئة الاجتماعية زوج أب قاسية لأبناء الشعب فهم ينتقمون منها بالسرقة والقتل».

وكتب الدكتور بوخنر من المؤلفات التي يحبهـا فايان وهو القائل: «إن الرجل الفقير لا يجد مخلصًا من حاله إلَّا الجريمة فهو ضحية حالة». وإنك تجد كل هذه المغالطات في محاكمة الفوضويين. فقد لاحظ رئيس محكمة الجنايات لرفاشول: إنك تقتل لتشبع شهواتك فماذا تنتظر الهيئة الاجتماعية من شـخص هذه آراؤه؟ فكان رد رفاشـول: «أنا الذي أنتظر شيئًا من الهيئة الاجتماعية. إن واجبها أن تتكفل بي، ولا غرابة في أن يلجأ المرء إلى وسيلة تحقق سـعادته ما دامت الهيئة الاجتماعية تهمل أعضاءها. إن كل ما حدث إنما هو نتيجة الحالة التي وصـل إليها العمال الذين يموتون جوعًا وسـط الثورة التي أنتجوها».

والحادث الذي يشـير إليه المتهم هو قتل عجوز ضعيف، يروي رفاشول نفسـه كيفية قتله بالصيغة الآتية: «لقد وضعتُ يدي على فمه ولكنه لم يمت بالسرعة المطلوبة، فدسسـت منديلي بين فكيه ولكنه استمر يقاوم، فوضعت ركبتي على صدره فقضى نحبه». وذلك الحادث إنما وقع للسرقة. ومع ذلك يتبجح بأنه ليس هو المجرم، ولكن الهيئة الاجماعيـة هي المجرمة لأنها لم تجعله غنيًا وسعيدًا. ولما حُكم على هذا الفوضوي بالإعدام احتج زملاؤه على هذا الحكـم، وأصروا علـى أن المحلفين هم المجرمـون وأنَّ تنفيذ العقوبة جريمة ترتكبها طبقة الرأسماليين.

كذلك لم يغفل فايان عن أن يذكر أن مسؤولية الجرائم التي ارتكبها تقع على عاتق الهيئة الاجتماعية. قال له رئيس الجلسـة: «لقـد حُكم عليك عدة مرات»، فكان رده «نعم يا سيدي والفضل في ذلك للهيئة الاجتماعية».

ـ س: إنك تقول: إنه لا شيء هناك يدعى جريمة ومجرمين، وإن كل شيء نتيجة تأثير البيئـة ووليد النظـام الاجتماعي، وقد فررت إلـى أمريكا عقب محاكمة الفوضويين الروسيين لكي تتخلص من زوجك.

ـ ج: نعم يا سيدي.

يدَّعي الفوضويون أنهم ضحايا الهيئة الاجتماعية ويجعلونها مسؤولة عن كل شيء. فإذا أغضب عامل فوضوي صاحب العمل بكسله أو طُرد لسوء سلوكه، فهو يلوم النظام الاجتماعي ويعتبر صاحب العمل سيدًا مستبدًّا يجب القضاء عليه. وعامل آخر لعجزه عن إشباع مطالبه يلوم الهيئة الاجتاعية «إنَّ على الهيئة الاجتماعية أن تقوم بأودي، وما دامت لا تفعل ذلك فهي تعاملني معاملة سيئة. لذلك صممت على أن أثأر لنفسي من أول رأسمالي أقابله». فحامل الإجازة الجامعية الذي يفشل في الحصول على المركز الممتاز والثراء المادي الذي وطن النفس عليه يسخط على الهيئة الاجتماعية.

والأشخاص الذين يشغلون مراكز اجتماعية لم يعدّوا لها والذين فشلوا في الحياة، والعجزة والذين لم تتحقق مطامعهم، كل هؤلاء يحقدون على الهيئة الاجتماعية لأنها لم تمدهم بمراكز تتناسب مع مطالبهم. ويمكن نسبة الجانب الأكبر من هياج مارا أثناء الثورة إلى ما صادفه من فشل قبل سنة ١٧٨٩. فمن اليوم الذي رفضت فيه أكاديمية العلوم فحص اكتشافاته الموهومة، فيما يختص بطبيعة الضوء، أظهر مارا حقده بعباراتٍ قاسية. فلما حُووِل استرضاؤه بأن أكد له أنه، عاجلًا أو آجلًا، بفضل نبوغه واستعداده سوف يحقق غرضه، أجاب وهو يجز على أسنانه «غرضي؟؟ إنني أود لو أن الإنسانية كلها وضعت داخل قنبلة أتولى بنفسي إشعال النار فيها». ولكي يثأر لنفسه من رفض الأكاديمية لعمله وصفها بأنها فراش وثير للأرستقراطية.

وهناك فوضويون آخرون يحمّلون الهيئة الاجتماعية مسؤولية عدم التكافؤ في الثروات بين الأفراد ويغضّون النظر عن أن مرجع ذلك الخلاف إلى الفروق الجسمانية والأخلاقية والعقلية وأن الطبيعة، لا الهيئة الاجتماعية، هي التي ميّزت بين الأفراد بالنسبة إلى صحتهم وإدراكهم وقوة إرادتهم، فهم لذلك لا يتساوون ثراءً...

ويجب ألَّا يرجع حقد الفوضويين على الهيئة الاجتماعية إلى الفقر بل إلى الاعتقاد بأن السعادة هي غرض الحياة الأسمى، وأنها تنحصر في الملذات، وأن على الهيئة الاجتماعية أن تجعلهم جميعًا سعداء. وكان السياسيون عمومًا قبل سنة ١٧٨٩ لا يعترفون للجموع بحقوق بل بواجبات، ولا يحدثونهم إلَّا بما هم مطالبون به، ويعزونهم عن آلامهم بما يعدونهم من أمل في السعادة في عالم آخر، على حين أن الطبقات الممتازة تعني بأن لا تفقد شيئًا من ملذات هذه الدنيا. وقد ذهب الديموقراطيون إلى النقيض تمامًا. فهم يغفلون تذكير الجموع بواجباتهم ويلفتون أنظارهم إلى حقوقهم وحدها. ولا شك أنهم محقُّون في رغبتهم تحسين حالة الجموع المادية وعدم تأجيل أملهم في السعادة إلى عالم آخر. إن الأديان لا تكتفي بوعد بالسعادة في الحياة الأخرى. فالأغنياء الذين لا يهملون مصالحهم ولا ملذاتهم لا يقبل منهم أن يتهموا العمال والزرَّاع الذين يطلبون لأنفسهم نصيبًا من ملذات الحياة بالأثرة، وليس لهم أن يطلبوا منهم تضحية لا يؤدونها.

وكما أنه من العبث دعوة الجموع لأن تفكر في الجنة وحدها وأن تحتقر أشياء هذا العالم، فإن من الخطر أن تسد في وجوهها فكرة الجنة وأن توجه كل أنظارها إلى الأرض بأن تقول لها إنَّ السعادة هي الهدف الوحيد في الحياة، وأن الغني يحققها. ولا شك في أن الرغبة في السعادة والغنى مشروعة إذا طلبناهما عن طريق العمل والاقتصاد. ومع ذلك فمن الإجرام أن نقصر حديثنا للطبقة العاملة على طلب الملذات واقتسام الثروات. فإن الجشع وبغض الأغنياء هما مثار هذه الأقوال. فأما أن يقال لهم كما قال داروين إن الفقر مذلة فإن ذلك يوجد عندهم الرغبة في أن يصبحوا أغنياء بسرعة وبأي وسيلة لينجوا بأنفسهم من آلام الفقر ومذلته. أما الدِّين فقد علَّم الفقراء الهدوء والصبر وحدّثهم عن كرامتهم ورفعهم إلى مرتبة عبيد الله المقربين.

وفضلًا عن ذلك، فإنَّ هذا الاهتمام الدائم بالغنى يقتل شعور الوطنية. لماذا يجهل الفوضويون حب الوطن؟ لأنهم يقولون: «وطن الإنسان هو حيث ينال الثراء ويعيش منعمًا». فالرجل الذي لم يعد يعتقد أن الآلام فضيلة والذي لا ينتظر عدالة إلٰهية تكافئه في عالم آخر عمّا يتحمله في هذا العالم والذي يركز كل أفكاره في السعي وراء سعادة تفلت منه ـ لأنه لا يوجد في العالم سعيد إلا الغني ـ لا يلبث أن يشعر بمرارة الفشل ويوجه حقده على الهيئة الاجتماعية بالجاز أو الديناميت. ومطالب الفوضويين والدوليين والشيوعيين في كل أنحاء العالم، في إيطاليا وفي فرنسا وفي إسبانيا واحدة: توزيع الثروة واعتبار السعادة والملذات حقًا من الحقوق. هذه الرغبة الجامحة في تذوق ملذات الحياة تزيدها جموحًا النظريات المادية التي تتبع الاشتراكية والفوضوية الثورية دائمًا والتي تعلم تعظيم الشهوات والرغبة الجنسية.

ويقول أتباع سان سيمون: «إننا نريد أن ينتهي صلب الإنسانية وتعذيبها. إن الشهوات من صنع الله فلماذا يراد تغيير ما عمله الله؟ يجب أن تحرر الشهوات وأن تترك الطبيعة تعمل عملها. أما الأخلاق فعلم كاذب دعي، ظل خلال ثلاثة آلاف سنة يدَّعي أنه يقود الرجال نحو الفضيلة والسلوك الحسن، بمبادئه العقيمة البعيدة عن الاعتدال وضبط الشهوات».

ويقول فورييه: «إنه إذا كان لا يزال يوجد كُتّاب يقولون: إن الشهوات ليست مشروعة ومحتومة، فذلك لأن غالبيتهم قد بلغوا السن التي يفقد الإنسان فيها لذة الاتصال بالنساء». ويوجد اليوم من الفلاسفة الطبيعيين والمتشككين من يتخذون من إنكار الأخلاق مبدأ يحبذ الأثرة ويؤيد حق إشباع الملذات. ويقول الفيلسوفان الألمانيان ماكس ستيرنر وفردريك نيتشه اللذان ينعتان أنفسهما بجرأة بالفلاسفة اللاخلقيين: «يجب أن يكون الإنسان بسيطًا ليعتقد في أن الواجبات الخلقية تفيده. لا شيء أسخف من فكرة

الأخلاق... فالأُمة التي تتمسك بالأخلاق تكاد تكون دائمًا أُمة غبية. فهي لا تخلف شيئًا ولا تتقدم. فالرغبات وطلب التلذذ والشعور به، بغير التفات لحرج الأخلاق، هي الأرض الصالحة لإنبات أرق زهور العقل ونمائها»، فإذا نحن ألغينا الواجب ووضعنا بدله طلب اللذة كالباعث الوحيد للإنسان، أدركنا كيف أن الفلاسفة الشهوانيين، كما فعل سالفوهم في القرن الثامن عشر، يعلمون فن التلذذ وكيف يحاول الفوضويون تطبيقه.

ولما كانت الأديان ترى في الآلام وضبط الشهوات عملًا ربانيًا، فإن هذا هو السبب في تعرضها لحقد الفلاسفة الذين يؤلهون الملذات، ففوربيه يهاجمها لأن مبادئها ـ كما يقول ـ تعارض الملذات. وسان سيمون يعيب على الأخلاق الدينية أنها تدعو إلى احتكار الحب وإلى الزواج غير المنفصم. ويقول الفوضويون إن الدِّين يحضه على التقشف يخدع المضطهدين ليطمئن من يضطهدونهم.

ويشجع هذا الحقد على الدِّين والازدراء بالأخلاق الاعتقاد بأن العلم وحده يستطيع أن يحسن حالة الإنسانية السيئة، لذلك تجد رينان والكتّاب الذين تبعوه في السعي لتخليص الإنسانية مما أسموه بالخرافات يعترفون بأن هبوط مستوى الأخلاق هو النتيجة الطبيعية لفقدان العقائد الدينية، ولكنهم يعزون أنفسهم بفكرة أن فساد الخلق أفضل من التعصب. ويقول رينان: «خير للشعب أن يكون سيئ الخلق من أن يكون متعصبًا، لأن الجموع السيئة الخلق لا تتعب بينما جموع المتعصبين تزيد العالم غباء، والعالم المحكوم عليه بالغباء يفقد كل حق في أن أعنى به، بل إنني أفضل راضيًا أن أراه يفنى».

وقد أوجد هذا الازدراء للأخلاق في الطبقات العليا من الهيئة الاجتماعية أشخاصًا مثقفين لا يهتمون بشيءٍ سوى النجاح والمهارة والملذات، كما أوجد في طبقاتها الدنيا، أشخاصًا آخرين قلقين يطلبون نصيبهم من السعادة ويسعون لنيله بكل الطرق.

وينتمي أكثر الفوضويين حقدًا إلى هذا الجيل الذي ربي على إنكار كل اعتقاد روحي، لأن الحيوان النائم في قلب كل إنسـان عندما يتحرر من كل حرج أو عقيـدة تحفظه وتقيده، يندفع بإفراطٍ لإشـباع شـهواته. فالنظريات الحديثة الخاصة بتنازع البقاء وضرورات النشـوء والارتقاء قد أدخلت بذورًا حديثة من الأثرة والبغضاء في قلوب الشبان الفوضويين. فقد علمتهم أن يعدّوا أنفسـهم مجرد حيوانات، وأن يقلدوا الحيوانات التي تتنازع في سبيل البقاء غير عابئة بحقّ أو عدل. فهل من الغريب بعد ذلك أن يصل الناس إلى التشبه بالحيوانات المفترسة وأن لا يحلموا بشيءٍ إلَّا الهدم والإفناء؟[1]. فالفوضويون وقد تجردوا من كل عقيدة، فلا هم يعتقدون في الله ولا في خلود النفس ولا في الواجبات الخلقية ولا في الحياة الأزلية، لا يصبرون على إشباع شهواتهم ولا ينتظرون جزاء في حياة أخرى، بل يطلبون إطفاء عطشهم للملذات فورًا. فإذا لم توفر الهيئة الاجتماعية لهم السعادة فإنهم لا يترددون في إعطاء أنفسهم حق القضاء عليها. ويقول فايان: «ينتهي الإنسان متى وصل إلى القبر... فعليه أن يشبع رغباته لأقصى حدٍّ ولا معنى لوجود الهيئة الاجتماعية إذا لم توفر له هناءه وراحته».

والتعليم، إذا تجرد من التربية الأخلاقية، لا يمكن أن يبث الحكمة وروح العدل، بل هو ينمي العجب والرغبة في الملذات.

ولقد أجاب الفوضوي هنري على أحد أعضاء مجلس محلي باريس الذي خطب يقول: إن العمال يطلبون عملًا: «إنه هو ومن يفكرون مثله إنما يطلبون ملذات» وهو يقول: «إن التعليم الذي نتلقاه قـد فتح عقول عدد من الناس، فسألوا أنفسهم أليس لهم مثل ما لغيرهم من الحق في الملذات التي تبيحها

(١) يدعو الفوضوي فايان إلى اعتبار الشهية الحيوانية القانون الوحيد للجماعة الإنسانية التي يتخيلها.

المدنية لمن يستطيعون دفع الثمن؟ وبسبب نظام الهيئة الاجتماعية يجد الشبان أن ما نالوه من تعليم يكسبهم القليل أو لا يكاد يكسبهم شيئًا... فلا أمل لهؤلاء الشبان ـ كما لجميع من يتألمون ـ إلَّا في انقلاب تام يسمح لهم (أو على الأقل هذا ما يعتقدون) بإقامة هيئة اجتماعية تقدم لكل شخص على قدر حاجته ـ وليست هذه المطالب قاصرة على مطالب المعدة... ومن أجل ذلك تجدون أن بعض الشبان المبتدئين في الحياة، بغير مراكز اجتماعية معروفة، غير قانعين بنصيبهم، يدفعون بأنفسهم أينما استطاعوا ليستلفتوا الأنظار. وهذا الاستعداد من جانبهم سوف يستمر بطبيعة الحال في النماء حتى يأتي يوم الانفجار النهائي»، فلعل الفلاسفة الذين كانوا يعتقدون أن لا خطر من الجموع الفاسدة طالما أنها ليست متعصبة، قد بدأوا يدركون أنَّ الفساد لا يمنع التعصب، وأنَّ الرجال الذين يلقون القنابل على المعابد أكثر خطرًا ممن يدخلونها للصلاة.

ففي اليوم الذي ألقى فيه أحد تلاميذ رينان، الذي يفخر بأنه عدو المسيحية، قنبلته على مجلس النواب، فإن السياسيين الذين اعتادوا أن يقولوا: «المسيحية هي العدو» لا بد أنهم فكروا أن للهيئة الاجتماعية عدوًّا أشد خطرًا من الدِّين الذي يدعو إلى احترام الحياة الإنسانية واحترام الملكية، والذي يقول: «لا تقتل ـ لا تسرق».

وأخيرًا يستحيل على رجال العلم الذين أسكرتهم اكتشافاتهم الكيماوية، أن لا يعترفوا اليوم بعجز العلم عن تحقيق سعادة الإنسانية حين يرون أخطر المجرمين يلجأون إلى وسائل العلم للقضاء على الهيئة الاجتماعية. ومن عهدٍ قريب حكمت محكمة فاندوم على مدرس سابق بالحبس ثلاث سنوات لأنه علّم الفوضويين كيف يصنعون القنابل، وكتب لهم يقول: «إن الوسائل العنيفة هي وحدها المنتجة». وهذا المدرِّس نفسه هو الذي قال عن رفاشول: (اللص

القاتل)، إنه المسيح الذي يعبده. ومع ذلك فبعض رجال العلم من أمثال پول وإيليزيه ركلوس يؤيدون جرائم الفوضويين وبعض الأدباء يشجعونهم. وقد نال إيميل هنري بكالريوسًا في العلوم وقُبِلَ في مدرسة الهندسة واجتاز سباستيان فور دراسة الآداب الكلاسيكية كلها وهكذا وهكذا. ويدعو ديفيل في «بحثه عن الاشـتراكية العلمية» الثوريين للالتجاء إلى الوسـائل التي يضعها العلم في متناول من يريد الهدم. وقد سـبقه مونتسـكيو في كتابه رسائل فارسي بإبداء مخاوفه من تقدم الكيمياء.

ولقد حاولت، في هذه الدراسـة لأسـباب الفوضوية، أن أوضِّح نصيب الكتّاب من المسـؤولية وأنه لنصيب كبير. لا يحب الكتّاب عادة أن يذكِّرهم أحد بمسـؤوليتهم، وهم يدَّعون أنه لا تأثير للنظريات في الأعمال، ولكنني أعتقد على العكس، أن اضطراب الأفكار يؤدي حتمًا إلى اضطراب الخلق، وأنَّ النظريات الضارة تبعث إلـى الأعمال الضارة، وأن السفسـطة كثيرًا ما تؤذي الهيئة الاجتماعية أكثـر مما تؤذيها الجريمة. ويقول جان جاك روسـو، الذي سبب أضرارًا جمة بسفسـطته السياسـية: «إن المبادئ الضارة كثيرًا ما تكون أبغض من الأعمال الضارة».

إن الأفكار السفسطائية التي نشرها الكتّاب عن الملكية والدِّين والحكم ورأس المال هي التي أنتجت نظرية الفوضوية ووضعت الأسلحة بين أيدي الفوضويين. فالكاتب الذي ينشر نظريات ضارة بين أفراد الهيئة الاجتماعية إنما يشـعل القنابل وسـطها، فدعاية الأفكار تسـبق دائمًا دعاية الأعمال. والرجال، وبالأخص الشـبان، ينتقلون سـريعًا من الأقـوال إلى الأعمال. والاضطراب الفكري يتبعه دائمًا اضطـراب خلقي. إن الأفكار تقود العالم، فإن كانت سـليمة أدَّت إلى الحكمة والهدوء، وإن كانت سـقيمة أدت إلى الفتنة والجريمة.

ولقد حاكمنا أمام محكمة جنايات أكس فوضويًا بتهمة صنع مفرقعات. كان في الثالثة والثلاثين من عمره، معروفًا مذ كان في السابعة عشرة بالمواظبة على العمل وحسن السلوك ودماثه الخلق. وكان العيب الوحيد الذي وجَّهه إليه رئيسه هو أنه في ساعات فراغه كان يدأب لحسابه الخاص على اختراع ميكانيكي. واستطاع هذا العامل المجد الصبور القنوع المخلص أن يعول زوجه وولديه ووالده العجوز الذي آواه بمنزله، كل ذلك بأجرٍ محدود لا يكاد يتجاوز ثلاثة شلنات يوميًا، فما الذي خلق من هذا الرجل المنكود الحظ فوضويًّا؟ لم يكن الكسل ولا الإفراط ولا الجشع، إنما كان السبب السفسطة. لقد وُجدت غرفته مملوءة بالجرائد الفوضوية والمنشورات، هذا ما أفقده اتزان عقله.

فللعقل كما للجسم سموم. ومن المبادئ ما هي سموم قاتلة للنفس كما أن من النظريات الخاطئة ما تسوق إلى الموت كما تسوق إليه المواد السامة. ولا تقل أنواع السموم العقلية عن أنواع السموم الجسمانية. ومن النظريات ما تعمل كالحشيش تضعف كل تأنيب وتشيع الغباء في الضمائر، ومنها ما يشبه المواد المفرقعة تملأ قلوب الناس بشهوات فتاكة غذاؤها التدمير والنهب. وأخيرًا، أليست هناك صحف كأنها الأحماض الكاوية تلهب ما يلمسها؟ وخطب كأنها الكحول تحرق الدم وتهيج الأعصاب وتجفف العقل والقلب؟ هذه السموم العقلية تعرض اليوم في كل مكان، في المكاتب وفي أكشاك الصحف وفي القهاوي وفي الشوارع، بل وفي محلات الخمور تباع هذه السموم على أنها مؤلفات أدبية وإن كانت نسبة ما فيها من أدب لا يختلف عن نسبة ما في المشروبات المباعة من خمر، وهكذا يسمم الشعب المنكود الحظ من كل الوجوه، في عقله وفي جسمه. وما تشكو الهيئة الاجتماعية المرض إلَّا لأنها مسمَّمة أدبيًا من هؤلاء السفسطائيين.

وعندما ألاحظ تأثير السفسـطة الواضح في جرائـم الفوضويين، لا تقف دهشتي عند حدٍّ، حين أسـمعهم يقولون: إن الآراء لا تحمل جرمًا، والألفاظ لا تؤدي إلى خطر، والفكرة الخالصة لا تضر[1]، أن الكاتب وإن حسنت نيته قد يضر. ولا يكفي لتجنـب الخطر الذي تهـدد به الشـهوات الفوضوية الهيئة الاجتماعية الارتكان على الأنظمة الاجتماعية القائمة، بل لا مفر قبل كل شيء من إصلاح العقليـات التي أضلتها السفسـطة ومن إعـادة العقائد التي تملأ النفوس هدوءًا إلى ضمائر الشعب، ومن تذكير العامل بأنه ليس مجرد حيوان خاضع لغريزته.

وبالاختصار يجب أن نُعلم الشعب أن عليه واجباته ومسؤولياته. وعندي أن المبادئ الضارة التي تمد الفوضويين بقوتهم تُحارب محاربة أجدى بنشر المبادئ السليمة، أكثر من نصب المشنقة، وإن كنت لا أنكر ضرورة المشنقة.

إنَّ الفوضى السياسية نتيجة لفوضى الأخلاق وهذه بدورها وليدة الفوضى العقلية. يقول أوجسـت كونت: إن الأزمة السياسـية والأخلاقية الكبرى التي تجتازها الهيئات الاجتماعية هي، إذا ما تتبعنا منبعها، وليدة الفوضى العقلية.

وكان كونت يأمل أنَّ انتصار الفلسفة الوضعية يضع حدًّا لهذه الفوضى، وكان يرى أنَّ نظام الاعتقـادات الروحية القديمة لا ينـاسـب الديموقراطية الحديثة ولا يصلح إلَّا للقرون الوسطى. والواقع أن الديموقراطية في حاجة أكثر من أي هيئة أخرى للاعتقادات الروحية، وأنَّ الأفكار الحرة البعيدة عن الدِّين إذا بثت في أواسـط العمال والطلبة تخلق منهـم فوضويين وأنصارًا للتمرد. إنَّ الهيئة الاجتماعية مريضة ولا بدَّ لشفائها من بث العقائد الأخلاقية فيها من جديد.

---

(١) رينان.

إنَّ العلاج الوحيد لهــذه الأزمة التي نجتازها هو العــودة إلى الدِّين. وما دامت الأنظمة الفلسفية والسياسية والاقتصادية الفاسدة تهاجم مجتمعة أسس الهيئة الاجتماعية، فإنَّ واجب كل مواطن نافع أن يساعد على الدفاع عنها بقدر ما يستطيع. وكل من لا يدافع عن الهيئة الاجتماعية يخونها. فالدعوة إلى الشر يجب أن تدفعها دعوة إلــى الخير. هذا هــو الواجب المحتــم على كل من ســاعدهم الحظ بعقائد سليمة اكتســبوها بفضل التربية والأُســرة والدراسة. واجبهم أن ينشروا تلك العقائد وأن لا يدعوا السفسطة تمر دون مقاومة. إنَّ من الجبــن أن نبقــى جامدين أمام السفســطة المجرمــة التي تخلــق اللصوص والســفاكين. وإذا كان البيت يحترق، فإنَّ المواطن الذي لا يساعد على إطفاء النيران يحمل وزر الفاجعة، فإذا كانت الهيئــة الاجتماعية هدفًا لضربات هذا العدد الغفير من الكسالى والفاسدين والجشعين والمتعصبين، وموضعًا لاعتداء السفســطائيين والثوريين، فكيف يمكنها أن تمر ســليمة، وسط هذه الزوابع الغادرة، إذا اقتصر دفاع الرجال الأشراف عنها على سكون لا حماس فيه؟

وفضلًا عن ذلك، فإن ذوي الســلطة والثراء يســتطيعون الكثير في سبيل إعادة النظام للحيــاة العامة وإلى عقول الناس إذا هم قــرروا أن يقدموا المثل الطيب. إنَّ الفضائح البرلمانية التي ظهرت في فرنسا وفي إيطاليا قد ساعدت على تقدم الاشتراكية الثورية والفوضوية أكثر من دعاية عشرين عامًا. إنَّ الثروة التي تكتسب بغير حق وتنفق في سبيل الشيطان تنفر الفقير وتهيجه. فالساسة المرتشون، والأغنياء الذين لا يســتأهلون الاحترام، مسؤولون بقدرٍ كبير عن تقدم الفوضوية!

الأحقاد السِّياسية

يقول بوسـويه: «عندما خلق الله الإنسان، ومشـاعره الداخلية، وضع فيه الحنان أولًا ليصبح على شـاكلته وليكـون الدليل على اليد المحسـنة التي سوته». فهل للحنان وجود حقًّا في صميم قلب الإنسان؟ إن الإنسان ليتسرب إليه الشك كلما رأى الأحقاد التي تفرق بين بني الإنسان: أحقادًا دينية وأحقادًا اجتماعية، وتلك الأحقاد المتبادلة: النبلاء ضد الشعب والشعب ضد النبلاء، والأغنياء ضد الفقراء والفقراء ضد الأغنياء، والأحقاد الجنسية التي ترجع إلى اختلاف الأفكار والعواطف والألوان.

إن الذئاب لا تفتـك بالذئاب، ولكن ذلـك لا يمكن أن يقـال عن بني الإنسـان، فهم يقتلون بعضهم البعض، باسـم الدِّين، وباسـم الحرية وباسم الإخاء، وباسم المساواة. وأنبل الأفكار الدينية والفلسفية أُسيء فهمها فأنبتت الضغينة والحقد. فباسـم الدِّين الذي يدعو إلى الحب حَرق القسـس أناسًا، وباسم المبادئ التي شعارها الحرية اضطهد فلاسـفة، وباسم الإخاء فصلت المقصلة رؤوسًا عن أجسادها. ولقد حُرق الزنادقة باسم المبادئ الدينية، وذبح النسـاء والأطفال بدعوى الوطنيـة، وأعملت المقصلة في النبلاء والقسـس والعمال بأيدي مواطنين من زملائهم. فلكل حيوان عدو في شكل حيوان آخر ومن نوع آخر، أما شر أعداء الإنسان فهو أخوه الإنسان.

فتاريخ الإنسانية هو مجرد حروب متتابعة: حروب أجنبية، وحروب أهلية، وحروب جنسية، وحروب طبقات. وهناك حروب دامت سبع سنين، وثلاثين سنة، بل ومائة سنة. فحروب الثورة والإمبراطورية الأولى دامت زهاء خمس وعشرين سنة. وهناك شعوب تجارية كالقرطاجنيين والبندقيين والإنجليز أعلنوا حروبًا لا غرض لها إلَّا جلب المصالح المادية، وشعوب طموحة أعلنت حروبًا للغزو ونشر السلطان. فالأُمة التي ترى بجوارها أُمة أخرى تنمو تأكلها الغيرة وتحاول الحد من قوة جارتهـا. فلما أصبحت قرطاجنة منافسـة لروما أعلن الرومانيون أنه لا بد من هدمها. وعندما أصبحت هولندا في القرن السابع عشر منافسة لإنجلترا قررت إنجلترا إضعافها.

وهناك ملوك يشـعلون نيران الحروب بين جيرانهم لإضعافهم، وآخرون يجدون في الحروب منفسًـا للمصاعب الداخلية: قال شارل الخامس لفرنسوا الأول: «إننا ـ أنت وأنا ـ نحكم شعوبًا سريعة الغضب والهياج، فخورة بحيث إننا لو لم نسلبها ونأخذ الفائض من هيجانها بإعلان الحرب من وقتٍ إلى آخر لأعلنت شـعوبنا الحرب علينا» وكثيرًا مـا تدفع الأحزاب السياسـية أُممها للحروب، لمجرد إسقاط الحزب الحاكم والحلول محله.

وتسـود القوة العلاقات الدولية، وتلجأ الدول في هـذه الأيام إلى أعذارٍ واهية لتخفي أحقادها وجشـعها. أما لدى القدماء فكانـت أفضلية القوة على الحق مسـلَّمًا بها صراحة. فعندما رفض سـكان ميلو تقديم الطاعة للآثينيين أجابوهم بأنهم الأقوى ومن حقهم لذلك أن يحكموهم، وقالوا لهم: «إننا نطلب أن يقدر كل أطماعه بحسـب قوته. فكلنا يسـلم، أنتم ونحن، بأنه لا سلطان للعدالة إلَّا إذا تعادلـت القوتان، وأنَّ من كانت القوة فـي جانبه فمن حقه أن يطالب بما يشـاء وما على الضعيف إلَّا أن يسـلم بكل ما يُطلب منه... فقد حتمت الطبيعة على بني الإنسان أن يحكموا طالما كانوا الأقوياء».

لقد كانت شعوب اليونان المختلفة في حروب مستمرة، وكان الآثينيون وسكان باقي المدن والجزر في منازعات دائمة، يوقِّعون معاهدات مؤقتة، وينقضونها كلما سنحت الفرصة، ويبدأون من جديد حربًا تفتك بالأقطار وتنهب البلدان.

والشعوب الصغيرة التي يحول ضعفها دون المقاومة تضع نفسها في حماية دولة أقوى لا تتحرج من أن تجزَّها جزًّا. وكان أهالي أثينا وإسبرطة يتقاضون لحماية تلك الشعوب الصغيرة ثمنًا باهظًا.

ويكره الإنسان كل من ليس على شاكلته ويرضى عمن يشبهه. فالأبيض يكره الأسود، والأسود يكره الأبيض، والأمريكي الشمالي يضطهد الهندي الأحمر ويزدري الأسود. ولقد أرشد العقل، وبالأخص الدِّين، بعض الناس إلى شعور الأخوة ولكنه شعور لم يعم. فالبشر، وقد فرقت بينهم الأجناس والأجواء والمعتقدات والأنظمة والألوان، يصعب عليهم أن يعتبروا أنفسهم أفراد أُسرة واحدة. فحقد اليونانيين على الأجانب وازدراؤهم لهم معروف، فقد كانوا يعدّونهم متوحشين. وقد أشار أرسطوطاليس على الإسكندر أن يعاملهم كما يعامل النبات والحيوان، وهي نصيحة مدهشة في فم فيلسوف، ومن حسن الحظ أن الإسكندر لم يجد من الحكمة أن يعمل بها. ولم يكن للقانون الدولي وجود عند القدماء، فلم تكن للأجانب حقوق. وكان الشرقيون، على حد قول هيرودوتس، يعتبرونهم مخلوقات قذرة.

ولا تزال الأجناس المختلفة في أيامنا تتبادل الحقد والازدراء. وقد دلّت حرب السبعين على مدى الحقد الذي كان يملأ قلوب الألمان ضد الفرنسيين ومقدار جشعهم للانتقام وتلذذهم بالإتلاف بالنار والسيف. وقد قال قاضٍ بروسي مات سنة ١٨٨٧ وهو وكيل لوزارة الحقانية إن مقدار حقده الجنسي

على الفرنسيين كان يدفعه إلى أن يشعر بالغبطة لكل حوادث التدمير والمذابح التي كان يرتكبها الجيش الألماني في فرنسا. فما أبعدنا عن الإخاء الدولي والتضامن الجنسي!! وهكذا أوجد السياسيون بهذه السياسة الخاطئة حقدًا دفينًا بين فرنسا وألمانيا.

وبدلًا من أن يهدئ السياسيون الأحقاد التي تنبت بين الأُمم فإنهم، بدافع شهواتهم الخاصة، يقوون روح الغيرة والمنافسة الدولية ويسببون إعلان حروب كان من الميسور تلافيها. فكم من أُمم، تحت تأثير ملوك أو وزراء طموحين، دخلت في حروب لغير سبب جدي؟ كم من الحروب يمكن أن يقال عنها ما قاله فردريك الثاني نفسه عن الحرب بين بروسيا والنمسا وسكسونيا؟: «لقد سببت هذه الحروب من بعض الوجوه إهدار دماء بغير جدوى... فما هي الفائدة التي جنتها بروسيا والنمسا وسكسونيا من هذه الحرب التي استمرت بنشاطٍ وحقد؟ لا شيء إلّا دمار مقاطعات واسعة وذبح آلاف من الرجال الذين لو استخدموا في سبيل آخر لأدوا لأوطانهم أكبر الخدمات. وفضلًا عن ذلك فإن هذه الحرب، برغم الضحايا العديدة، لم تفد الذين سببوها شيئًا»، وأضاف فردريك الثاني إلى ذلك: «إنَّ أوروبا أصبحت اليوم أشبه بميدان معارك الديوك، تزداد المعارك الدامية في كل مكان كأنما اعتزم الملوك أن يخلوا الأرض من سكانها.. هل يمكن أن يُعدَّ مكسبًا وضع اليد على مواقع دفاعية على الحدود أو على ممر ضيق من الأرض أو على حد طال أو قصر. هل يمكن أن يعد مكسبًا إذا قدرنا تكاليف الحروب الباهظة وما تؤدي إليه من ضرائب مرهقة لسداد تلك التكاليف وما تريق من دماء الآلاف في سبيل هذا الانتصار؟».

والملوك الذين سببوا أكثر من غيرهم إهراق الدماء، كلويس الرابع عشر ونابوليون الأول، أسفوا، كما أسف فردريك الثاني للحروب التي خاضوها.

فقد قال لويس الرابع عشر على فراش موته: «لقد كنت أحب الحرب أكثر مما يجب»[1].

لا تطول الحروب اليوم كما كانت في الزمن الغابر، فإنها تنتهي في بضعة أشهر، أو سنين، ولكن عدد الضحايا في بضعة أيام أكبر مما كان في سنين عدة لأن شعوبًا بأكملها تشترك في المعركة.

والمشاهد أن الجمهوريات أقل ميلًا إلى الحروب من الممالك، ومع ذلك فحروب الشعوب قد حلّت محل حروب الملوك. كانت الجمهوريات القديمة والجمهوريات الإيطالية تميل إلى الحروب. وجمهوريات أمريكا الجنوبية تهاجم بعضها البعض بالوحشية نفسها التي كانت تهاجم بها الإمبراطوريات في الأيام السالفة، والأُمم، كالأفراد، عرضة للنزوات التي تؤدي إلى الحروب. وفي بعض الأحيان يتعب السلم الشعوب كما يتعب الهدوء والسكينة النساء. تلك كانت حال فرنسا في عهد لويس فيليب، فقد كانت تحن إلى حروب نابليون، ولذلك لجأت إلى ثورة جديدة جاءتها بالحروب الأهلية وعبّدت الطريق لحروب الإمبراطورية الثانية.

والطبيعة الإنسانية خصبة بالأحقاد حتى أن الأُمم يجب أن تخشى العداء من جيرانها الذين قدمت لهم المعونة، لمجرد أنها قدمت لهم تلك المعونة. فتأدية خدمة لشعب هي إحدى وسائل اكتساب خصومته. فقد كان لذكرى ماجنتا وسلفرينو تأثير كبير في كره إيطاليا لفرنسا.

وكره الأجنبي، وإن أدّى إلى حروب، أقل أثرًا من منازعات الطبقات والأحزاب. ففي الجماعات القديمة، حين كان الرق سائدًا، كانت الطبقة التي

---

(١) وكرر نابليون بعد حملة روسيا الفاشلة كلمات لويس الرابع عشر: «لا أخشى الاعتراف بأنني كنت أحب الحرب أكثر مما يجب، لقد تصورت مشروعات عظيمة لا تتناسب مع مقدرة الأُمة»، ويقول كارنو: إنه، عندما كان يخلو بنابليون الأول، كثيرًا ما سمعه يلوم ذلك الجنون (بالفتح) الذي قاده لارتكاب تلك الأخطار. وبالعكس زاد لويس فيليب من قوة فرنسا بمحافظته على السلم.

تتولى السلطة تعامل الطبقات الدنيا بأفظع قسوة. ويروي توسيديد أنه كان من عادة الإسبرطيين أن يضحوا بجزءٍ من سكان الهلويز كلما وجدوا عددهم يتكاثر. وفي إحدى المرات، ليتخلصوا من أكثرهم شجاعة لجأوا إلى الحيلة الآتية: وعدوا أن يمنحوا الحرية لكل من يقول زملاؤهم: إنهم شجعان، فانتخبوا ألفين أشار عليهم زملاؤهم بأنهم أشجع الشجعان، ولكن سرعان ما اختفوا ولم يظهر أثر للطريقة التي اتُبعت في القضاء عليهم.

وكانت حروب الطبقات حتى الثورة الفرنسية هي المواد الأولية التي بني منها التاريخ الداخلي لمختلف الشعوب. فتاريخ الجمهورية الرومانية عبارة عن تاريخ النزاع بين الأشراف وأفراد الشعب. كان الأشراف يعاملون أفراد الشعب باعتبارهم جنسًا مغلوبًا، ويغتصبون لأنفسهم الميزات والمناصب الكبيرة. فهم يضنون قدر استطاعتهم على أفراد الشعب بأي نصيب في إدارة الحكم، ليحتفظوا بفوائد استغلال النفوذ. وكانت توجد في فرنسا القديمة ثلاث طبقات تتبادل البغضاء. وكان الملوك، بدلًا من أن يسعوا في جمع شمل تلك الطبقات، يسعون في التفريق بينها. وما تاريخ فرنسا إلّا تاريخ النزاع بين ذوي الامتيازات والمحرومين منها. أقرّ العرش حقوق الشعب وأضاف إليها، وكانت الثورة ترمي إلى إلغاء الامتيازات واكتساب المساواة ولكن تمسك الأشراف والقسس بامتيازاتهم هو الذي جعل أمر الثورة محتومًا.

وقد يبدو أن أحقاد الطبقات يجب أن تزول من حين الثورة التي ألغت الامتيازات والطبقات التي كانت تقسم الأُمة، ومع ذلك فقد ظل الأشراف والطبقة المتوسطة يتبادلان البغض أيام الإصلاح، وملكية يوليو إلى يومنا هذا، بالرغم من أن جميع الفرنسيين سواء في الحقوق المدنية والسياسية. فها هي الاشتراكية تتولى إثارة أحقاد الطبقات بدعوى أن الطبقة الحاكمة تضطهد العمال.

وتقضي هذه الأحقاد الاجتماعية على كل شعور وطني. ففي الحروب الأهلية القديمة كانت الأحزاب المتعارضة تدعو الأجانب لمعاونتها[1]، فقد تحالف دوق دي جيز مع فيليب الثاني، بينما كان الرؤساء البروتستانتيون متحالفين مع الأمراء الألمان. وفي أيام ريشيليو التمس البروتستانت معونة ألمانيا. وعاد المهاجرون الهجنوتيون على بواخر إنجليزية إلى مدينة لاروشيل للدفاع عنها ضد ريشيليو. وفي أيام الفروند وضع كونديه نفسه بين يدي إسبانيا وطلب معونة كرومويل ودعا جنود دوق لورين إلى دخول حدود فرنسا. وهاجم تورين شامبانيا على رأس جيش إسباني. وفي إبّان الثورة الفرنسية عقد المهاجرون محالفات مع دول أجنبية، وسلمت طولون إلى الإنجليز. وبعد معركة واترلو استقبل الملكيون جنود الحلفاء بحماسٍ وقلوبهم تكاد تنفجر من السرور.

وفي سنة ١٨١٤ رغب الملكيون في نزع تمثال نابليون الأول من عَمُود ڤاندوم، وقدم عدد من الشبان إلى إمبراطور روسيا نداءً لقبوا فيه نابليون بالوحش، وهناك فرنسيون دبروا مؤامرة لقتله بينما هو مشغول بمحاربة الحلفاء. ومن ذلك الوقت حتى سنة ١٨٧١، لم تكن الأحزاب السياسية تجرؤ على التحالف مع الأجنبي ولكن بعد الكومون، بلغت الشهوات المضادة للهيئة الاجتماعية حدًّا من العنف جعلها تقتل كل عاطفة وطنية. ففي غداة معركة سيدان هاجم الدعاة ومن تبعهم عمود ڤاندوم فأوقعوه وتآخوا مع البروسيين. وأثناء حصار باريس استغل الأشخاص نفسهم تلك المصيبة ليثيروا المشاجرات ويزيدوا الحالة سوءًا. ويشعر الاشتراكيون الثوريون والفوضويون ببغض كامن ضد الجيش لا لشيء إلّا لأنه حامي النظام والوطن. فالكولونيل بيليه الذي قاد فصيلة من السواري في ريشوفن والذي كسب لنفسه الفخر

(١) ومثل هذا مشاهد اليوم في الحرب الأهلية الإسبانية حيث يلجأ فريق الاشتراكيين إلى روسيا وفريق الوطنيين إلى إيطاليا وألمانيا.

بمهاجمة البروسيين على رأس فصيلته وبجانبه ولداه، قُتل في رابعة النهار ووقت السلم، في شوارع ليموج، قتله رجل فرنسي دفعه إلى قتله حقده للجيش. والاشتراكيون الثوريون والفوضويون لا يعرفون وطنًا ويفترون على الجيش الذي يدافع عنهم، وهم يجرأون على تمثيله بأنه مدرسة للأثرة وسوء الخلق والقسوة، على حين هو مدرسة للإيثار والتضحية.

وفي أيام الثورة بلغ النزاع بين الطبقات حدًّا وصل به إلى هدم بيوت الأغنياء والآثار العامة وبعض المدن. ففي ليون، في عام ١٧٩٣، تسبب اليعاقبة في هدم عشرين ألف بيت، وأصدر المؤتمر ديكريتو هذا نصه: «ستهدم مدينة ليون وجميع مساكن الأغنياء بها» وفي سنة ١٨٧١ أحرق الكومون عددًا من أجمل الآثار في باريس.

وبجانب أحقاد الطبقات التي تحمل متاعب جمة للهيئة الاجتماعية الحاضرة يجب أن لا ننسى الأحقاد الحزبية. فالعقل والدِّين يقولان للإنسان: «إن كل مواطن هو أخ لك يجب أن تحبه» أما الأحزاب فتصيح به: «هذا المواطن خصمك فيجب أن تكرهه وأن تضطهده» ونتيجة هذه الصيحات المنكرة إننا نسمع، حسب أنظمة الحكم، صيحات كالآتية: الأرستقراطيون هم الأعداء، أو الأحرار هم الأعداء، أو القسس هم الأعداء، وهؤلاء، (الأعداء) يحاربون بشعب الشارع، وبقوانين وأوامر ظالمة كما يحاربون بالبنادق.

ولقد خلق الإنسان بحيث يكره كل من لا يشبهه، وكل من يرفض أن يشاطره شهواته السياسية. فالمتطرفون يكرهون المعتدلين ويعدون الاعتدال خيانة[1]، وكان اليعاقبة يكرهون الجمهوريين المعتدلين أكثر مما كانوا

(١) اقترح ثيرامينيس أحد الطغاة الثلاثين أن يحكم بعقوبة معتدلة على أحد الإسبرطيين الذي كان زملاؤه يطلبون الحكم عليه بالإعدام، فحكم عليه نفسه بأن يشرب السم. ولما أظهرت مدام دي ستايل شيئًا من الشفقة على ضحايا انقلاب ١٨ فروكتيدور اتهمت بالخيانة وأُجبرت على =

يكرهـون الملكيين، ويضطهدون الجيرونديين باعتبارهم معتدلين والدانتونيين لأنهم محمولون على التساهل، وحتى المستقلون كانوا معتبرين خارجين على القانون.

وكارنو الجمهوري إلى أطراف قدميه، نفي في ١٨ فروكتيدور باعتباره ملكيًا ومدافعًا عن المهاجرين لأنه طلب أن تفسر القوانين بقدر الإمكان لصالحهم متى ثبت أنهم لم يحملوا السلاح ضد الوطن. هذا الاعتدال ساقه إلى المحاكمة. ولانجينيه الذي أظهر شجاعة كبرى في المؤتمر وفي مجمع الخمسمائة اتهمه دعاة الإصلاح الذين قبعوا في مخابئهم أثناء الزوبعة ثم ظهروا يطلبون أن يكافؤوا عن إخلاص لم يكلفهم شيئًا.

وهذا الحقد الذي يحمله المتطرفون للمعتدلين ملحوظ في جميع أدوار التاريخ. ويقول توسيديد: إن أكثر الرجال اعتدالًا يموتون ضحية التحزب. وقد نفى الوطنيون الإنجليز سيدني وهاريسون وهاتشنسون في أيام شارل الثاني بعد أن كانوا هدفًا لاضطهاد كرومويل.

ولعل منازعات الثورة هي التي تعطي أكثر من غيرها مقياس عمق الأحقاد السياسية. فقد كانت الأحزاب تذبح بعضها البعض كالمصارعين في حلبة

= أن تفر من باريس بسرعة. ولقد كانت جهود لوبيتال للتوفيق بين الكاثوليك والبروتستانت تدعو إلى الإعجاب، ومع ذلك فما يؤلم حقًا أنه فشل في تخفيف حدة البغضاء بين الفريقين ولقد كان كاثوليكيًا، وكان الكاثوليك يشكون في نياته ويحذرون فريقه. وكان البروتستانت من جانبهم، لا يستطيعون أن يعتقدوا أنَّ من الممكن أن يتسامح إنسان بدافع من الاعتدال والإنصاف. وفي أثناء هياج بوردو ضد الملك ومازاران، كان متطرفو الفروند ينظرون إلى المعتدلين نظرة الشك ويتهمونهم بالمروق وبأنهم من أنصار مازاران وكان المعتدلون في أثناء الثورة موضع اتهام من جميع الأحزاب. وقوبل الدستوريون الذين نفوا من فرنسا أسوأ مقابلة من الملكيين، وكان منظورًا إليهم بحذر من جميع حكومات أوروبا. فكانت المشانق منصوبة لهم على حدود بلادهم والاضطهادات من كل نوع تنتظرهم في البلاد الأجنبية.

الملعب. وكانت خطب الخطباء محشــوة بالتحريض علــى الانتقام والحقد والغضب. وكان أعضاء لجنة السلام العام يكره كل منهم الآخر. ويقول كارنو: إنَّ ســان جوســت اقترح، في حضوره، فصله من اللجنة كما فصل قبل ذلك هيرودي سيشــيل الذي بعث به فصله إلى المقصلة. ويضيف كارنو: «فأجبت ســان جوســت ببرود أن يبارح هو اللجنة قبلي ومعه أعضاء اللجنة التنفيذية الثلاثة، ودهشت اللجنة ولم تنطق ببنت شفة».

وكانت الأحزاب قبل أن تتهم بعضها بعضًا تســتعين بالافتراء وتتراشــق بدعاوى التآمر والدس. ولم ينقطع روبسبيير يومًا عن اتهام خصومه بالخيانة والتآمر وكانت خطبه مجموعة من الأكاذيب والافتــراءات. وكان الافتراء هو السلاح المفضل بأيدي اليعاقبة ضد الجيرونديين وبه حققوا أغراضهم. ويقول بيزو: إنه لا توجد مقاطعة ولا مدينة ولا ناد حقير إلّا ويصفنا بأننا ملكيون أو من أنصار التحالف.

ولقد أعلن دانتون من فوق المنبر أن الافتراء على أعداء الوطن مشــروع. وســاعد كتاب ديمولان المعنون تاريخ البريســوتنيين بما حوى من ادعاءات كاذبة على محاكمة الجيرونديين ولما أخبر ديمولان بالحكم عليهم لم يسعه إلّا أن يقول: «يا للرجال المساكين لقد قتلهم كتابي!».

ومنذ بداية الثورة وخصوم العرش يهاجمونه بما يذيعونه في الخارج من افتراءات ضد الملك والملكة. ويوافق كروبتكين على هذه الخطة ويشير على الفوضويــن باتّباعها ضــد الرأســماليين. وكان اليعاقبة يقولــون كما يقول الفوضويين اليوم: «افتروا افتــروا، فلا بد أن يترك الافتراء أثــرًا». لقد كانوا يعلمون أنَّ الاتهام مهما كان سخيفًا وغير معقول، فإنه إذا تكرر وذاع فإنه يؤخذ به في النهاية على أنه حق، فلكيما يثيروا الشــعب ضد لويس الســادس عشر اتهموا هذا الملك المتســاهل بأنه يفكر في ذبح الباريسيين ولكي يعدُ الدعاة

الرأي العام لفكرة ذبح النبلاء والقسس اتهموهم بأنهم يتآمرون على ذبح الوطنيين. وقبل مذابح سبتمبر ببضعة أيام انتشرت إشاعة بأن مؤامرة اكتشفت داخل السجن.

ولقد أثار الدعاة الشعب في يونيو ١٨٤٨ ضد المجلس التأسيسي باتهامات كاذبة وجّهوها إليه. وفي ثالث أيام تلك الثورة تقدم ممثلون من العمال إلى المجلس التشريعي يطلبون تأكيدًا بأن المجلس التأسيسي لا ينوي أن يميت الشعب جوعًا ليحمله على بغض الجمهورية. ولما أبدى النواب الذين استقبلوهم دهشتهم، أجابهم العمال: «إن الشعوب عندما تجتاز محنًا صعبة تسيء الظن، وفضلًا عن ذلك، فإننا لا نرى بأعيننا ما هو حاصل وكل معلوماتنا تستقى من الصحف، فالصحف هي التي حرضتنا».

وحين تبدو الأحزاب السياسية متفقة متجردة من كل حقد، فإن كل ما هو حاصل في الواقع، أنها اتفقت ضد حزب آخر يكون كرهها له أشد. فالحقد المشترك هو الذي يوفق بينها فترة ولكنها لا تكاد تنتصر على الخصم حتى تبدأ من جديد بمهاجمة بعضها البعض.

فقد اتفق الجيرونديون مع اليعاقبة ضد العرش، وما كادوا يسقطون العرش حتى أخذوا في مناوأة بعضهم البعض، وكان يزيد حقد اليعاقبة على الجيرونديين ما في نفوسهم من غيرة. فكان اليعاقبة ينفثون على الجيرونديين كفايتهم وحاكموهم ليثأروا لأنفسهم من هذه الميزة. وانضم دانتون لروبسبيير ضد الجيرونديين ولكنه سقط بدوره بسلاح شركائه.

وقد يبلغ الحقد السياسي حدًّا يجعل اضطهاد الخصوم لذيذًا فالرجل الذي يكره يمتلئ سرورًا كلما رأى فريسته تتألم. ففي سنة ١٧٩٣ كان اليعاقبة يتلذذون من رؤية موت النبلاء والقسس. وكانوا في بعض الأحيان يدعون الجلاد لينزل

ضيقًا عليهم. ويذكر التاريخ أن كثيرًا من الأباطرة كانوا يشعرون بلذة عند رؤية رؤوس الأشــخاص الذين يأملون بقتلهم. وعندما قتل ســيلا بأمرٍ من نيرون حُملت رأسه لنيرون الذي قال مازحًا: «إن الشعر الأبيض قد علاها على صغر». وأحضرت رأس بلانتوس إلى نيرون أيضًا فسره منظرها، كما غمر السرور قلب أوتو لرؤيته رأس بيزو، ويقال: إنه لم يرمق رأسًا أخرى بنظرة أقسى من التي وجهها إلى تلك الرأس. ونظر أحد الملوك إلى جثة خصم كان قد أمر بإعدامه وقال: «إن جثة الخصم تفوح لها دائمًا رائحة زكية».

ولا يضع الاضطهاد حدًّا للأحقاد السياســية: فالناس تتجاوز بسهولة عن الأضرار التي يلحقها بهم الغير أكثر مما يغفــرون الأضرار التي يلحقونها هم بالغير. فالحزب الذي يلجأ للاضطهاد يود أن يســتمر في اضطهاده، ذلك أن الضحية قد تغفر لجلادها، أما الجلاد فلا يصفح أبدًا عن الضحية التي تستثير حقده بما تبديه من ثبات واستســلام. وهم يحقدون أيضًا على خصومهم لأن الموت لم يخلصهم منهم بالسرعة الكافية. فالسفاكون الذين ذبحوا الأطفال في نانت عام ١٧٩٣ كان يغيظهم من الأطفال طول نزعهم.

والحزب السياسي الذي بدأ باضطهاد خصومه يستمر على اضطهاده خشية أن يقابله الخصــوم بالمثل. فهم يعتقدون اعتقادًا جازمًا أن المضطهد ســوف يرغب في الثأر لنفسه بدوره لذلك يوالون الاضطهاد ليجتنبوا رد الفعل الذي قد يضع حدًّا لسلطانهم.

والأحقاد السياسية لا تبقي على شيء حتى القبور. ففي سنة ١٧٩٣ ذر رماد الملوك في الهواء ومثل بالجثث. وفي إنجلترا سنة ١٦٦١ رفعت من وستمنستر جثث الأميرال بليك وأم كرومويل وابنته.

وفي أيام الثورات يضــم المتطرفون عــادة حثالة الشــعوب إلى صفوفهم وينجحون بذلك في التغلب على المعتدلين. ولقد قال دانتون في اليوم الســابق

على ٢١ مايو: «إنني أعلم تمامًا أننا أقلية في الجمعية وأن كل ما نستطيع الاعتماد عليه هو مجموعة من الأوباش لا تشعر بالوطنية إلَّا حين تثمل. إننا مجموعة جهلة، فمارا مجرد دعي، ولوجندر لا يصلح إلَّا لتقطيع اللحوم، والباقون لا يعرفون كيف يقترعون إلَّا بالجلوس في أماكنهم أو الوقوف على أقدامهم. نحن من حيث الكفاية أقل بكثير من الجيرونديين، ولكن إذا غلبنا فسينسبون إلينا مذابح سبتمبر وموت كاييه وعشرة أغسطس، بالرغم من اشتراكهم معنا فيها جميعها، لذلك يجب أن نهاجم، فهم يحسنون الكلام ويعرفون كيف يجادلون وكيف يدبرون أمورهم ولكننا أجرأ منهم وحثالة الشعب طوع أمرنا».

ولقد استمال اليعاقبة العنصر الجاف من الشعب حتى أصبح طوع بنانهم. فالرجال الذين حاصروا المؤتمر في اليوم الثاني من يوليو برئاسة هنريو كانوا قد استؤجروا جميعًا لهذا الغرض من قبل وأنقد كل منهم خمس ليرات في مكان الحادث. ويقول لانجينيه: إنه رأى بعيني رأسه أوراقًا مالية تدفع علنًا لزعيم الواحد والمائة ألف رجل.

وأعدَّ العمدة باشيه ١٥٠٠٠٠ فرنك لتدفع لأهالي سان دومينيك. وأراد بيزو أن يبرر انهزام حزبه فقال: «لم نكن لنستطيع أن نلجأ إلَّا لوسائل شريفة وهذه لا تجدي. فالمال! المال، هذا ما كان يؤدي إلى النجاح وقد أدى إليه بالفعل. ألم نشاهد رسلًا في كل مكان تحمل النقود أحيانًا علنًا كما في موضوع المليونين التي دفعت لأهالي بوردو، وغالبًا سرًا؟ كان المال ضروريًا ولم يكن عندنا منه فتيل».

وكان كومون باريس يدفع لكل عامل فرنكين يوميًا حتى أُعيد النظام. ودعا دانتون إلى استصدار قانون بتجنيد جيش مأجور من عديمي السراويل في كل بلدة، والقانون الذي يمنح كل وطني يحضر جلسات الجمعيات الفرعية فرنكين عن كل جلسة.

ولم يكن اليعاقبة هم الحزب الوحيد الذي كان يحتضن الغوغاء، فقد كان للجيرونديين فتوات مأجورون. وكانت الفتن تدبر من بداية الثورة. ويقول

المستشار باسكييه في مذكراته إن المساكين لم يدروا ما يريدون ولا ما يفعلون وكان باديًا للعيان أن حماسهم مصطنع مأجور.

وصرف فيليب المساواة أي دوق أورليان مبالغ جسيمة في سبيل خلق الفتن، فقد موّل هياج ٥ أكتوبر ليسقط لويس السادس عشر. ويقول نائبان من نواب اليمين هما دوران دي مايان ولانجينيه: إن خصوم الثورة كانوا يثيرون القلاقل ليسوئوا سمعتها.

وكثير من الحركات الشعبية التي تبدو اختيارية بدافع من محض شعور الشعب هي في الواقع حركات منظمة دبرتها، أو استغلتها على الأقل، الأحزاب السياسية. وقلما يكون الشغب نتيجة انفجار غضب الشعب من تلقاء نفسه إنما مرجعه ومنظموه هم المهيجون السياسيون. فقد دبر حوادث ٢٠ يونيو الجيرونديون الذين أرادوا إرغام الملك على أن يأخذهم وزراء. وكانت حوادث ٣١ مايو و٢ يونيو من أعمال روبسبيير ودانتون.

فإذا ما ترك للشعب العنان فهو السيل الجارف الذي لا توقفه السدود. ومتى ذاق الشعب حلاوة الشغب وإسالة الدماء والنهب استحال ضبطه وإيقافه. ويقول شيشرون: «إذا ما وضع الشعب يده المجرمة على ملكٍ عادلٍ وارتوى من دماء المواطنين الأفاضل، وإذا ما أصبحت الجمهورية موطئًا لأقدام الجموع الزاحفة، عند ذلك تكون مقاومة تلك الجموع المجنونة أصعب من مقاومة الزوابع والنيران المحرقة». ولقد مر على الجيرونديين مثل هذه التجربة، فهم، بعد أن حرضوا الشعب على العرش، رأوا ذلك الشعب نفسه ينقلب عليهم. فالاضطرابات تبدأ، ولكن لا أحد يستطيع أن يعرف أين تقف. ومعظم النار من مستصغر الشرر.

وفي أثناء النزاع بين الأرمانياك والبورجانديين أرسل رؤساء الجزارين بتحريض الجامعة مساعديهم وجزاريهم إلى المعركة، وكانوا يظنون أنَّ في استطاعتهم ضبط عنانهم فتبين لهم أن ذلك فوق مقدورهم. وفي عهد هنري الثالث عندما أطلق دوق جيز شعب باريس طلب إليه الملك أن يحد من ثائرتهم

ولكنه لم يجد بُدًّا من الاعتراف بأنه لا سلطان له على هذه الثيران الشاردة. وفي أيام الفروند بعد معركة حي سانت أنطوان في ٤ يوليو سنة ١٦٥٢ لجأ شقيق الملك وكونديه إلى مسيو دي بوفور بقصد إرهاب السلطات البلدية ولكن الشعب المطلوق العنان ذهب إلى أبعد مما كان مطلوبًا منه فذبح كثيرًا من القضاة.

وأحقاد الشعب تعمي لدرجة أن كثيرًا من الناس يذبحون أعز أصدقائهم أثناء الشغب. ففي أثناء حوادث الثورة التي جرت في دار البلدية في ٤ يوليو ١٦٥٢ ذبح الشعب قضاة من أخصام مازاران بحسبانهم من أنصارهم. وفي أثناء هياج الفروند كانت تهمة مناصرة مازاران جزاؤها القتل، كما كان الاتهام بالأرستقراطية سنة ١٧٩٣ يقود للشنق بأحد أعمدة إضاءة الشوارع. وكثيرًا ما ذبح أعز أصدقاء الحرية باعتبارهم أعداءها. وكم أضل الدعاة الشعوب أثناء الأزمات السياسية الحادة فجعلوها ترى الخونة في كل مكان. وكم من قواد اتهموا بالخيانة وذبحوا.

وكثيرًا ما ترتكب الغوغاء الذين يترك لهم الحبل على الغارب، سواء كانوا من أنصار الثورة أو خصومها، فظائع منكرة. ولقد كان قتلة سبتمبر لا يرتوون من الدماء، فبعد أن قتلوا القسس والنبلاء ذبحوا العجائز والأطفال والمرضى في سالبترير وبيستر، وقتلوا وسبوا بنات صغار في مراقدهم وذبحوا أولادًا محجوزين في إصلاحيات الأحداث. وبعد ٩ تيرميدور سنة ١٨١٥ جاء رد الفعل فكان الغوغاء المضادون للثورة في جنوب فرنسا مدفوعين بشهوة الانتقام يقلدون الثوريين وإن لم يصلوا إلى مداهم بالفعل.

والرجال الذين اضطهدوا يودون أن يثأروا لأنفسهم وأن يسيئوا إلى من اضطهدوهم، والحزب الذي أصابه ضرر يود أن ينتقم لنفسه، وحتى المعتدلون يصبحون متطرفين عندما تحركهم شهوة الانتقام. وقد وصف توسيديد هذا التعطش إلى الأخذ بالثأر الذي يدفع المتألمين إلى كل مغالاة، فهو يقول: إن كورسيرس كانت أول مسرح للمغالاة، فقد رئي إلى أي حدّ يصل الشعب في سبيل الانتقام من الأشخاص الذين حكموه طويلًا بطغيان وعجرفة بدلًا من أن

يعاملوه باعتدال. وأي مخالفة للقانون يمكن أن يدفع إليها الأشخاص البائسون الذين يريدون أن يدفعوا عن أنفسهم الفاقة والذين تملكتهم شهواتهم فهم لا يأبهون إلّا بالاستيلاء على ثروات الآخرين دون رعاية لأية عدالة. وبالاختصار، أي فظاعة وأي عنف يمكن أن يرتكبه رجال تحركهم الرغبة في الوصول إلى المساواة السياسية أكثر مما يحركهم الجشع، فهم ينتقلون من إفراط إلى إفراط مسترشدين بجهلهم وحنقهم الجنوني؟ وكان فلاحو الجاكيري في القرون الوسطى وعبيد سان دومنجو في القرن الثامن عشر يقابلون الإهانة بمثلها. كانت الفظائع ترتكب من جانب النبلاء ومن جانب الفلاحين ومن العبيد من ناحية ومن سادتهم من الناحية الأخرى. وقد أحرق الفلاحون قصورًا، كما أحرق النبلاء قرى بأكملها. وكانت المجزرة في الناحيتين مريعة. والإيرلنديون الذين اضطهدهم الإنجليز بفظاعة ارتكبوا بدورهم في المناسبات التي ثاروا فيه فظائع مثلها.

ورد الفعل الناتج عن عهود متطرفة يكون دائمًا عنيفًا. فبعد أن أسقط انقلاب ٩ تيرميدور الإرهابيين استمر في اتباع وسائلهم ثم حل الإرهاب الأبيض محله، فالمعارضون حبًا في الانتقام، يرتكبون الجرائم التي كانوا يشكون منها.

يستمد المتطرفون إبان الثورات قوتهم من بلادة الذين يحترمون القوانين وهي بلادة ملحوظة في جميع أدوار التاريخ. فتاسيتوس، أحزنته قسوة الطغاة وجيش الضحايا، فرمى القلم متأففًا وقال: «إن هذا الخنوع وهذه الدماء المراقة في أيام السلم تتعب وتملأ النفس حزنًا».

وكانت جمعية الأورمية التي نشرت الرعب في بوردو أيام الفروند مكوَّنة من خمسمائة عضو لا أكثر. وفي أيام الثورة ترك سكان بوردو تاليان يضطهدهم بألفٍ وثمانمائة متعصب ينصرونه. وكان اليعاقبة في مارسيليا يسيطرون على خمسة أقسام من اثنين وثلاثين قسمًا. ويؤكد رونسن زعيم الجيش اليعقوبي الثوري في ليون أنه لم يكن في المدينة كلها أكثر من ١٥٠٠ يعقوبي. وخضعت باريس نفسها لحفنة من السفاكين.

ويبدو لأول وهلة أن هذه الأحقاد الوحشية التي أسالت كل هذه الدماء قد أصبحت من نصيب التاريخ وحده، وأن الهيئة الاجتماعية الحاضرة لن تشهد فظائع١٧٩٣ مرة أخرى فألفاظ الإخاء والإنسانية والشفقة على جميع الألسنة، ولكنها لم تنفذ بعد إلى جميع القلوب. فلا يزال بيننا متوحشون لا عقل لهم، لا يعرفون شيئًا سوى الحقد، وهم يطلبون القضاء على الهيئة الاجتماعية. وهؤلاء المتوحشون الذين يختبئون في طرقات المدن الكبرى أكثر قسوةً من سكان الغابات. ومن الخطأ أن نغش أنفسنا ونركن إلى أمن مزيف بدعوى أنَّ أعداء الهيئة الاجتماعية أقلية وأنَّ الغالبية العظمى للشعب لا تحركها أي عاطفة ثورية، فأغلب الثورات قد نشأت على أيدي أقلية جريئة. وعدد المتطرفين قليل ولكن عدد الجبناء كثير. لقد رأينا في ١٨٧١، تجددًا لعهد الإرهاب وفاقت أعمال الكومون أعمال ١٧٩٣. وإذا قامت ثورة جديدة غدًا فإن ما فعله ثورويو ١٨٧١ من فظاعة وسلب لا يقارن بما يفعله ثائرو الغد من اشتراكيين وفوضويين يحملون في نفوسهم حقدًا عميقًا على أصحاب الأعمال وأهل الطبقة الوسطى والقسس والجيش ويودون هدم الهيئة الاجتماعية بكل الوسائل: بالخنجر والجاز، بالديناميت والحريق.

ولسوء الحظ تضعف مقاومة العناصر الطيبة بقدر ما تكبر جرأة وحقد أعداء الهيئة الاجتماعية. إننا نشبه أشخاصًا يهتمون، بينما دارهم تحترق، بالنظر بإعجاب إلى اللهيب المندلع وبالتلذذ بمظهر النار والحريق. ولقد قبلنا بيننا بتأثير العواطف الكاذبة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم الحريق في عهد الكومون، وهم يأبون علينا فضل العفو الذي منحناه لهم. والفوضويون الذين يرتكبون أفظع الجرائم يمنحون أسبابًا للتخفيف، وكأني بالمحلفين الذين يمنحونهم تلك الأسباب يطلبون لأنفسهم مثلها.

الرياء السياسي

للسياسة، كما للدِّين، مراؤون يخفون أطماعهم تحت ستر الألفاظ الخلابة. لقد فضح موليير الرياء الديني في رواية خالدة، أما الرياء السياسي فلا يزال ينتظر الفنان الذي يكشف ستره.

فالسياسيون ذوو الأطماع يتحدثون دائمًا عن المصلحة العامة ومصلحة الدولة، ولا يفتأون يظهرون الإخلاص لرفاهية المجموع في حين أنَّ هدفهم الصحيح في الواقع هو الوصول إلى السلطة. وكثيرًا ما يحدث أن الوزير، الذي يكثر من الحديث عن سلامة الدولة، لا يهتم في دخيلة نفسه إلَّا بسلامة وظيفته، وذلك الذي يلتمس دائمًا مصلحة الدولة إنما يسعى لمصلحته الخاصة. فالوزارة، التي لا يدخلها ذلك السياسي الطموح، تكون دائمًا عنده وزارة ضارة يجب إسقاطها... لمصلحة الدولة، والسياسية، التي لا تعود عليه بفائدة ملموسة، سياسة ضارة. أما السياسة النافعة فهي التي تجلب السلطة والمزايا المادية. فأعضاء مؤتمر الثورة الحنبليون الذين ألغوا الألقاب ختموا حياتهم بأن أصبحوا بارونات وكونتات في عهد الإمبراطورية، وأنصار الحرية المتحمسون هم الذين أعادوا الإمبراطورية ومغتالو الملك هتفوا ـ في سنة ١٨١٥ ـ بحياة الملك، وأشد خصوم لويس فيليب الذين كانوا يشكون من فقدان الحرية في عهده أصبحوا من كبار موظفي نابليون الثالث. وكما أن بعض قاتلي الملك في ١٧٩٣ قد أصبحوا مديرين ومستشارين للدولة في عهد

الإمبراطورية الأولى فكذلك عين بعض اشتراكيي ١٨٤٨ مديرين ومستشارين للإمبراطورية الثانية. وإذا كان هناك عدد قليل من السياسيين يشفق حقًّا على الصالح العام فما أكثر السياسيين الذين يخفون أطماعهم الشخصية تحت ستر الألفاظ الرنانة!

فعندما ثار دوق بيري وكونت شاروليه ضد لويس الحادي عشر أذاعا أنهما إنما يحاربان لمصلحة المجموع. ولكن لويس الحادي عشـر أرسل خطابات لجميع أنحاء المملكة فضح فيها الأسـباب الحقيقية لتمردهما، وأثبت أنه لو كان قد قبل أن يزيد في مخصصاتهما لما مر الصالح العام لهما بخاطر. ولقد عنون كومين الفصل من مذكراتــه الخاص بثورة كونت شــاروليه: «كيف أنَّ كونت شاروليه، وكثيرين من نبلاء فرنسا جندوا جيشًا ضد لويس الحادي عشر بدعوى المصلحة العامة».

وكم من السياسيين الطموحين استغل الدِّين لستر أغراضه. يقول دوق نفير في خطابه عن أعمال الدولة المطبوع سنة ١٥٩٠ والمهدى إلى البابا سيكستوس الخامس: إن الاحتجاج بالدِّين ليس بالجديد، فكثير من الأمراء قد لجأوا إليه لتحقيق أغراضهم، فدوق دي جيز استعان بالدِّين للوصول إلى العرش، واتخذ الصالح العام سترًا لمؤامرة أمبواز على حين أنَّ الباعث الصحيح لها هو حقد البرنس دي كونديه على أسرة جيز. وكان الزعماء البروتستانت أثناء الحروب الدينية يرعون أطماعهم الشخصية أكثر مما يرعون مصلحة الدِّين. وكان الدِّين مجرد تكأة لشغب لاروشيل في ١٦٢٧، أما سببه في الواقع فأطماع أُسرة روهان التي لم تتــردد في طلب معاونــة إنجلترا ضد الملك. وكذلك أخفى شــارل الخامس أطماعه تحت رداء الدين، ويقول فرانســيس الأول: إن شارل أراد أن يسيطر على شؤون الدولة بدعوى الدِّين وكذلك استعان فيليب الثاني بالدِّين لأغراض سياسية.

ولم تكن المصلحة العامة، بل الأطماع السياسية، هي التي دفعت النبلاء أيام الفروند إلى الانضمام للشعب. فقد اشترط شاتونوف أحد زعماء الفروند، في كل الاتفاقات التي اقترحت بين حزبه وبين مازاران، أن يكون وزيرًا. كما طلب زعيم آخر، هو المركيز دي فيوفيل، أن يكون وزيرًا للمالية بوجه التحديد كما طلب دي رتــز أن يعين كاردينــالًا وأن يمنح وظائف أخــرى وراثية في البلاط. ولما اصطلح دوق لارشــفوكو (المصلح) مع مازاران اختص نفســه بمعاش محترم قدره ثمانية آلاف فرنك. وعندما تفــاوض كونديه مع البلاط طلب أن يعيّن أصدقاؤه ماريشالات وحكامًا للمقاطعات وأن يُمنحوا معاشات وألقابًا كما طلب معاشًا كبيرًا لمدام دي شاتيون. ولم يكن خطباء الشعب أقل عناية بمصالحهم الشــخصية، فقد طلب فيلار أحد زعماء الأورمية في بوردو ثلاثين ألف كورون لنفسه. ومعروف أن النبلاء الذين حرضوا الشعب للخروج على مازاران إنما كانوا يسعون لتحقيق أغراضهم. تلك كانت دائمًا سنة الأمور.

وأغلب المشاغبات والحروب الأهلية التي دمرت فرنسا قبل ١٧٨٩ كان هم المحرضين عليها وموجهة لتحقيق أطماعهم، وكانوا يتملقون الطغام ويدفعونهم لحمل السلاح. فلا شيء أدعى للاحتقار من تصرف كونديه مثلًا أثناء مشاغبات الفروند. فعندما انقســمت الفرونــد في بوردو إلى قســمين، الأقليــة وقوامها المعتدلون والمتنــوِّرون والأغلبية (الأورميــة) وقوامها المتطرفــون الهائجون وأغلبهم من الأوساط الدنيا، عندما وقع الانقســام وتلته المجازر الدموية كتب كونديه، كونديه العظيم إلى لونيه يقول: «إذا كان من المســتحيل، بالمفاوضة أو الدهاء أو أية وسيلة أخرى، حمل الأورمية على التخفيف من حدتها، فالأفضل لنا أن ننضم إليها... وأرى أن ننضم جميعًا إلى الأورمية لأنها الحزب الأقوى».

ولما طردت الأورمية كثيرين من أعضاء البرلمان من أصدقاء كونديه شر طرد، وافق كونديه على أعمال العنف هــذه لأنه عدَّها ضرورية، بل لقد ذهب

إلى أكثر من ذلك فلم يتحرج من الدس لإلقاء العبء على البرنس دي كونتي ودوقة دي لونجفيل، فكتب إلى لونيه يقول: «إنه ليسرني لو أمكن نسبة أعمال العنف ضد البرلمان إلى البرنس دي كونتي ومدام دي لونجفيل».

فإذا كان بطل ركروا بدافع من الشهوة السياسية قد تنزل إلى الخداع والجبن والرياء فهل يدهشنا أن نجد عالم السياسة خلوًّا من الصراحة؟ فالأمراء والملوك والأباطرة والوزراء والنواب وخطباء الشعب يكادون يلجأون جميعًا إلى الكلام لإخفاء أفكارهم، ويتخذون الكذب ديدنهم ومبدأ من مبادئ حكمهم. ويقول لويس الحادي عشر: إن الذي لا يعرف كيف يواري، لا يعرف كيف يحكم. وحتى اليوم، يوجد مؤرخون يطلبون إلينا أن نعجب بمبادئ لويس الحادي عشر. وقد قيل عن كثير من الحكام: إنهم كانوا يكذبون حتى حين يصمتون. ويكاد يكون الرياء ـ بعد القسوة ـ الخليقة السائدة لدى جميع أباطرة الرومان. فقد وارى أغسطس سلطانه المطلق تحت مظاهر الجمهورية، ومن المعروف كيف كان تيبريوس يرائي، وكم كان يقول ويعيد: إنَّ القانون واجب الاحترام، بينما لا يحترمه. وكان نيرون يخفي حقده باللقاء الحسن، وكان يظن أنه يستطيع أن يبرر كل جرائمه بدعوى أنَّ ارتكابها كان لمصلحة الدولة. فلكي يبرر قتل أجربينا وجَّه إليها تهمًا كاذبة. وحين أمر بإعدام وطنيين مستقيمين هما بلوتوس وسيلا اتهمهما باطلًا بأنهما متمردان وكتب إلى مجلس الشيوخ يؤكد سهره على سلامة الجمهورية.

وجميع ذوي المطامع الذين سعوا للحكم مراؤون كانوا يدعون أن ليس لهم أطماع. ويقول بلوتارك: إن بيزستراتوس كان يتظاهر بأن لا أطماع له، وأنه قانع بما عنده لا مطمع له في مزيد وكان يكره من يحاولون تغيير حالة الشعب أو يفكرون في التآمر على أمرٍ جديد. ولم يفد تحذير سولون الذي اكتشف

خداع بيزستراتوس لأفراد الشعب ومطالبته لهم أن لا يدعوا الحرية تموت، كما ذهب عبثًا اتهامه الآثينيين بالجبن والخنوع. إنه لم ينجح في إقناع أحد لشدة ما كانوا قد اطمأنوا لرياء بيزستراتوس.

وهل هناك مراء أكبر من كرومويل؟ لقد أخفى هو الآخر أطماعه بسترٍ مصطنع من التواضع وحشا خطبه باقتباسات من التوراة، ومظاهر من التبتل. وكم كانت تنهمر الدموع من مآقيه وهو يعلن أنه كان يشعر بسعادة أتم لو قدِّر له أن يعيش في ظل غابته الصغيرة يرعى غنمه ولا يحمل أعباء الحكم. ولكنه كان يضيف: إنه يؤدي واجبًا بحمله العبء ليخلص الأُمة وخضوعًا لمشيئة الله. وهو لم يتكلم قط متعاظمًا بل كأحد أفراد الشعب العاديين وكخادم من خدامه. لقد وارى سلطانه خلف لقب الحامي، كما اتخذ نابليون لقب القنصل الأول للغرض نفسه. ولست بمستطيع أن أذكر جميع أعمال القسوة والدهاء التي ارتكبها كرومويل، ويكفيني أن أذكر كيف استولى على مدينة دجورتا، فقد وعد الذين يستسلمون بأن ينجوا بأعمارهم فخدعوا بهذا الوعد واستسلموا، ولكنه أمر بإعدامهم جميعًا. ويقول جوستاف دي بومون في كتابه عن إيرلندا: إنه زار تلك البلاد بعد قرنين من هذه الحوادث فوجدها لا تزال ترتعد فرقًا لمجرد ذكر اسمه. وكان كرومويل شأن الكثيرين من السياسيين ذوي الأطماع يفتري على الذين يقاومونه قبل أن يسجنهم أو يعدمهم، ويستأجر الكتّاب ليتهموهم بالتآمر ويصموهم بكل جريمة.

ولذوي المطامع، الذين يسعون لنيل السلطة أو يريدون الاحتفاظ بها دائمًا، كتابهم ومأجوروهم الذين يفترون على خصومهم ويتسترون على مشاريعهم. فالرجل الذي ينوي خنق الحرية يشيد بها ويعلن استعداده لمحاربة الاستبداد. وحين كان مونك يعبّد الطريق لعودة آل ستيوارت قال لصديق له: «يجب على كلٍّ منا أن يعيش ويموت من أجل الجمهورية»، وأقسم أنه سيقاوم بمفرده آل

ستيوارت. والفاتح الذي يضطهد بلدًا يحب أن يقال عنه: إنه يصلحه؛ والأمير الذي يحكم ضد رغبات الشعب لا يفتأ يعلن أنه وكيل الشعب ومنفذ إرادته. والملك أو الوزير الذي يعدُّ العدّة للحرب يعلن تمسكه بالسلم، وبعد إعلانها يسعى جهده بتصريحاته الكاذبة ليزرع الانقسام بين أهل البلد الذي يهاجمه وشعبه. فلقد أعلن ليوبولد في رسالة للدول سنة ١٧٩١ أن غرضه لا يعدو القضاء على أعضاء الاتحاد الذين يريدون القضاء على سلام أوروبا بعد أن اعتدوا على العرش والهيكل، وأضاف: «وأنا أقرر للأُمة الفرنسية إنني لن أقود جيوشي ضدها» ولجأ ملك بروسيا إلى المناورة نفسها سنة ١٨٧٠ حين أعلن أنه يحارب نابليون الثالث لا الأمة الفرنسية، ومع ذلك فبعدما أُسر نابليون استمرت بروسيا تحارب الأُمة الفرنسية.

ويقول المتطرفون: إن النظام يستتب بإخماد صوت الضحايا، ويحسبون أنهم يقيمون الهدوء وما يقيمون إلّا العزلة. وحين تضطهد إحدى الأُمم أُمة أخرى لا تغفل عن أن تذكر لها إنها تحمل لواء المدنية وتعمل في مصلحة المضطهد. ولما أنذر الآثينيون الميلاتيين ليخضعوا قالوا لهم برياء: «إننا نحدثكم في مصلحة جمهوريتكم ونريد أن نوفر عليكم مقاومة لا طائل تحتها. نحافظ عليكم لمصلحتكم... ومصلحتنا».

وحاول شيشرون أن يبرر الضرائب الباهظة التي كان يتقاضاها الرومانيون من الشعوب التي يستعمرونها فادّعى أنَّ ذلك الاستعمار كان لمصلحة تلك الشعوب. والحقيقة أن تلك الشعوب كانت تسرق وتسلب بفظاعة وجشع لا مثيل لهما، كما سلب الإسبان سكان الدنيا الجديدة بدعوى تمدينها.

ويتشدق المضطهدون دائمًا بألفاظ الإنسانية والإخاء بينما هم يبعثون بضحاياهم إلى المشانق. فإن أرادوا إلغاء الدِّين فإنهم، بحجة حرية العبادة وحرية الضمير، يضعون العراقيل في سبيل اتّباع قواعد الدِّين واختيار القسس. فبعد

٩ ترميدور، أعلن المؤتمر حرية العقائد، ولكنه في الوقت نفسه، منع القسس من القيام بالصلاة. وقد دلَّت التجارب على أن التعصب اللاديني مراء وقاس. وفي أثناء الإرهاب أدَّى ذلك التعصب إلى قتل القسس وغلق الكنائس وهدم الهياكل باسم الفلسفة. وكان مغتالو القسس يحسبون أنفسهم وطنيين وفلاسفة وينعتون ضحاياهم بالتعصب، واستمر الاضطهاد بعد ذلك باسم العدالة. وإذا عجز الاضطهاد عن بلوغ مآربه بالقوة، اتخذ برياء مظاهر مشروعة. فعندما وجدت إنجلترا أنَّ من الصعب القضاء على الكاثوليكية في إيرلندا بالقوة، سمحت باتِّباع ذلك الدين، ولكنها في الوقت نفسه نفت الأساقفة لتمنع تعيين القسس. وفي فرنسا لجأ أكثر رجال الإرهاب قسوة وتطرفًا إلى الحيلة والعنف ليجتزُّوا المسيحية من جذورها. فكاريبه الذي نبغ في إغراق الكثير من القسس والذي قال في محاكمته: إن ذلك الإغراق كان يبدو له طبيعيًا، والذي نصح بالالتجاء للحيلة للقضاء على المسيحية، كان يدعو في الوقت نفسه إلى حرية العبادة.

وكانت المصادرة أثناء الثورة تسمى حراسة أو إدارة بواسطة الحكومة. وأنزل الدِّين العام بغير حق إلى ثلث قيمته وسمي بالثلث الموحد. وأعلن المؤتمر بعد ٩ ترميدور أن للملكية حرمة ومع ذلك فقد قرر أن أُسر المهاجرين لا يجوز لها أن تمتلك وصادر أملاكها.

وتفيض أغلب خطب العهد الثوري بالمغالطات. ففي ٢ يونيو بينما كان المؤتمر يتنافش تحت تهديد بنادق ومدافع الكومون، تكلم كوتون عن الاستقلال الذي يتمتع به المؤتمر وقال: الآن وقد اطمأننتم على حريتكم أطلب أن ينال الشعب العدل وأن يقبض على النواب الذين تآمروا. وكم كان روبسبيير مرائيًا وكانت خطبه تفيض بالخداع والغش! إنه مثال الطرطوف السياسي. كانت لغته دائمًا مصطنعة متقلِّبة. كان يباهي بصراحته ويتظاهر بالاستسلام والتجرد من الطمع وينطق بألفاظ الإنسانية والحرية بكل تقوى بينما هو يعتزم

أعمال الاضطهاد. وهو، لما يحس به من غيرة من خصومه لنبوغهم، يضطهدهم ويفتري عليهم بدعوى مصلحة الجمهورية وما يضحي بهم في الواقع إلّا لحقده الخاص عليهم. وتراه في سبيل اكتساب الشهرة يسكن مع عامل ويؤاكل أفراد أُسرته.

وقد لجأت الحكومات التي أرادت هدم الأديان إلى وسيلة مكياڤيلية أخرى هي إساءة سمعة القسس بإساءة اختيارهم. فلكي تلغى حكومة روسيا الكاثوليكية في بولندا عينت فيها سكّيرين وفسقة قسسًا.

ويتحدث دعاة الوطنية الذين يريدون إرهاق الأغلبية لحساب أقلية ضئيلة باسم الشعب، وإن لم يمثلوا إلَّا أقل أفراد الشعب تنورًا واحترامًا. فقد طلبوا باسم الشعب إعدام الملك واضطهاد الجيروند وإقامة محكمة الثورة. وكان القضاة أنفسهم الذين يتولون الفصل في تلك المحكمة يحرضون الشعب ويقولون في حيثياتهم: «إن الشعب الذي يعرف المتآمرين يطلب عقابهم فقولوا للشعب: إن المؤتمر ينضم إليه في خلاص الجمهورية». وتدّعي الأقليات الحزبية دائمًا أنها تعمل بإرادة الشعب. ففي أثناء الثورة ادعى مندوبو الثمانية والأربعين قسمًا باريسيًّا أنهم وحدهم الذين يمثلون الشعب صاحب السيادة وأن الثمانية والأربعين قسمًا قد أجمعت على إسقاط الملكية. والواقع أنه في مساء ٩ ـ ١٠ أغسطس انتخب الكثيرون من هؤلاء المندوبين بأقلية ضئيلة جدًّا. لكم رأينا بعد ذلك الطريقة نفسها تتبع في تعيين المندوبين أعضاء اللجان السياسية الذين يدعون لأنفسهم تمثيل الأغلبية ويستندون إلى توكيل لم يمنحوه قط. وبفضل مثل هذه المناورات تحكم فرنسا في بعض الأحيان بأقلية ليست مع ذلك أفضل ما في البلد. فالأرقام الصحيحة تزور أو يتلاعب بها، وتتظاهر الأقلية بأنها أغلبية وتؤثر في الرأي العام وتتحدث باسم الشعب وتوجهه إلى حيث تشاء هي لا هو.

ومرتكبو الانقلابات الاستبدادية أو الشعبية لا يغفلون عن الاحتماء وراء سيادة الشعب في الوقت الذي يهاجمون فيه تلك السيادة، إذ السيادة الوحيدة التي تهمهم هي سيادتهم أنفسهم. إنهم يعلنون سيادة الشعب في الوقت الذي يتحكمون فيه ويعاملونه معاملة الرقيق. فهم يتظاهرون باستفتاء الوطن، على حين يملون عليه في الواقع الجواب الذي يطلبونه منه.

وتعج فرنسا في أيام الثورات بالأشخاص الذين ينسبون لأنفسهم حق تمثيل الوطن. فإذا هاجموا البرلمان فهم يفعلون ذلك لإبلاغه إرادة الشعب. وفي جلسة أول بريريال السنة غير مذكورة؟ هاجمت المؤتمر الوطني عصابة ثائرة واعتلى المنبر شخص يرتدي ملابس الطوبجية وحوله حاملو البنادق وتلا في لهجة مهينة جدًّا، إعلانًا مطبوعًا قال: إنه يحتوي على إرادة الشعب صاحب السيادة الذي يتحدث هو باسمه.

وبينما يستر المتطرفون أغراضهم بمجموعة من الأعذار الموهومة كالصالح العام، وسلامة الجمهورية وإرادة الشعب، نرى المعتدلين أيضًا يسترون ضعفهم وخوفهم بمغالطات وأكاذيب. فهم يخضعون على حدّ دعواهم، ليجنبوا الوطن أضرارًا أعم وليمنعوا وقوع أزمة خطيرة. وهم يستسلمون للإجراءات الشاذة التي يحتم الواجب عليهم معارضتها بدعوى أنهم يقبلونها لمصلحة الذين توجه ضدهم. فحين طلب اليعاقبة في اليوم الثاني من يونيو محاكمة الجيرونديين وافق نواب السهل (الوسط) بدعوى أنه لا محل لشكوى النواب المقبوض عليهم في بيوتهم وأنه من الضروري وضع حد لأزمة خطيرة. وعهد إلى بارير بكتابة تقرير باسم لجنة السلام العام فوجه نداء كله رياء إلى وطنية وكرم الأعضاء المتهمين وطلب منهم أن يوافقوا مختارين على التنازل عن حصانتهم لأنها الطريقة الوحيدة للقضاء على الانقسامات التي مزقت الجمهورية.

وعند الاقتراع على كشف المتهمين أظهر أعضاء حزب الوسط الرياء نفسه الذي سبق لهم أن أبدوه ليخفوا ضعفهم، فامتنعوا عن التصويت، بدعوى أنهم لا يشعرون بأنهم أحرار، وبذلك مكنوا من أن يطلب محاكمة الجيرونديين.

ويفعل الخوف اليوم فعله، فيدفع بكثير من المعتدلين إلى السير في ركاب المتطرفين والاشتراكيين، فالخوف هو الذي كان يزيد باستمرار، في أيام الثورة، عدد اليعاقبة الذين كانوا بادئ الأمر أقلية في المؤتمر. والخوف هو الذي جعل دوق أورليان يأخذ مكانه بين رجال الجبل ويتخذ لنفسه لقب المساواة.

والخوف الذي يعلّم الناس الرياء يعلّمهم القسوة أيضًا. فلكي ينجوا بأنفسهم يعملون على تضحية غيرهم، ويقول مونتاني: «إن الجبن أم القسوة». فكم كان عدد النواب الذين دفعهم الخوف إلى الاقتراع على موت لويس السادس عشر أو الجيرونديين؟ وكم منهم تصرف كما تصرف سان فارجو رئيس برلمان باريس السابق، الذي بعد أن أظهر عداءه للثورة اقترع بإدانة لويس السادس عشر وجمع أصواتًا لتلك الإدانة... كان الجيرونديون لا يرغبون في موت لويس السادس عشر ولكنهم اقترعوا على موته خشية أن يتهموا بالملكية. وهذا الجبن مع ذلك لم ينجهم فقد اتهمهم رجال الجبل فيما بعد بأنهم أرادوا أن يخلصوا الطاغية. وها هو فرتيو الذي بدأ بإظهار عدم رضاه عن إعدام لويس السادس عشر ينتهي بالاقتراع بالإعدام بدعوى أنه لا مفر من تضحية حياة رجل لتجنب حرب أهلية. وما أكثر النواب الذين وقعوا تحت تأثير هتافات رواد ألواح الجمهور الذين كانوا يتذمرون ضد كل من يقترع بعقوبة غير الإعدام. ولم ينجح رجال الجبل في الحصول على حكم الإدانة إلّا بفضل الجرأة والإرهاب. والخوف هو الذي أوقع الجيرونديين بدورهم فريسة

لدانتون وروبسبيير، كما أوقع دانتون بعد ذلك فريسة لروبسبيير. ولم تكن غالبية المؤتمر مدفوعة بشعور القسوة. وقد لاحظ المسيو دي سفر بعد ذلك أن الأغلبية كانت دائمًا سليمة التفكير ولكن بجبن. وليست شجاعة الأغلبية على أي حال هي التي قضت على دكتاتورية روبسبيير، وإنما الخوف من الوقوع فريسة له هو الذي دفع تاليان وبوردون دي لواز ولوجندر ولوكوانتر إلى مهاجمة روبسبيير، لقد أسقطوه ليخلصوا أنفسهم. ولما سئل بارير بعد ذلك عن أعمال لجنة السلامة العامة أجاب: «كنا جميعًا نشعر شعورًا واحدًا هو خلاص أنفسنا، ورغبة واحدة هي رغبة الإبقاء على حياتنا التي كان كل منا يظن أنها مهددة. فكان الواحد منا يدفع بجاره للمقصلة لينجو هو منها» وهكذا كان النواب لكي ينجوا برقابهم يدفعون برقاب زملائهم إلى المشانق.

ولما سئل سايس بعد الإرهاب ماذا فعل أثناء العاصفة أجاب: «لقد عشت». وفعل كثير من أعضاء المؤتمر فعله، فكانت فكرتهم الوحيدة هي خلاص أنفسهم بالصمت وبالانحناء إلى أسفل ولو في الوحل. وقد شرح دوران دي مايان وهو أحد نواب اليمين موقفه في المؤتمر بقوله: «لم يجد حزب روبسبيير سبيلًا لخلاص الجمهورية وسلامة الحزب نفسه إلّا بالالتجاء إلى إجراءات عنيفة والتخلص من خصومه بالسيف والاغتيال. وكثيرًا ما كان يستعمل الحماس الوطني سترًا لهذه الفظاعات. أما أنا فقد أثرت فيَّ هذه المناظر المخجلة وخاصة ما تجره من مصائب، لذلك قررت أن أتنحى جانبًا، وأن أعهد بنجاتي إلى السكوت وعدم الظهور... فبسكوتي لم أستجلب حقد أحد من أعضاء اليسار، ووضعت نصب عيني الرأي الذي قاله بودان في كتابه «الجمهورية». «إذا وُجِدتْ لدى الإنسان أسباب قوية تجعله لا يعلن مناصرته للشعب، في حالة الهياج، فالأحوط، بل الواجب، لخلاص الإنسان، أن لا يعارضه... ويضيف... إن الأفضل لنا أن نعوي مع الذئاب».

هذا العواء مع الذئاب هو في الواقع شعار عدد غفير من المعتدلين الذين وإن كرهــوا الآراء المتطرفة، يمتنعون عــن محاربتها بل ويتظاهــرون أحيانًا بتأييدها. فإن كانوا شيوخًا أو نوابًا اقترعوا على قوانين لا تقرها ضمائرهم مهما كلفهم ذلك من ألم. وأغلب السياســيين يســيرون وراء الجمهور بدلًا من أن يقودوه. وما أقل عدد الذين لديهم من الشــجاعة مــا يكفي للوقوف في وجه التيار. فالناس، خشــية الوقوع في المحذور، ينضمون إلى الذين يبدو نجمهم في الصعود. فهم يتظاهرون رياء بآراء متطرفة، ويتبعون التيار لينالوا الشهرة[1]، وكثير من السياسيين لا يتحرجون عن الأقدام على الكذب في سبيل اكتساب الشهرة والاحتفاظ بها. فهم يتملقون بخضوع لكل شهوات الجمهور. ويغيّرون آراءهــم وبرامجهم كما يتبــدل الرأي العــام. يدافعون عما كانــوا يهاجمونه ويهاجمون ما كانوا يدافعون عنه ـ إنهم يتبعون الرأي السائد ـ فإذا كان الاعتدال والحرية هما الســائدين، فهم معتدلون وهم أحــرار، وإذا كان روح الإنصاف والحرية يعرضهم لفقدان شهرتهم فسرعان ما ينقلبون متطرفين، ظالمين، بل وطغاة حتى لا يدعوا خصومهم يسبقونهم تطرفًا. فإذا جنح الجمهور للاضطهاد الديني، اضطهدوا الدِّين، وإذا طلب ضرائب ظالمــة اقترعوا عليها، وإذا أصرَّ الرأي العام على اتخاذ سياسة سلب ونهب سارعوا بتحقيق كل نوع من أنواع الجشع والحسد، فإذا رغب الشــعب في إراقة الدماء أســالوها له مدرارًا بل

---

(١) ذكر لي أحد نواب مدينة، أنه ذهب لعاصمة المديرية ليعطي صوته في انتخاب أحد الشيوخ، وكان غرضه أن يصوِّت للمرشح الجمهوري المعتدل ولكنه أضاف: «إنني وجدت عند وصولي أن التيار لم يكن متجهًا لناحيته فمنحت صوتي لخصمه». فقلت له محاولًا إظهار سخريتي في ثوب من الإعجاب به: «إنك سياسي عميق فأنت دائمًا تتبع التيار»، فتردد لحظة وكأنه في شك مما إذا كنت مخلصًا أو ساخرًا، ونظر إليَّ ليرى إذا كنت أبتسم، ولكني استطعت أن أبدو جادًّا فلما اطمأن إلى نواياي وأعجبه تقديري له أجابني بهذا الرد الخالد: «نعم يا سيدي إنني دائمًا أتبع التيار» ومعظم السياســيين يتبعون التيار كهذا النائب، وكالسيبيادس الذي قال: «لما كان الآثينيون يحكمون بحكومة شعبية فمن الواجب مجاراة الأحوال».

وشنعوا على الضحايا. وبالرغم من ذلك فما أسرع ما يجيء الوقت الذي يفقد فيه أصحابنا تلك الشهرة لأن الشعب سريع في كسر أصنامه[1].

ويمكننا أن نطبق على عالم السياسة ما قالته مدام دي مانتنون ووالدة الوصي عن عالم القصر. فمدام دي مانتنون تقول: «إن هذه البيئة فظيعة تدير كل الرؤوس». وقالت والدة الوصي لولدها: «احذر من تقدرهم فإنني عند المنبع وقد شهدت الخيانة تعقبها خيانة، إنَّ أحسن الناس أخلاقًا يفسدهم البلاط».

وكذلك تفعل السياسة. ووالدة الوصي تقول له أيضًا: «منذ ما جئت هنا وأنا أشاهد أشياء فظيعة بحيث لو أنني وجدت في موضع لا يعتبر الدس فيه الفضيلة السائدة ولا يباح فيه الكذب ويحترم لظننت أنني عثرت على الجنة».

ولم تكن الوسطاء تسعى لتنوير الملك ـ بل كان كل همهم إرضاءه واكتساب عطفه بالتملق ـ كان الملك في نظرهم إلهًا يتقرب إليه.

وقد أصبح الشعب عند ساسة اليوم ذلك الإله، فهم يتملقونه ويعبدونه ليثروا. وهم يتفكهون بكل شهواته ويصفقون لكل عيوبه. ما أكبرك أيها الشعب! وما أظرفك! وما أعدل كل مطالبك! إنهم يتملقون الشعب كتملق الملوك، يسمون عيوبه فضائل ليبرروا شهواته، فتعصبه في نظرهم حب للحرية، وتطرفه ميل للهدوء... وهم يقولون له: إنه يثبت النظام العام حين يعامل بقسوة

---

(١) كان ديبرمينيل قد اكتسب شهرة واسعة في سنة ١٧٨٩، ولكن الجمهور عامله أسوأ معاملة سنة ١٧١١، وكاد يفتك به. فلما أنقذ من بين أيديهم قال للذي جاء يواسيه هذه الكلمات التي يحسن بالسياسيين الطموحين المغرورين أن يتدبروها: وأنا أيضًا حملني الجمهور حمل الفائزين!! ومع ذلك فالجري وراء الشهرة هو الشهوة المتسلطة على السياسيين فقد سمع بنيامين كونستان يقول وهو في حشرجة الموت: بعد اثني عشر عامًا من شهرة مكتسبة بجدارة واستحقاق ما اقترع الجيرونديون موت لويس السادس عشر ضد ضمائرهم إلّا للاحتفاظ بشهرتهم.

ممثلي السلطة، ويؤكدون له أن التدخل في حرية العمل إقامة لتلك الحرية، وإن إسقاط الرأسماليين يقيم بناء الإخاء، ويقنعونه بأن سبيله للرفاهية هو القضاء على أصحاب الأعمال، وإن سبيل الوطن للثراء هو إفقار المواطنين.

ومن الملوك من ضاق ذرعًا بتملق المتملقين. فقد كان تيبريوس نفسه في كل مرة يغادر مجلس السناتو لا يستطيع أن يمنع نفسه من القول باليونانية: «يا للرجال المخلوقين للعبودية!!» وكان يقصي عنه الشيوخ الذين يتدنون في تملقهم... ورفض الإمبراطور كلوديوس لقب والد السناتو لأنه اعتبر ذلك التملق زائدًا عن الحد. ولكن قلما يتأفف الشعب من هذا التملق الريائي المفضوح الموجه إليه بل هو على العكس يخضع لذلك السحر. ويقول أرستوفان: «إن الشعب سهل خداعه» خصوصًا إذا هاجم الخطباء الأغنياء بقولهم: إنهم يتمرغون في الثروة بينما تنقصنا ضرورات الحياة، ويملكون القصور بينما لا نجد نحن الأكواخ نرتاح فيها.

مسكين هذا الشعب: إنه يحب التملق ولا يرى أن المتملقين إنما يعيشون على أكتافه.

وتنحصر وسائل الدعاة وطرق تأثيرهم في إهاجة العامل ضد صاحب العمل، وتحريض الجندي ضد قائده، وإثارة حسد الفقير للغني، ووعد الشعب بالمستحيل والمطالبة بمصادرة أملاك الأغنياء. كيف يستطيع الشعب أن يقاوم مثل هذه التحريضات المجرمة خصوصًا إذا كان المحرضون (كما حصل مرارًا في فرنسا) يتولون السلطة. فوزير الداخلية في ٢٨ مارس سنة ١٨٤٨ يقول: (أيها العمال في المدن والورش يجب أن تنتبهوا لآلامكم وحقوقكم ومطالبكم المشروعة. انشروها في الخارج... أيها العمال، أعلنوا آلامكم... أعلنوا أن حياتكم كانت حياة عذاب... اشرحوا تلك الفظائع للعالم المتألم... اذكروا له أنَّ لا خيار لبناتكم الصغيرات إلَّا الانتحار أو الدعارة، اذكروا أنَّ كباركم كانوا

يتركون لمصيرهم إذا ما دهمكم الموت قبلهم وأنَّ نساء شوهدن ممددات متقلصات الأطراف على أحجار المقابر التي تضم أبناءهن. ايه شهداء العمل، انهضوا وتكلموا، قولوا كيف أنَّ الطعام والدواء الذي كان يصفه لكم أطباؤكم كان وسيلة للمضاربة والاختلاس... قولوا كيف كان الغش في كل مكان، وكيف كان السم يخلط بفعل المضاربة في الخبز المر الذي تأكلونه... إنَّ الهيئة الاجتماعية مطالبة أمامكم من الآن بفحص جروحكم وتقديم الدواء لكم، وهي مدينة لكم بالمحافظة على أرواحكم وعلى صحتكم وعلى عقولكم وكرامتكم، إنها مدينة لكم بالعمل والطعام وبالتعليم والشرف والهواء والنور... إنكم على وشك أن تكون لكم يد في تكوين الهيئة الاجتماعية. أيها العمال! هذا بناء ستقيمونه للهيئة الاجتماعية بأيديكم فلا تسمحوا بأن يقام لمصلحة القليلين وحدهم على حين تبقى الإنسانية في الخارج، عارية، جائعة، محتقرة، بائسة».

ألا تفيض بلاغة متملقي الشعب بالرياء، فهي تارةً لينة هينة وتارةً نارية محرقة. ما أكثر ما فيها من وعود بسوء قصد!![1].

متى يدرك الشعب أن كل متملق يعيش على حساب من يصغي إليه، وأنَّ ألفاظ صديق الشعب، والجمهوري المخلص في متناول كل إنسان؟ إنَّ كل شخص يستطيع أن ينسبها لنفسه ولكن أكثر الناس تمسكًا بها هم أقلهم استحقاقًا لها. فكم من هؤلاء الأصدقاء الصاخبين للشعب يصدقونه الحب

---

(١) خطب أحد نواب جنوب فرنسا وأعلن أنه يجب على الحكومة أن تضمن لكل فلاح يبلغ الخمسين معاشًا قدره أربعمائة فرنك، فبعد انفضاض الاجتماع تحدث عمدة المدينة الذي كان حاضرًا حديثًا خاصًا مع النائب ولاحظ له أنَّ ما وعد به الفلاحين مستحيل تحقيقه، فأجاب النائب إنني أعرف ذلك، ولكن هذه الوعود تسرهم دائمًا ولقد كان زعماء مؤامرة بابوف يقولون هم أيضًا لأنصارهم: لا تقتصدوا في الوعود فإن التخلص منها ميسور دائمًا بحسب الأحوال.

ويظهرونه له بشـيء أكثر من الكلام؟ ولكنه يكفي الشخص مع الأسف في بعض الجهات ـ وإن كان مجهولًا ـ أن يهتف للكومون، وأن يلبس قميصًا، وأن يسب القسس الذين يربون أبناء الشعب، وراهبات الرحمة اللائي يخصصن حياتهن للعناية بالمرضى، يكفيه هذا ليذاع عنه أنه صديق الشعب وبطل من أبطال الطبقة العاملة، والمدافع عن الأرامل والأيتام وحامل لواء الإصلاح الاجتماعي. إنَّ أدعياء صداقة الشعب هؤلاء هم في الحقيقة ألد أعدائه. لقد كان واشنجتون يخشى هؤلاء الأصدقاء أكثر مما يخشى الإنجليز فهو يقول: «إنني أبكي دمًا على مستقبل بلادي إذا لم تحل حكمة الشعب الأمريكي دون وقوعه في قبضة أمثال هؤلاء الرجال. إنهم يفسدون كل ما أصلحناه، إنهم يقيمون حكومة شغب مستمر وجماعات ادعائية تقاوم المؤتمر الوطني. إنهم حكومة داخل الحكومة، وأي حكومة! حكومة أكثر الأشخاص جرأة وفجرًا وفسادًا».

ووصف فينلون وظيفة الوسيط فقال: «إن أضيق الناس عقولًا وأكثرهم فسادًا هم الذين ينبغون في هذه المهنة. وهذه الملاحظة تنطبق على وسطاء الشعب، فإن أكثر الناس جهلًا وفسادًا ينبغون في باريس كما في أثينا في التأثير على الجمهور!

ومتملقو الشعب، الوسطاء، يسجدون للشمس حين تشرق ويديرون ظهورهم إليها حين تأفل. وكما أن وسطاء الملك سرعان ما ينقلبون خدامًا للشعب غداة الثورة كذلك يصبح متملقو الشعب غداة الانقلاب أو عودة الملكية سماسرة للملوك[1] فهم يعاقبة في أيام الإرهاب وأعضاء في مجلس شيوخ الإمبراطورية وأنصار للملكية في عهدها، على حين تنظر جميع الأحزاب بريبة إلى الرجال المعتدلين الذين لم يتملقوا الرعاع ولا الملوك.

---

(١) يقول أحد مؤرخي العهد: إنه عندما قتل أتيين مارسيل أخفى أصدقاؤه قبعاتهم الحمراء وبادروا لمقابلة ولي العهد وهتافاتهم أعلى من هتافات الآخرين.

ويقول مونتسكيو: «إن الطمع المصحوب بالكسل، والانحطاط المصحوب بالكبر، والرغبة في الثراء بغير عمل وازدراء الصدق، والتملق والخيانة والغش ونقض العهود واحتقار واجبات المواطنين هي فيما أعتقد أخلاق غالبية الوسطاء» إن هذا الوصف ينطبق على متملقي الشعب كما ينطبق على متملقي الملوك. فالوسطاء يهمسون في آذان الأمراء الشبان: «حرروا أنفسكم من كل وصاية، وتخلصوا من الاستعباد الذي أنتم فيه، ولا تطيعوا أحدًا... غيرنا» ويوجه المتملقون إلى الشعب حديثًا مشابهًا حتى يجعلوه يستريب في العظماء الذين ينيرون له الطريق ويفترون على أصدقاء الشعب الحقيقيين.

ولكي يتمكن الوسطاء من صغار الأمراء يسعون إلى إفسادهم، كذلك يفعل متملقو الشعب، فهم ينشرون في أوساط العمال مطبوعات يسمونها أدبية وهي في الواقع مفسدة للآداب. يفعلون ذلك لأنهم يدركون أنهم إذا أفسدوا العمال سهل عليهم تلقينهم الآراء الثائرة، لأن هناك ارتباطًا وثيقًا وتأثيرًا متبادلًا بين الأعمال والأفكار. فالعامل الذي يعيش عيشة مستقيمة ينفر عادة من الآراء المضادة للهيئة الاجتماعية، أما العامل الفاسد فهو على العكس فريسة سهلة بين أيدي الدعاة. العامل الذي يخلق لنفسه حاجات جمّة ويركن إلى العمل القليل يكون أميل للقول بأنه يجب إعطاء كل بقدر حاجته، أما الرجل القانع، العامل، فيدرك بفطرته أن المبدأ الصحيح هو لكلٍّ بقدر عمله.

ويتخذ المتملقون، في سبيل إفساد الشعب، محاربة الدِّين قاعدة من قواعد الحكم فالدِّين يدعو إلى طاعة أولي الأمر واحترامهم، لذلك يسعى طلاب الثورة الراغبون في قلب نظام الهيئة الاجتماعية بكل وسائل الدس إلى حرمان الشعب من الدِّين ليسهل عليهم تحريضه على التمرد[1].

---

(١) كان روبسبيير أقل تحاملاً من ذلك لأنه يقول: يجب أن نرحب بكل نظام، وكل مبدأ يدخل السلوان على الناس ويرفع عقولهم، فيجب على المتشرع أن يعتبر حقًّا كل ما هو مفيد =

فنواب الشعب الذين يسخرون في دخيلة أنفسهم من كلمات الحرية والصالح العام، يحركون دائمًا تلك الكلمات كأنها الأعلام. إنَّ حب الحرية وإدراك كنهها يفترض احترام الآخرين وحبهم، ومع ذلك فالذين يكثرون من الحديث عن الحرية إنما يطلبونها لأنفسهم لا لسواهم، وتتلخص وجهة نظرهم في أن الحرية لفظ رنان يحسن النطق به دائمًا لاكتساب الشهرة وإن فاضت قلوبهم في الوقت نفسه بالأحقاد: حقد للدِّين وحقد للتفوق الاجتماعي وحقد للسلطة وحقد للملكية، فكيف يتكون حب الحرية من مجموع هذه الأحقاد؟ وما أقل الذين يحبون الحرية حقًّا؟ فهي عند البعض، الحقد على الأشراف، وعند البعض الآخر كره الدِّين والقسس. وكانت الحرية عند بعض اليعاقبة عام ١٧٩٣ حب مصادرة الأملاك لحساب الأُمة والحقد على الأشراف والقسس. وكانت في عام ١٨٣٠ عند بعض منتصري يوليو حب الأرض وعند البعض الآخر كره التفوق الاجتماعي. وكما تميل روح الحسد إلى الظهور يميل كذلك حب الحرية إلى الظهور، فهذا يحب الحرية لما تجود عليه من تعبيرات بليغة وعواطف مثيرة. وذاك يحبها لأنها وسيلته الوحيدة لنيل السلطان والثروة، وثالث يقع تحت تأثير تاريخ الثورة، فيحلم بأن يصبح روبسبيير زمانه، ورابع يريد أن يكون دانتونًا جديدًا. ويظن بعض الشبان أنهم يحبون الحرية وما يحبون في الواقع إلَّا الصخب والتغيير والتمرد. فالخضوع يتعبهم، والهدوء يضجرهم، والسكون يضايقهم، فلا شيء عندهم أتعب من النظام ولا أسخف من الهدوء التام. إنَّ الهياج هو الحياة وقليل من الشغب يغيّر مجرى سكون الحياة. فالإنسان يشعر بالحياة تدبُّ فيه عندما يكسر بعض زجاج مصابيح الإضاءة في الطرقات وبعض زجاج المحلات التجارية، ويكون الشعور أتم إذا استطاع أن يصيب رؤوس بعض رجال البوليس. ويخلط كثير من العمال من جانبهم بين الحرية وبين

= للعالم، سهلًا تطبيقه، وفكرة إله متعالٍ وخلود للنفس تذكرنا دائمًا بالعدالة فهي لذلك فكرة اجتماعية وجمهورية.

مشـــاغبات الاجتماعات العامة. وتتصور النفوس القلقة أنها تحب الحرية لأنها تمج كل سلطان، وكثيرًا ما تحقد على الحكومة لمجرد اتهامها بمخالفات بسيطة للوائح البوليس... وإنك لتجد روح المعارضة للحكومة تشـــمل الجميع حتى الذين يطلبون رضاء الحكومة. فالمواطن الذي لا يحســـن إدارة عمله، أو يجني محصولًا سيئًا يفرج عن نفسه بالسخط على الحكومة. والرجل الذي لم تكسبه التجربة ومسؤوليات الأُسرة رزانة وحكمة يكره النظام ولا يشعر بواجب احترام السلطة. لذلك تجد الفوضوية التي تمجد الثورة أنصارًا بين الشبان.

ويفهم السياسيون والأحزاب السياســية عادة أن الحرية هي أن يكون لهم الحق في عمل ما يريـــدون وإلزام الآخريـــن اتِّباع أمرهم. فإذا ســـاد الحكم الأرستقراطي، فالحرية هي المحافظة على امتيازات الأرستقراطيين، وفي عهد دعاة الشعب يطلق هذا الاسم على الإباحة واضطهاد الأقلية للأغلبية. وقد يظن أن الطغيان المحلي يجب أن لا يوجد في هيئـــة اجتماعية ديموقراطية، ولكن الواقع أن الحكومات التي تسمي أنفسها حرة ليس لها من الحرية إلَّا الاسم. وكل ما في الأمر أن فريقًا تولى الإرهاق بدلًا من فريق آخر.

لا يحب أحد أن يقع عليه اضطهاد ولكن كل إنســـان يودُّ لو اســـتطاع أن يضطهد الآخرين، وعلى كلٍّ فعدد الذيـــن يطلبون الحرية للجميع ضئيل جدًّا، وأغلب الناس يطلبون الحرية لأنفســـهم، ولأصدقائهم. وكل الأحزاب تسعى للوصول إلى السلطة لتضطهد خصومها. وأكثر الناس تضررًا من الاضطهاد في المعارضة ينسون «مبادئهم بمجرد وصولهم إلى الحكم، وبعد أن كانوا السندان يحبون بدورهم أن يصبحوا المطرقة. وقد تطغى الجماعة كما يطغى الدكتاتور العسكري، فإنَّ نقل جميع السلطات من يد الملك إلى أيدي جماعة ليس معناه قيام الحرية بل انتقال الاستبداد من يدٍ إلى أخرى.

وكلما أرادت الأحزاب السياسية أن تضطهد خصومها لجأت إلى القول بأن

المجموع في خطر، وأشبعت عند ذلك أحقادها الخاصة بدعوى سلامة الشعب. فما يسمونه الصالح العام هو في الواقع صالحهم الخاص. وهم يسنون القانون بدعوى سلامة المجموع وما غرضهم إلّا ضمان السلطان لهم... لأنهم يخلطون بين مصلحتهم الخاصة ومصلحة الهيئة الاجتماعية، وشتان ما بين الاثنين، ويكتشفون خطرًا أهليًا حيث لا خطر إلّا على أطماعهم.

والسياسيون مقنّعون دائمًا. يودُّ كل حزب أن يقضي على خصومه، فيخفي أطماعه وجشعه تحت ستر من الألفاظ الخلابة. ولقد وصف توسيديد رياء الأحزاب، فقال: «إن الذين يشغلون المكان الأول في كل مدينة، يصفون السلطة التي اغتصبوها بأحسن الأوصاف ويعلنون تارةً أنهم يدافعون عن المساواة السياسية، التي طالما تمن بها الحكومات الشعبية وتارةً عن أرستقراطية عاقلة متزنة. والأحزاب جميعها تنسب الفضل لها دائمًا فيما وصلت إليه البلاد من تقدم ولا تتردد لحظة في محاولة إسقاط الحزب الذي يلي الحكم، وما خلافاتهم إلّا وليدة الرغبة في تولي الحكم، وهي رغبة منشؤها الطمع والجشع وما إليهما من المبادئ المحفزة لهم: إن الغيرة تحرض الرجال لمهاجمة بعضهم البعض.

وإذا كان من الحكمة أن لا نحكم على الناس بمظهرهم فمن الحكمة أيضًا أن لا نحكم على الأحزاب السياسية بالعنوان الذي تتخذه. فالأشخاص الذين ينحصر همهم في العودة بالهيئة الاجتماعية إلى الهمجية الأولى يسمون أنفسهم «بالإصلاحيين» وغيرهم ممن يجهلون أنه لا سبيل إلى المحافظة على الهيئة الاجتماعية إلّا بالتدرج في التحسين والتغيير يسمون أنفسهم «بالمحافظين» وإن لم يحافظوا على شيء. وفي لغة الثوريين يسمون الأشخاص الذين لا يعملون «العمال» وكان سفاكو الكومون يسمون الجنود المحاربين دفاعًا عن النظام «القتلة»، ويمثلون أنفسهم بأنهم ضحايا طغيان

الطبقة الوسطى. وكان سفاكو سبتمبر والثوريون الذين يمضون أوقاتهم بين الموبقات يطلقون على أنفسهم «الفضلاء» وكان هنريو وشركاؤه الذين يعيشون من السلب والنهب يدعون أنهم إنما يطلبون غنى الأخلاق والفضائل وحب الوطن.

والمتطرفون الذين يهاجمون الوظائف والموظفين هم أول من يطلب إنشاء وظائف عامة، ليسوا أهلًا للقيام بها، ويحرضون على الموظفين الأكفاء المستقيمين أملًا في أن يحلوا محلهم. فحكومة الديركتوار، تلك الحكومة الفاسدة المتطرفة، كانت تتحدث عن الفضيلة والإنسانية والعدالة حتى بعد ١٨ فروكتيدور. ولما سن قانون النفي قال أحد مؤيديه: إنه ينطبق على قواعد العدل والإنسانية. وألفت النظر إلى أنه لن تراق قطرة من الدماء، وأنَّ هذا القانون يخلصهم من أعداء الجريمة بطريقة إنسانية. إن أصدقاء الحرية، في عرف المضطهدين، هم دائمًا أعداؤها. والرجال الذين لا يحبون أحدًا يسمون أنفسهم أصدقاء الشعب، والذين لا يحبون وطنهم، يدَّعون أنهم يهيمون بحب الإنسانية. ويقول الفوضويون: إنهم يفرطون في الوطن ليزدادوا مقدرة على خدمة الإنسانية.

فإذا أراد السياسيون سن قوانين شاذة قالوا عنها: إنها مؤقتة ولكن لا تكاد تسن حتى يبدأ السعي لجعلها دائمة. وكثيرًا ما تلجأ الأحزاب السياسية لتحريك شبح مؤامرة أو أي خطر موهوم آخر للوصول إلى سن قوانين شاذة! فهم يستعينون بالخوف للحصول على الاقتراع. فإذا أردت أن تعرف السبب الحقيقي لإصدار أي قانون فلا تبحث عنه في البيانات الرسمية التي تقال عند عرض ذلك القانون، لأن الأسباب الظاهرة ليست دائمًا بالصحيحة. ويقول سانت أفريمون في رواية تمثيلية هزلية أسماها «السيد السياسي» أظهر فيها عيوب الخداع السياسي، على لسان أحد

أشخاص الرواية: «لا تقل في خطاباتك شـيئًا مما تفكر فيه ولا تصدق ما يقال لك إلّا بالنسبة نفسها، فالخطابات والبيانات الرسمية ليست في غالبها إلّا مجموعة أكاذيب». وَلَكَم زور في الجريدة الرسمية نفسها ونشرت فيها بيانات مكذوبة عمدًا. ويقول السياسيون: إن الشعب يجب أن يخدع، ومن الضروري أن يدرس الملوك أو وزراؤهم كيف يقودون الشعب ويوجهونه بالكلمات المعسولة ويسـخرونه ويخدعونه بالمظاهر... وكيف يستعينون بالكتّاب الفطاحل الذين يؤلفون المنشورات والتبريرات والبيانات المنمقة ليقودوا الشـعب من أنفه ويجعلوه يقرأ ولا يقر دون أن يعلم ما الذي يقره وما الذي لا يقره[١].

وكتب فورييه رسـالة يفضح بها محاولات وتدجيل أنصار سـان سيمون وأون بأنهم، على حد قوله: «العميان يقودون العميان، فهم إخوان كاذبون كل غرضهم أن يكون لهم أصبع في الحكم والمال والممتلكات الخاصة».

ولو أردت أن أظهر تدجيل الأحزاب السياسية جميعها لاحتجت إلى مجلد ضخم، لذلك سـأكتفي بإظهار بعض الملاحظات الوجيزة في هذا الموضوع الذي لا نهاية له.

ما قيمة إخلاص السياسـيين الذين يقرُّون قوانين راديكالية بينما يقولون عن أنفسـهم: إنهم معتدلـون؟ إن كانوا معتدلين في شـيءٍ ففي الشـجاعة والإخلاص. وماذا تقول عن حسن نية أولئك (يقصد المحلفين وأغلبهم تجار) الذين يطلب منهم محاكمة الشـيوعيين فلا يجرأون على التسـليم بمبادئهم خشية الازدراء العام ولا على استنكارها خشـية فقدان زبائن مربحين؟ وهل الاشتراكيون مخلصون حين يعلنون أن لا شيء يربطهم بالفوضويين بينما هم

(١) جبرييل نوديه. الانقلابات فصل ٤.

يحالفونهم ويحتجون على إجلاءات القمع الموجهة إليهم؟ وهل تخلص الصحف الراديكالية والنواب الراديكاليون حين ينسبون إلى البوليس والطبقة الوسطي والقسس إلقاء القنابل؟ ألا يفعلون ذلك تضليلًا لسخط الشعب؟ وأليس يمكن القول بأن مهاجمة الاشتراكيين للقسس هي مجرد مناورة سياسية ماهرة تنحصر في لفت نظر الشعب عن الخطر الاشتراكي الذي يجب عليه أن يخشاه وحده؟ وهلا يقصد الاشتراكيون والراديكاليون تحقير الجمهوريين المعتدلين حين يتهمونهم بأنهم محافظون وأنصار للقسس كلما وجدوا منهم محاربة لدسائسهم الثورية؟

وهل هم مدفوعون حقًّا بمحض الشفقة حين يصفون فاقه الشعب ذلك الوصف القائم الذي يزيدون تأثيره بمغالاتهم في تصوير سعادة الأغنياء؟ أليس غرضهم من هذه المقارنة استثارة غضب الشعب؟[1].

وهل يمكن القول بأن الأقوال المختلفة التي يوجهها الاشتراكيون للعمال والفلاحين كل منهم بدوره دليل على حسن النية؟ إنهم يقولون للفلاحين: إنهم سيحمون ويحترمون الملكيات الصغيرة بينما يعدون العمال بحرية التجارة والقضاء على الملكية. أمخلصون هم حقًّا حين يعدون بالقضاء على الفروقات الاجتماعية وعلى الآلام والفاقة، وحين يضمنون الغنى والسعادة للجميع ويعدون بإبدال جنة الخلد بالأرض التي هي وادي الدموع، حيث يصبح الرجال جميعًا ملائكة وتصبح القوانين والمحاكم والسجون عديمة الجدوى؟ أليس ينطبق على هذه الوعود الكاذبة تلك الكلمات التي قالها تاسيتوس: «من الألفاظ ما هو خادع وفسيح، إنها تحمل بين طياتها ظلًّا من الحرية وتعبّد الطريق للسقوط في أسوأ عبودية».

---

(١) إنَّ السياسيين الذين يغالون في وصف سعادة الأغنياء يزيدون في حسد الفقراء ويضاعفون آلامهم.

وهل حقًّا إن كل اهتمام أصحاب هذه الوعود، الذين يعلنون عن أنفســهم، موجه إلى مصلحة الشعب وحده؟ إن أكابرهم كثيرًا ما يدفعون غيرهم أو يكتبون هم أنفسهم مقالات تقريظية لأنفسهم، عاملين بنصائح بيكون، للذين يريدون أن يصلوا، بالإعلان عن أنفســهم، فهو القائل: «إذا أعوزتــك الجدارة فتظاهر بها، تظاهر بالفضل وبالمقدرة وحتى بالغنى، فالتظاهر كالافتراء يترك دائمًا أثرًا في العقول. ويضمن احترام الجموع العديدة وإن استحققت به احتقار العقلاء. تلك نصيحة يمجها الخلق السليم ولكنها مفيدة جدًّا في عالم السياسة».

أيأملون حقًّا في إقامة حكم الإخاء بتحريضهم الطبقات المختلفة بعضها ضد الآخر، وفي أن يقودوا الوطن إلى السلام والاتحاد يما يعدون من عناصر حرب أهلية؟

وهل الدعاة الذين كل همّهم إثارة الهياج والإضرابات يحركهم حقًّا حبهم للشعب؟ إن المحرضين يبتعدون عن الخطر كلما بدأ الشغب ولا يلقون القنابل بل يكلفون غيرهم بإلقائها. إنهم يقلدون أولئك الثوريين الذين كانوا يسببون الفتنة ثم يختفون وينتظرون في اطمئنان نهاية المعركة.

ويلجأ المهيجون لتحريض الجموع وإثارتهم إلى عذر مختلف أو صيحة مؤثرة. ففي إبّــان الثورة كانــت الفتن العديــدة تقع بين صيحــات الخبز والدستور. ولم يكن أولئك الذين يطلبون الخبز في حاجة إليه. فعندما هجم على المؤتمر في بريريال رجال ونســاء يطلبون الخبز وجدت جيوب أولهم مملوءة... بالخبز. وخوف المجاعة الذي طالما اتخذ أساسًا لعدد من الثورات كثيرًا ما كان مجرد تكأة.

وتنظم المشــاغبات دائمًــا بالطريقة نفســها: ترســل النســاء والأطفال والمتسكعون في الطليعة وحولهم جموع غفيرة تحاصر المكان المراد مهاجمته أو الجنود المراد الاعتداء عليهم. ولكي يصلوا إلى إثارة الجموع بسرعة يجتهد

زعماء الحركة الثورية بإطلاق بضعة أعيرة نارية، فإذا قتل الجنود أحد الثائرين دفاعًا عن أنفسهم كلف زعماء تلك الحركة من يحمل الجثة ويطوف بها الشوارع ويعلن أنَّ الحكومة تقتل الشعب. وهم يضمون إليهم المجرمين الذين يملأون المدن الكبيرة، وبالأخص باريس أو الذين يخفون إليها بغية انتهاز فرصة المشاغبات للسلب.

وينتهز المجرمون فرصة المشاغبات ليقتلوا ويسرقوا بدعوى المصلحة العامة. ويقول نوديه: إنه في أثناء مذبحة سانت بارتلي قُتل عددٌ من الكاثوليك ضحية المعمعة. فهناك أناس انتهزوا فرصة الهياج ليقتلوا خصومهم بدعوى الدِّين. وفي إبان الثورة ارتكبت انتقامات فردية، لخصومات شخصية، باسم الحرية. وفي أيام الديركتوار هجر المدن رجال ممن اشتركوا في الهياج الشعبي ليرتكبوا جرائم جديدة في الطرق العامة تحت ستر الانتقام ورد الاعتداء.

وفي جنوب فرنسا على الأخص، كانوا يصبغون جرائمهم بصبغة السياسة. فيقتلون، بدعوى الانتقام من اليعاقبة، مشتري الضيعات التي صادرتها الأُمة... وحاولوا أن يضعوا أيديهم على الأموال العامة وأن يغتصبوها من محصلي الضرائب أنفسهم بدعوى محاربة الحكومة. وكذلك رئي في أيام الاضطرابات مدينون يتهمون دائنيهم بخيانة الوطن، أو يفتشون منازلهم للبحث عن مستندات مديونيتهم. ووجد مدينون تخلصوا سنة ١٧٩٣ من ديونهم بالتحريض على القبض على دائنيهم ومحاكمتهم بدعوى أنهم أرستقراطيون.

ويلجأ زعماء الثورة لإثارة الشعب أحيانًا إلى الإغراء بالنهب والسلب وتقديمه طعمًا. وقد لجأ زعماء مؤامرة بايون إلى هذه الوسيلة فقد كتبوا إلى أنصارهم: «لا ضرورة للخطب والبيانات الطويلة لحمل العساكر على العمل، ففي الخمر وأمل السلب ما يكفي». وكأني بهم قد قرأوا قول تاسيتوس: «لا شيء يحرض الجموع على الحروب الأهلية أكثر من الشجار والنهب». وقد

لاحظ أفلاطون أيضًا سعي الدعاة ليحتفظوا بسيطرتهم على الشعب بأن يعدوه بتراث الأغنياء. ولكي يدفع ديمولان الجموع للهياج أغراهم بقوله: «إن أربعين ألف منزل وقصر وبيت ريفي، أي: ثلثي ممتلكات فرنسا ستكون جزاء عزمكم».

ولم يتنبه إلى رياء الشيوعيين بعد. لقد كان ديليكلوز يكذب على الدوام. وفي أثناء حصار باريس كان الرجال الذين ألفوا الكومون فيما بعد يتظاهرون بحقدٍ كبيرٍ على البروسيين ولكنهم في الواقع تخلفوا عن محاربتهم. لقد كانوا يعلنون الحرب (إلى النهاية) لمجرد وضع أيديهم على المدافع. والسبب الذي من أجله قتلوا الجنرال كلمان توماس هو أنه اجترأ على فضح ريائهم. ولقد رأينا بعد ذلك أكثر الناس صياحًا ضد استبداد الإمبراطور يطبقون بأنفسهم أسوأ أنواع الطغيان.

إن زمننا خصب بالرجال الذين يتحدثون عن الحرية، وهم في المعارضة، ليسقطوا الحكومة القائمة، فإذا ما أوصلتهم تدبيراتهم إلى السلطة رفضوا أن يمنحوا غيرهم أي نوع من أنواع الحرية.

«إنهم ليسقطوا الحكومة يتكلمون عن الحرية فاذا ما سقطت الحكومة هاجموا الحرية بأنفسهم». فالذين كانوا في طليعة مهاجمي الطغيان يطغون بدورهم، والذين كانوا أرفع الناس صوتًا في إظهار إساءة استغلال السلطة يسيئون استغلالها كغيرهم، بل وأكثر منهم. لقد قال جوته عن رسل الحرية المرائين هؤلاء: «لقد كنت دائمًا أكره رسل الحرية فإن الهدف النهائي الذي يتطلعون إليه هو أن ينالوا حق العمل باستبداد». إنك لا تستطيع أن تعتقد في إخلاص الرجل إلّا إذا رأيته يطبق وهو في الحكم مبادئ الحرية التي طالما ادّعاها وهو في المعارضة.

الاستغلال السياسي

بينما يأمر الضمير والدِّين الإنسان بأن لا يطمع فيما يملكه غيره وأن يكسب عيشه بعرق جبينه، يقول له الجشع والرغبة الجنونية في الملذات والكسل: «إنَّ نهب ممتلكات الغير لذيذ والعيش على حساب الغير رغد».

كانت الحرب عند الشعوب القديمة وسيلة الثراء على حساب المغلوب. فهل تغيّر الحال، بالنسبة إلى الدول الحديثة؟ يقول سيروس لجنوده: «إن من المسلَّم به في كل مكانٍ وزمانٍ أن البلد الذي يُحتل أثناء الحرب يصبح بما فيه من رجال وأموال ملكًا لفاتحه».

ويروي آشيل في الإلياذة أنه نهب اثنتي عشرة مدينة ووضع يده في كل منها على غنائم كبيرة. ولما اختلف مع آجمنون هدده بأنه ينصرف عنه وأن يحمل معه كل الغنائم التي كانت من نصيبه، «الذهب والبرونز اللامع والحديد البارق والنساء الجميلات اللابسات الحلي». ويشكو آشيل دائمًا من جشع آجمنون فهو ينعته بأنه: «أقل الناس شبعًا، مدمن على الفجور شره في الكسب»، ويلومه دائمًا لأنه «يغمر نفسه بالغنى ويختصها بنصيب الأسد من كل غنيمة» ويقول له: «عند توزيع الغنائم يفوق نصيبك نصيبي بكثيرٍ، أما أنا فيجب أن أقنع بأن أحمل لمراكبي جزءًا ضئيلًا بعد أن أفني

نفسي في المعركة».. وهو يقول بجرأة: «فهذا الملك العظيم منح الجنود جزءًا صغيرًا من الغنيمة، واحتفظ لنفسه بالنصيب الأوفر، وأعطى الباقي للملوك وقواد الجيش».

ولم يكن يقنع الغزاة بتوزيع ثروة المغلوبين بينهم بل كانوا يستولون على نسائهم. فقد أخذ آجمنون كريزيس التي فضلها على كليمنسترا وأخذ آشيل بريزيس ذات الخدين الناعمين الأسيلين. وكان الغزاة كلما استولوا على مدينة، يحرقونها ويذبحون رجالها ويحملون النساء والأطفال وكثيرًا ما كانوا يتخذون الرجال عبيدًا بدلًا من قتلهم[1].

إنَّ جميع الحجج التي أبديت لتبرير الرق لا تخرج عن كونها أعذارًا أُريد بها إخفاء الرغبة الوحشية في تحويل أناس إلى دواب للحمل وحرمانهم من نتاج عملهم. فقد كان المنتصرون يلزمون المغلوبين الذين استعبدوهم بالصرف عليهم، وكان الفلاسفة ورجال السياسة الأقدمون يدعون أن من الضروري أن يجد المواطنون بعض الفراغ ليشغلوا أنفسهم بالأعمال العامة وأنه لا بد لهم من أن يعهدوا إلى العبيد بمطالب الحياة المادية. ففي إسبرطة ذاتها، حيث لم يكن للترف وجود كان لكل مواطن عدد من العبيد يخدمونه[2].

---

(١) كان الرجال الأقدمون يعتبرون استعباد المغلوبين مشروعًا لدرجة أنَّ الرومانيين كانوا يعتبرون مواطنيهم الذين أُسروا ولم تدفع عنهم الدية عبيدًا، فإذا عاد الأسرى وجدوا مركزهم الاجتماعي قد هبط. ولما استولى الإسكندر على طيبة هدم المدينة وباع جميع سكانها وكان عددهم ثلاثين ألفًا. وكان المغلوبون في الشرق يهبط بهم إلى أحط مستوى.

(٢) ومن المعروف أنه عندما بعث الأوفيريون خمسة آلاف إسبرطي لمساعدة الآثينيين ضد ماردونيوس كان مع كل إسبرطي سبعة عبيد. ومعروف أيضًا أن عدد الأرقاء في روما كان كبيرًا جدًا. وزاد عددهم بعد الحرب التي قادها لوكولوس في بنتوس لدرجة أن سعر العبد هبط إلى أربعة دراخمات، أي: ما يساوي ثلاثة عشر قرشًا.

وكان القدماء يزدرون العمل اليدوي. ويقول أحد أشخاص ميناندر: إن من المقبول أن ينتصر الناس في الحرب أما فلاحة الأرض فتترك للعبيد.

وأشهر فلاسفة اليونان، أفلاطون وأرسطوطاليس وأكزينيفون كانوا يزدرون العمل اليدوي أشد ازدراء. ويقول أفلاطون: «إن الطبيعة لم تخلق الإسكاف أو الحداد فتلك أعمال تحقر الأشخاص الذين يتولونها».

والشاعر هزيود وسولون الحكيم هما وحدهما اللذان امتدحا العمل. وكانت الفلاحة في روما محترمة وحدها، أما ما عداها من المهن الصناعية فمحتقر. ويقول شيشرون: إن كل العمال، مهما كان عملهم، طبقة دنيئة لا تستحق أن تكون في عداد المواطنين.

وأولئك القدماء الذين كانوا يخجلون من العمل اليدوي لم يكونوا يخجلون من السلب والنهب بل كانوا يرون من الطبيعي أن يسطو الشعب القوي على ممتلكات الأُمة الضعيفة. وكان ساستهم يؤسسون المستعمرات بطرد المغلوبين من أراضيهم وإسكان مواطنيهم فيها وتوزيع المساكن والأراضي عليهم. وقد سمع جنرال يوناني يقول ـ بعد حملة موفقة ضد الفرس ـ إلى من لم يصحبه من مواطنيه: إنهم إذا كانوا يعيشون في الفاقة فالذنب ذنبهم لأنه كان يمكنهم أن يرسلوا مواطنيهم الفقراء معه ويرونهم في بحبوحة الغنى، لأن كل هذه الممتلكات مكافآت تنتظر من يغزوها. ولم يبدِ أفلاطون اعتراضًا على السلب والنهب إلّا حين ارتكبتها مدينة يونانية ضد مدينة يونانية أخرى.

وكانت الحرب صناعة عدد كبير من الشعوب المتوحشة. يقول تاسيتوس: «إنك لن تنجح في إقناع الرجال بأن زرع الأرض وانتظار المحصول أفضل من مهاجمة الأعداء واحتمال الجروح. بل إنهم ليندفعون إلى القول بأن الحصول

بالعمل على ما يمكن الوصول إليه بإسالة الدماء دليل على الكسل والجبن» ويبدي تاسيتوس دهشته من عادات هذه الشعوب ومع ذلك فقد أحال الرومانيون الحرب إلى أداة للنهب باستيلائهم على أراضي الشعوب التي غلبوها. كانوا يصادرون أراضي البلاد التي يحتلونها فتحًا وهم الذين وضعوا قاعدة المصلحة العامة، وكانت تلك الأراضي تباع لفائدة الدولة أو تعطى بالإيجار لأغراض استعمارية. وكان الرومان ـ بحجة منح البلاد المجاورة قوانين ـ يطلبون الثراء بالنهب، ويغرقون البلاد المحكومة تحت وابل من الضرائب ـ. ويقول شيشرون: «إن مقاطعاتنا تئن والشعوب الحرة تضج بالشكوى، والملوك يصخبون ضد جشعنا ومظالمنا، ولا يوجد مكان مهما كان بعيدًا لم تمتد إليه أطماع مواطنينا المجحفة». ولما غادر أيبوس سيليسيا وجدها شيشرون خرابًا بلقعًا «حتى ليظن الرائي أن حيوانًا مفترسًا اجتازها». وعيّن شيشرون حاكمًا على هذه المقاطعة المنهوبة فاستطاع، مع ذلك، أن يجمع منها في سنة واحدة مليونين ومائتي ألف سيسترس بطريقة مشروعة.

وكانت الغنائم التي تؤخذ من الأعداء في الأزمنة القديمة تُرسل لروما أو يتولى القواد بيعها وتوريد ثمنها للخزينة العامة. وكان على الجندي يوم التحاقه بالجيش أن يقسم بأنه لن يختلس في اليوم أكثر من شيء قيمته لا تتجاوز قطعة فضية واحدة. ولكن قواد الرومان أخذوا يوزعون جزءًا من الغنائم بين جنودهم. فعندما غزا بولوس أميليوس مقدونيا وزع جزءًا من الغنائم على جنوده ولكنه لم يشبع جشعهم واعتبر الجيش أنَّ النصيب الذي أُعطي له صغيرًا فعمل على أن لا يعترف لأميليوس بفضل انتصاره. وفي عهد لوكولوس شاعت عادة النهب هذه. وعندما طارد جيش لوكولوس متريداتس استطاع هذا الأخير أن يفر بتركه بغلًا محملًا ذهبًا في طريق مطارديه، فترك الجنود الرومانيون المطاردة ليستولوا على المال. ولقد كلّف لوكولوس بمناسبة

حفلات انتصاره من يحمل في الموكب سجلًا يدل على أنه أعطى لكل جندي ٩٥٠ دراخما. وأصبحت الخدمة العسكرية وسيلة للحصول على الثورة بطريق النهب. وكانت الجنود تتذمر كلما رأت القواد تستولي على المدن بالمفاوضة بدلًا من القوة. ويقول بلوتـــارك: إن جنود لوكولوس شـــكوا من قائدهم لأنه فاوض المدن لتسلم له ولم يستولِ عليها بالقوة ولم يترك لهم فرصة للنهب، وقارنوا بمرارة بين مصيرهم ومصير جنود بومبـــي الذين هم الآن قابعون في منازلهم بين أزواجهـــم وأولادهم، يملكون الأراضي ويســـكنون بلادًا جميلة كالأغنياء المحترمين.

وكان القواد في السنين الأخيرة للجمهورية يشجعون جشع الجنود ليكسبوا بذلك صيتًا وشهرة، ويجتهدون بما يبذلونه من عطاء في ضم الجنود لصفهم، فقد سمح لهم سيلا بأن ينهبوا الأفراد والدولة وكان بومبي يوزع النقود عليهم. وأغناهم قيصـــر فأخضع الغال بجنود الرومان وحكـــم الرومان بأموال الغال. ولقد كان قيصر كريمًا على الأخص في عطائه للجنود الإسبان والألمان الذين عهد إليهم بحراسته. ونجح أغسطس في تركيز السلطة بين يديه بضمانه تأييد الجنود بهداياه الســـخية وبما كان يوزعه عليهم من قمح. وعندما غزا نابليون اللومباردي في ١٧٩٦ اتَّبع مثال قيصر وأغسطس في النداء الذي وجهه لجنوده: «أيها الجند إنكم لا تكادون تطعمون أو تكســـون... إنني أقودكم إلى أخصب وديان العالم. ســـتجدون هناك مدنًا عظيمة ومقاطعات غنية ســـتجدون هناك الشرف والجاه والغنى». واعتمد خلفاء أغسطس في الحكم على القضاة الذين انتهى بهم الأمر إلى تصفية الإمبراطورية جميعها، فقد باعوها ســـنة ١٩٣ قبل الميلاد إلى ديديوس جوليانوس بسعر ٦٢٥٠ دراخما لكل جندي.

ولم يكن الرومان وحدهم الذين ينهبـــون العالم بدعوى تمدينه. فإنَّ أكثر الشعوب عاملت الشعوب الأخرى معاملة الصائد للطير. وكم من آلاف الرجال

طُردوا من بلادهم أو شُردوا أو استعبدهم رجال آخرون؟ فرجال الشمال المعوزون اتجهوا إلى الجنوب بحثًا وراء بلاد أغنى، كما اتخذوا الحروب ذريعة لنزع الملكيات واغتصابها. فعندما غزا النرمان إنجلترا استولوا على الأرض وعلى سكانها وأسموهم «رعايا»، أي: الذين دخلوا في رعايتهم. وكان على المغلوبين أن يعملوا لفائدة الغالبين. وجاء كتّاب سياسيون يؤكدون أن للغالب حق وضع يده على المغلوبين.

والنظام الإقطاعي، في صميمه، مجرد ترتيب انتصار واستغلال غزو. فالعمال المتصلون بالأرض هم المغلوبون المضطرون لحرث الأرض لمصلحة الغالبين، والملزمون بدفع الجزية أيضًا.

وكما انتهب الرومان العالم القديم انتهب الإسبان والبرتغال العالم الجديد، وانتهب المغول والأفغان والإنجليز من بعدهم الهند، وانتهب الألمان والنمساويون والفرنسيون والإسبان إيطاليا، وانتهب الإنجليز إيرلندا وهكذا، وهكذا. وكم شنت الشعوب الأوروبية الحروب على سكان آسيا وأفريقيا وأمريكا ليجبروهم على شراء منتجاتهم ومنسوجاتهم وكحولهم؟ إنَّ روح الجشع هذه التي تنشرها الشعوب الأوروبية في معاملاتها مع باقي شعوب العالم هي التي عطلت وأحيانًا أوقفت نجاح رسل المدنية.

وكان العراك بين إنجلترا وإيرلندا ينتهي دائمًا بمصادرة الأملاك فقد وزعت الملكة إليصابات مائتي ألف فدان على المستعمرين من مواليد إنجلترا. وصادر جيمس الأول خمسمائة ألف فدان أخرى وسمح للأسكتلنديين بمشاركة الإنجليز فيها. وفي عهد شارل الأول انتزع لورد ستراتفورد من سكان كونوت وجولواي أراضيهم. وثارت إيرلندا سنة ١٦٤١ واشترك أحد القضاة السير وليم بارسونز في التحريض على الفتنة وفي إشراك أكبر عدد ممكن فيها لكيما يكثر المذنبون ويكون محصول الأراضي المصادرة بعد الحرب أكثر خصبًا. ولما

حصرت إنجلترا الكاثوليك الإيرلنديين في إحدى المقاطعات الأربع الإيرلندية وزعت ممتلكاتهم بين جنود كرومويــل والمضاربين الذين أقرضوا الحكومة الإنجليزية. وعند عودة الملكية قلق ملّاك تلك الأراضي المصادرة ولكن شارل الثاني أثبتهم في ممتلكاتهم، ولم ينل الإيرلنديون أي عدلٍ بل اختصّ الملك نفسه بنصيب من الغنيمة.

وطالما طالبت الجيوش بنصيب من غنيمة غزو الشــعوب المغلوبة! فلا الإنجليز في أثناء حرب المائة ســنة ولا الألمان والفرنســيون والإسبان أثناء حروب إيطاليا وألمانيا، ولا جنود لويس الرابع عشر وفردريك الثاني ونابليون وجيوش الحلفاء سنة ١٨١٥ ولا جيوش ألمانيا سنة ١٨٧٠ قد احترمت الملكيات الخاصة أو العامة!

وأبدت جيوش الجمهورية الأولى شجاعة وبطولة ولكنها لم تظهر أي زهد أو قناعة. ويقول المسيو أرثور شوكيه في كتابه عن حروب الثورة: «إنَّ هوش في سنة ١٧٩٣ بمعاونة المندوب أشير استولى على كل ما حوته البلاد فأرسل المرايا والســاعات والمراتب والأثاث والأجراس وكل ما له قيمة، وكتب لبوشــوت يقول: «هل يراد من عديمي القمصان المســاكين أن يعملــوا طيلة حياتهم ولا يجنوا فائدة؟ يجب أن يكسبوا مع الحرية ملابس من الدمقس والحرير ومعاطف الأرستقراطيين الواسعة الأكمام».

وفي سنة ١٨١٤ جاء القوقازيون إلى باريس يبيعون فيها ما سرقوه من أهل البلاد، وفي ١٨١٥ وضعت الجيوش الأجنبية أيديها على عدد كبير من الخزائن العامة وارتكبوا الكثير من حوادث النهب.

ولم تكن الجيوش تقنع في الأيام الســالفة بســلب الأجانب بل كثيرًا ما كانت تنهب مواطنيها، ويقول كومين: «إنَّ الرجال المجندين لا يقنعون بعيشة

راضية وبما ينالونه من الفلاحين وما يقبضونه من أجور، بل هم بالعكس يعتدون على الضعفاء ويجبرونهم على أن يأتوهم بالخبز والخمور والطيور من أي سبيل. وإذا كان للمضيف زوجة أو ابنة جميلة فخير له أن يسهر عليها. وفي إبّان حروب الفانديه نهب كثير من القواد الجمهوريين سكانها. واعترف ليكينيس الذي أوفده المؤتمر في مهمة بأن الدعوى إلى النهب كانت عامة وأنَّ قوادًا كانوا يشجعون جنودهم ليستروا ما اقترفوه في ذلك الميدان.

ولم تكن الشعوب القديمة تقنع بقولها: «ويل للمغلوب» بل كانت تقول أيضًا: «ويل لمن تصاب مركبه بعطب» فلقد أنشأوا عدا حق الفتح، حقًّا بغيضًا آخر هو حق الاستيلاء على المراكب المعطوبة. وبفضل هذا الحق المزعوم كانت المراكب التي تقذفها الأمواج إلى الشاطئ تصادر ويستعبد ملاحوها وركابها. وهذا الاستغلال العجيب الذي ألبسه السياسيون والفقهاء لباس الحق ظل قائمًا بين الشعوب البحرية التي استفادت من وجود الصخور بشواطئها فأثرت على حساب المراكب المعطوبة كسكان بريطانيا والصقليين واليونان والدانمركيين والبندقيين، وحق امتلاك تركة الأجنبي كحق المراكب المعطوبة كلاهما استغلال مفضوح. فقد كانت الخزينة العامة تستولي أيضًا على كل تركة يموت عنها أجنبي.

ولقد تنازعت الأُمم ملكية البحر كما تنازعت ملكية الأرض واجتهدت في أن تنال احتكارًا اضرارًا بغيرها من الأُمم. فبعد اكتشاف أمريكا طلبت إسبانيا أن تكون لها ملكية مطلقة علىالأقيانوس وطلبت البرتغال أن تستقل بتجارة الهند. وحاولت إنجلترا أن تأخذ لنفسها سيادة مطلقة فوق البحار من شواطئ بريطانيا العظمى إلى شواطئ الولايات المتحدة. وطالبت فرنسا بحرية البحار وبالمساواة في الحقوق بين جميع الأُمم. واحتاج التسليم بهذه المبادئ الأولية إلى عدة قرون.

ولم يكن النظـام الاجتماعي للعهد القديم إلَّا أحد أنواع الاسـتغلال، فقد أعفى الأشراف والقسس أنفسهم من كل ضريبة وحطوا عبئها على الطبقة الثالثة. وكانت طبقة الفلاحين على الأخص تئن تحت ضغط الضرائب بينما السياسيون مغتبطون بفقـر الفلاحين لاعتقادهم أن فـي ذلك ضمـان خضوعهم. ويقول ريشيليو في وصيته السياسية: «لو تحسنت حالة الشعب لصعب إخضاعه». ولكن فنلون عارض هذه السياسـة البغيضة في كتابه: «نصائح لتكوين ضمير ملك». وكان النبلاء الرومانيون يبقون أفراد الشعب في العوز ليضمنوا خضوعهم لهم.

وكانت المصادرة هي الباعث الأكبر للحروب الأهلية. وليسـت الأحقاد السياسية والمنافسـات هي وحدها التي كانت تدفع للاضطهاد بل إن للجشع نصيبًا وافرًا فيها. فالمضطهدون يتشـوقون لاغتصاب ثروة ضحاياهم تشوقهم لإراقة دمائهم. ولم يكونوا يقتلون دائمًا من أجـل القتل، بل في الغالب بغية السـرقة. ويقول بلوتارك وهو يروي اضطهادات سـيلا: «كانت الرجال تُقتل للاسـتيلاء على أملاكهم وكان يمكن لقاتليهم أن يقولـوا: «منزل هذا الرجل الفخم هو سبب قتله. وحديقة ذلك الغني هي سبب حتفه» والكل يعرف ما قاله كوينتوس أوريليوس الذي لم يكن له شأن بالخلافات الحزبية وكان يظن أنه في مأمن من كل اضطهاد وذهب يومًا يسـتطلع قائمة المضطهدين فأدهشه أن وجد نفسه بينهم وقال: «إن داري في ألبا هي سبب موتي».

والمهيجون السياسـيون عادة فقراء يطلبون الثروة عن طريق قلب النظام القائم وشجاعتهم آتية من أنه ليس لديهم ما يخشون ضياعه[1]، وهم يزدادون جرأة إذا كانوا غارقيـن في الديون، جشـعين في طلب الملذات والسـلطة. فالمترفون المفلسـون في حاجة إلى الثورة ليدفعوا ديونهم وليقيموا لأنفسهم ثروة جديدة.

(١) يقول تاسيتوس: إنَّ فقر سيلا هو أساس جرأته.

لا أريد أن أقول كما قال نابليون الأول: إن المعدة تحكم العالم، فالفكرة أيضًا تحكم العالم. وللشهوات والمصالح المادية من التأثير في الثورات ما للأفكار. ويرجع الخلاف في الأفكار عادة إلى الكبرياء والطمع، عند الزعماء وعند الشعب على السواء، وهي خلافات تشترك المعدة فيها بنصيب وافر. فبينما يرغب القليل من المتجردين من المطامع الشخصية نجاح الآراء التي يعتنقونها فهناك كثيرون يفوقونهم عددًا يرون في الثورة وسيلة لازدياد نفوذهم وللسيطرة والانتقام والحصول على المال.

ولم يكن النزاع الذي قام في روما بين الأشراف والشعب بخصوص قوانين الأراضي في الواقع إلَّا خلافًا على الملكية. فقد أصبحت الجمهورية مجرد شركة بين بضع مئات من الأُسر اغتصبت ممتلكات الدولة الواسعة ونزلت بالشعب إلى حضيض الفاقة.

كان الأشراف يعارضون قوانين الأراضي التي كانت ترمي إلى وضع حد لممتلكاتهم الواسعة، وإنشاء ملكيات صغيرة. وانهارت الجمهورية لأنها أبت الأخذ بالإصلاحات التي اقترحها جراشي بينما قامت الإمبراطورية لأنها ضمنت إنشاء الملكيات الصغيرة.

ومن أهم أسباب اضطهاد اليهود في القرون الوسطى كثرة أموالهم. فالملوك والنبلاء الذين كانوا مدينين لهم لجأوا إلى اضطهادهم تخلصًا من تعهداتهم. وقد أعدم فيليب الجميل، الملك الذي كان يزيف النقود، القسس الصليبيين ليستولي على ثرواتهم.

ولم يكن الدافع على الإصلاح (البروتستانتية) هو الشعور الديني وحده. فقد اعتنق كثير من الأمراء الألمان البروتستانتية لغرض واحد هو الاستيلاء على أملاك الكنيسة. وكان الدافع الأول لاعتناق ذلك المذهب في إنجلترا هو رغبة هنري الثامن في طلاق زوجه والتزوج من غيرها. ولم يختلف الملك مع

روما إلّا لأن البابا رفض أن يقر ذلك الطلاق. أضف إلى ذلك أن قطع العلائق بين هنري الثامن والبابا يرجع سبب بعضها إلى رغبة الملك في الاستيلاء على ثروات الأديرة. وسارع النبلاء إلى تأييد الحركة لينالوا نصيبهم من الغنائم.

ولم تكن قرارات ملوك فرنسا ضد البروتستانت تغفل المصادرة. فلما ألغى لويس الرابع عشر قرار نانت قال: «إننا نريد ونقصد إلى أن أملاك جميع الذين لا يعودون في ظرف أربعة أشهر إلى مملكتنا أو إلى بلاد أو أراض تحت أمرنا، فتلك الأملاك التي قد تركوها تصادر تنفيذًا لأمرنا الصادر في ٢٠ أغسطس» وأصاب السماسرة جزءًا من الأملاك المصادرة.

وكان جشع السماسرة عظيمًا إلى حد أن الرئيس سجييه نبّه وزير هنري الثامن إلى ذلك الخطر ورفض تسجيل الأمر الصادر بإنشاء محكمة تفتيش قائلًا لأعضاء البرلمان: «إنه بمجرد أن يضمن خصومكم أنهم سينالون من الملك الأمر بمصادرة ممتلكاتكم فإنه يكفيهم الاطمئنان إلى محكمة تفتيش وإحضار شاهدين ليحرقوكم بدعوى الزندقة مهما كان إيمانكم.

وفي التقرير الذي قدمه نيكر - وقت أن كان مديرًا عامًّا للأموال - إلى لويس السادس عشر سنة ١٧٨١ تفاصيل محزنة خاصة بجشع السماسرة والمبالغ الباهظة التي كانت تتكبدها الخزانة العامة من أجلهم. وقد بلغت مرتباتهم ثمانية وعشرين مليونًا في العام. ويقول نيكر: «إنني أشك في أن ملوك أوروبا مجتمعين يدفعون نصف هذه المرتبات» وأصبحت منح العرش هي المورد العام الذي يغترف منه الجميع. كما أصبح الحصول على وظائف كبيرة، والزواج وتربية الأولاد والخسائر غير المنتظرة والآمال التي لم تتحقق كلها تصلح أعذارًا للاغتراف من كرم المليك. وقد يظن أن الخزانة الملكية ليست مكلفة بأن توفق بين مختلف المصالح وأن تزيل المصاعب وتصلح ما يفسده الدهر. ومع ذلك فإن نظام المرتبات برغم التوسع فيه إلى أقصى حد لم يكف

لسد تلك الأطماع وإشباع الجشع. لذلك صارت تُكتشف سبل جديدة، في كل يوم، فاتجه الاهتمام إلى المقاولات والعطاءات الحكومية والتزام المحطات والوظائف الشاغرة من كل نوع وتوريد المأكولات والعقود المختلفة حتى عقود التوريد للمستشفيات، كل هذه أصبحت ذات قيمة وجديرة باهتمام الأشخاص الذين لم يكن لهم بحكم مكانتهم الاجتماعية أن يتدنوا للاهتمام بها. وقد ذهب السماسرة إلى حد المطالبة بالتزام غابات ادَّعوا أنها مهجورة، وحين تفاوض كالون في قرض قدره مائة مليون فرنك وزع ثلاثة أرباع المبلغ على إخوان الملك وأصدقاء الملكة والمقربين والنبلاء الغارقين في الديون.

وفي إبّان الثورة استمر الاستغلال ولكن من الناحية الأخرى. فلم يقنع الطامعون بإلغاء الامتيازات وإقامة المساواة بل صادروا ثلث أملاك الوطن وباعوها على أنها أملاك عامة. وفي سبيل اكتساب الأنصار وزع زعماء الثورة أملاكًا أو باعوها بثمنٍ بخسٍ. وبذلك ضمنوا تأييد من اشتروا تلك الأملاك، وأصبحت مصلحتهم في نجاح النظام الجديد، وانقلبوا أعداء للملاك المنزوعة ملكيتهم. وسن قانون في ٩ يوليو سنة ١٧٩٢ يقضي بمصادرة جميع أملاك المهاجرين، كما فرضت ضرائب باهظة على آباء وأُمهات المهاجرين. واعتبر من المهاجرين جميع الأشخاص الذين لم يغادروا في خلال أربع وعشرين ساعة ليون ومارسيليا وسكان جميع المدن التي جندت الجيوش ضد الدستور. كذلك اعتبر من المهاجرين القسس الذين رفضوا الخضوع للدستور، وألزم آباؤهم بضرائب كالتي ألزم بها آباء المهاجرين. وأصدر المؤتمر في ١١ سبتمبر سنة ١٧٩٣، قانونًا ببيع أملاك المهاجرين على وجه السرعة وبعقاب النظّار الذين يرفضون لأي سبب بيع تلك الممتلكات وغيرها من الأملاك الأهلية في خلال الأربعة عشر يومًا المخصصة لقبول العطاءات بالأشغال الشاقة عشر سنوات.

وفي ١٩ مارس سنة ١٧٩٣ صودرت أملاك المحكوم عليهم لجرائم ضد الثورة، وفي ٣١ أغسطس صودرت أملاك جميع الأشخاص الذين اعتبروا خارجين على القانون. وكذلك صودرت أملاك الذين تركوا على واجهات أملاكهم أية إشارة إلى النظام الملكي القديم. ولما كانت المصادرة معلقة على صدور حكم بالإدانة، فقد كان بعض آباء الأُسر يقدمون على الانتحار ليتركوا ممتلكاتهم لأولادهم. فلملافاة هذا الخطر أصدر المؤتمر قانون ٢٩ بروميير من السنة الثانية الذي يجعل للمصادرة أثرًا رجعيًا من تاريخ الاتهام.

وقرر المؤتمر (المادة ٧٣ من دكريتو ٢٨ مارس سنة ١٧٩٣) منح عشر الأملاك المصادرة لكل مواطن يرشد عن أملاك لمهاجر لم تصادر أو هرَّبها أصحابها. وهكذا تكررت الإجراءات البغيضة التي كان يلجأ إليها أباطرة الرومان بسماحهم للمرشدين بأن يثروا بل ويشغلوا مراكز محترمة. ولقد تحدث تاسيتوس عن المرشدين الذين كانوا يشجعون بمكافآت بغيضة كأعمالهم نفسها، فيقتسمون الغنائم، ويعيّن البعض منهم قضاة والبعض الآخر قناصل وحكامًا للمقاطعات أو في وظائف أخرى ذات نفوذ في الداخل، وهكذا يغتصبون كل ما يصادفونه في طريقهم. ولقد قبض المرشدان المهمان ضد تراسياس وسورانوس مكافأة قدرها خمسة ملايين سيسترس، وقبض شريك لهما مليونًا ومائتي ألف سيسترس ومنح وظائف شرفية.

ويقول تين: «مهما كانت الألفاظ الرنانة من أمثال الحرية والمساواة والإخاء التي تعلن الثورة بها عن نفسها فهي لا تخرج في حقيقتها عن أنها مسألة انتقال ملكية». وعندي أنَّ في هذا التأكيد شيئًا من المغالاة، لأن حب المساواة والحقد على الامتيازات والرغبة في الحصول على حرية العقيدة وحرية الضمير من البواعث الأولى على الثورة. ولكن الثورة الفرنسية مع ذلك كغيرها من الثورات قد طبعت بطابع انتقال الملكية.

فالمصـــادرات التي أقدمت عليهـــا الدولة تحولت جميعهـــا إلى مصالح للأفراد الذين اشـــتروا تلك الأملاك دون قيمتها الحقيقية بكثير. وكان الثوار يعتقدون على كل حـــال أن الغرض من الثورة هو إفقار الغنـــي وإثراء الفقير. وكانت لجان الثـــورة في بوردو وليون ومارســـيليا تســـلب الأغنيـــاء وتبيع ممتلكاتهم وتنهب مساكنهم ولا تبقي على كرارات الخمور[1]، بدعوى البحث عن أســـلحة النبلاء، وتعلن أنَّ الكماليات التي يملكها كل شـــخص من حق عديمي القمصان وأن كل ما يحتفظ به زيادة عن الضروري المحض هو سرقة تُرتكب ضد الأُمة.

ويتحمل دانتون مسؤولية الأمر الذي يبيح تفتيش المساكن وهو الأمر الذي ســـهل لعديمي القمصان اختلاس أثاث ومجوهرات وخمور الأرستقراطيين. ووضع كومون باريـــس يده على أثاث الكنائـــس والمهاجرين، بل ومتعلقات المساجين الذين قتلوا في مجزرة سبتمبر حتى لقد اختار كل عضو من أعضاء لجنة الرقابة لنفسه ساعة. واشتكى أحد القتلة المسؤول عن أشنع السرقات في ٣١ مايو من قلة الغنائم في ذلك الحادث لأنه في مثل ذلك اليوم كان يجب أن يخصه خمسين منزلًا على الأقل!

وكانت أمثال هذه الســـرقات تتبع دائمًا الحروب الأهلية. ففي أيام النزاع بين الأرمنياك والبورجانديين عندما استســـلمت باريس إلى الأخيرين اشترك النبلاء البورجانديون العظماء مع الدهماء ليحصلوا على نصيبهم من الغنائم. ويقول برانتوم: إن كثيرًا من أصدقائه، الطيبي العنصر، أضافوا إلى ثرواتهم بعد مذبحة السانت بارتلي عشرات الآلاف من الكورونات.

ويمكن بحق أن يطبق على المضطهدين كلمات التوراة: إنهم يطمعون في الأطيان ويأخذونها، وفي البيوت ويستولون عليها، ويضطهدون الرجل وبيته،

---

(١) ميشيله: تاريخ الثورة الفرنسية المجلد ٦ ص ١٢٨.

بل الرجل وتركته. ويرتكن المهيجون على حججٍ واهية ليثيروا الشعب وما غرضهم الصحيح عادة إلَّا إرضاء شهواتهم.

وهذا الملخص للاستغلال السياسي يكون ناقصًا لو لم أذكر شيئًا عن الاستغلال الذي ارتكبه سماسرة الأمس ويرتكبه سياسيو اليوم بالاشتراك مع رجال المال. لقد ألفتُ النظر في الفصل السابق الخاص بالرياء السياسي إلى مواطن الشبه العديدة بين متملقي الملوك ومتملقي الجموع. وبقي عليَّ أن أثبت أن جشع هؤلاء لا يقل في شيء عن جشع أولئك. وقد وضع فنلون في كتابه عن واجبات الملك في الفصل المخصص لامتحان الضمير هذا السؤال: «ألم تتسامح مع السماسرة الذين عرضوا عليك، حين كانوا يطلبون تحقيق مطامعهم، سمسرة بدعوى توفير المال لك؟»، إنَّ السماسرة مغرمون بدفع السمسرة والسياسيين يشعرون بميلٍ إلى قبولها أيضًا. فالذين يفلحون الأرض يضطرون، ليسدوا رمقهم، أن يزرعوا ويبذروا ويجمعوا ويدرسوا القمح ويحملوه إلى المطاحن. أما السياسيون فشأنهم شأن السماسرة، لا زرع ولا بذر ولا حصد ولا جمع، لأن السياسة تقوم بأودهم. ويطرق العمال الحديد ليل نهار، ينشرون الخشب ويذيبون الرصاص ويحفرون الأرض ويقيمون البناء مخاطرين بأرواحهم ويغزلون وينسجون. أما السياسيون فهم كالسماسرة لا يشتغلون الحديد ولا الخشب، وإنما يعجنون الدوائر الانتخابية عجن الدقيق، وبدلًا من أن يضيفوا إليها الخميرة يخمرونها بالحروب الأهلية والسفسطة والوعود الكاذبة والافتراء والنظريات الضارة. إنهم لا يغزلون ولا ينسجون وهم مع ذلك أحسن رداء وطعامًا وسكنى من الذين يعملون.

ويرقب السياسيون الوظائف التي تخلو والالتزامات والاحتكارات بعيون يقظة كالسماسرة. فإذا قورنت ثروة السياسيين قبل حصولهم على الوظائف

وبعده لوجد أنهم دخلوها فقراء وتركوها أغنيــاء. ألَّا يصح أن يوجه إليهم السؤال الذي وجهه شيشــرون إلى أنطونيو: «ما هي المعجزة التي جعلتك أنت المدين بأربعة ملايين سيسترس في شهر مارس تصبح ولا دين عليك في أبريل؟».

ولقد رئي سياسيون في جميع العهود يحالفون رجالًا مريبين. وهكذا نبتت عصابة اللصــوص المتمدينيــن الذين يلجــأون إلى الدهاء، يغشــون الدولة ويسرقون الجمهور. ففي خلال ثمانية عشر شهرًا سالفة على مارس سنة ١٨٦٦ طلب القضاء (الذي أظهر تشددًا محمودًا) من أربعين شركة أن تقدم الحساب عن ثمانين مليونًا بددتها في مضاربات مجرمة. ومبلغ الثمانين مليونًا هذا الذي اختلس من الجمهور لم يعد شــيئًا يذكر بجانب أعمال النصــب الهائلة التي ظهرت في السنوات الأخيرة، فلقد نجحت شركة واحدة بفضل ممالأة بعض السياســيين والاعتماد على بيانات كاذبة عن الوقت اللازم للإنشاء ومجموع المصاريف والأرباح المنتظرة، من أن تجمع مليارًا وثلثمائة ألف مليون ابتلعت ثلاثة أرباعها. ويقول المسيو ليون ساي: إن أزمة ١٨٨٢ المالية كلفت فرنسا عدة مليارات، أي: ما يســاوي ما اســتولت عليه ألمانيا عقب حرب السبعين. كما فقدت فرنســا أكثر من مليار في القــروض التي قدمت لأرجــواي والبرازيل والبرتغال وإسبانيا واليونان.

وهذا التحالف بين الساسة ورجال المال، ذلك التحالف القائم الآن في أوروبا كما في أمريكا وفي فرنسا كما في إيطاليا وإنجلترا كان موجودًا أيضًا في روما وفلورنسا وفي العهود الملكية الفرنســية. كان القناصل والقضاة والأشراف الرومانيون يشــتركون في عمليات مالية واسعة. وكان الرجال الذين يلتزمون بالضرائب يدفعون لهم فوائد كبيرة ليكسبوا تأييدهم. فكان إتيكوس مهتمًا بأعمال الذين يستغلون سيليسيا، كما كان لشيشرون نفسه

علاقة عمل بملتزمي الضرائب، واشترك في مضاربات مالية وكسب مبالغ باهظة. ففي السنة التي عيّن فيها عرافًا كان يشكو الفقر في فبراير وأصبح ثريًا في أكتوبر.

وكان الحـكّام الذين ينهبـون المقاطعات على تفاهم خفـي مع ملتزمي الضرائب، يتقاسمون معهم الغنائم. وكان لملتزمي الضرائب هؤلاء نفوذ عظيم. فلما أراد حكام من أمثال لوكولوس أن يضعوا حدًّا لاستغلالهم ذهبوا بشكواهم إلى روما واسـتطاعوا أن يفحموا خصومهم بخطباء مأجورين لهم، وكان ذلك عليهم هينًا لأنهم كانوا دائمًا يسـيطرون على الذين يتولون الأعمال المالية في روما، ولطالما نجحوا في استدعاء الحكام الذين عارضوا وسائل تدليسهم. على أنهم كانوا في العادة على وفاق مع الحكام. فقد كان فيريس مثلًا يعمل كل ما في وسعه لإرضاء جمعية التزام الضرائب الجمركية ورسوم الرعي وأصدر كل الأوامر التي طلبها منه كاربيناتيوس وكيل الشـركة. وكانت الشركة في مقابل تلك الخدمات تعدم كل الشـكاوى التـي كان يقدمها موظفـو فيريس مثبتة لاختلاساته وتدليسه على حساب الجمرك. واسـتطاع شيشرون بالرجوع إلى صور تلك الخطابات أن يعثر على دفعات تشـغل أشهرًا كاملة قيدت لحساب فيريس دون مقابل كما عثر بالبحث في دفاتر الشركة وبالطريقة عينها على أنه كانت لفيريس معاملة مالية مع الشركة باسم منتحل: كايوس فيراتيوس.

وإثبات الرشوة على السياسيين من أشق الأمور. ذلك أن المتهم لا يوقع سندًا بل تسـلم المبالغ إلى يده مباشـرة أو عن طريق الوسطاء، أو رجال من القش أو كتّاب السر، فيستطيع في تلك الحالة أن يدفع الاتهام عن نفسه بقوله: «إنني شخصيًا لم أستلم شيئًا»[1].

---

(١) ويشـير لويس الرابع عشـر في النصائح التي تركها لابنه إلى أن اسـتعمال الوسطاء إحدى الوسائل التي يلجأ إليها وزراء مرتشـون ليثروا، وهو يقول إنه يندر أن يوجد منهم من لديه =

وكان هذا هــو نظام دفــاع فيريس حين اتهــم باختــلاس أربعين مليون سيسترس. ولقد هدم شيشرون هذا الدفاع بأن سلم بأن قطعة واحدة من النقود لم تدفع ليد فيريس ولكنه أضاف: لقد كان مأموروك وكتّابك هم يديك... فكل ما قبضه كل واحد منهم لم يصل إليك فحسب بل وضع في جيبك تلك هي الحقيقة ولا حقيقة سواها يا حضرات القضاة. وإلَّا، لو قبلتم هذا الدفاع وقلتم: إن فيريس لم يقبض شيئًا بنفسه، لقضيتم على كل محاكمة للرشوة فلن يؤتى لكم بمتهم أو مجرم لا يستطيع أن يتبع هذا الدفاع».

ونرى في هذه الأيام كما في أيام روما سياسيين يضعون نفوذهم في خدمة شركات مالية مريبة. فالشركات التي تعيّن سياسيين أعضاء في مجالس إداراتها لا تفعل ذلك لتســتفيد بمهارتهم في الأعمال ولكن لتســتغل عند الاقتضاء نفوذهم ولتبث الثقة عند حملة الأسهم.

ولقد أصبحت الصحافة بين أيدي الساســة ورجــال المال إحدى أدوات الاستغلال. فالشركات المالية الكبرى لا تقنع بشــراء الإعلان الذي تستطيع الجرائد أن تقدمه لها بــل هي تدفع أجورًا للجرائد لتشــيد بأعمالها ولتدخل الغفلة على الجمهور، بل منها ما تدفع للصحف مبالغ ثابتة في أوقات معينة.

وقد اعترف شــارل دي ليســبس أنه صرف مائة مليون من الفرنكات في الإعلان ومصاريف أخرى. وكانت المقالات التي كُتبت في مدح شركة بناما من تحرير مديري الشركة أنفسهم.

= الجرأة الكافية لسرقة مخدومه صراحة أو من يمد يده إلى الأموال المعهود إليه إدارتها لأنه لو فعل لوقع في جريمة من الســهل إثباتها عليه. أما طريقة الاختلاس التي يستسهلونها ويرون الخلاص منها ميسورًا، فهي أن يأخذوا باسم غيرهم ما يريدون الاحتفاظ به لأنفسهم. ووسائل الخداع التي يلجأون إليها لتحقيق ذلك كثيرة، فلن أحاول شرحها تفصيلًا، ويكفيني أن أقول: إنهم دائمًا يضيفون إلى المبالغ التي يودون إخفاءها.

وعندما يراد إصدار أسـهم يضع مجلس الإدارة تحت تصرف المديرين مبلغًا من المال لاكتساب تأييد الصحف أو على الأقل حيادها، بحيث يمكن القول بحق عن الصحافيين إن كلامهم من فضة وسكوتهم من ذهب. وإذا كان صاحب الجريدة من رجال السياسة، فإن الصحيفة تقبض من المال ما يزيد بكثير عما كانت تقبضه في حالة أخرى. ولا يكاد يعلن عن مشروع مالي حتى يتقدم الصحافيون بطلب المال وبالتهديد بعدائهم إن لم ينالوه. والرجال الذين يسمون أنفسهم أصدقاء الشعب لا يتأخرون عن كتابة مقالات للصحف يغشون بها الشعب ويساعدون على نشله.

ولقد رئي نواب وشيوخ ووزراء يبيعون أصواتهم لشركات مالية ويلجأون إلى أكثر الوسائل خداعًا ليضمنوا أن يُشترى نفوذهم. وإذا عرض عليهم مرة مشروع يهم إحدى الشركات الكبرى فهم لا يرفضونه بل يؤجلون النظر فيه ليجبروا الشركة في فترة التأجيل على الاتفاق معهم ودفع المبالغ التي يطلبونها. وتسلم المبالغ باليد أو بطريق وسطاء أو على شكل فوائد في سنديكات ضمان. وهي سنديكات وهمية ووسيلة لمكافأة اتفاق محرم لأن أعضاء السنديكات لا يتعرضون لأي خطر. ولقد دفع أحد رجال المال سبعة ملايين من الفرنكات دفعة واحدة ليشتري النفوذ البرلماني الذي كانت شركته في حاجة إليه. ومن المعروف أن أحد وزراء الأشغال قال لإحدى الشركات التي طلبت الترخيص لها بإصدار سندات ذات يانصيب: إنه لن يقدم الطلب إلَّا إذا دفعت الشركة مليونًا من الفرنكات. وقد قبض دفعة أولى قدرها ٣٧٥٠٠٠ من الفرنكات يوم قدم القانون إلى البرلمان، ولم يمنعه من قبض الباقي إلَّا اضطراره لسحب القانون من المجلس إزاء روح العداء التي قوبل بها.

ولقد أفلست آلاف الأُسر بسبب أعمال النصب الكبرى التي ارتكبها رجال المال والسياسة.

وبالرغم من الثروات المكتسبة بسرعة فاضحة في مضاربات على الأسهم ودسائس ومعاملات سياسية، فقد تقدمت الشركات في هذه الأيام تقدمًا عظيمًا إذا قورنت بالعهود القديمة وأنظمة الحكم السابقة التي كان سداها ولحمتها الاستغلال. ولقد اختفى الرق وعبودية الأرض من العالم المتمدن ولم نعد نرى مجموعة من المواطنين يضطهدون العديد من العبيد، ولا عددًا صغيرًا من الناس يعيشون عالة على جهود الأكثرية. وأُلغيت كذلك الامتيازات وأصبح الكل سواء أمام القانون، ولم يعد هناك رجال يحملون الآخرين الضرائب ويجمعون لأنفسهم النفوذ والجاه. فقد قضت الثورة الفرنسية على هذه الفروقات الاجتماعية الظالمة. فإذا كان علينا أن نذكر الأخطاء والجرائم التي ارتكبت باسم الثورة، فيجب أن لا نغفل عن ذكر التقدم الاجتماعي العظيم الذي أدَّت إليه.

ويخدع الاشتراكيون الشعب حين يؤكدون أنَّ كل ما فعلته الثورة هو أنها أحلّت امتيازات الطبقة الوسطى محل امتيازات النبلاء، وأنَّ تلك الطبقة تضطهد الشعب كما كان يضطهدها النبلاء قبل ١٧٨٩. فليس للطبقة الوسطى امتيازات، ولا هي طبقة منفصلة، ولا يمكن مقارنتها بنبلاء العهد الماضي، ولا هي تسرق أحدًا. بل إنَّ أفرادها، على العكس من ذلك، يمكنون عددًا غفيرًا من العمال والموظفين من أن يعيشوا بالأجور والمهايا التي يدفعونها إليهم والرجال الذين يتهمهم الاشتراكيون بأنهم مميزون قد جمعوا ثرواتهم بالعمل والتفكير والاقتصاد. فأين تنتهي الطبقة الوسطى وأين يبدأ الشعب؟ ففي كل يوم يرتفع أناس من الدركات السفلى ويصبحون أعضاء فيما يراد تسميتهم بالطبقات، بينما أفراد الطبقات الخاملون أو المسرفون يهبطون إلى أحط صفوف الهيئة الاجتماعية. أليس صغار التجار، ومقدمو العمال والصنّاع الذين يعملون لحساب أنفسهم، أليس هؤلاء أعضاء في الطبقة

الوسطى أليس رجل العمل والمقاول والمحامي والطبيب وصاحب المصنع، أليس هؤلاء من الشعب وهل لهم امتيازات خاصة؟ إنَّ من الصعب جدًّا تصور أحداث تغيير في نظام الهيئة الاجتماعية إلَّا إذا أريد إعادة نظام الامتيازات لحساب الطبقة العاملة.

إن المساواة الاجتماعية المطلقة حلم بعيد التحقيق[1]. ومع ذلك، وبالرغم من أن المساواة الاجتماعية حلم، فإن الرغبة في رفع المستوى الاجتماعي وتقليل الفروق ليس وهمًا من الأوهام. فهي رغبات تحقق تدريجيًا بتأثير القوانين الاقتصادية وارتفاع أجور العمال وتخفيض فوائد المال ونشر التعليم وتنمية روح التضامن. فالفروق الكبيرة التي كانت تميّز الأغنياء من الفقراء في الملبس والتربية والعادات آخذة في النقصان المتوالي[2]، وأصبحنا الآن في زمنٍ من الصعب على الفرد أن يعيش فيه من غير أن يعمل.

---

(١) أراد المارشال بوجو في سنة ١٨٤٢ أن ينشئ عددًا من القرى بجوار مدينة الجزائر، فقسم الأرض إلى أقسام متساوية ووزعها على جنود الفرقة الثامنة والأربعين، فلما زار البلاد سنة ١٨٤٥ وجد بعض هؤلاء يملكون ماشية تقدر بخمسة أو ستة آلاف فرنك، بينما وجد آخرين لم يستطيعوا الاحتفاظ برأس المال الذي كان قد وزع عليهم. وفعل الأحوال في هدم المساواة هذا هو الذي جعل روسو لا يتردد في مطالبة الدولة بأن تعيد التسوية كلما لزم الأمر، لأن الناس ليسوا متساوين ولأنه يستحيل على الكسول وعلى المسرف وعلى الغني أن يكسب أو يحتفظ بالثروة نفسها التي يكسبها المجد المقتصد الذكي. ولقد مد جوبيتر لكل دولة مائدتين فكان النشيطون والمهرة والأقوياء يجلسون على الكراسي الأولى على حين يأكل صغار القوم وضعافهم ما يترك لهم من فتات على المائدة الثانية (لافونتين).

(٢) يحصل المزارعون في جنوب فرنسا على ملكية الأراضي بطبيعة الأمور لأن الذين يزرعون الأراضي بأنفسهم هم وحدهم الذين تقل أراضيهم ربحًا، وهؤلاء المزارعون يملكون ثروات تفوق بكثير ثروات أفراد الطبقة المتوسطة. سألت أحدهم مرةً: لماذا يرفض شراء أرض يعرضها أصحابها ـ وهم من الطبقة المتوسطة ـ في حالة اضطرارية فقال: «إن عندنا من الأراضي أكثر مما نستطيع زرعه».

ولا تزال هناك مظالم يتحمل مسؤوليتها بعض الأفراد، وهي الاستغلالات المنطبقة على قانون العقوبات. أما ظلم النظام الاجتماعي نفسه فقد أصبح في عداد التاريخ، كما أصبح من الممكن، إذا طبقـت العدالة بدقة، القضاء على اختلاسات رجال المال والسياسة المريبين.

ولا مرية في أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتحسين حال الفقراء، ولكن من الممكن أن تتم جميع هذه التحسينات بغير عنف. فالثورة الجديدة التي يطلبها الاشتراكيون إنما تكون استغلالًا جديدًا وشرًّا جديدًا.

الفساد بين السياسيين

الفساد السِّياسي في روما

يقول لورد بروجام: «إنَّ القناعة والنزاهة وحب الصالح العام والإيثار هي فضائل يجهلها رجال القصور تنبت من تلقاء نفسها في الحقول الديموقراطية»[1].

---

(١) لورد بروجام (الديمقراطية والحكومات المشتركة ص ١٤٣): تبدو هذه الفقرة من كتاب لورد بروجام كأنها مقتبسة من كتاب سدني عن الحكومة، فإن الفصل التاسع عشر منه متبوع بهذا التلخيص: «إن الفساد والرشوة الموجودين بكثرة في قصور الملوك والأمراء، ودولهم قلَّ أن يوجدا في الجمهوريات والحكومات التمثيلية» وأراد مونتسكيو أن يثبت أنَّ الفضيلة ليست المحرك الأول للحكومات الملكية فاستشهد بفقرة من وصية ريشيليو السياسية: «إذا وجد بين أفراد الشعب رجل شريف عاثر الحظ فإن الكردينال ريشيليو يشير على الملك في وصيته بأن لا يستعمله، لأن الفضيلة ليست بحال من الأحوال المحرك الأول لهذا النوع من الحكومات». وعبّر روبسبيير عن الرأي نفسه حين قال: «إنكم تعرفون الكلمة البليغة التي قالها ريشيليو في وصيته السياسية فهو يشير على الملوك بأن لا يستعملوا النزيهين لأن خدماتهم لا تنتج» (التقرير الذي كتبه باسم لجنة الخلاص العام عن العلاقة بين الدِّين والأخلاق والمبادئ الجمهورية) ولقد أخطأ كل من مونتسكيو وروبسبيير فهم تلك الفقرة من وصية ريشيليو السياسية. إنه يقول مشيرًا إلى القضاة: «إنَّ هؤلاء الموظفين ينتخبون من أغنى أبناء الدولة وأنبههم، فإذا أحسن تنظيم الجمهوريات فإن الأغنياء يفضلون الفقراء إذ المفروض فيهم أنهم أكثر فضلًا وإدراكًا، فهم لذلك أقل تعرضًا لارتكاب الدنايا التي قد تدفع إليها الحاجة ونقص التربية، ويعتقد ريشيليو أنَّ الموظف الفقير يجد صعوبة أكثر من الغني في أن يحتفظ بأمانته، وهو لذلك ينصح الملك باختيار القضاة من الأغنياء لأنه يعتبرهم أقرب إلى الاحتفاظ =

إنَّ الفضائل لا تنبت من تلقاء نفسها أبدًا، بل الرذائل وحدها هي التي تنبت كالحشائش بدون جهد، أما الفضائل فكالنبات المفيد لا بد من زرعها إذا أُريد أن تنبت في أرض ديموقراطية. والفساد مشاهد في كل أشكال الحكومات. فنواب الشعب معرضون له كأعضاء السناتو الذين ظهر في السنوات الأخيرة لعهد الجمهورية الرومانية أنهم لم يكونوا أقل تهافتًا على مال جوجورتا من تهافت أفراد الشعب، فقد بدأ ملك نوميديا يمنح العطايا لكل صاحب نفوذ في السناتو[1] فما كادت رسله تظهر ما لديها من مال حتى سحرت ضخامة المبالغ المعروضة أعضاء السناتو وسال لها لعابهم. ولم يهمل جوجورتا تجربة تأثير الذهب في جميع الضمائر. فلم يكن بابيوس أحد نواب الشعب أكثر تأثرًا بالرشوة من كالبورنيوس أوسكورس. بل كان الأشراف والعامة سواء في التهالك على الرشوة. ولما ترك جوجورتا روما، مشمئزًا من هذا الجشع، لم يستطع إلَّا أن يقول: «يا لها من مدينة معروضة للبيع سوف تفنى قريبًا إذا وجدت مشتريًا».

ولقد انتقد أريستوفان في مسرحياته الخالدة فجر الدعاة وجشعهم وجعل جزارًا من أشخاص روايته يقول إلى كليون: «إنك تشبه الذين يصطادون ثعابين الماء فهم لا يعثرون على شيء طالما كان الماء صافيًا ولكنهم لا يكادون يحركون الوحل حتى يجدوا صيدًا وفيرًا. كذلك أنت لا تستطيع أن تملأ جيوبك إلَّا في العهود المضطربة».

= بالأمانة والاستقلال. وقد قال بعض ساسة الأزمنة القديمة بهذا الرأي واتخذوه قاعدة من قواعد الحكم حتى في الحكومات غير الملكية. وكان القرطاجينيون يعتقدون أنه من الصعب على المواطن الفقير أن يترك عمله ويتفرغ بأمانة وإخلاص لخدمة مصالح الدولة (أرسطوطاليس).

(١) سالوست. ويقول أرسطوطاليس: إنَّ رجالاً شاغلين لوظائف القضاء كانوا يقبلون الرشوة ويضحون بمصلحة الدولة لاعتبارات خاصة. وكان نواب سويسرا وهولندا يقبلون مرتبات من لويس الحادي عشر، كما كان يقبل منه أشراف إنجلترا وبولندا.

ويقول الشعب لكليون: «يا لك من لص أهكذا تسرقني بعد أن غمرتك بالتيجان والهدايا» فيجيب كليون: «لقد سرقت في سبيل المصلحة العامة»، فيقول الشعب: «أعد هذا التاج إليَّ سريعًا»، فيجيب كليون بقوله: «وداعًا أيها التاج... سوف يستولي عليك غيري... وإنه لن يكون أكثر لصوصية مني، ولكنه قد يكون أكثر توفيقًا. إنني لص فهل تسلم أنت بأنك أيضًا لص؟» ولم يجد خصم كليون أي غضاضة في أن يعترف باللصوصية، بل أضاف فضلًا عن ذلك «بأنه من ناكثي العهود وأنه ما دام أكثر الاثنين فجرًا فهو أحقهما بالتاج، لأن السرقة والحنث باليمين هما وسيلة الوصول إلى المراكز السامية، ولأن هذه هي مبادئه فقد تنبأ له من الصغر بالمستقبل الباهر لأنه جمع كل مؤهلات الرجل السياسي».

وقد يظن أن الرجل إذا عهد إليه بعملٍ من الأعمال العامة فإن شعوره بالمسؤولية واهتمامه بالصالح العام لا بد يرفعانه أخلاقيًا إلى المستوى الذي يتطلبه مركزه. ولكنّا لسوء الحظ إذا ما درسنا تاريخ كبار السياسيين عن كثب تبين لنا أنهم من حيث الأخلاق في أحط مكان، فحياتهم نسيج من التبذل والرذائل تثير الدهشة وتتعارض مع العواطف الرقيقة التي يزينون بها خطبهم. وليس الإيثار عادة من فضائل الساسة. ومع ذلك فقد وجد ساسة اكتسبوا شهرة لمجرد أنهم كانوا أمناء. وكان الإيثار فترة طويلة أظهر ما في خلق ساسة روما فقد أحضر بولوس إيميليوس إلى روما كل كنوز مقدونيا ولم يحتفظ لنفسه بأقل نصيب. وعاد سيبو الأفريقي إلى روما صِفرَ اليدين بعد أن دمر قرطاجنة. ولكن من عهد سيلا وما بعده أخذ الرجال العموميون ينهبون الجمهورية. ويقول شيشرون: «إن استغلال الجمهورية ليس مخجلًا فحسب بل هو جريمة منكرة». وهي جريمة كُتب لها الشيوع.

وكَثُر الاختلاس لدرجة أن مينوس يقول: «لم يعد لهذه الجريمة أهمية لأننا اعتدناها.. ولأن الطمع قد أفسد ضمائر الرجال كأنه الطاعون المعدي» ولقد

أظهر كاتو تضرره من عدم معاقبة المختلسين، فالذين يسرقون أملاك الأفراد يقضون حياتهم في السلاسل، أما الذين يسرقون الجمهور فيرفلون في الذهب والحرير. وسنَّ الرومانيون قوانين عديدة للقضاء على الرشوة ولكنها مع ذلك لم تنجح في استئصال الشر لأن القضاة أنفسهم كانوا يُرتشون.

ويقول شيشرون: «إنه في خلال خمسين سنة كان معهودًا فيها للفرسان الرومان بتوزيع العدالة لم تعلق بأحدهم أقل ريبة في أنه أخذ مالًا ليصدر حكمًا، على حين أنه في خلال العشر السنوات التي كان القضاء فيها لمجلس الشيوخ كان يستحيل تصور كل الدنايا والأعمال الحقيرة التي صحبت توزيع العدالة»، ويؤكد شيشرون أنه عندما برئ كلوديوس قبل ثلاثون من قضاته الخمسة والخمسين الرشوة منه. وهو يقول في خطاب لاتيكوس: «هل تريد أن تعرف كيف صدر حكم البراءة. لقد صدر بفضل فقر القضاة في المال والشرف». ولما ثبتت جريمة الاختلاس على الشيخ سبتميوس قدرت الغرامة التي حكم عليه بها على أساس مجموع الرشاوى التي وصلته حين كان قاضيًا. ويقول شيشرون بعد ذلك «وهناك حالة معروفة عن شيخ كان وهو قاضٍ يقبض بإحدى يديه نقودًا من المتهم ليوزعها على زملائه القضاة الآخرين وباليد الأخرى من المدعي ليدين المتهم».

وكان الحكّام الذين ينهبون المقاطعات يحتفظون بجانب من الغنائم التي يجمعونها بغير حق ليدفعوه إلى القضاة الذين قد يطالبون أمامهم بالدفاع عن جرائمهم. ويقول فيريس: إنه وزّع بهذه الطريقة ما درّه عليه حكمه لصقلية خلال ثلاث سنوات وأنه كان يعد نفسه سعيدًا لو استطاع أن يحتفظ لنفسه بإيراد سنة واحدة، وأنه خصص لقضاته إيراد السنة الثالثة وهو أكبرها وأكثرها. وعند شيشرون أن الأفضل للمقاطعات المسلوبة أن لا تشكو سالبيها، وذلك لأنه إذا ضمن الحاكم أن لا يحاكم فإنه يقنع بالحصول على ما يكفيه وأولاده

بينما وجود المحاكم بالهيئة التي هي بها تجعل الحاكم يطمع فيما يكفيه هو ومن يراقبونه ومحاميه والمدعي العام والقضاة. وما دام الحال كذلك فلا حد لمطالبه من الرعايا، فإن من الميسور إشباع مطامع أكثر الناس جشعًا، ولكن ليس من السهل جعل تكاليف الدعاوى أكبر مما يمكن جمعه من السلب. ويبدي شيشرون في كل فرصة تسنح له، وبمنتهى الشدة في التعبير، اشمئزازه من هؤلاء القضاة المرتشين ويقول: «لم تشهد جهنم مثل هؤلاء الجماعة، من شيوخ ملوثين وفرسان رثي الملابس وخطباء وأمناء خزائن مثقلين بالديون وجيوبهم خاوية من المال... ما أمر هؤلاء الرجال وما أفجرهم!!» وهو يذكر أنّ أنطوني عيّن بهلوانات وموسيقيين قضاة «أي محكمة هذه يا إلٰهي. فقد يجلس فيها غدًا كريدي بل، وهو الأدهى والأمرّ، قاضٍ... لا يعرف اللاتينية».

الفساد السِّياسي في أثينا

وكان الفساد السياسي معروفًا في أثينا حتى في أزهر عصورها عصر بركليس. وقد اعتاد السياسيون أن يشغلوا أنفسهم بالأعمال العامة بقصد جمع المال من وظائفهم وإنجاح مصالحهم الخاصة. واعتاد الخطيبان استراتوكلس وديموكليدس أن يدفع كل منهما زميله للتقدم لجمع محصولهما الذهبي، وكانا يشيران بذلك في سخرية إلى المنبر الذي كانا يتحدثان منه إلى الشعب. وقد اتّهم أسكين وديموستين كل منهما الآخر بالرشوة. وثبتت تهمة الاختلاس على ديموستين[1]. ويروي المؤرخون اليونانيون عددًا من التفاصيل المضحكة عن طمع ساسة ذلك العهد وحبهم للمال. ولقد فتح فيليب المقدوني اليونان بماله

(١) ويذكر بلوتارك أن ديموستين أخذ نقودًا ثمنًا لسكوته، وأنه حضر إلى المجتمع وقد لف عنقه بالصوف بدعوى أنه يشكو ألمًا في الحلق فصاح به أحد أفراد الجمهور: «الأجدر بك أن تقول: إنك تشكو مرضًا فضيًا».

بقدر ما فتحها بجنوده. وأراد مرة أن يحتل موقعًا صعبًا فطلب إلى عددٍ من عساكره أن يتعرفوا المكان فلما عادوا ووصفوا له مناعته سألهم إن كان يصعب على حمار محمل ذهبًا أن يقترب منه، فطالما فتح بفضل الذهب المواقع التي عجز عن فتحها بقوة الجيوش.

ويظهر أن السيبيادس كان المثل الكامل للسياسي الفاجر المخلوق للملذات وجمع المال، جشعًا لا يتورع، وخطيبًا ساحرًا، ليّن الخلق متقلبًا، مثل كل الأدوار، ولبس كل قناع، وبدّل من حديثه بقدر تبدل الأحوال. كان يغيّر مظهره كلما شاء، بسهولة دونها سهولة الحرباء. وهو لم يعتمد لحصوله على السلطان على مقدرته الخطابية فحسب ولا على صلاته العديدة، ولكنه كسب لنفسه الشهرة بتملقه الشعب وبما عرضه عليهم من ألعاب بما فيها سباق الخيل، وكانت المبالغ التي يصرفها على خيول السباق مدار حديث الجميع ولم يقنع بامتلاك الخيول بل كانت له مجازفات غرامية وكان يترك زوجته للندماء ويستهزئ بالحفلات الدينية ويؤذي الرجال المحترمين بحرية حديثه. وكان محدثًا ماهرًا لبقًا يستهوي الأسماع، نبغ في إلقاء النكتة الظريفة. زار بيريكليس ذات مرة فبعث يعتذر له عن عدم استطاعته مقابلته لأنه مشغول بفحص طريقة تقديمه الحساب للآثينيين فكان رد السيبيادس: «أليس الأفضل له أن يحاول عدم تقديم حسابات مطلقًا؟» وكان موته جديرًا بحياته فقد مات مقتولًا في بيت أحد الندماء وخلّف ابنته التي أصبحت فيما بعد لاييس الشهيرة.

وكان ساسة ذلك العهد يحتفظون بشهرتهم بما يمنحونه للشعب من هدايا. وكانوا يرتشون ويرشون الآخرين. وحتى بريكليس، بما اقترحه من أجور للذين يحضرون المناقشات العامة والألعاب العامة والأعياد، قد أدخل الرشوة ضمن عادات الآثينيين، وبذلك انقلبت الديموقراطية إلى حكومة أدعياء وطلاب

منافع[١]. وكان الشعب يقصي المواطنين المخلصين عن الوظائف العامة ويحتفظ بها لطلاب المنافع الذين يتملقونه ويوزعون عليه العطايا.

ولقد رسم أرستوفان صورة صادقة لمتملقي الشعب تستحق أن نذكرها بنصّها فحين كان الجزار الذي أتمَّ دراسته السياسية بين المطاهي والمجازر ينافس كليون للحصول على ثقة الشعب بدأ يبتهل لآلهة المترفين الأدعياء، آلهة البسطاء الخائنين السفهاء ويقول لهم: «وجودوا عليَّ بالجرأة التي لا حدّ لها وبالقدرة على الحديث وعلى البذاءة»... ويرد عليه كليون: «هلمي يا أكاذيبي العزيزة إلى نجدتي وتأييد مطالبي». الجزار: «سأجرك أمام الشعب وأفوقك افتراء» كليون: «إنك تهذي، فالشعب لا يثق بك بينما أنا ألعب به كما أريد» الجزار: «فالشعب إذًا طوع أمرك، تفعل به ما تشاء»؟ كليون: «نعم، والسبب أنني أعرف الكلمات التي تعجبه، أجل، إنك لن تفوقني في التملق الدنيء». وهذه القذيفة الأخيرة تذكرنا بما قاله وزير سمسار: «ليفعل أعدائي ما يشاؤون فلن يهزموني فإنني، ولله الحمد، لا يوجد من يبزني في خضوعي وعبوديتي للبلاط».

الفساد السِّياسي في إنجلترا

ولقد مرّت إنجلترا بعهود فساد، وإنك لتجد أدق التفاصيل عن حب عظماء الإنجليز للمال في عهد الملك إدوارد في مذكرات كومنس. وكان لويس الحادي عشر يدفع نحو ستة عشر ألف مرتب للوزراء والعظماء والسماسرة. فاللورد هاستنجس، كبير الأمناء، باع نفسه لملك فرنسا كما فعل كثيرون غيره. وأبدى اللورد صعوبات جمة ليقبل مرتبًا من الملك لأنه كان إذ ذاك يقبض مرتبًا قدره ألف كورون من دوق بورجاندي ولكنه خضع لتأثير كومنس فيه، فقبل المرتب

---

(١) أرسطوطاليس. وفي عهد أكسينوفون كان يقال عادة: إنه يمكن عمل كل شيء في أثينا بالمال.

المضاعف الذي عرضه عليه لويس الحادي عشر. وكان لويس الحادي عشر قد أمر رسوله پيير كلاريه بأن يدفع للورد ألفي كورون ويطلب سندًا بها «ليثبت في المستقبل ويعرف، كيف أنَّ كبير الأمناء ومستشار الملك والأميرال وكبير الياوران وكثيرين غيرهم من عظماء إنجلترا كانوا يأخذون مرتبات من ملك فرنسا». وقابل پيير كلاريه كبير الأمنـاء مقابلة خاصة، وبعد أن ذكر له ما يريده الملك سـلّمه الألفي كورون ذهبًـا ـ لأن المال لم يكن يُدفع لعظماء الأجانب في أي شـكلٍ آخر ـ وطلب رسول لويس الحادي عشر سندًا من لورد هاستنجس أو على الأقل كلمة قصيرة لكي لا يتهمه سـيده بأنه احتفظ بالمال لنفسه، ولكن كبير الأمناء أجابه: «إن هذه الهدية يرسلها إليّ الملك سـيدك، بمحض اختياره وبغير طلب مني، فإذا أردتني أن أقبلها فضعها هنا ولن يكون بيننا سند أو شهود، فلا أريد أن يأتي يوم يقال فيه، بغلطتي: إن كبيـر ياوران إنجلترا كان يأخـذ راتبًا من ملك فرنسا، ولا أن يعثر على سندات مني في درج مكتبه»[1].

وثبتت تهمة الاختلاس على المستشـار بيكون الذي كان قاضيًا مرتشيًا. ولما طُلب للمثول أمام مجلس اللوردات اعترف بجرمه بالصيغة الآتية: «إنني بعد أن درست التهمة الموجهة إليّ، وبعد أن سبرت غور ضميري. وراجعتُ سلوكي السابق بقدر ما استطعت أعترف اعترافًا كاملًا مخلصًا لا مواربة فيه، إنني أرتكب جريمة قبول الرشوة وأنا متنازل عن كل محاولة للدفاع عن نفسي وأضع نفسي بين يدي شفقة اللوردات ورحمتهم». وقصدت لجنة من مجلس اللوردات إلى اللورد بيكون لتتحقق من أنه هو الذي كتب الرسـالة المحتوية على اعترافه هذا، فأعاد أمامها ذلك الاعتـراف «أجل أيها اللوردات أنا كاتب هذه الرسالة التي أتهم فيها نفسي. فالكتاب من إنشائي ومن تحرير يميني ومن إملاء قلبي. وأنا ألتمس منكم أن ترثوا لحالة رجل مسكين متهدم».

---

(١) مذكرات كومنس الكتاب السادس فصل ١.

وكان كثير من ملوك إنجلترا يشترون أصوات أعضاء البرلمان بمنحهم رواتب. ويقول ڤولتير: إن هذه الطريقة تختصر الصعوبات وتمنع الخلافات. وكان شارل الثاني كثير الالتجاء إليها. ولقد افتتح البرلمان الثاني الذي اجتمع في ١٦٧٩ عمله باتخاذ إجراءات ضد عشرة من أعضاء مجلس العموم في البرلمان السابق لاتهامهم بأنهم أخذوا رواتب من الملك، ولكن القانون لم يكن يمنع قبول المنح من الملك فلم يكن من الميسور محاكمتهم. وكان بلاط شارل الثاني مفسودًا جدًّا. ويقول لويس الرابع عشر في مذكراته: «إنه بلاط يمكن عمل أي شيء فيه بسحر المال، وطالما اتهم وزراء هذه الأُمة بأنهم مأجورون لإسبانيا». واعتاد لويس الرابع عشر في مفاوضاته مع رجال بلاط شارل الثاني كما في مفاوضاته مع ملوك آخرين أن يظهر نفسه سخيًّا جدًّا مع الوزراء والملوك والملكات. وقد صرف مبالغ جسيمة لأمراء ووزراء أجانب[1]. ولم يكن نواب هولندا ونبلاء بولندا الفخام أقل قبولًا للرشوة من الوزراء ويقول لويس الرابع عشر: «وكان بين الهولنديين كثيرون دفعت لهم رواتب كما دفعت رواتب باهظة لأشراف بولنديين لكي أستطيع التصرف بأصواتهم في الانتخابات المنتظرة. وكان لي مأجورون في إيرلندا مهمتهم إثارة الكاثوليك ضد الإنجليز، واتصلت بعد ذلك ببعض اللاجئين الإنجليز ووعدتهم بمبالغ جسيمة لكيما يعيدوا النشاط إلى ما قد يكون باقيًا من حزب كرومويل. ودفعت لملك الدانمارك مائة ألف من الكورونات لأحمله على الانضمام إلى التحالف

(١) مذكرات لويس الرابع عشر. ولكنه مع ذلك لم ينجح في محاولته رشوة المستشار هايد الذي كان محتاجًا لمعونته لتحقيق مشروع زواج شارل الثاني وولية عهد البرتغال. ويقول لويس الرابع عشر عن محاولته هذه: «لقد دخلت معه بطريقة سرية في مفاوضات لم يكن يعلم بأمرها أحد حتى سفيري في لندن وأرسلت له رجلًا لبقًا يحمل معه بحجة شراء رصاص لأسطولي كمبيالات بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ من الفرنكات عرضها من قبلي على الوزير طالبًا صداقته لي ليس إلَّا، ولكنه رفض عرضي رفضًا باتًّا».

ضد ملك إنجلترا، وقدمت للملكة زوجه عقدًا من اللؤلؤ، كما قدمت عقدًا آخر إلى ناخبة براندبورج، وبعثت بهدية قيمة إلى ملكة السويد لأني كنت واثقًا من أنَّ أولئك الأميرات سوف يتخطين مصالح دولهن ويشعرن بالشرف الذي يلحق بهن شخصيًا من جراء ما أعمله لاكتساب صداقتهن. ولعلمي بنفوذ المستشار في السويد وبأن أمير أنهالت والكونت شويرين مسموعا الكلمة لدى ناخبة براندبورج أردت أن أضمن مساعدتهما بعطاياي». وظاهر أن لويس الرابع عشر لم يقتصد في الصرف ليضمن له أنصارًا في القصور الأجنبية وهو يقول: «وكثيرًا ما حدث أن مبالغ معتدلة صرفت في الوقت المناسب وبحكمة وقت الدولة خسائر وأخطارًا لا تقدر، ومتى أعوزنا التأييد الذي كان يمكن اكتسابه بقليل من المال يصبح من الضروري للحصول عليه تجنيد جيوش عديدة. فالجار الذي كان من السهل اكتساب صداقته بقليل من البذل يكلفنا كثيرًا متى أصبح من أعدائنا» ولما كان يفاوض النمسا لمصلحة دوق دانجين ضمن مساعدة موظف كبير متصل بشخص الإمبراطور بدفع مائة ألف كورون.

واستمر الفساد سائدًا في إنجلترا بعد ثورة ١٦٨٨. وظهرت فضائح جمة خلال سنة ١٦٩٥. فقد أدين الرئيس تريفور لأنه قبل ألف جنيه من مدينة لندن ليضمن لها الاقتراع على قانون معين، وفي السنة نفسها سجن المستر جرين سكرتير الخزينة في برج لندن لأنه قبل رشوة قدرها مائتا جنيه، كما سجن المستر هنجر فورد لأنه أخذ عشرين جنيهًا نظير خدمات قدمها حين كان رئيسًا لإحدى اللجان.

وكان وليم الثالث، لضمان تأييد أعضاء البرلمان له، يعينهم في وظائف تُدفع مرتباتها من مخصصات الملك. واعترض البرلمان وطلب فصل جميع الأعضاء الذين يتناولون رواتب أو مهايا من العرش. وبعد مناقشة طويلة قرر في سنة ١٧٠٧ أن يحرم من عضوية المجلس الأعضاء الذين عينوا في وظائف

بعد سنة ١٧٠٥، أما الذين كان تعيينهم سابقًا لذلك التاريخ، فطلب إليهم أن يعيدوا ترشيح أنفسهم. واستمر العرش في أثناء حكم الملكة آن وجورج الأول، وبالأخص جورج الثاني يكافئ أعضاء البرلمان برواتب. وكتابات ذلك العهد تفيض بالاعتراضات الشديدة على دسائس الوزراء والأخلاق الفاسدة التي فشت بهذه الطريقة داخل البرلمان وانتقلت منه إلى الشعب.

والطريقة الفاجرة التي كان يشتري بها روبير والبول ضمائر أعضاء البرلمان ويباهي بأن قائمة الأسعار على طرف لسانه معروفة جدًّا، ومع ذلك فماكولي يتساهل تساهلًا غريبًا في تقدير هذا السلوك ويقول: «لقد استعان والبول بالرشوة ليحكم لأنه كان من المستحيل عليه أن يحكم بغير ذلك... لقد كان مجلس العموم في حالة يجب معها سياسته بالرشوة أو عدم سياسته بتاتًا. فمسؤولية الخطأ منصبة إذًا على تكوين المجلس التشريعي نفسه ومن الظلم لوم الوزراء الذين عاملوا المجلس المعاملة الوحيدة الفعالة. لقد خضع الوزراء للأطماع لأنه لم يكن في مقدورهم أن لا يخضعوا لها. إن سير روبرت والبول لم يفسد أخلاق البرلمان، وجرمه الوحيد هو أنه عرف كيف يستعمل نقوده، فكسب بها من التأييد أكثر مما كسبه سابقوه ولاحقوه». ويقول اللورد جون رسل: «إن الرشوة إحدى ضرورات السياسة». وفي وزارة لورد نورث ألف جورج الثالث، بطريقة الإغراء والإفساد، حزبًا كان يطلق عليه اسم «حزب أصدقاء الملك» وكان أعضاؤه ينظرون إلى السياسة باعتبارها سبيلًا إلى تحقيق جشعهم لا غير.

ولقد أضاف البلاط وسيلة جديدة للإفساد، اتسع تطبيقها بعد ذلك في فرنسا كما في إنجلترا، هي منح أعضاء البرلمان عطاءات مريحة. وهاجم فوكس تأثير البلاط المفسد وطلب فصل أعضاء البرلمان الذين لهم مصالح في تلك العطاءات. واشتد الخلاف بين البلاط والمعارضة، وكانت الوزارة تشتري بعض

الأصوات في فترات التأجيل بين جلسات البرلمان، وعلم فوكس[١] بالموضوع ففضحه في خطابه بقوله: «إنني أرى حولي مخلوقـات حقيرة خانت عهدها. فلتنهض ولتترك مقاعد أصدقائي ولتجلس بين أعدائي». وسقطت وزارة لورد نورث وحلّت محلها وزارة لورد روكنجهام فقدمت للبرلمان قانونًا يفصل من عضويته جميع الأعضاء الذين لهم مصالح في العطاءات والمقاولات.

وكان أعضـاء البرلمـان الإنجليزي الذيـن يبيعون أصواتهم يشـترون مقاعدهم بأثمان باهظة. وقد كتب لورد شسـترفيلد إلى ابنه، خطابًا تاريخه ١٩ ديسمبر ١٧٦٧، ينبئه فيه أنه دخل في مفاوضات مع أحد وكلاء بيع إحدى المدن التي لها حق إرسال مندوبين للبرلمان، وعرض عليه ٢٥٠٠ جنيه، ولكنه أبى بحجة أنه لم يعد من المستطاع شراء مدينة بهذا السعر، لأن تجار الهند الأغنياء قد اشـتروا كل ما كان معروضًا في السوق بأسـعار أرفع من ذلك. وكان الغرض من شـراء المدن هو المضاربة، فقد كانت العضوية تشـترى للاتجار فـي الأصوات. ولقد حـاول وكلاء الانتخابـات أن يدخلوا تجارة المقاعد الانتخابية ضمن الأصناف المقبولة في البورصة، وحدث بالفعل أن كانت هناك تعريفة لأسعار بعض المدن. كما رئيت مدن تعرض نفسها على المرشح الذي يدفع لها أكبر سعر فعرضت أكسفورد أن تنتخب من يدفع ديون المدينة واتفقت فعلًا مع دوق مارلبورو.

ويقول لورد رسل: إنه في السنين الأولى من القرن التاسع عشر بلغ سعر الكرسي في البرلمان خمسة آلاف جنيه. واعترف ولبرفورس أن انتخابه كلفه

---

(١) لم تحم بأمانة فوكس أية ريبة بالرغم من ارتباك حياته الخاصة وحبه للمقامرة «لأنه في الوقت الذي كانت ترى فيه أمثلة عديدة وظاهرة لاهتمام الوزراء بمصالحهم الخاصة امتنع هو عن طلب الثروة ولم يتخذ أي احتياط ضد الفقر، وكان في مقدوره، بسبب فساد ذلك العهد، أن يفعل دون أن يفقد شهرته». (ريموزا، إنجلترا في القرن الثامن عشر المجلد ٢ ص ٤٨٢).

ثمانية آلاف جنيه. ولقد أُلغيت امتيازات تلك البلدان في ١٨٣٢ فقلّ الفساد الانتخابي والسياسي من ذلك الوقت، ولكنه لم يُمحَ تمامًا. وفي سنة ١٨٧٨ تباهى إنجليزيان من رجال الأعمال علنًا بأن لديهما طرقًا مضمونة للتأثير في أعضاء لجنة موكول إليها دراسة مشروع قانون معين.

الفساد السِّياسي في فرنسا

كان عدد الوزراء الذين اتهموا بالاختلاس في فرنسا في العهد القديم كبيرًا، وتعددت المحاكم التي أُنشئت خصيصًا لإجبار الماليين على رد المبالغ التي اختلسوها من الخزانة العامة بممالأة مديري الأموال. ففي عهد لويس العاشر اتهم أنجران دي ماريني وزير فيليب الجميل بالاختلاس، وشُنق في مشنقة مونفوكون التي شيدها بنفسه. وفي أيام فيليب الجميل اتهم جيرار دي لاجيت الذي كان مديرًا للأموال في عهد فيليب الطويل، وقُبض عليه لاختلاسات نُسبت إليه. ولقد سُئل وعذب بقسوة حتى مات أثناء سؤاله وسحب جسمه في الطرقات، وعرض في باريس مدلًّى من حبل المشنقة. وفي ٢٥ إبريل سنة ١٣٢٨ في عهد فيليب فالوا شنق پيير ريمي رئيس خزانة شارل الجميل لاختلاسات ارتكبها في غينيا، وسرقات عديدة من أموال الملك لأنه قد جمع في سنوات قليلة مليونًا ومائتي ألف من الفرنكات، أي: ما يساوي عشرين مليونًا من أموالنا الحاضرة، وشُنق على مشنقة مونفوكون التي تسبب في إنشائها، واسترد الملك بفضل المصادرة، الأموال التي سُرقت منه[1]. وفي سنة ١٤٠٩ قُطعت رأس جان دي مونتاجو الذي أثرى من إدارته المالية. وفي

(١) يقول منتسكيو إنه لما كان الاختلاس جريمة شائعة في الدول المستبدة فإن المصادرة مفيدة لأن فيها تعزية للشعب وتوفيرًا عليه في الضرائب، فإن المال الذي تنتجه كان لا بد أن يسعى الملك لجمعه من شعب مرهق بالضرائب (روح القوانين الكتاب الخامس فصل ١٥).

عهد شارل السابع قبض على جان دي اكسانتوان المحصل العام للمالية لأنه بدد وأساء استعمال أموال الملك، كما اختلس مبالغ جسيمة منها. وثبتت عليه تهمة التزوير مع ذلك فلم يحكم عليه إلّا بالحبس سنوات قليلة ومصادرة جميع ممتلكاته، وسرعان ما أخلي سبيله بعد أن دفع للملك أكثر من ستين ألف من الكورونات. وفي سنة ١٤٥٣ حوكم جاك كور الذي ذهب ضحية غيرة كبار النبلاء المدينين له، وحسد الشعب الذي لم يكن يصدق أن يثرى إنسان بغير السرقة أو السحر، ولقد كان جاك كور ابن تاجر فراء جمع من التجارة مالًا وفيرًا، وأنشأ له فروعًا في مونبلييه ومارسليا وليون ومصانع في أفريقيا وآسيا، وقدم للملك في مناسبات عديدة أموالًا طائلة ليصرفها في حروبه، ودخل مجلس الملك أمينًا للخزينة مع احتفاظه بحق الاستمرار في تجارته. ولقد جرت عليه الأراضي التي اشتراها والقصور والمساكن التي أقامها غيرة موظفي القصر فأقنعوا شارل السابع بالقبض عليه واتهموه ظلمًا بأنه سمم أجنيس سوريل. فلما انهارت تلك التهمة من أساسها نسبوا إليه أنه جمع مالًا بغير حق، وعهد بأمر محاكمته إلى خصومه فنسبوا إليه الاختلاس وإخراج الأموال من المملكة وحكم عليه الملك، في جلسة تولاها بشخصه[١]، بأن يعتذر ويدفع غرامة قدرها مائة ألف من الكورونات، وصودرت أملاكه ووزع جانب منها على الذين اتهموه.

وفي القرن السادس عشر، في أيام فرنسوا الأول، حوكم مدير المالية سامبلانسي الذي مات ضحية جشع وخيانة الملكة الوالدة، لويز دي ساڤوي. ذلك أن سامبلانسي كان قد أبلغ الملك أنَّ الملكة الوالدة أخذت لنفسها أربعمائة ألف من الكورونات ذهبًا مرسلة إلى لوترس حاكم الملايا، فأقسمت الملكة الوالدة لتثأرن لنفسها، وانتهزت فرصة غياب الملك فرنسوا الأول سنة

(١) Lit de Justice.

١٥٢٧ فأمرت بمحاكمة سامبلانسي بتهمة اختلاس ملفقة، أمام لفيف من القضاة انتخبهم، بتحيّز ظاهر، المستشار دوبرا. وحُكم عليه بالإعدام ونُفذ فيه الحكم بالرغم من أنه بريء ثبتت براءته بعد ذلك عندما ماتت الملكة الوالدة وعُثر في خزائنها على مليون وخمسمائة ألف من الكورونات ذهبًا من بينها الأربعمائة ألف التي كانت مخصصة للوترس.

وفي سنة ١٥٢٧ اتهم جان دي بورشيه الذي كان يدير أموال الملك بالاختلاس وحُكم عليه بالشنق، كما حُكم بالعقوبة نفسها أيضًا على رينيه جنتيل رئيس محكمة الاستئناف في ١٥٣٦. وفي السنة نفسها حوكم الأميرال شابو لتبديده أموال الملك ونزعت عنه رتبه وغُرِّم ونفي. وصدر ديكريتو في ٢٣ أبريل ١٥٤٥ يدين المستشار ثوجيه بجريمة الاختلاس والسرقة ويوقع عليه غرامة قدرها مائة ألف من الفرنكات وحرمانه من وظيفته ونفيه خمس سنين. واتهم المارشال دي پيز بأنه اختص نفسه بجزء من مرتبات فرقته، واعتبر غير أهل لشغل وظيفته، وحكم عليه بدكريتو من برلمان تولوز بردِّ ما اغتصب وبإيقافه خمس سنوات عن وظيفة مارشال فرنسا، وبإقصائه عن القصر. وفي ١٥٦٥ حكم على فرنسوا كمان رئيس مجلس المحاسبة بتهمة الاختلاس وغرّم ستين ألفًا من الفرنكات. وبتاريخ ٢٩ مايو ١٥٨٣ صدر دكريتو من برلمان باريس يدين جان بواسل مستشار البرلمان بالاختلاس والرشوة والغدر وابتزاز الأموال والقسوة.

وفي القرن السادس عشر أطلق على اللجان المنشأة لمحاكمة المتهمين بالاختلاس اسم «دوائر العدل» ووضعت لوائح دقيقة في السنوات ١٥٣٢ و ١٥٤٥ و ١٥٥٧ و ١٥٥٩ لوضع حد لهذه الجريمة الشائعة، كما تألفت دوائر عدل في سنوات ١٥٦٦ و ١٥٧٨ و ١٥٨٤ و ١٥٩٣ و ١٦٠١ و ١٦٠٧ و ١٦٢٤ و ١٦٤٥ و ١٦٥٢.

وعندما كان لوبيتال حاضرًا في بوردو مع شارل التاسع اعترض في المحكمة المعقودة هناك على قبول بعض القضاة للمال وحب السماسرة له وقال لهم: «أيها السادة إنني أخشى أن يكون الجشع مقيمًا بيننا، فلقد علمت أنَّ هناك من يأخذون أموالًا ليسمحوا بعقد جلسة، فإذا وجه إليهم لوم أجابوا بأن الحالة في القصر أسوأ، لأن مجال الفساد هناك أوسع. ولكن هذا العمل لا يرضي، لا هنا ولا هناك».

ولما أصبح سولي وزيرًا، وجد الخلل والنهب في كل مكان... وكان أصدقاء الملك يأخذون نصيبهم من محصول الالتزامات من العقود المحررة مع الموردين. وكان يدير الخزانة أفراد غير أمناء، ولم يكن الذين يتحتم عليهم الاحتفاظ بالحسابات يحتفظون بشيءٍ منها مطلقًا. ويقول هنري مارتن إن فرانسوا دو مدير المالية في عهد هنري الثالث، كان اللص الأكبر بل زعيم اللصوص جميعًا. وقد أعاد سولي النظام لإدارة الأموال ووضع حدًّا لابتزاز الحكام العسكريين.

ولما حكم في عهد ريشيليو على مارشال دي مارياك بالإعدام لاختلاسات نسبت إليه لم يستطع أن يدرك الباعث على هذه الشدة وتساءل بدهشة: «رجل في مقامي يحكم عليه بالإعدام لاختلاس؟» ولكن ريشيليو لم يبد أي شفقة لأنه كان يعتبر «أنَّ فن المالية هو دعامة السياسة العامة وإن لا سبيل لقيام الدولة بغيره لأنَّ المال هو عصب كل عمل، وإنما تقاس قوة الدولة بنسبة ما في خزائنها من أموال».

وكان مازاران أقل منه قسوة على المختلسين، والمعروف أنه لم يكن هو نفسه بمعزل عن كل لوم، وأنه ترك بعد موته خمسين مليونًا من الفرنكات، أي: ما يساوي مائتي مليون في أيامنا.

وافتتح حكم لويس الرابع عشر سنة ١٦٦١ بدائرة عدل حاكمت فوكيه وعددًا كبيرًا من الماليين الذين ارتكبوا الاختلاسات وأُدين أكثر من خمسمائة شخص، وبلغ مجموع الغرامات والمصادرات بحسب تقدير النائب العام بتي جان مائة وعشرة ملايين.

ويقول كوزان: «إن ثروة كولبير لم تُجمع بطريقة أشرف من ثروة فوكيه لأن الظواهر كلها تدل على أنه لم يستطع أن يجمع دوطات بناته الثلاث، اللائي أصبحن دوقات، وأن يبني بيته الفخم في (سو) مما اقتصده من مرتبه». ولكن كوزان ينسى مع ذلك أنَّ الملوك كانوا يجزلون العطاء لوزرائهم، وأنه، كما يشعر الذين يبقون طويلًا في الشمس بدفء حرارتها على حد قول نوديه، كذلك يجب أن يشعر خدام الملوك بأثر قوتهم وصداقتهم على هيئة مكافآت ينالونها نظير خدماتهم وكأن الملك يقول لوزرائه: «اهتموا بمصالحي وأنا أهتم بمصالحكم» حتى إذا ما ضمن الوزراء الخلاص من الفقر ـ ذلك الوحش الكاسر ـ استطاعوا أن يتفرغوا لأعمال الدولة بعقل خال من المتاعب والشهوات.

ومع ذلك، فمذكرات لويس الرابع عشر تبعث على الاعتقاد بأن فوكيه لم يكن الوزير الوحيد الذي لم تكفه هبات الملك. فهو، في نصيحته لابنه، يلحّ عليه في أن يراقب وزراءه بصفة خاصة، «لأنه يجب أن لا يقنع المرء بدراسة الرجال قبل تعيينهم في الوظائف، إذ من السهل على أغلبهم أن يتظاهروا فترة من الزمن بما ليس فيهم. رغبة في الوصول إلى السلطة التي هي مطمحهم، بل الواجب، على العكس، ملاحظة الرجال ملاحظة أدق وهم يتولون إدارة الأعمال، لأنهم، وقد نالوا ما يطلبون، لا يعوقهم عائق عن اتِّباع ميولهم الشريرة».

وقد يبدو أن الطريق الوحيدة الواجب اتِّباعها مع الوزير الذي تثبت عليه الخيانة هي الطرد والعقاب، ولكن لويس الرابع عشر كان أقل قسوة فهو يشير

على ابنه «بأن يقوم أخطاء وزيره بالنصيحة الطيبة ويحتفظ به إذا كانت عنده صفات تؤهله للعمل مع التحرز من الأخطاء التي قد تدفعه إليها ميوله الشريرة وأن لا يطرده إلَّا إذا لم تكن هناك وسيلة لإصلاحه».

وتدلنا يوميات ومذكرات لويس الرابع عشر على أن الشعب في بعض المقاطعات كان فريسة لبعض الأشخاص الذين يستغلون مراكز الحكام ليبتزوا أمواله وهو يقول: «إنني أعيّن رجالًا من قبلي في كل مكان ليزودوني بالأخبار الصادقة عن غدر الحكّام لأعاقبهم حين يستحقون العقاب».

ونطقت محاكم «الأيام الكبرى» التي عُقدت في أوفرنا سنة ١٦٦٥ بعقوبات كثيرة لاختلاسات. ويقول فلشييه في كتابه عن تلك الأيام: إن المحاكم في حماسها كانت تُخطر بالجرائم فلا يكاد يتسع لها الوقت لتعرف حالة المتهمين حتى أنها قضت، في الدرجة الأولى، على مسيو دلاتور بالإعدام شنقًا، فلما تبين طيب عنصره مُنح الميزة التي هي حقه وهي أن تُفصل رأسه ذبحًا. وحكم على أحد أقارب تورين الماركيز دي مالوز بغرامة كبيرة وبرد مبلغ ثمانمائة وعشرة آلاف من الفرنكات. ولقد قال بوردالو بعد ذلك في موعظة له عن الدِّين والنزاهة: «إن الرجل الذي يتولى الأموال العامة بغير أن يستحق اللوم، والذي يترك بعض الوظائف نظيف اليدين، يكاد يكون في أيامنا هذه إحدى المعجزات».

ولقد أعلن الملك في مقدمة الدكريتو المنشئ لدائرة العدالة في سنة ١٦٦١: «لقد جمع بعض الناس في هذه الأيام ثروات طائلة بسرعة مدهشة وسبل غير مشروعة، فممتلكاتهم الواسعة، ومظاهر ترفهم الوقحة، وغناهم غير المحدود، أمثلة قائمة لإفساد كل مبادئ النزاهة العامة». وتشير هذه المقدمة إلى الماليين الذين كانوا يشغلون مراكز ممتازة في الهيئة الاجتماعية في القرن السابع عشر، والذين وصفهم لابروبير وهم يشترون ألقاب الشرف ويزوجون بناتهم

بالسماســرة: «إذا فشــل رجل المال قال عنه السماســرة: إنه من عامة الناس، لا يســاوي شــيئًا وإنه من الغوغاء، فإن نجح، فهم يطلبون يد ابنته. إن الرجل الواسع الثراء يستطيع بماله أن يضم دوقًا إلى أســرته، وأن يرفع ابنه إلى مرتبة الأشراف. فقد استطاع ســلفان بفضل نقوده أن يكتسب حســبًا واسعًا جديدًا، فأصبح لوردًا في الأبرشــية التــي كان أجــداده يدفعون فيها العشــور، وكان لا يستطيع في الماضي أن يدخل بيت كليوبول ولو كخادم، فإذا به يتزوج بابنته. واستطاع سوزي، بعد أن ارتدى ملابس الخدم، أن يشق طريقه من وظيفة حقيرة في إدارة المال إلى وظيفة كبيرة ذات نفوذ كما اســتطاع بالاختلاس والقســوة واســتغلال النفوذ، أن يصل إلى الصف الأول على أنقــاض خراب الكثير من الأُسر، فأصبح نبيلًا بما شغل من وظائف، ولم ينقصه إلَّا الظهور بمظهر الرجل التقي الورع فإذا هو رسول من رسل الكنيسة. وهكذا تحققت المعجزة!».

وليس مظهر النبلاء وهم يعملون لينالوا حظــوة الدعوة إلى قصور رجال المال بالأمر الجديد، فقد شوهدت أضخم أسماء النبلاء تجتمع تحت سقف ساموبل برنار ملتزم الضرائب الشــهير الذي كان يشغل مركزًا ممتازًا في عهد لويس الرابع عشر. وكان الذي يغريهم بذلك العشاء والميسر والحفلات. وقد وصف الرئيس هينو مسكن الملتزم فقال: «كانت دارًا فسيحة يستطيع الإنسان أن يأكل فيها ويلعــب، وكانت مجمعًا لخيرة أفــراد المجتمع. كنت ترى فيها الكاردينال دي روهان، الذي وهبتــه الطبيعة كل المؤهلات، وأخاه الأمير دي روهان، ومدام دي مونيســون التي كان الأخوان يتنافسان عليها، وديسورتس المراقب العام، ومدام تورجو، ومسيو دومون، ومدام مارل، والمارشال فيلروا الذي كان يجذبه إليها وجود مدام دي ساجون ابنة برنار، وكان المارشال يحاط بالمزيد من العناية والاهتمام ليغمــض عينيه عما حدث في ليون حيث أفلس برنار في نحو اثنين وثلاثين مليونًا.

وصدر في سنة ١٧٠١ ديكريتو جديد يعاقب على الاختلاس بشدة وينص على إعدام من تثبت عليه تلك التهمة، ومع ذلك فلم ينقطع سيل اختلاسات رجال المال.

ولما مات لويس الرابع عشر طالب الرأي العام مرةً أخرى بعقاب الجرائم التي ارتكبها رجال المال، فألّفت دائرة عدل جديدة في مارس سنة ١٧١٦[1] ومُنح قضاتها حق الحكم بالإعدام والأشغال الشاقة والغرامة وصرح لهم أن يحاكموا أفرادًا من جميع الطبقات أيًا كان مولدهم أو مركزهم متى اتهموا بالاختلاس.

ولم يطل أجل هذه الإجراءات الشديدة إذ صدر ديكريتو في ١٨ سبتمبر من السنة نفسها، يسمح بإبدال الغرامة بعقوبة الإعدام والأشغال الشاقة. وأخيرًا حصرت دائرة العدل اختصاصها في إصدار الضرائب. ويقول النائب العام بتي جان: «إنها، من ممتلكات قيمتها ٨١٢ مليونًا، أبقت لأصحابها ٤١٢ مليونًا يخصم منها ٢١٩ مليونًا ضرائب لم تُدفع مع ذلك أبدًا. وفي مارس سنة ١٧١٧ ألغى داجيسو الذي حلَّ محل المستشار، فوازن دائرة العدل وهي آخر ما عرف من نوعها، وأبدى المستشار الجديد بتلك المناسبة ملاحظة عن خلق الشعب الفرنسي حققت الأيام صحتها، وهي أنه شعب ينتقل بسرعة من الاستياء إلى الفتور التام ومن الحقد إلى الشفقة». ويقول داجيسو: «إن الشعب، القليل الثبات، يجب أن يشهد معاقبة سريعة وقاسية، أما إذا تركت الأمور تطول فإن اشمئزازه من المجرم يفتر ويعود نفسه على اعتباره بريئًا لطول رؤياه له وهو يتألم».

---

(١) وهي التي يشير إليها مونتسكيو في رسائله الفارسية فيقول: «لقد تألفت ما يطلق عليها دائرة العدالة وهي تسمى كذلك لأن مهمتها أن تسترد من رجال المال كل ما اغتصبوه. ويستحيل عليهم أن يهربوا ممتلكاتهم أو يخفوها لأن عليهم أن يبينوها بوضوح وإلّا تعرضوا للإعدام. وهم لذلك وضعوا في مأزق ضيق وهو أن يتخيروا بين الحياة والمال» (الكتاب السابع والأربعون).

إلى هنا ينتهي تاريخ دوائر العدل ولكن جرائم الفساد لا تنتهي بانتهائها، بل هي على العكس تشيع في أيام الوصي، بما ارتكبه لاس والكردينال دوبوا. وفي عهد لويس الخامس عشر اشترك الملك نفسه في المضاربة على القمح وكان أحد حملة الأسهم في شركة «اتحاد المجاعة» الشهيرة التي سببت المجاعات المصطنعة في سنتي ١٧٦٨ و ١٧٦٩. وهذه الطرق الفاسدة التي كانت شائعة في تلك الفترة معروفة لدرجة أنني أعد من تحصيل الحاصل إعادة ذكرها.

وإنه لأيسر على الشعب أن يقوم بثورة سياسية من أن يقوم بثورة أخلاقية، وأن يغيّر نظام حكمه من أن يبدل ضمائر أبنائه. ففي إبان الثورة أخذ رجال السياسة يجمعون المال، واشترك رجال المال مع رجال السياسة، وجمع أكثر الدعاة تطرفًا بين الأعمال والسياسة. وكان هيبير على صلات وثيقة مع المالي كوك الذي كان متهمًا بأنه أجير للأجانب. ويقول موريس، ممثل الولايات المتحدة في باريس سنة ١٧٨٩، عن ناربون ودي شوازيل والقس دي بريجور: «إنهم ثلاثة شبان من أُسرٍ طيبة، ولهم مؤهلات عظيمة يعيشون عيشة الملذات، ولقد كانوا ثلاثتهم أصدقاء حميمين، وحاولوا بدافع من أطماعهم، أن يستردوا ثرواتهم المبددة». واعترف مونمران لألكسندر دي لامث أنه صرف في فترة وجيزة سبعة ملايين في شراء يعقوبيين ورشوة الكتّاب والخطباء. وذهب تيودور دي لامث لمقابلة دانتون أملًا في إنقاذ لويس السادس عشر فأجابه دانتون: «إنني أوافق على محاولة إنقاذ الملك ولكنني أطلب مليونًا لشراء الأصوات اللازمة... وأنذرك من الآن إنني إذا لم أنجح في إنقاذ حياته فسأقترع على إعدامه، فإنني أريد أن أنقذ رأسه، ولكن لا أريد أن أضحي برأسي» وأراد ميرابو أن يخفف من دناءة الاتفاق الذي تمَّ بينه وبين القصر فاعترف بأنه أخذ مالًا... ولكنه لم يبع نفسه. وفي تلك الفترة بدأ فوكيه يضع؛ بوسائل ملتوية،

أساس ثروته الضخمة. وحاول نواب آخرون أن يرسو عليهم مزاد ممتلكات غنية نظير مبالغ ضئيلة. واستولى البعض الآخر على الأموال التي جمعوها من أعمال عهد إليهم بها فنهب رونسان وأصدقاؤه الفانديه، وحكم على النائب بيران بالسجن لسرقاته، واغتنى شابو الراهب السابق فجأة وتزوج بابنة أحد أصحاب المصارف. واعترف شابو في محاكمة فابر ديجلانتين بتهمة التزوير لمصلحة شركة الهند الفرنسية الشرقية، إن مبلغ مائة ألف من الفرنكات دفع له ليرشي به فابر، ولكنه أضاف بأنه لم يجرأ على أن يتحدث إليه في الأمر، فاحتفظ بالمبلغ لنفسه.

وشاعت الاختلاسات في وزارة الحربية حين كان باش مسيطرًا عليها، فاشترك كثير من أعضاء لجنة الخلاص العام في أعمال مالية لا تشرف ولم يقدم كومون باريس حسابًا عن المبالغ التي صرفها بالرغم من أن كامبون طالبه بذلك أكثر من مرة. ولم يستطع المؤتمر أن يطلع على بيان الحساب أو أن يعاقب المختلس لأن له حماة أقوياء في المجمع.

وفي ٢٥ سبتمبر سنة ١٧٩٣ أخذ توريو يندب أمام المؤتمر مصير الجمهورية التي أصبحت فريسة لأحطّ الناس، فهو يقول: «أيمكن أن نكون قد جاهدنا هذا الجهاد لنعهد بالسلطة إلى اللصوص والملوثين بالدماء؟ لقد أنزلنا الملكية من فوق عرشها لنقيم مكانها الخسة والدناءة». وكان عدد من النواب اليعاقبة فاسدين لا قيمة لهم مغامرين، يضاربون في سندات الحكومة وأملاك الدولة، وكان بينهم أفراد وزعوا أوقاتهم بين الاغتيال والتهتك. فمنهم مثلًا روسينيول وكاريير اللذان كانا يأمران بالمذابح دون أن يقطعا ما هم فيه من حفلات فاجرة. وطلب هنريو أن يعطى ثمانية آلاف فرنك «لتغطية المصاريف التي تكلفها وهو يراقب المذابح الثورية» كما طلب بعد ذلك مبلغ ثلاثمائة ألف من الفرنكات «لإهباط المؤامرات وضمان انتصار الحرية». وهنريو هذا هو الذي

دعا أصدقاءه إلى الانضمام في طلب الغنائم ببيان قال فيه: «يسرني أن أبلغ زملائي في الجهاد أن كل الوظائف في قبضة الحكومة... والحكومة الحالية، هي حكومة ثورية... فهي تفتش الخبايا بحثًا وراء الأفاضل... ووراء عديمي القمصان الأطهار الفقراء». على أن عديمي القمصان الأطهار الفقراء لم يكونوا ينتظرون حتى تبحث الحكومة عنهم في مخابئهم فقد هجروها لتصيد الوظائف، وانضموا للجان الثورة التي وضعت أيديها على مبالغ جسيمة. ويقول تين: «إن الثلاثة أو الأربعة ملايين... ذهبًا وفضة التي ابتزت قبل نهاية سنة ١٧٨٣، ومئات الملايين التي جمعت في سنتي ١٧٩٣ و ١٧٩٤، وبالاختصار جميع محصول الضرائب الشاذة ابتلعها لساعتهم عديمو القمصان».

ولقد قيل في محاولة رد اعتبار هؤلاء الدعاة: إن أغلبهم مات فقيرًا، ولكن ذلك الفقر لا ينهض دليلًا على نزاهتهم. لقد ماتوا فقراء لأنهم بددوا المال المكتسب بغير حق كانت أيديهم خاوية حقًّا ولكنها لم تكن نظيفة، فقد كانت جيوبهم تفرغ كلما امتلأت.

وانتشر الفساد في عهد الديركتوار أكثر من ذلك. وكان باراس البخيل، العديم المبادئ الذي اتصل بجميع الأحزاب ووضع أصبعه في كل مؤامرة، هو المثال النموذجي لسياسيي ذلك العهد، وكان بونابارت يسميه أفسد الفاسدين. وعقب انقلاب ١٨ فركتيدور جيء بالمحكوم عليهم بالنفي إلى الموانئ التي سيرحلون منها، في أقفصة حديدية، يحرسهم الجنرال دوتر الذي كان قد حكم عليه قبل ذلك بالحبس عامين لجرائم غدر ارتكبها في الفانديه.

وخطت الأخلاق السياسية المتينة في عهد الإمبراطورية وعودة الملكية خطوات واسعة لأن الانتصارات العسكرية واستيقاظ العواطف الدينية وحب السياسة ساعدت على رفع مستوى الأخلاق، كما كبت الإخلاص للواء الوطن الاندفاع في طلب الثروة.

وساد حب الشجاعة والإقدام وتقدير الشرف جنود الإمبراطورية، واكتسبت الفضائل العسكرية التقدير والاحترام. وكان نابليون الأول، كما لاحظ المسيو تيير، يحب المستقيمين من الرجال، على أن ذلك لم يمنعه، في أكثر من مرة، من محاولة إفساد الرجال[1] ولم يحل دون تعيينه رجالاً مريبين، من أمثال فوشيه وتاليران، وزراء له. وعند ختام حكمه أسف لما عَمِل وقال: «أريد من الآن أن لا أحيط نفسي إلّا بالرجال النزيهين».

ولقد أثبتت كتابات الحاكم موريس وزير الولايات المتحدة في باريس عام ١٧٨٩، والكونت دي سنفت الوزير السكسوني في باريس ١٨٠٦ أنَّ شهوة جامحة لجمع المال كانت تسيطر على تاليران الذي كان يحاول دائمًا أن يضيف إلى ثروته بالمضاربة وقبول المنح من الدول. ويقول الوزير السكسوني: إنه في أثناء المفاوضات التي سبقت معاهدة بوزن في عام ١٨٠٦، قدّم مفوضو سكسونيا إلى تاليران مليونًا، كما استطاع كثير من الأمراء الألمان أن يدخلوا اتحاد الرين بقوة المال الذي دفعوه إلى تاليران عن طريق جاجرن وزير دوق ناسو وأيدت مذكرات باسكييه صحة تهمة حب المال المنسوبة إلى تاليران، فهي تثبت أنه

---

(١) وها هي حادثة شهدتها مدام ستايل بشخصها، فقد أراد نابليون في سنة ١٨٠٥ أن يقضي على شهرة الدوق دي ميلزي وكيل رئيس جمهورية الألب، فتقدم بنفسه أمام المجمع التشريعي اللومباردي وأعلن عن عزمه على تقديم ضيعة كبيرة إلى دوق ميلزي مكافأة له على خدماته. وتقول مدام ستايل: «ولما كنت في ميلان في ذلك الوقت قابلت الدوق في المساء ووجدته حانقًا على الدسيسة الدنيئة التي عملها فيه نابليون بغير إخطار، ولكن، لعلمي أن نابليون قد يستاء إذا رفضت منحته، نصحت الدوق أن يخصص إيراد الضيعة الممنوحة له يرغمه إلى أحد الأعمال العامة. وقبل الدوق نصيحتي، وفي الغد وهو يسير بجانب نابليون أخبره بعزمه فأمسك نابليون بذراعه وقال: «إني أراهن على أنّ ما قلته الآن هو من إيحاء مدام ستايل، ولكن صدقني أن الأفضل لك أن تترك مثل هذه العواطف البالية. فليس هناك إلّا شيء واحد يجب أن يعمل في هذا العالم هو أن نجمع باستمرار مالًا ونفوذًا وكل ما عدا ذلك وهم وأحلام».

كان يستفيد من المعاهدات التي يعدّها ليثرى. فمعاهدة لونيفيل، التي نصَّ فيها على أن تسترد النمسا الأوراق المالية التي أصدرتها في بلجيكا، مكنته من اكتساب مبالغ جسيمة بشرائه تلك الأوراق قبل أن يحاط أحد علمًا بذلك الاتفاق. وكانت حكومة النمسا سخية مع تاليران بصفة خاصة لتضمن ممالأته لها في المعاهدات التي كان يتفاوض فيها. فتحويل ألمانيا إلى حكومة مدنية، وجميع الاتفاقات التي تمت في تلك البلاد عن تقسيم الأراضي، كانت منبعًا جديدًا لأرباح طائلة فاقت كل ما سبقها. ويقول المستشار باسكييه: إنه سمع أشخاصًا من العارفين ببواطن الأمور يقدرون تلك الأرباح بعشرة ملايين على الأقل. ويجب أن نعترف للمسيو تاليران بأنه لم يكن يحتفظ بكل الأرباح لنفسه، بل كان يشعر بالحاجة لإشراك عدد كبير من معاونيه في الغنيمة، وكانت طريقته ناجحة في جمع أعوان نافعين مخلصين حوله[١].

ولم يكن نابليون يجهل الوسائل التي يتبعها وزيره لجمع المال وسأله يومًا فجأة عن مصدر ثروته: «يا مسيو تاليران، من أين جئت بكل هذه الثروة» فأجابه الوزير بدهاءٍ: «مولاي، إنَّ الطريقة في غاية البساطة، لقد اشتريت سندات الحكومة في الليلة السابقة على ١٨ برومير وبعتها عقب ذلك مباشرة». ولما طلب تاليران في ١٨٠٧ مكافأة له على خدماته أن يمنح لقب وكيل الناخب العام ويستقيل من الوزارة، تضايق نابليون من هذا الطلب وقال له حانقًا: «لست أفهم تعجلك للحصول على لقب وترك وظيفة أنت مدين لها بشهرتك، وقد جمعت منها فيما أعلم فوائد جمة؟»، وجاء بعد تاليران دي شامباني الذي امتدح نابليون نزاهته بقوله: «إنني متأكد من أنني لن أجده مشتركًا في مسائل

---

(١) وكانت حكومة ڤيينا، بشرائها مساعدة تاليران، تنسج على منوال السياسة القديمة التي كانت تحاول دائمًا رشوة وزراء الحكومات الأجنبية. وكثيرًا ما دفعت حكومة فرساي مرتبات إلى وزراء إنجليز ونمساويين وغيرهم. فتوجرت الذي خلف كونتز في النمسا والذي سبق مترنيخ في أيام الثورة كان يتناول راتبًا من فرنسا منذ سنة ١٧٦٨.

مالية». وأخيرًا عندما علم نابليون بما تمَّ من الصلح بين تاليران وفوشيه، وتآمرهما عليه، عاد من إسبانيا ليخزيهم، ووجه إلى تاليران بحضور كثير من الوزراء ألفاظًا قاسية وسبه ونعته باللص.

وجاء لويس الثامن عشر فترك عددًا كبيرًا من سماسرة نابليون يشغلون كراسيهم في مجلس الشيوخ، كما اتخذ فوشيه وزيرًا. ورأى شاتوبريان تاليران يدخل مكتب الملك مرتكزًا على ذراع فوشيه، فقال: «ها هي الرذيلة تستند إلى الجريمة». ومع ذلك فقد كان وزراء عودة الملكية أمناء وحكموا بنزاهة، إلَّا النادر منهم.

ويقول البارون دوسيز، وزير البحرية في وزارة بولينياك، في مذكراته: «كانت حكومة عودة الملكية نزيهة جدًا ولم تسقط إلَّا لأنها أبت أن تكوّن لنفسها أغلبية بالرشوة وبشراء عدد قليل من الأصوات كانت معروضة فعلًا للبيع، ومع ذلك فقد كان المطلوب مجهودًا بسيطًا لفصل عدد الأصوات القليلة المكونة للأغلبية عن المعارضة. فبضع وظائف أو قليل من المال كانت تكفي... وكانت تعريفة الضمائر بين أيدينا، ولم تكن الأسعار باهظة، فلم يوضع لأي عضو سعر أكثر مما يستحق. وحتى بين الرجال الذين دفعهم حبهم للشعب إلى مقاومة عودة الملكية لم يكن يعوزنا المضاربون المستعدون للمساومة، ولو أنهم كان قد جيء بهم وجهًا لوجه، لأمكننا بلا شك أن نخفض المطالب ولكن الملك وولي العهد رفضا الفكرة ولم ينتظرا سماع رأي مجلس الوزراء فيها». واقترح البارون دوسيز عليهما الالتجاء إلى مخصصاتهما الملكية لأخذ المبلغ اللازم لشراء العشرين صوتًا المطلوبة، ولكن ولي العهد رفض. فلم يمض شهران حتى كان الملك في طريقه إلى شربورج.

وفي غداة ثورة ١٨٣٠ دفع طمع منتصري يوليو باربييه إلى كتابة أشعاره المشهورة بعنوان «المحجر» و«الشهرة» وبعد ذلك ببضع سنين مثَّل على

المسرح الفرنسي مسرحية فكاهية عنوانها: الشهرة، ينتقد فيها مر الانتقاد الفساد السياسي الذي كان في ذلك الوقت آخذًا في النمو بشكل مقلق. ويقول أحد أشخاص الرواية، هذه الأشعار:

«إلى أي مدى وصل الفساد، إن كل أعمالي ظاهرة وحياتي معروفة، ومع ذلك فقد زارني في هذا الصباح رجلان: أحدهما يعرض نفسه عليّ والثاني يريد شرائي. أنت تقول إنك تريد إقامة جمهورية ولكن على أي أساس؟ وعلى أي أخلاق؟ أين أخلاقنا الرومانية؟ إن هذا الرجل الذي يشكو من الاستغلال يسمن ويترعرع بفضل استغلال أكبر. وأصبحت أصوات النواب، التي صارت تستغل في أحقر الأمور، تباع بأسعار محددة، واكتسى العار، بفضل الذهب شرفًا وغدا من يبني هنا كمن يبني على شفا جرف هار».

ومن قبل، في عام ١٨٣٨ أظهر المسيو دي توكفيل استنكاره لمنظر الرجال العموميين وهم يتجرون بنفوذهم. وبدأت الشركات في ذلك الوقت تدخل الأمراء وذوي الألقاب والساسة بين أعضاء مجالس إدارتها[1]. وقد انتقد النائب العام دوبان بشدة اشتراك الرجال العموميين في مشاريع يطلب اقتراع البرلمان عليها، وقال: إن الأسهم تعطى للنواب لتمنع ضمائرهم من التأثر بالاعتبارات العامة وفكرة الحق والعدل. ويشير تيير في خطبة له في ١٧ مارس سنة ١٨٤٦، وفي خطاب بعث به في يوليو من السنة نفسها لناخبيه إلى نمو الفساد، ويندب منظر الأخذ والعطاء في نفوذ الناخبين. ولما طلب محل روتشيلد أخذ امتياز شركة سكك حديد الشمال، وكان مركز الشركة قد توطد، تقدم كثير من النواب إلى مكاتب الشركة يطلبون شراء أسهم بسعر الإصدار، مع أن سعرها كان قد

(١) ولاحظ هايتي كثرة عدد الضباط البحريين الأعضاء في مجالس إدارة الشركات فتساءل في سخرية هل المقصود بهذا الاحتياط من جانب الشركات هو توقع اليوم الذي تقدم الشركات إلى العدالة ويحكم على أعضائها بالحبس في المراكب.

زاد بضع مئات من الفرنكات عن سعر الإصدار، والواقع أن محل روتشيلد وهو يجيب طلب أولئك النواب إنما كان يقدم لهم رشوة. وكتب هايتي في ذلك الوقت أن جميع الأيدي تمتد الآن إليهم. وهبط مستوى الأخلاق السياسية قبل عام ١٨٤٧ بعدة سنوات، حتى أن توكفيل وهايتي وبعض الكتّاب المستنيرين قد رأوا في ذلك مقدمات ثورة جديدة[١].

وفي عام ١٧٤٧ ثبت على الجنرال ديبان كوبيير من أشراف فرنسا ووزير سابق للحربية أنه بالاشتراك مع مدير مناجم جوهنام دفع مائة ألف من الفرنكات إلى تست وزير الأشغال العمومية للحصول على امتياز، كما ثبت اختلاسات في ترسانات طولون وروشفور وشربورج. وهذه الفضائح، بما سوأت من سمعة الحكم، ساعدت على إسقاط لويس فيليب، وهذا العار، الذي كان يجب أن يصيب المجرم وحده، التصق في النهاية بملك نزيه كان من سوء حظه أن أحيط بخدام خادعين ووزراء مجردين من كل شرف.

أسباب الفساد السّياسي

من الممكن أن يقال عن السياسيين خاصة ذلك القول المأثور: «فتش عن المرأة وأنت تعرف سبب فسادهم». إنهم كثيرًا ما يفضلون ألواج راقصات الأوبرا على فراشهم[٢]. ففي الأيام الأخيرة الجمهورية الرومانية كان السياسيون يتقربون إلى نساء من ذوات السمعة السيئة فكثر عددهن كثرة

(١) وكان هايتي كأغلب الشعراء أصدق حدسًا من السياسيين فكتب عام ١٨٤١ يتوقع الثورة الجديدة: «إن اليوم ليس ببعيد حيث ينتهي تمثيل رواية الطبقة الوسطى الفرنسية بين السخرية والاستهزاء ثم تتبعها خاتمة عنوانها «حكم الشيوعية».

(٢) كان ميرابو يفضل الراقصة كولون على زوجته وكان الجيرونديون واليعاقبة يترددون على راقصات المسارح حتى في أثناء المنازعات الثورية.

فاحشة واندفعت النساء عند ذلك، كما هو الحال اليوم، في تيار حب الترف والملذات. فكانت الرومانيات من أعرق الأُسـر يعشـن عيشـة الفاسقات ويترددن على مياه (بايـا) ويقمن الحفلات الفخمة ويدعـون إليها الندماء والكتّاب والساسة. ولقد رأينا في مسـرحيات كثيرة حديثة، ساسة أو رجال مال عصامييـن يضيفون إلى ملذاتهم لـذة الغرور، فيدفعـون أموالًا طائلة ليحظوا بكبار السـيدات اللائي تدفعهـن الحاجة والرغبة فـي الترف إلى السقوط بين أيدي العامة. هذا الجنون كان شـائعًا في روما. ولهذا السبب كانت فوسـتا، ابنة سـيلا وزوجة ميلو موضعًا لتقرب الكثيرين من الرجال الذين كانوا يتصلون بهـا لأنه مما يرضي غرورهـم أن تكون لهم علاقات بامرأة هذه مكانتها، وأن يكون لهم شرف الاتصال بابنة الديكتاتور. وضبطها زوجها ميلو مع سالوسـت، المؤرخ الذي كان يكتب التاريخ ويتشـدد في الناحية الخلقيـة، فضربها وشـريكها بكرباج من الجلـد. وأضعفت هذه المغامرة من اهتمام سالوست بالنساء العظيمات وجعلته يقنع ببنات الطبقة الدنيا اللائي لا يتعرض معهن لمثل هذا الخطر.

وتشبه حالة سالوست حالة الكثيرين من مواطنيه. كان مدمنًا للملذات، يصرف الليالي الطوال على موائد الطعام، يحب المـال حبًّا جمًّا، ما دخل الحياة العامة إلَّا لإشـباع تلك المطالب، وهو يقول: «لقد سـعيت كغيري لصعود سـلم وظائف الدولة، فتعرضـت لأخطار جمة واسـتعنت بالفجر والدس والفسـاد بدل الاعتدال والجدارة والنزاهة، وكنت في دخيلة نفسي أزدري هذه الوسائل الدنيئة ولكن الشباب جسور، والطامع لا يحمل نفسه على ترك الجهاد». والواقع أن سالوست كان مدفوعًا بظمئه للنقود والغنى، الذي يلوم الآخرين عليه، لذلك مثل كل دور بحسب ما يدره عليه من فائدة، فهو تارةً يتملق الشعب، وتارةً سمسار لقيصر. وقد وصل إلى المراكز بالدس

والإفساد واستغلها ليثرى، فنهب نوميديا عندما عُيّن حاكمًا عليها، وعاد إلى روما فشـيّد لنفسـه قصرًا فخمًا تحيطه الحدائق الغناء وأحواض السـباحة العظيمة، واستمر مع ذلك يسلق بلسان حاد الأعمال الدنيئة التي يندفع إليها السياسـيون بباعث من الطمع والجشـع. وما كان ليصبـح المثل الكامل للسياسي الفاسد إذا لم يضف الرياء إلى قائمة نقائصه.

وكان الطلاق في ذلك الوقت ـ كمـا هو الحال اليوم ـ يسـاعد على أن يستبدل الواحد زوجة الآخر بزوجته. وكثيرًا ما لجأ الساسة لهذه الوسيلة. فبعد أن طلّق بومبي زوجته أنتوسـتيا ليتـزوج أمليا ثم مونيا التـي طلّقها بدورها ليتزوج جوليا. وتزوج لوكولوس كوديا ثم سـرفيليا أخـت كاتو[1] ثم طلّقها. وتزوج قيصر وهو دون جوان أصلي أربع زوجـات على التوالي، من غير أن تحسب عشيقاته اللائي كان من بينهن نسـاء من المقاطعات وملكات. وسوء سلوك أنطوني أشهر من أن يذكر، فقد سـاح إيطاليا وبرفقته زوجته والممثلة سيتاريس، التي تعشّى معها شيشرون وأتيكوس في إحدى المناسبات. وطلّق شيشرون نفسه زوجته وتزوج وهو في الثالثة والستين من عمره فتاة غنية ليسدد ديونه، كما اتصل بامرأة سيئة السمعة تدعى سيريليا[2]. وبعد طلاقها، تزوجت زوجة شيشرون سالوت.

---

(١) وكان لكاتو أختـان، إحداهما: التي طلقها لوكولوس، والثانية: خدعها قيصر. وكان سـلوك زوجته معيبًا لدرجة أنه اضطر إلى تطليقها بالرغم من أن لهـا ولدين. ثم تزوج مارتيا التي أقرضها بعد ذلك لصديقه هرتنسـيوس (بلونارك ـ حياة كاتو) ويذكر بلوتارك حالة ليليوس صديق شيشرون الذي كانت له زوجة واحدة باعتبارها حالة شاذة.

(٢) ويقول مونتسكيو: إن شيشـرون كان نابغة وضيع النفس، أفسدت السياسة مشاعره. فقد أيد القضايا السـيئة تحقيقًا لأطماعه وشـهرته وفائدته وارضاء لحلفائه السياسيين، وهو يعترف بذلك في خطابه الثاني والعشرين إلى أتيكوس، وفيه يشير إلى طلب إلغاء عطاء قدَّمه بعض الأشخاص عن الضرائب الآسيوية ويقول: «الحقيقة أن الطلب كان مما لا يمكن الدفاع عنه، ومع ذلك فقـد أيدته ونجحت في إعطائه مظهرًا من المشـروعية» وفي الخطاب السـادس =

وكثيرًا ما يرجع الفضل في ترقي ذوي الأطماع إلى النســاء. فعندما كان نفوذ كتجــوس عظيمًا في روما كانت الســلطة الحقيقة فــي الواقع بين يدي عشيقته بروســيا التي يرجع إلى ســيطرتها على كتجوس أنَّ لوكولوس عيّن حاكمًا على سيليسيا وعهد إليه بقيادة الحملة ضد متريداتس. فإنه، لما ذهبت عبثًا كل محاولات لوكولوس، اجتهد في أن يكسبها لصفِّه ونال رضاها بالهدايا وبالتملق فضلًا عما تجده امرأة طموحة من تحقيق لغرورها حين ترى نفسها محط آمال رجل عظيم من طراز لوكولوس.

وكان لنساء أثينا تأثير كبير في السياسيين. ففي عهد بيركليس، أوقعت إسبازيا في شباكها رجالًا معهودًا إليهم بالأعمال العامة. وكان بيركليس من زوارها الدائمين. ومن أجلها هجر زوجته الشرعية، وكان من تأثيرها فيه أنه بطلب منها، فصل في الحرب السامية لصالح ميليتيوس. وكان ملوك العجم، لعلمهم بتأثير الغانيــات اليونانيات في رجال السياســة، يســتعينون بهن ليكسبوهم لقضيتهم[1].

= والعشــرين يقول: «إن طلب ملتزمي الضرائب إلغاء تعهدهم عمل قذر يدل على منتهى الفجور، ولكني أيدته مع ذلك. وفي مناســبة أخرى نرى شيشــرون يدفع أمام مجلس الشيوخ عن شــكوى قدمها الفرســان لأنهم اعتبروا أن في محاكمة القضاة الذين قالوا الرشاوى إهانة لهم. وكان في مرافعاته لا يعلق أية أهمية على الصدق ولا يأنف عن ذر التراب في أعين القضاة. ولقد برأ موناتيوس ورفع هذا الأخير دعوى على أحد أصدقاء شيشرون فلامه على جحوده بقوله: «إنك تعرف تمامًا، يا موناتيوس إنك في مناسبة قريبة لم تبرأ لأنك بريء بل لأنني رميت التراب في أعين القضاة لدرجة جعلتهم يعجزون عن تبين حقيقة أعمالك السيئة».

(١) بلوتارك حياة بركليس. وقد ألقى أبا مينونداس برجل مسكين في غياهب السجن لخطأ ارتكبه فرجاه صديقه بيلوبيداس أن يرد له حريته فرفض، ولكن بعد قليل رجته في ذلك امرأة لها به صلة وثيقة فلم يســعه إلّا أن يقبــل رجاءها قائــلًا: «إن مثل هذه الخدمات هــي التي تقدم للصديقات والعشيقات لا القواد».

وأظن أنني قلت ما يكفي لأثبت أنه عندما يرتكب الساسة أمورًا معيبة فهم يفعلون ذلك غالبًا إشباعًا لرغبة نسائهم أو عشيقاتهم في الترف. ومع ذلك فللفساد السياسي أسباب أخرى. فلكم رأينا سياسيين يختلسون حبًّا في جمع الكنوز الفنية والعاديات والتماثيل والصور. وكان الحاكم ليسينيوس يحمل في الطرقات على سرير مغطى بالورود عند بحثه عن الكنوز الفنية. وكان فيريس ذلك الرجل الفاسق يحب التماثيل حبًّا جمًّا. و«التماثيل» هي عنوان خطاب شيشرون التاسع ضد فيريس، وهو عبارة عن تعداد للكنوز الفنية التي اختلسها ذلك القنصل غير النزيه. وليس من المستحيل أن يعشق الإنسان التماثيل ويعيش حياة منظمة ومع ذلك فقد قيل: «التماثيل والأخلاق الطيبة لا يجتمعان». والواقع أنَّ الذوق الفني والفساد يسيران جنبًا لجنب. وقد يظن أنَّ حب الملذات يهبط من حرارة النزاع السياسي وأنَّ الطمع يقمع الشهوات، ومع ذلك فالتاريخ يرينا أن السياسيين يطلبون ملذاتهم بينما يحقق التبذل أطماعهم الجديدة ولا يتنازلون عن متابعة ملذاتهم حتى إبان الحروب الأهلية، وأنَّ التبذل كثيرًا ما يساير الاضطهادات، وأنَّ الحرب أهلية كانت أو أجنبية مشجعة لهم في طلب الملذات، وبينما كان أنطوني يعدُّ الحرب على قيصر كان منهمكًا في كل أنواع التبذل في جزيرة ساموس بينما كانت بقية العالم المسكون في العويل والبكاء والدموع. وعاد أنطوني إلى حياة الفجور حتى بعد هزيمته في أكسيوم. وكانت الفترة بين معركتي فارساليا وأكسيوم مشغولة بحفلات وأعياد تذكرنا بالحفلات التي أُقيمت في باريس عقب حرب السبعين وبجرائم الكومون. وفي تلك الأعياد بدا الرجال من أصحاب المكانة والجاة متنكرين بملابس حيوانات.

ويقول المسيو بواسييه إن سياسيًّا عظيمًا هو القنصل بلانكوس رئي مثبتًا بظهره ذيل سمكة، وقد لوّن نفسه بلون أزرق ووضع الغاب بشكل تاج على رأسه ليرقص رقصة (جلوكوس) إلٰه البحر في عشاء أقامته كليوبترا. ويذكر مونتاني حالة ملك من ملوك نابولي اتخذ من تحقيق شهواته الغرض الأول

لأطماعه. ويمكــن أن يقال كثير مثل هذا عن السياسـيين الذيــن ينظرون إلى السياسة كوسيلة للحصول على الملذات التي هي مطلبهم الأول والأخير.

ولا تردُّ المصائب العامة ـ الحروب والنزعات الأهلية ـ الفاسـدين والفسقة إلى تفكير أدق، بل هي على العكس كثيرًا ما تدفعهم إلى الرغبة في إطفاء ظمئهم للملذات. ففي أثناء انتشـار الطاعون اندفع الآثينيون خلف شـهواتهم بشـكلٍ جنوني، فقد فقدوا كل تقدير لشيء سـوى الملذات السريعة واعتبروا أرواحهم وأملاكهـم زائلة فوجهوا أفكارهم شـطر الملـذات. وكانت المسـارح في أيام الإرهاب مزدحمة كالمجازر وسـاحات الإعدام، وكان الرقـص يدور في بلاط الملك شارل السـادس بينما أصدقاؤه يذبحون. وفي بلاط هنري الثالث كانت المبارزات والاغتيالات تتناوب مع الحفلات والمراقص. وفي عهد شارل الثاني ملك إنجلترا كانت الأعياد تتبع تنفيذ الإعدام، وفي إبّان الحروب الدينية عادت القسوة والفجور سـيرتها. وكانت كاترين دي مدسيس تحيط نفسها بالوصيفات لتضم زعماء الأحزاب إليها.

وكان إسراف الساسة في الملذات شائعًا في جميع عهود الفساد السياسي، ويقول تاسيتوس: «إن الإسـراف في الطعام كان يدفع لإسراف لا مثيل له إبأن المائة سنة التي مرّت بين معركة أكسـيوم والنزاع الذي سلم الإمبراطورية إلى جالبا». وكان الشـره غير المكبوت يسـعى بغير انقطاع لإيجاد أصناف جديدة وأنواع طازجة تلذ الحلق. وكان الطاهي الماهـر يتقاضى أجرًا باهظًا، فقد دفع سالوست مائة ألف سيسترس إلى طاهٍ، وأهدى أنطوني منزلًا لأحد الطهاة لأنه أعدَّ له عشاءه كما ينبغي، وكانت داره تعج دائمًا بالمضحكين والندماء، والظرفاء يضحكـون ويمزحـون. ولما كان بومپـي قنصلًا كان يسـلي نفسـه بالولائم والحفلات. وفي ذات يوم وهو يغتسل استعدادًا للجلوس على المائدة، اقترب منه هيبتيوس وهو رجل كبير المقام ليطلب منه عونًا. ولكن بومبي مر من جواره بعظمة ولم يعره أقل التفات إلّا قوله له: «لقد أفسـدت عليَّ طعامي!!». وظلت

ولائم لوكولوس مشـــهورة. ولقد كلفته أكلة عرضية أقامها لشيشـــرون وبومبي خمسين ألف درهم من الفضة. وكان سيلا مسرفًا للغاية، فلما ماتت امرأته ميتيلا صار يعزي نفســه بإقامة حفلات كانت تحوي جميع أنواع الملذات والفجور. وبعد وفاة زوجته ببضعة أشــهر قابل فاليريا زوجة الخطيب هورتنســيوس في المسرح وتزوجها، ولكنه استمر مع ذلك يحتفظ في داره بالنساء والموسيقيين والراقصات والندماء والمغنين والشعراء، الذين كان يحتسي الخمر بحضرتهم، ويصرف وقته في الترهات طول اليوم على أَسرة وثيرة.

ويقول بلوتارك: إن كريتيس الفيلسوف اعتبر أن المنازعات الأهلية والطغيان يســببها في المدن الترف والملذات كما تســببها أمور أخرى، فهو لذلك يقول: «إياكم أن تسببوا الحروب الأهلية بزيادة اللحوم بدل العدس، أي: بالصرف أكثر مما يبيحه إيرادكم، وعلى كل شخص أن يراقب نفسه» وأبدى المستشار لوبيتال النصيحة نفسها أثناء الحروب الدينية، فقد لاحظ أن حب الملذات والإسراف في الصرف والترف فيما يختص بالمائدة يدفعان إلى الحروب الأهلية فســن قوانين ضد الترف ذهبت كغيرها من القوانين المماثلة بغير جدوى. ولقد ضرب من نفسه مثلًا طيبًا في بساطة المأكل. ويروي برانتوم أنه تعشى عند لوبيتال بلحم مسلوقٍ وقدم لهم، بدل الطعام حديثًا شهيًا ولفظًا رقيقًا وأحيانًا نكتة تثير الضحك.

إنَّ المطالب البسيطة المعتدلة والحياة المنتظمة والقناعة هي أكبر ضمان ضد الفساد السياســي. فعندما بحث رسل الســامين عن ماركوس كوريوس ليعرضوا عليه مبلغًا كبيرًا من الذهب وجدوه يأكل طعامًا بسيطًا، فلما حاولوا إقناعه بقبول هداياهم أجابهم بقوله: «إن الرجل القانع بمثل هذا الطعام ليس في حاجة إلى الذهب». وتحدث أبيامنداس عن مائدة طعامه، وكانت بسيطة، فقال: «إن مثل هذا الطعام لا تزوره الخيانة قط». وأرســل الإسكندر خمسين تالنتًا إلى كزينو كراتس، فدعا هذا الأخير الرسل وقدم لهم عشاء بسيطًا، فلما أرادوا في الغد أن يقدموا له المنحة قال لهم: «ماذا؟ ألم يتضح لكم أمس من

بساطة مائدتي أن لا حاجة لرجل مثلي للمال؟» ويروي هلفيسيوس أن وزيرًا إنجليزيًا زار أحد نواب المعارضة بقصد شراء صوته فوجده يتناول طعامه وهو عبارة عن اللحم والماء، فقال له عضو مجلس العموم: «كنت أحسب أن بساطة أكلي تدفع عني الإهانة التي ينطوي عليها عرضك؟»، ولقد صدق القديس بولس حين قال: «كن قنوعًا»، فالقناعة وإن بدت فضيلة صغيرة فإنّ لها تأثيرًا عظيمًا في سلوك الناس. فلو أن ميرابو كان قنوعًا وكان أقل تراميًا على الملذات، بما فيها ملذات الطعام، لما قبل من الملك أربع كمبيالات كل منها بمبلغ ٢٥٠,٠٠٠ من الفرنكات ومرتبًا شهريًا قدره ٦٠٠٠ فرنك، وسداد جميع ديونه أيضًا. ولكنه لسوء الحظ، عندما تراكمت عليه الديون، لم يستطع أن يقلع عن الطاهي والخادم والسائق والخيول والعشيقات المتعددات[1].

ودفع دانتون ديونه من مبلغ الـ ٥٣,٠٠٠ فرنك التي دفعتها له ماري أنطوانيت لأنه كان يحب الملذات والنساء وحياة الترف. وكلنا يعرف الدور الذي لعبته ملذات المائدة في حياة تاليران وغيره من الساسة المعاصرين.

وكثيرًا ما يمكن البحث عن أسباب الفساد السياسي في الشره وحب الترف والملذات. ولقد ألف مكياڤيلي كتابه «الأمير» لأُسرة ميديسيس التي سجنته وعذبته، ظنًّا منه أنه يستطيع الحصول على وظيفة بالالتجاء إلى التملق الدنيء وبإنكار مبادئه السابقة وذلك لتبذله واحتياجه. ولقد اعترف هو نفسه بأنه اعتاد البذخ فلم يعد يستطيع أن يعوّد نفسه الاقتصاد. ولم يدفع لويس الخامس عشر على الاشتراك في (تحالف المجاعة) إلّا رغبته في الصرف على ملذاته ومباذله. وكذلك كان ديباتس كوبيير وتست من رجال الملذات.

(١) لقد قَتَل ميرابو نفسه بالإفراط في الملذات، وكان يستطيع أن يقول كما قال دانتون: «لقد أشبعت شهواتي وأستطيع الآن أن أستريح».

الفساد الانتخابي

كانت نصيحة مكياڤيلي للبابا ليو العاشر: «دع للشعب انتخاباته في الظاهر، فإذا لم تحقق رغباتك تصرف بالنتيجة كما تهوى، إما بشراء الأصوات أو بإبدالها أثناء الفرز». ما أكثر الأمراء والوزراء وصغار المكياڤيليين الذين طبقوا تلك النصيحة ليصلوا عن طريقها إلى السلطان أو ليحتفظوا به!

ولما كان فرانسوا الأول وشارل الخامس يتنازعان لقب إمبراطور جرمانيا، كانت أسلحة الحرب بينهما أكياسًا مملوءة ذهبًا. وطال بينهما الأخذ والرد لأن أربعة من الناخبين من رؤساء الدول كانوا يبيعون أصواتهم على التوالي، لهذا مرة ولذاك أخرى. هذا مع أن العرش الإمبراطوري كان بين يدي سبعة ناخبين كل منهم كبير بين أشراف الإمبراطورية. وكسب شارل الخامس المعركة لأنه وزع، في اللحظة الأخيرة، ثلاثمائة ألف من الكورونات.

ولما كان عرش بولندا بالانتخاب، كان المال هو قوام انتخاب الملك. ويقول فردريك الثاني: «كان العرش يُباع ويُشترى بكثرة حتى خيّل للجمهور أنه سلعة معروضة في السوق العامة».

وأدهش الفساد والفوضى السائدان في ولندا في القرن الثامن عشر كوندياك حتى تنبأ بأن هذه الحال سوف تقضي حتمًا على المملكة.

وكان المظنون، قبل تجربة الانتخاب العام، أن الفساد لن يتطرق إليه، وكان القائلون بذلك يستندون إلى هذه الفقرة من أقوال أرسطوطاليس: «إن الجموع الكثيرة ككمية الماء الكبيرة أقل تعرضًا للفساد. فالأغلبية أقل تعرضًا للفساد من الأقلية» ويقول مكياڤيلي: «القليل يكفي لإفساد القليل». وفي الوقت الذي كان من الميسور فيه التاثير في الانتخاب المقيد بالإرهاب أو الرشوة كان يبدو أنَّ الانتخاب العام يكفل استقلال الناخبين، لذلك كتب توكفيل يقول: «إنه لا بد من شراء عدد كبير جدًّا من الأصوات للوصول إلى الغرض المطلوب».

تلك كانت أمانٍ طيبة، ولكنها مع الأسف لم تتحقق، فالانتخاب العام، كالانتخاب المقيد، كلاهما ميسور إفساده. فليس من المحتم شراء أصوات جميع الناخبين بل يكفي شراء أصوات زعمائهم الذين يتبعهم الناخبون كما يتبع قطيع الغنم راعيه.

والحكومات التي تكثر من الإشادة بفضل الانتخاب العام هي أول من يفسده. ولو أنها كانت مقتنعة بحكمة الشعب لما حاولت التأثير فيه ولتركته يبدي رغباته حرًّا. ولكن الواقع أن الحكومات، بالرغم من إشادتها دائمًا بفطنة الشعب وقوة إدراكه تعامله معاملة القاصر، وتحمله على انتخاب مرشحيها بالوعود والتهديد واستغلال النفوذ. ونتيجة مثل هذه الانتخابات تدعو إلى السخرية.

فلا تكاد حكومة تستولي على الحكم بقوة انقلاب تحدثه إلَّا وتطلب إلى الانتخاب العام أن يقر دستورها الجديد فيبادر الناخبون إلى إقراره. والانتخاب، في مثل هذه الأحوال، هو مجرد استمساك بالشكل. إذ ما قيمة انتخاب يطلب من الجنود، تحت سمع قوادهم وبصرهم؟ ويشير المارشال سان سير إلى الأصوات التي أخذت تأييدًا لدستور السنة الثالثة من الجيش

وهو تحت السلاح ويقول بحق: «لقد كانت إحدى الحيل السياسية التي ينخدع لها الشعب الفرنسي!!».

وتشتري الحكومات أصوات المدن بوعود بالمساعدة وبتنفيذ أعمال عامة، كما تشتري أصوات الناخبين أصحاب النفوذ والتأثير بالتلويح بالوظائف والأوسمة، وأصوات الموظفين بالوعد بالترقية أو التهديد بالعزل. وهي تشعر الناخبين المستقلين بأن لا ينتظروا من الإدارة مساعدة... بل ولا عدلًا. فمعابد الدوائر المستقلة تهمل كما تهمل الطرق الموصلة إليها، وما على الدوائر الانتخابية التي تأبى انتخاب المرشح الحكومي إلَّا أن تتحمل عداء الحكومة.

ويقول لابروبير: «لا يمانع الناس في أن يصبحوا عبيدًا لشخص واحد ليستطيعوا بدورهم أن يسودوا الآخرين!!»، فقد كان الأشراف في أيامه يقنعون بأن يستعبدهم الملك ليكسبوا من مكانتهم بالبلاط الحق في التظاهر بالأبهة والاستبداد بالآخرين. وفي أيامنا يحني الرجال السياسيون ذوو المطامع رؤوسهم أمام الشعب واللجان الانتخابية. لينالوا، بذلك الذل والخنوع، تحقيق أغراضهم.

وسمع ماكسيم دوكان سفيرًا سابقًا يعرِّف السياسة بأنها ابتزاز المال بطرق الرشوة والاتجار بالنفوذ والسرقة غالبًا، فقال: «إنه لكتاب طريف يمكن أن يؤلف بعنوان: المختصر المفيد في المرشح الكامل». ولكن المختصر موجود، وقد ألفه من عهد طويل وبطريقة جدية تزيده سخرية، كنتوس شقيق شيشرون بعنوان «مرشح القنصلية» وهو بحث طريف مختصر عن الرجل ذي النفوذ الخفي يشرح فيه كنتوس جميع الحيل التي يجب أن يلجأ إليها المرشح، ويشير على أخيه باستعمالها.

ويقول كنتوس: «إنه يجب على المرشح أن يكون ظريفًا مسرفًا في إظهار محبته وتعلقه، وأن يحضر الموالد والأسواق، ويدعو كل ناخب باسمه مراعيًا لتحقيق ذلك أن يصطحب معه ناخبًا ملمًا بأسماء أهل الجهة يسر إليه اسم الناخب بطريقة غير محسوسة، فإنَّ سكان المدن والقرى يظنون أنهم أصبحوا أصدقاءنا لمجرد أننا نعرف أسماءهم». واتبع شيشرون نصيحة أخيه وكتب له يقول إنه كان أكثر لينًا من الشعرة. ويروي لنا بلوتارك أنه حمل نفسه عبئًا ثقيلًا باستظهاره أسماء جميع ناخبيه، فعوّد نفسه أن يعرف، لا أسماء الناخبين ذوي المكانة فحسب، بل الحي الذي يقطنونه من المدينة، والممتلكات التي لهم بالأرياف، والأصدقاء الذين يخالطونهم، والجيران الذين يتزاورون معهم».

فالظهور مع الناخبين والتحدث إليهم وهز أيديهم كل هذه أمور ذات أهمية عظمى ويقول شيشرون: «لقد تصرفت بطريقة جعلت مواطني يرونني كل يوم وأكثرت التردد على الملعب». ويرسم شيشرون صورة المرشح في دفاعه عن مورينا فيقول: «إنه كان يظهر في الملعب، وفي ميدان مارس إلٰه الحرب، ويتظاهر بأنه مطمئن، ممتلئ أملًا، ويحيط نفسه بحاشية كبيرة لأن الناخبين لا يمنحون أصواتهم من لا ثقة له بنفسه في الفوز فهم يقولون لأنفسهم: «سأمنح صوتي للآخر ما دام هو نفسه يائسًا من فوزه»».

ويجب على المرشح في المدن الكبيرة أن لا يقنع بأن يستصحب أصدقاءه بل يحسن صنعًا لو جمع حوله نفرًا من الأنصار المأجورين يصفقون له ويهتفون باسمه ويسبون خصومه.

وعلى المرشح بصفة خاصة أن يعنى بأن لا يخلق له أعداء وأن لا يفضح الاستغلالات أو على الأقل أن ينتظر انتهاء الحملة الانتخابية قبل أن يقدم على ذلك. وقد أهمل أحد أصدقاء شيشرون ذلك الاحتياط فقال له: «إنك يا سرفيوس لا تعرف كيف ترشح نفسك. ولقد قلت لك ذلك مرارًا وكنت كلما

رأيتك تتحدث أو تعمل بنشاط أقول في نفسي إنه يبدي من الشجاعة ما هو جدير بعضو في الشيوخ لا بمرشح... فهل معنى ذلك أن فضح المظالم محرم؟ لا، بل هو واجب، ولكن فترة الترشيح ليست الفترة التي يجوز فيها الاتهام».

ويقول شقيق شيشرون بدوره: «إذا اضطر المرشح أن يتصنع فإن ذلك التصنع الدنيء والمدلل، في أي وقت آخر، يصبح ضروريًا حين يرشح الإنسان نفسه... وليس للمرشح خيار ما دام يرى أن نظراته وملامحه وألفاظه يجب أن تنطبق على آراء وأذواق جميع الذين يتصل بهم».

وأهم ما في الأمر هو أن يجعل المرشح كل طبقة من الناس تعتقد أنه معتزم خدمة مصالحها، «فاعمل بحيث يظن السناتو إنه سوف يجد فيك نصيرًا لسلطته، والفرسان والأغنياء ومحبو القانون يحكمون عليك بأعمالك ويرون فيك صديقًا للنظام والهدوء العام، وأن ترى الجموع فيك (من اللهجة الشعبية لخطاباتك فقط)... قاضيًا لن يخاصم مصالحهم».

ولما كان نفوذ النبلاء لا يزال كبيرًا نصح كنتوس لأخيه أن يطلب تأييدهم بإقناعهم أنهما، هو وأخوه، في قرارة نفسيهما، أقرب إلى الأخذ بمبادئ النبلاء والبعد عن آراء الشعب، وأنه إذا كانت على خطبهما مسحة شعبية فذلك رغبة منهما في اكتساب تأييد يومي. وكان شيشرون لا يتحرج في علاقاته السياسية، يطلب تأييد العظماء والشعب والأشراف والسفلة. وكسب بتملقه رضاء الأحزاب جميعًا. وقد كتب إلى أتيكوس يقول: «لم أفقد احترام المواطنين الأشراف وازددت مكانة في نظر الأوغاد».

ويرى شيشرون أن على المرشح أن يقدم الوعود دائمًا، فلا أهمية لأن يعجز بعد ذلك عن تحقيق تلك الوعود! إنه يتعرض حقًا للعتاب وعدم الرضا بعد انتخابه، ولكنها مضايقة تأتي متأخرة ولا خطر منها، أما وعوده فتضمن

له عددًا كبيرًا من الأصوات. وليس المرشحون، في هذه الأيام، أقل إسرافًا بالوعود. فهم يعدون البعض بوظائف حكومية، والبعض الآخر بإصلاحات يعلمون أنها غير عملية. فإذا انتهت الانتخابات نسيت تلك الوعود، وتضايق الشعب لعدم تحقيقها فيصغي إلى الدعاة، الذين يبنون مجدهم على مجموع هذه الخيبات، ويقولون له: «إن المعوزين لا يمكن أن يجدوا نصيرًا لهم إلَّا معوزًا مثلهم، فالمواطنون الفقراء والمساكين لا يمكن أن يثقوا بوعود الأغنياء ذوي السلطان. إن المعوزين في حاجة إلى زعيم جريء يشعر بشعورهم ويمشي في طليعتهم»[(١)].

ولقد كان هناك في العهود القديمة أمراء يتنزلون إلى تمثيل أدوار المغامرين، وزعماء عصابات يستأجرون لكل حزب بغير فارق. وللسياسة اليوم زعماء عصاباتها الذين يبيعون نفوذهم الانتخابي لمن يدفع أكبر ثمن. إنهم متعهدو انتخابات حقيقيون، يبذل المرشح كل جهده ليكونوا في صفه، لأنه إذا ضمن تأييدهم فإن الناخبين يتبعونهم كالقطيع من الغنم. وكان أصحاب النفوذ الخفي هؤلاء موجودين في روما، وكان كنتوس يلحُّ على أخيه شيشرون بالحصول على خدماتهم واكتسابهم لقضيته «بأية وسيلة كانت» وكان وكلاء الانتخابات في روما من الكثرة بدرجة أنهم كانوا مقسمين إلى عدة أقسام، فقسم تخصص في شراء الأصوات، وآخرون تخصصوا في دفع الثمن، وقسم ثالث يحتفظ بالمال الموعود للناخبين لأنهم أصبحوا يشكون ولا يثقون بالوعود، ويصرون على أن تدفع النقود إلى أيدٍ أمينة. ويروي شيشرون أنَّ فيريس، ليضمن نجاحه، أودع عشرة أقفصة مليئة بالذهب عند أحد أعضاء السناتو لاستعمالها في اللجنة، وأن موزعًا تعهد بضمان النتيجة نظير خمسمائة ألف من السيسترسات أودعت سلفًا.

---

(١) شيشرون: (الدفاع عن مورينا بند ٢٥).

ولا يزال أكثر المرشحين ثراء وكرمًا يفضل في أيامنا هذه. فالرجل الثري يبحث له عن دائرة انتخابيـة فقيرة ويفوز بأصوات ناخبين لم يسـبق لهم أن سمعوا باسمه قبل افتتاح الحملة الانتخابية.

ولقد انتخب نائب في جنوب فرنسـا فلما سـئل عمـا إذا كانت حملته الانتخابية كلفته مليونًا من الفرنكات أجاب، دون تردد: إنها لم تزد على مائة من الفرنكات. فاذا كان في استطاعة المرشح أن يصرف مائة ألف من الفرنكات في دائرة فقيرة فإنَّ نجاحه مضمون.

وسـلطان المال في الانتخاب ملموس في إنجلترا كما هو في فرنسا. ولقد لفت الأمر اهتمام البرلمان الإنجليـزي بصفة جدية فحاول أن يضع حدًّا للمصاريف الانتخابيـة بتحديد أقصاها. وحاول كاتـو قبل ذلك أن يقضي على الفسـاد في روما ولكن دون جدوى. وقد لاحظ أن أشخاصًا يمرون فيشـترون الأصوات ويدفعون ثمنها، فوبخ الشـعب لهذه التجارة الدنيئة المخجلة، ورفـع دعوى على مورينا الذي انتخب قنصلًا برشـوة الناخبين ولكن شيشـرون نجح مع ذلك في الحصول علـى براءة مورينا وأخذ يسخر من تشدد كاتو وأنصاره.

وقديمًا كان يتحتم ـ للوصول إلى السـلطة ـ أن يكون الإنسـان جنديًّا أو قسيسًا. أما الآن فبفضل تقدم فن الخطابة صار يكفي أن يكون الإنسان قادرًا على الكلام ليتزعم الشعب، وهذا يفسر كثرة المرشحين من المحامين. وقدم كنتوس شيشـرون نصائح خاصة لهذا النوع من المرشـحين لأنه: «لما كان المحامون يكسبون عداوة خصوم موكليهم بمرافعاتهم ضدهم فهو يشير عليهم بأن يعتذروا إليهم بضرورات المهنة ويعدوهم في المستقبل بالإخلاص لمصالحهم ووضع قوة بيانهم في خدمتهم».

وعلى المرشح أن لا يقنع بأن يكون كريمًا، بل عليه، كلما أدّى خدمة، أن يدل مظهره وملامحه على شدة الإخلاص والحماس، فإنّ الناخبين لا يكفيهم أن يحاول المرشح إرضاءهم بل يريدونه فوق ذلك أن يبدي نشاطًا وهمة ويظهر لهم الاحترام...، فإن الناس يهتمون بالكلمات والمظاهر أكثر من اهتمامهم بالخدمات والحقائق.

وعام الانتخابات عند ناخبي الريف عام مزدوج المحصول، كثير المآدب، يمدّهم المرشحون فيه بالشراب وأحيانًا بالطعام. وترجع عادة المآدب هذه إلى أزمنة قديمة جدًّا، فقد كانت معروفة في أثينا وروما[١]. وساعدت هذه العادات الفاسدة على سقوط الجمهورية فقد كان الرجال الطامحون الذين يريدون استعباد الشعب الروماني بقصد اكتساب الشهرة يلجأون إلى هذه الوسائل ويولمون المآدب ثم لمندوبي الشعب ويجتهدون في كسب هذه الحثالة التي يسهل التأثير فيها متى كانت حلوقها قد تذوقت الطعام والشراب. وفي مسرحية أريستوفان المسماة «الفرسان» يجري هذا الحوار بين الشعب والمرشحين:

يقول المرشح الأول: «خذ هذا الشراب»، فيجيب الشعب: «ما ألذ هذه الخمور» ويقول المرشح الثاني: «جرب هذه القطعة من الكعك الدسم واحكم من الذي يعاملك أفضل معاملة، أيها الشعب، أنت ومعدتك» ويتلذذ الشعب بالخمر وبالكعك ويقف حائـرًا لا يدري ماذا يختار من بين الأشياء الطيبة المعروضة عليه، فيفحص بعناية مزايا كل مرشح من حيث أطعمته ويتركهما، بقدر الإمكان، في شك، ليدفعهما إلى مزيد من الكرم.

---

(١) يقرّ شيرشون أن الموائد التي يمدّها المرشحون لناخبيهم في مصلحة انتخابهم. ويتهم كاتو بالتشدد لاعتراضه عليها.

ولقد كان يرضينا أن يقنع المرشحون بتقديم الخمور والكعك إلى الشعب ولكنهم يقدمون إليهم فوق ذلك سفسطة ووعودًا كاذبة ويستعينون بالآذان استعانتهم بالبطون.

ويؤدي الفساد الانتخابي غالبًا إلى الغش. فتؤخذ أصوات الغائبين والأموات، وتدس أوراق في صناديق الفرز قبل بداية الانتخاب، وتعد أحيانًا أوراق انتخابية لتدس مكان الأوراق الموجودة بعد إخراج الجمهور من غرفة الانتخاب بإحدى الحجج وتكوين اللجان الانتخابية، ذلك الأمر العظيم الأهمية، يتم غالبًا بطريق الخداع. فقد ينجح الحزب المتولي السلطة، بالاتفاق مع العمدة، على إحضار بعض أنصاره الموثوق بهم يمضون الليل بطوله في غرفة الانتخاب أو يدخلون تلك الغرفة قبل فتح دار البلدية وبذلك يضمنون أن تكون اللجان من أنصارهم. ومن الأمثلة السائرة: الريف حيث يُسيطر على الانتخابات، وذلك لسهولة تزوير النتيجة. ولقد مرت عليَّ أثناء تجربتي القضائية، جميع أنواع التزوير التي ذكرتها، ورأيت أقليات تضمن لنفسها الأغلبية بالغش وتبقى في الحكم عدة سنوات. وما دام في مقدور المرشحين أن ينجحوا بالغش والتملق والفساد، فلا غرابة في أن يهبط المستوى الخلقي والثقافي للمجتمعات السياسية إلى ذلك الدرك المنحط، وأن يصبح السياسيون من ذلك الطراز الصغير الحقير. إذ يكفي أن يكون الإنسان منهم جهوري الصوت مرن الضمير، وإن تجرد من حب العمل أو الذكاء أو الأمانة، ليمثل الشعب وينال شهرة ويهاجم الوزارة ويتناقش داخل البرلمان في أخطر المسائل وإن لم يفقهها، ويغير التشريع ويعين الموظفين ويفصلهم. وما دام الأمر كذلك، فقد رئي أشخاص مريبون يلقون بأنفسهم في أحضان المعمعة السياسية التي يتجنبها النزيهون المتواضعون والتي يضمن رجال من أمثلة هيرينيوس[١]

---

(١) خطيب الشعب الذي نعته شيشرون بالضعيف.

أن يصلوا فيها إلى الذروة وهكذا يغتصب الأدعياء السلطة من العقلاء فيعملون «كبحارة سفينة يقصون الربان عن محرك القيادة ويقبضون عليها، فينهبون المؤن والشراب، ويفرطون في الأكل ويقودون السفينة كما ينتظر من أمثال هؤلاء أن يقودوها»(١).

ولا نزال نجد بين رجال السياسة أفرادًا من ذوي الإدراك والتمييز، ولكن أصواتهم لا تُسمع ونصائحهم لا تتبع، لأن الكبرياء والحسد والجشع هي العوامل الوحيدة المحركة لقلوب الرجال.

وكان من رأي أرسطوطاليس أن الجمهور في أغلب الأحوال أحسن وزنًا للأمور من أي فردٍ كان، وأنه يحسن أن يعهد إلى الشعب حق مناقشة الأمور العامة وتوزيع العدالة. كذلك قال مونتسيكو: «إن الشعب يختار ممثليه بإدراك يدعو إلى الإعجاب». ولكن التاريخ وتجاربي لا يسمحان لي بإقرار وجهة النظر هذه، فلطالما افتقرت الديموقراطية الآثينية، التي لم تكن إلّا أرستقراطية مثقفة، إلى حسن الإدراك. ولكم اضطهدت أفاضل الرجال ونفتهم وحكمت عليهم بالإعدام على حين أغدقت التكريم على من لا قيمة لهم من الرجال. فقد حكم على سقراط وفوسيون بأن يشربا السم ونفي أرستيدس، وألقي بملتيادس في غياهب السجن، ومات تيموستكل منفيًّا وهكذا. وحقدت الديموقراطية الآثينية على الرجال الذين ميزتهم كفاياتهم ونزاهتهم وأقصتهم من المجتمع. ويرى مونتسكيو في هذا الإقصاء، بقرار من الشعب، ما يدعو إلى الإعجاب وأنه دليل على اعتدال الحكومات التي لجأت إليه. ومع ذلك، فقد كانت الأحكام تصدر بالنفي عشر سنوات دون أن يسمح للمتهم بالدفاع عن نفسه.

---

(١) أفلاطون ـ الجمهورية ـ الكتاب السادس.

وكثيرًا ما رفعت الديموقراطية الآثينية رجالًا عجزة لا قيمة لهم إلى مراتب الشرف. فقد حكم أثينا، بعد بيريكليس، يوكراتس المعداوي وليسيدس تاجر الغنم. واشتهر هيبربولس تاجر الفوانيس فترة من الزمن. وقد أشار أريستوفان، في كثير من السـخرية، إلى ميل الشـعب إلى العاجزين مـن الرجال الذين يتملقونه. ففي مسرحيته الفكاهية «الفرسـان» عندما يريد القائدان ديموستين ونسياس أن يتخلصا من أحد خطباء الشعب، وكان رجلًا سافلًا، مفتريًا... يلعق الأيدي كالكلب ويتملق الشعب، ويداهنه ويخدعه، عرضا السلطة على جزار وقالا له: «أنت اليوم لا شـيء، وسـتصبح غدًا كل شـيء، علـى رأس أثينا المغتبطة». فيسألها الجزار: «كيف يمكن لجزار أن يصبح رجلًا عظيمًا؟» فيجيبه القائد ديموستين: «هذا هو سر الموضوع. إنك ستصبح عظيمًا لأنك رجل دنيء سافل وربيب أسواق».

ولقد خُلق الناس بحيث يشـعرون بالغيرة والحقد علـى الذين يمتازون عليهم. فكفاية ميرابو أكسبته خصومًا عديدين. وأقصي الجمهوريون أثناء الثورة من أحزابهم، لا لأنهم حاولوا الدفاع عن الحرية التي عرضتها الروح اليعقوبية للخطر، بل لأن تفوقهم العقلي لم يكن ليسمح بالتجاوز عنهم. وكم أحاطت الريبة بقوادٍ منتصرين بدافع من الحسـد!! فلم يكن يشـتهر سياسي في أثينا بالاستقامة والكفاية حتى يتهمه خصومه بأنه يسعى إلى الطغيان. فالحسد هو الذي جعل تيموستكل يتهم إريسـتيدس، ولما امتد نفوذ بطل سالاميس أثار الغيرة ونفي. واتهم سميون وهو من خيرة قواد أثينا، بالاختلاس ظلمًا وأقصي، وتسبب بيريكليس في نفي توسيديد وهكذا.

وكثيرًا ما كان شـعب الجمهوريات الآثينية عنـد انتخاب قضاته يفضل العجز على الكفاية، ويمنح الوظائف لمن لا يسـتحقونها. وقد رأينا الشعب في فرنسا يفضل مدرسًا على المسيو شارل دي ريموزا والمسيو تين. ورأينا

مارا، أثناء الثورة الفرنسية، معبود الفرنسـيين. ولقد أحب الشعب الدجالين والسفلة، ولم يحب الملوك المقتصدين الذين خلت حياتهم الخاصة من كل شائبة كلويس الثالث عشر ولويس السادس عشر ولويس فيليب مثلًا، بينما كان الرأي العام على العكس يتساهل مع السفهاء غواة الحروب والفساد. ويفضل الشعب الدجال الذي يعده بالمستحيلات ويستبقي الفوائد لنفسه، على الرجل المخلص الذي ينصح له بالعمل والاقتصاد والاعتدال، ويقصي عن إدارة دفة الأمور الرجال الممتازين عقلًا وخلقًا لأنه يغار منهم ويفضل عليهم رجالًا عجزة على شاكلته، إذ كل قرين بالمقارن يقتدي. ولا تزال الملاحظة التي قالها بلوتارك صحيحة: «إن الشعب... الذي أراد أن تكون الأمور كلها معلقة به وبإرادته لم يكن ليرضيه أن يرى رجالًا يبزون سواهم بالسمعة الطيبة والأحدوثة الحسنة».

فإذا أزمت الأمور وجدَّ الجدُّ نسي الشعب غيرته ولجأ إلى الأكفاء من الرجال لحاجته إليهم، ولكنه، متى هدأت الأمور، عاد سيرته الأولى. ويقول شيشرون: «إنه لا شيء أكثر خداعًا من الانتخابات. فمن كان يظن أن فيليبوس، برغم نبوغه وخدماته وشهرته وطيب عنصره يهزم أمام هيرينيوس وأن كاتولوس مثال الدعة والإدراك والاستقامة يفوز عليه مانتيوس، وأن سكوروس ذلك الرجل العظيم، الخطير، المحترم الشجاع، لا يستطيع أن يفوز على ماكسيموس؟». ففي عهد الملكيات المطلقة كان السياسيون المجربون يقصون عن إدارة دفة الحكم بفعل دسائس القصر أو مزاج عشيقات الملوك. فقد أقصي أفضل وزراء لويس الخامس عشر (دار جنسون وشوازول) لغضب مدام دي بامبادور ومدام دي باري عليهما، واليوم يقصى أمثال هؤلاء الرجال عن الحكم بفعل دسائس متملقي الشعب وجهل الجموع.

وربما كان اختيار الشعب أفضل لو استطاع الرجال المستقيمون من جميع الأحزاب أن يلموا شملهم وينشطوا، ولكنهم في العادة خاملون فاترون زاهدون يؤثرون الراحة وينزلون على مقتضيات الحذر الكاذب: «يا للبسطاء المساكين، إنهم يحسبون أنهم محتفظون ببركة الصيد التي يملكونها على حين تحترق البلد»[١]، ويتصورون أن السياسة تدعهم في حالهم ما داموا لا يتعرضون لها. وكان يجب أن يفهموا أن الأخطار التي تتعرض لها الهيئة الاجتماعية آتية من جهل الشعب وعجزه وإن كان مصدر السلطات، وأن واجب المواطنين الأفاضل أن ينيروا الطريق أمامه ويحبوه ويخدموه، ويبددوا أوهامه وينموا عواطفه الطيبة، وخير من كل ذلك... أن يفضحوا المتملقين. ذلك أن الشعب إنما يقع فريسة للدجالين لأنه لم يتنور التنور الكافي ولا بد، لخلاصه من قبضة الأدعياء، أن يتعلم. وليس يقع عبء تعليمه على الحكومة وحدها، بل على كل صاحب علم وثروة وفراغ. يجب أن تعتبر الأعمال العامة في الوطن أعمالًا خاصة لكل مواطن يحب وطنه.

لقد كان أفلاطون مقتنعًا بأن السياسة والفضيلة لا يجتمعان، لذلك نصح للرجل العاقل بالابتعاد عن الأعمال العامة. وقدم له أبقراط النصيحة نفسها، إذا شاء أن يعيش سعيدًا. ولست أرى أنهما أصابا، فالرجل الذي يشغل نفسه بالسياسة باعتبارها واجبًا، يجب ألَّا يرى في ذلك ما يشينه بل هو واجد في الخير الذي يؤديه، والضرر الذي يمنعه، إرضاء لضميره يفوق ما يحتمله من جهد.

إنَّ الابتعاد عن السياسة خطأ جسيم لأنه يترك الميدان خاليًا للإمعات والعجزة. ويظن كثير من الناس أن الفساد إذا زاد عن حده يؤدي إلى الخير[٢]،

---

(١) شيشرون الخطاب ٢٣ لاتيكوس.

(٢) هذه الفكرة الخاطئة هي التي أقنع ميرابو البلاط بها، والتي جعلت المجمع التأسيسي يمعن في الأخطاء والشرور.

وهم لذلك لا يحركون ساكنًا لوضع حد للفساد انتظارًا للخير الذي يؤدي إليه، وهو تصرف لا يدعو للإعجاب ولا هــو بالماهر، فتقويم المنكر من أوجب الأمور.

وعندما حاول بومبي أن يقصي كاتو عن مجلس الشيوخ أجابه كاتو بأنه «لا يعنى بأعمال الوطن طالبًا للثراء كما يفعل البعض، ولا ليكسب شهرة... ولكنه اختار الاشتراك في حكومة البلاد بعد طول التفكير لأنه وجده عملًا جديرًا بالرجل الشريف، فهو يرى لزامًا عليه، أن يحضر وأن يعنى بالأمر أكثر مما تعنــى النحلة ببناء الخليــة التي تفرز فيها العســل». ولــو أن الرجال المحترمين يشــعرون بواجبهم، كما كان يشــعر به كاتــو، لبذلوا كل جهد للاشتراك في الحياة العامة، وبدلًا من أن ينظروا للديموقراطية نظرة ازدراء، يحسنون صنعًا لو أحبوها وأرشدوها وأخذوا بيدها. ولكن محبي أنفسهم، المشــغولين بأعمالهم وملاذهم، كلما رأوا فيضان الهمجية باكتساح الهيئة الاجتماعية، يقولون، كما قال لويس الخامس عشــر: «من بعدي الطوفان» ويظنون أن النظام القائم ســوف يبقى على الأقل بقدر ما يعيشون، وينسون أنهم، بتركهم الشــهوات الضارة تنمو بغير عائق، يســمحون للطوفان بأن يدركهم بأسرع مما يظنون.

وبعض النفوس المريرة تقول مع لابروييــر: «إن الرجل الذي يحترمه أكثر من السياسي العظيم هو ذلك الذي أبى أن يكونه والذي قوّى في نفسه الاعتقاد بأن العالم ليــس أهلًا بأن يعنى بأمــره». وكان على لابروييير أن يذكر، وهو الرجل المتدين، أن العالم جدير دائمًا بعنايتنا لأنه من صنع الله، وأنّ ازدراء الإنسانية ليس شــعورًا دينيًا. وأنا أســلم بأن الإنسانية لا تسر دائمًا، وأن لها نواحي كريهة كما أن لها دائمًا نواحي نبيلة. ومع ذلك، فإذا كانت الإنســانية تذنب أحيانًا فهي دائمًا تعيســة ومصائبها، بما تثيره من

إشفاق، يجب أن تحيي فينا روح الإخلاص. لقد عارض المستشار لوبيتال، الذي عاش في عهد مظالم واحتمل الكثير من المحن، روح اليأس التي كادت تستولي على الرجال الطيبين، ونصح لهم بالاشتراك في الحياة العامة قائلًا: «إننا مطالبون بالإخلاص، بعد الله، للوطن. فمتى قدمت نفسك قربانًا للوطن، فثابر، وتألم في خدمته إلى آخر عمرك، إلى باب قبرك، طالما كان في حاجة إلى معونتك».

إفساد السِّياسة للقانون

حوّلت السياســة القانون إلى أداة اضطهاد ونهب. فالشــعوب المتوحشة تستعمل السلاح للقتل والنهب، بينما تلجأ الشعوب التي تظن نفسها متمدينة في تحقيق ذلك إلى القوانين. فالقانون يفتك كما تفتك الأسلحة، وهو أداة قوية للهدم كالفأس، ويجري السلب والنهب تحت ســتره كما يستتر قطاع الطرق بالغابات. وهكذا أصبح القتل والنهب جزءًا متصلًا بالقانون، وأخذ الاضطهاد والسلب شكلًا مشروعًا.

والاضطهاد القانوني أولــى بالكره من القوة الوحشــية، لأنه يضيف إلى الظلم الرياء. ورجال القانون، الذين يعيرون الاضطهاد ســترًا مشــروعًا، أضرَّ بالإنسانية من الذين يذبحون مواطنيهم.

ولقد غمرت السياسة التشريع بالأباطيل والقسوة والرياء. فليس هناك مثلًا ما هو أشد فظاعة من القوانين الإنجليزية لإلغاء الكثلكة من إيرلندا؟ لقد تفنن المشترعون الإنجليز في سن قوانين يقول عنها برك: «إنها أدهى وأقوى وسيلة للاضطهاد يستطيع النبوغ البشري المؤذي أن يصل إليها ليخرب ويذل ويفسد أُمة ويقضي فيها علــى صفات الإنســان الطبيعية». ويقول كاننــج: «إن هذه القوانين الفظيعة تبدو كأنها نتيجة أقســى المحاولات ضد الطبيعة الإنسانية، وأفظع التدابير ضد مخلوقات الله. فلقد أرادوا أن يستبقوا الكاثوليك في حالة

ذل ومهانة وجهل، فحرم عليهم القانون شراء الأراضي أو احتراف مهنة حرة. ولم يجعل القانون تعليم البروتستانتية لزامًا، ولكنه نفى المدرسين الكاثوليك، ولم يحرم القانون التعبد على سنن الكاثوليك، ولكنه نفى الأساقفة وقضى عليهم بالإعدام لكي لا يعودوا، وهكذا وهكذا».

وكانت هذه القوانين ترمي إلى سلب أموال الكاثوليك واضطهادهم. ويقول والتر سكوت إن البرلمان الإنجليزي أعطى نفسه حق سن قوانين لإيرلندا واستعمل ذلك الحق بطريقة تعوق تجارة تلك المملكة بقدر الطاقة وتجعلها تابعة لإنجلترا في تجارتها، وتخضعها لها. وأدى التشريع الإنجليزي إلى القضاء على صناعة الصوف الإيرلندية، فلما اعترضت إيرلندا، قدم مجلس العموم رسالة إلى الملكة يقول فيها: «بالرغم من أنَّ صناعة الصوف فرع من تجارة إنجلترا يحرص التشريع على حمايتها فإن إيرلندا، التي تعتمد على إنجلترا وتستفيد بحمايتها، لم تقنع بالحرية المعطاة لها بأن تكون بها صناعات قطنية، وخصصت رأس مالها وما استطاعت الحصول عليه عن طريق الاقتراض، لغزل الصوف ونسجه، رغبة في الإضرار بإنجلترا». وأبدى سويفت تألمه من جشع إنجلترا ونصح الإيرلنديين، في منشور وزعه عليهم، بأن يقتصروا على منتجات إيرلندا ولا يلبسوا المنسوجات الواردة من إنجلترا، فاستعدى القضاء على محرر ذلك المنشور.

ولقد ضربت المثل بالقوانين الإنجليزية ضد إيرلندا لإظهار كيف يتخذ الاضطهاد والسلب ثوب رياء يسدل عليه شكلًا قانونيًا. ومن الممكن العثور على أمثلة من هذا القبيل في جميع تشاريع العالم.

فالسياسة المعادية للمساواة تحاول إيجاد الفروق وخلق طبقات مميزة، وجمعيات وأنواع من الناس لا تدفع ضرائب، وتحتكر أهم الوظائف، ولقد منح الخالق الناس جميعًا الحقوق نفسها، ولكن السياسة بما تحاول من التفرقة

في الحقوق المدنية والسياسية، تهدم ما صنعه الخالق وتقضي على التعاون الصحيح المتبادل بين الناس وتقيم الفروق حتى فيما يختص بالعدالة ذاتها. وكان الأشراف في العهد القديم يتمتعون بميزات خاصة حتى حين يجرمون، فلم يكن يقضي على الشريف بالعقوبة نفسها كبقية أفراد الناس.

والأصل في القانون أن يحمي حرية المواطنين وممتلكاتهم ولكن السياسة كثيرًا ما نجحت في سن قوانين لمصلحة أصحاب السلطان. فحين يكون الحكم للأرستقراطيين تصدر القوانين لمصلحتهم، وحين يتولاه الديموقراطيون تتحيز القوانين للديموقراطية. وكان أفراد الشعب في العهود السابقة محرومين في الغالب من الوظائف العامة، على حين كان الأشراف يحرمون منها في كثير من الجمهوريات الإيطالية.

والأصل في القوانين أن تكون عامة لا تمييز فيها، ولكن السياسة تخصصها وتجعلها شاذة متحيزة.

ولقد أفسدت السياسة التشريع إلى حد أن السير توماس مور، وهو الخبير بأمور القانون بحكم مكانته، يقول: «كلما أطلت النظر في قوانين هذا العالم وحكوماته لم أجد فيها ظلًّا للعدل والإنصاف، يا إلٰهي! أي عدالة عدالتنا وأي إنصاف هذا الإنصاف؟».

إنَّ الاعتبارات السياسية مسؤولة عن وجود قوانين مجحفة في جميع تشاريع العالم. فالقوانين الاستثنائية هي قوانين سياسية دائمًا وهي الأسلحة التي تشهرها الأحزاب في وجه خصومها. وفي سنة ١٨١٦ لم يخجل نائب من أن يقول: «لقد اقترعت في العام الماضي على قوانين تتعلق بالأمن العام لأنه كان مزمعًا استعمالها ضد المعارضة. أما الآن، وقد أصبح من الجائز استعمالها ضدنا، فلا أريد أن أسمع شيئًا عنها».

وفي أثناء الاقتراع على قانون المهاجرين[١] الـذي يعاقب بالإعدام على جريمة الهجرة، حاول أحد النواب أن يدافع عن الخدم الذين تبعوا مخدوميهم، ولكن مقرر القانون أجابه: «إن القانون المقترح قانون تقتضيه المناسبات، فهو سلاح هجوم فما بالنا نهتم بظلم قد ينتج عنه؟».

وكلما دعت الشهوات السياسية إلى سن قوانين مجحفة أمكننا أن نجد في شهوات الساعة عند المشترعين، لا أقول ما يبرر تلك القوانين، ولكن ما يفسرها أو يخفف من وقعها. ولكن الذي يؤلم حقًّا ويدعو إلى اليأس أكثر من سـن القوانين المجحفة، هـو محاولة رجـال القانـون تبريرها، وهم يدرسونها بعد سنها بزمنٍ وليس لهم عذر الشهوة السياسية التي تغلبت على المشـترعين. فما من قانون ظالم لم يعلـق عليه كتاب بالتأييـد. فقد أيّد جروسـيوس الرق، وبرر بلاكسـتون اعتبار الإخلاص للبابـا خيانة وطنية عظمى، ووضع ميرلان، الذي كان نائبًا عامًّا لدى محكمة الاستئناف، علمه القضائي الواسـع ومهارته الفائقة كمحام، في تحضير ذلك الأنموذج الفذ للطغيان الماكر وأعني به «قانون المشبوهين».

ويقول المستشـار باسـكييه عن ميرلان هذا: إنه لم يَرَ في حياته رجلًا تنقصه روح النصفة مثل هذا الرجل، فقد كان يرى كل شيء حسنًا وسائغًا ما دام يستند إلى نصّ قانوني، ولقد عمل مع رؤسـاء انقلاب فركتيدور على إعداد القانون الذي قضى بنفي عـدد كبير من أعضاء مجمع الخمسـمائة ومجلـس القدماء وعضويـن معتدلين من أعضـاء الديركتـوار هما كارنو وبارتلمي، وعندما كان وزيـرًا للحقانية أيام الديركتوار، اسـتفتته محكمة عسكرية فيما إذا كان يصح لها أن تسمح لأحد المهاجرين الذين تحاكمهم

---

(١) الأشراف الذين فروا أثناء الثورة.

بأن يستعين بمحام فأجابها بأن روح القانون منصرفة إلى حرمان المهاجرين من مدافعين. وهو رد يتفق مع كلمة روبسبيير حين قال: «الوطنيون وحدهم هم الذين يحق لهم أن يكون لهم مدافع». ولقد صاغ كامباسيريس الديكريتات التي أنشأت المحكمة الثورية، وهذا الرجل، الذي أصبح وزير حقانية الإمبراطورية، هو الذي طلب إلى المؤتمر أن يعيّن وزارة ثورية، وأن يضع السلطة كلها بين يديها. وما أكثر الفقهاء الذين قبلوا مأمورية إسباغ مظاهر العدالة على إجراءات استثنائية وتبرير انتهاك الإجراءات القضائية في المحاكمات السياسية، فلقد أقرَّ المحامون من أعضاء مجلس الشيوخ في الإمبراطورية الثانية قانون السلامة العامة على حين أن جنديًا، هو المارشال ماكماهون، رفض أن يقرّه.

يجب أن يصاحب العلم القانوني ذكاء عاليًا وروحًا فلسفية فقد امتاز بورتاليس وتروبلنج ورنوار وفوستان هيلي بروح فلسفية، ولكن رجال القانون في الغالب عبيد للنصوص لا يفسرونها بروح انتقادية. لذلك فإن الفلاسفة، لا رجال القانون، هم الذين وصلوا بالتشريع إلى هذا الحد من الرقي.

ولقد عمل ڤولتير وبكاريا، في القرن الثامن عشر على تعديل القانون الجنائي أكثر مما عمله رجال القانون مجتمعين.

ولقد قبلت البرلمانات والمجتمعات السياسية أكثر القوانين إجحافًا بخنوع تام. وحصل أباطرة الرومان وهنري الثامن ملك إنجلترا وروبسبيير والديركتوار ونابليون الأول، وبالاختصار جميع مستبدي العالم، على تأييد الهيئات السياسية للقوانين التي اقترحوها تأييدًا لا تردد فيه. فحين أراد هنري الثامن أن يتخلص من زوجاته، أقره البرلمان على ذلك، ولما أراد إعدام وزرائه، أعدمهم البرلمان بغير محاكمة. وأخيرًا، عندما نبتت عنده الرغبة في إصدار قوانين بمحض إرادته، حقق البرلمان رغبته. ولما عرض على البرلمان

الفرنسي الديكريتو الأول ضد المهاجرين لم يرتفع صوت واحد بالاعتراض على ما فيه من إجحاف. وصادق المؤتمر، الذي كان يرتعد فرقًا أمام روبسبيير، بغير مناقشة، على الاثنتين والعشرين مادة المكونة لقانون ٢٢ بريريال، ذلك القانون الذي جر في ذيوله مجموعة من الاغتيالات القضائية والذي حاول الأعضاء بعد ذلك عبثًا العدول عنه. ولما عرض الديركتوار على مجلس الخمسمائة، في ١٨ فروكتيدور، قوانين التشريد لم يعترض أحد عليها. وعقب انفجار الآلة الجهنمية، صادق مجلس الشيوخ بالسهولة نفسها على نفي ١٣٠ ديموقراطيًا اتهموا زورًا بالتآمر، وأعلن أن قرار القنصل الأول قصد به سلامة الدستور[١].

وفي سنة ١٨١٤ أقرَّ هذا المجلس بالخنوع نفسه، إنزال الإمبراطور عن العرش وعودة الملك لويس الثامن عشر، واستهل قراره باتهام وجَّهه إلى الإمبراطور وأصدر الاقتراح الدستوري المذكور بإجماع الآراء، وكان بين الذين أقروه بعض الذين اقترعوا على إعدام لويس السادس عشر.

وتصم الشهوات التي تحرك المجتمعات آذانها عن صوت العقل حين تقترع على قانون معروض عليها. فالهدوء وضبط النفس وعدم التحيز لازمة لسن القوانين لزومها لتوزيع العدالة، ولكن المجتمعات، مع ذلك، لا تطيق صبرًا. ويتجسم الخوف والغرور والغضب والحقد بقوة في كل اجتماع للرجال. ويبدو لي أن أرسطوطاليس كان مخطئًا حين أكد أنَّ الرجال المجتمعين أرجح عقلًا من الرجل الفرد، وأنه كلما ازداد عددهم ازدادوا حكمة وروية فهو يقول: «إذا انساق الرجل وراء الغضب أو أية شهوة أخرى فإن حكمه لا شك يفسد،

(١) اتهم فوشيه ١٣٠ ديموقراطيًا، مع علمه ببراءتهم، لينقذ موقفه. وعلم القنصل الأول بالحقيقة بعد ذلك ولكنه لم يبد أي أسفٍ، وكان يرى أن ما عمل كان في محله من جميع الوجوه لأنه يُخلص ممن كان يسميهم جماعة اليعاقبة.

ولكن يصعب جدًّا على الأغلبية أن تفقد اتزانها وتخطئ في مثل هذه الأحوال. ونستطيع أن نقول: إن الأغلبية، وإن لم يكن كل فرد من أفرادها نابغًا، تفضل أي رجل ممتاز، لا كأفراد ولكن على الأقل كمجموعة، كما أن الوليمة، إذا وزعت تكاليفها على الجميع تكون أفخم ما لو تكفل بمصاريفها شخص واحد». ويرى سبينوزا أيضًا أنه: «يستحيل على الأغلبية في مجتمع كبير أن تتفق على الباطل».

ولو صحَّ أن إدراك هيئة من الهيئات يزيد بزيادة عددها لازدادت قدرتها على العمل كلما ازداد عددها، مع أن المشاهد أنه كلما زاد عدد أفراد هيئة من الهيئات قلَّت مقدرتها على الإنتاج[1].

ولقد سبق أريستوفان علماء النفس الحاليين في الملاحظات التي يبدونها عن أخلاق المجتمعات السياسية فهو يقول، معارضًا وجهة نظر أرسطوطاليس: «إن الرجال حين يجتمعون يكونون أقل تفكيرًا من الرجال المنفردين فازدياد عددهم يقوي جموح شهواتهم ويضعف منطقهم وتفكيرهم لأنهم يصبحون جزءًا من كل». وعندما كان كليون والجزار يتنازعان رضاء الشعب طلب كليون إلى الشعب أن يعقد المجمع ليقرر أي الاثنين أصدق محبة، فأجابه الجزار: «فليكن، طالما أن ذلك ليس في البنكس (محل انعقاد الشعب)»: «ولكنني لا أستطيع الانعقاد في محل آخر فلا بد لك من الظهور أمامي في البنكس». الجزار: «يا للآلهة لقد قُضي عليّ: إنَّ هذا الشعب، في داره، أعقل الناس، ولكنه لا يكاد يجلس على تلك المقاعد الصخرية اللعينة حتى يفقد رشده!!». وشبه كاتو الرومانيين حين يجتمعون، بقطيع من الغنم. وأبدى سولون عن المجتمعات الملاحظة نفسها التي أبداها أريستوفان فقد

(١) الأخلاق أيضًا لا تزداد متانةً بازدياد عدد الرجال فإن الرجال، يفسدون بعضهم البعض. وهناك فساد معروف خاص بمجتمعات الرجال كالمستشفيات والسجون.

قال للآثينيين: «كل واحـد منكم في أعماله الخاصة حـذر وماكر كالثعلب ولكنكم حين تجتمعون، تصبحون بهلوانات محدودة الإدراك».

وفي كثير من المجتمعات يرهب المتطرفون المعتدلين ويستعينون بهم لسن قوانين اضطهاد وسلب. ألم يقترع الجيروندیون بباعث من الخوف والضعف وخشية إساءة سمعتهم على إعدام لويس السادس عشر الذي أرادوا خلاصه كما اقترعوا على إنشاء المحكمة الثورية ولجنة الخلاص العام وهما أداتان من أدوات الطغيان الكريهة؟

وانقلب أعضاء السهل والوسط مغتالي ملوك وثوريين بفعل الخوف أيضًا. لقد كانوا آلات خاضعة بين يدي روبسبيير الذي كان يدافع عنهم أحيانًا[1].

وما كان المتطرفون لينجحوا في سن قوانين الاضطهاد والنهب لو لم يساعدهم المعتدلون الذين تعوزهم متانة الخلق فيقترعون على قوانين لا تقرها ضمائرهم.

إن مناقشة الأعمال في اجتماع كبير مناقشة صورية غير منتجة، فإنما تدرس المسائل بطريق أجدى في لجنة صغيرة لا في اجتماع عام. وتتولى العمل المجدي اللجان المكونة من رجال متخصصين مجردين من المنافع والشهوات.

---

(١) يقول دوران دي مایاك أحد نواب اليمين: إن روبسبيير كان دائمًا يدافع عنهم؛ ولا شك أنه قصد بذلك أن يتخذ منهم درعًا لنفسه عند الحاجة. ولقد تردد هؤلاء النواب طويلًا قبل أن ينضموا لخصوم روبسبيير. ولما هوجم في التاسع من ترميدور التفت روبسبيير إلى نواب اليمين وقال لهم: «يا نواب اليمين، أيها الرجال الأشراف الفضلاء أعطوني أنتم حق الكلام الذي يحرمني منه السفاكون». ويقول دوران دي مایاك: إن روبسبيير كان يأمل في ذلك نظير الحماية التي طالما منحها لنا، ولكنا كنا قد كوّنا رأينا.

وللخطباء نفوذ كبير في المجتمعات الكبيرة بينما لا يشغل الرجال ذوو الخبرة والضمائر الحية المكان اللائق بهم. إما لأنهم يتحدثون بغير شهوة، أو لأنهم ينشدون الحقيقة والعدل. وعندما اجتمع زعماء الكاثوليك والبروتستانت في بواسي التمس المستشار لوبيتال من الملكة أن تفض الاجتماع لكثرة عدد المجتمعين وتحمسهم، وطلب منها أن تكتفي بخمسة مندوبين عن كل حزب.

فالمجتمع الكبير معرض لنزوات الجماهير، يحب الخطب الطويلة الجمهورية، ويستمع للخطباء الذين يتملقونه، ويفضل من بينهم الخطيب الذي يعرف كيف يسترضيه، على الرجل الخبير الذي يتعبه. ويقول ريفارول: «إن الخطباء وباء المجتمعات». «وليست هبة الكلام ضمانًا لصواب الحكم على الأشياء، فكثيرًا ما يوجه الخطباء عنايتهم إلى الأثر الذي يحدثونه لا إلى لب الموضوع الذي يناقشونه. ويقول نابليون الأول عنهم: «إنهم فقراء في المنطق لا يحسنون المناقشة». والخطيب، إذ يتكلم تتملكه نشوة كبيرة ويتذوق الحيل الخطابية، كما يتلذذ الجندي بالمعركة للتأثيرات التي يشعر بها، فالسرور بهزيمة خصم أو بإسقاط وزارة والحلول محلها يطيب للخطيب، إما الحق وإما الصدق، فما أحراه بأن لا يأبه بهما.

وللنظام البرلماني ميزاته، ولكن من عيوبه الجسيمة أنه يميز بدرجة كبيرة الخطباء والمحامين والأساتذة، فرجال الكلام يطغون على رجال الأعمال والمفكرين، والخطابة هي التي تبني الشهرة. إن حق الكلام في الاجتماعات البرلمانية أحد ضمانات الحرية السياسية، وهو، حين يتولاه رجال ممتازون حقًا، يؤدي إلى تهذيب الشعب وتنويره. ولكن بجانب الخطباء الممتازين الذين يجمعون إلى قوة التفكير والخبرة بالأعمال العامة هبة الخطابة، ما أكثر الثراثرة والببغاوات الذين شغلوا أكثر من مرة منابر المجالس، كم من الخطباء المغرورين، الممتلئين أخطاء، يطالبون الحكومة ببيانات تخلق أكبر

الصعوبات؟ كم من النواب المصابين بمرض الكلام، يتكلمون لمجرد الكلام ويحاولون أن يتظرفوا حين تطالبهم المناسبات بأن يكونوا جادين؟ يقول أحد أشخاص مسرحية سانت أفريمون (Sir Politik): «مذ كان لي شرف الانتساب إلى مجلس الشيوخ لاحظت أن الرغبة في أن نبدو ظرفاء ومؤثرين كثيرًا ما تجعلنا نشط عن موضوع المناقشة لنتحدث عن المسائل العامة التي لا دخل لها بالموضوع المعروض». ولاحظت مدام ستايل بمناسبة محاكمة لويس الثامن عشر ذلك السيل الجارف من الألفاظ النابية التي كان النواب يقحمونها في مثل هذه المناقشة الخطيرة مما لا يتصوره العقل، وقالت: «كيف يمكن تصور أن ينفذ الغرور الإنساني إلى مثل هذه المحن؟».

أي قوانين يمكن أن ننتظرها من مجمع كبير لم يُعَدّ أعضاؤه الإعداد الكافي لدور المشترعين الذي يمثلونه والذين يحصرون أخص اهتمامهم في مصالحهم الانتخابية؟ إنهم يكدسون القوانين فوق القوانين يسنونها ويلغونها وفق ضرورات الساعة. فلم تعد القوانين تنقش كما في الأزمنة الماضية على الصخور أو البرونز، بل أصبحت تخط على الشمع أو الرمل، لقصر الوقت الذي تبقى نافذة فيه. وكثرة التبديل في القوانين مؤدية حتمًا إلى إضعاف سلطانها.

وأصبحت القوانين تسن من قبل أن تدرس الدراسة الكافية ومن غير أن تقارن بالقوانين السابقة لها. ومما يؤلم حقًا أن نرى مشترعين لا تجربة لهم، لم تنبت لحاهم بعد، ولا يحسنون الإملاء أحيانًا، يلعبون بالقوانين فيلغون القوانين النافعة، ويسنون قوانين ضارة لا فائدة منها وذلك بعد أن يتراشقوا بالسباب في مناقشات حامية، ويؤيدون أو يحاربون قوانين لبواعث سياسية محضة. لماذا لا تعرض القوانين التي يقترحها البرلمان على مجلس الدولة؟ لماذا لا يدرسها رجال درسوا التشريع دراسة تامة؟ إن

تفصيل حذاء يحتاج لمران خاص، وكذلك إنشـــاء صيـــغ قانونية. فلو أنَّ صانعي الأحذية خاطوا ملابسنا بينما تولى الخياطون صنع أحذيتنا لساءت ملابسنا وأحذيتنا على السواء.

وعدم الاستقرار التشـــريعي من أخطار الديموقراطية. فالولايات المتحدة تشكو منه كما لاحظ ذلك هاملتون وجفرسون وماديسون، وأدعى للألم من كل ذلك الوسائل الملتوية التي تستعمل لسن القوانين، فالأصوات اللازمة لتكوين الأغلبية كثيرًا ما تنال بالرشوة والغش والتزوير.

إفساد السِّياسة للقضاء

يقول كامل ديمولان: «إن النواب الذين يلجأون إلى حراب الجنود مخطئون، فإنَّ فن الطغيان ينحصر في الوصول إلى الغرض نفسه عن طريق القضاة». والواقع أنَّ القضاة السياسيين يستطيعون أن يؤدوا من الخدمات ما لا تؤديه الحراب، فالخصوم الذين يُذبحون يمكن أيضًا أن يُفترى عليهم وأن يُثلم شرفهم. وهياج الجموع وإقدامهم على القتل أقل فظاعة من القتل القضائي المصحوب دائمًا برياء يسدل على القسوة ثوبًا كاذبًا من العدل.

فالجلادون يتظاهرون بأنهم الضحايا ويحيلون الضحايا إلى مجرمين على طريقة الذئب الذي اتَّهم الحمل بأنه عكّر عليه الماء. ولقد قال اليهود لبيلاطس حين جاؤوه بالمسيح: «لقد وجدنا هذا الرجل يفسد الناس»، واتهم سقراط بإفساد الشبيبة، واضطهد أباطرة الرومان المسيحيين بدعوى أنهم يعكرون السلم العام. وعقب مذابح سانت بارتلي اتخذت إجراءات قانونية ضد الضحايا. واتهم الهجنوتيون بأنهم كانوا قد اعتزموا ذبح الكاثوليك، وكان هنري الثامن يفتري على خصومه قبل أن يعدمهم، فحاول أن يلطخ شرف السير توماس مور واتهمه بقبول الرشوة. وحصل موريس دي تاسو على إدانة بارتفلد باتهامه كذبًا بأنه اعتزم أن يخون الوطن لمصلحة إسبانيا. وبعث شارل الثامن إلى المشنقة بكل من سدني ولورد رسل واتهمهما كذبًا

بالاشتراك في مؤامرة. ولما قبض على الكولونيل هاتشنسون في عهد شارل الثامن، وبالرغم من أنه خصم سابق لكروموبل، اكتشف أن أمرًا وزاريًا أرسل لحاكم المقاطعة التي يقيم فيها بإشراكه في مؤامرة أو ما شابهها. وحاكم اليعاقبة الجيروندبين، أنصار الجمهورية الصادقين، واتهموهم بإنهم يريدون خيانة الدستور. وفي الوقت نفسه الذي كانت تجري فيه مذابح سبتمبر اتهم المسجونون ـ وهم الضحايا ـ بأنهم يتآمرون على الجمهورية. وفي أيام الفروند أرادت جماعة الأورمية أن ترتكب جرائمها تحت ستر العدالة فأنشأت في بوردو محكمة، تولى وظيفة الاتهام فيها صيدلي، وكان قضاتها من الصناع والأساكنة وبائعي الحلوى.

وتنشئ الحكومات محاكم استثنائية لتسدل على اضطهادهم ثوبًا من العدالة. وكما قال كومينس: «إنهم يثأرون لأنفسهم تحت ظل العدالة وعندهم رجال اختصاصيون مستعدون دائمًا لتحقيق أغراضهم ولتحويل الهفوة البسيطة إلى جريمة لا تغتفر». وكثرة المحاكمات السياسية العديدة أيام الأباطرة الرومان معروفة. ويقول تاسيتوس: «لم يعد عندي ما أكتبه لك إلّا الأوامر الوحشية وسيل الاتهامات الجارف، والأحكام الظالمة والمحاكمات التي تنتهي جميعها إلى النتيجة نفسها». وفي عهد الجمهورية الرومانية سن قانون يعاقب على الأفعال ولا يتعرض للأقوال وأول من طبقه على جرائم القذف هو أغسطس. وأكثر تيبريوس من تطبيق هذا القانون فزاد الاتهام بالخيانة العظمى زيادة كبرى، وفتح أمام المبلغين بابًا لاقتناء الثروة. وكان تيبريوس يجد القضاة مستعدين دائمًا لإدانة كل من يتهمهم. وكان من عادته أن يحضر المحاكمات. وفي إحدى المناسبات، وكان متحمسًا ضد حاكم متهم بأنه تحدث عنه بألفاظ مهينة، أعلن في صوت جهوري أنه يريد أن يبدي رأيه في هذه القضية، بعد حلف اليمين.

لكن أحد الشيوخ، بيزو، وجد من نفسه الشجاعة الكافية لأن يقول له: «متى تبدي رأيك يا قيصر. إنك إن أبديته قبلي فلم يعد أمامي إلّا أن أتبع رأيك، وإن أبديته بعدي فإني أخشى أن لا يجيء رأيي مطابقًا لرأيك ولو عن غير قصد». وكان لهذا الكلام وقعه في نفس تيبيروس فترك المحاكمة وسمح بتبرئة المتهم. ولكن استقلال بيزو لم يجد من ينسج على منواله، بل كان الشيوخ جميعًا يتبارون في إظهار خضوعهم. واتهم مؤرخ بأنه ألّف كتابًا امتدح فيه بروتوس، ونعت كاسيوس بأنه أكثر الرومانيين دناءة، فاضطهده محاسيب سيجانوس حتى فضل الموت جوعًا، وأمر مجلس الشيوخ بحرق مؤلفاته كلها. وكان الشيوخ في عهد نيرون يحكمون على أكثر المواطنين استقامة، بإشارة من الإمبراطور، ويبنون حكمهم على أنهم إن لم يكونوا في الواقع أعداءه فمنظرهم يدل على العداوة. وكانوا يرتعدون خوفًا على أنفسهم. ويلتمسون النجاة في الذلة والخضوع. وبعد قتل أجريبينا تظاهروا بأنهم يصدقون أن نيرون لم يقتلها إلّا لينجو من مؤامرة، وأمروا بأن تقام الصلوات في جميع المعابد وأن تجرى الألعاب السنوية احتفالًا باكتشاف تلك المؤامرة المزعومة، وارتدوا ملابس الأفراح، وخرجوا لمقابلة قاتل أمه وهو يصعد درجات الكابيتول ليقدم الشكر للآلهة على نجاته. وفي كل مرة أمر الإمبراطور بنفي شخص أو قتله كان الشيوخ يأمرون بإقامة صلوات الشكر.

وكانت محاكم إنجلترا قبل ثورة ١٦٨٨ لا تقل قسوة وخضوعًا عن السناتو الروماني. وكان ماكولي يشبهها بسلخانة قذرة يجر إليها كل حزب بدوره خصومه، حيث يجد الجزارين العتاة نفسهم، عبدة المال في انتظار ما يقدم لهم، وأنشأ كرومويل، بعد مذابحه في إيرلندا، محكمة استمرت تقضي على الكاثوليك بالإعدام، وهي معروفة في التاريخ بمحكمة المذابح.

ولقد أظهر المحلفون في عهد شارل الأول استقلالًا أتم. فحين أراد لورد ستراتفورد أن يضم مقاطعة كونوت إلى أملاك الملك، لم يدع مجهودًا لم يبذله ليحصل على حكم في مصلحته، ولكن دون جدوى. وقاوم المحلفون أيضًا كرومويل الذي اغتاظ من استقلالهم فأسس محاكم استثنائية بدعوى أن نظام المحلفين يعوق سير العدالة، ويخضع قدسية الأحكام إلى نزعات الجهلة والسفلة، ويترك تقدير أهم المسائل القانونية إلى خزعبلات أشخاص جمعت بينهم الصدفة يعوزهم التمييز وأحيانًا حسن التقدير. وإذا كانت لاعتراضات كرومويل على نظام المحلفين قيمتها، وهي اعتراضات تتفق مع ما يقول به رجال القانون اليوم، فإن هذا لا يمنع من القول بأن للمحلفين صفة[1] تجعل بقاءهم لازمًا وأعني بها الاستقلال. فالسياسة لا تستطيع إفساد المحلفين الموكول اختيارهم للصدفة، وهذا الاستقلال هو أقوى ضمانة للحرية الشخصية والسياسية. فالمحلفون هم الذين دافعوا عن الجمهورية ضد انتقام كرومويل، ضمنوا النجاة لأكثر من ملكي، ولذلك كان كرومويل لا يحب نظامهم.

ولم يكن لنظام المحلفين وجود في فرنسا في العهود السباقة، ولكن القضاء في مجموعه كان مستقيمًا ومستقلًّا بالرغم من ضغط الحكومة عليه. ويقول كوزان: «لم يَرَ الناس في أي زمان أو مكان منظر قضاء مهيب باستقلاله وعلمه ومتانة خلقه وعيشة الزهد التي يعيشها أفراده كمنظر هذا القضاء». وقال روييه كولار عنه قولًا مشابهًا: «إن الذي خفف من وقع الطريقة المخجلة المبنية على شراء وظائف القضاء هو تكوين قضاء عجيب كان مفخرة القرون الأخيرة للملكية وسندها». وفي القرنين السادس عشر

(١) تحاول السياسة التدخل في اختيار المحلفين بإقصاء من لا يؤيدون الحكومة من قائمة المحلفين.

والسابع عشر على الأخص كانت هيئة القضاء تضم رجالًا من الطراز الأول ذوي الذكاء العالي والخلق النبيل. فعندما قابل هنري دي جيز، بعد أن أقصى هنري الثالث من باريس، الرئيس أشيل دي هارلي، عنفه ذلك القاضي الشجاع على أطماعه حتى أنَّ جيز وهو يروي تلك المقابلة فيما بعد، لم يسعه إلّا أن يقول: «لقد حضرت معارك واعتداءات وشهدت أخطر المبارزات في العالم، ولكنني لم أشده بقدر ما شدهت عند مقابلتي لهذا الرجل العظيم». وكان لوبيتال بعلو ذكائه وسمو أخلاقه مثال القاضي العظيم فلن تجد خلقًا أنبل من خلقه ولا عقلًا أرجح من عقله. ويقول دي رتز ممتدحًا خلق الرئيس موليه: «لو لم يكن من التهجم القول بأن وطننا يستطيع أن ينجب رجلًا أشجع من جوستاف العظيم ومسيو لويس لقلت: إن ذلك الرجل هو الرئيس موليه». وقد قال لويس السادس عشر عن لاموانون: «إنه لا يعرف في مملكته من هو أجدر بالاحترام منه». وقد عجز كولبير، بالرغم من الوسائل الخادعة التي كان يلجأ إليها، عن حمل القضاة على الحكم على فوكيه بالإعدام، فقد وقف القضاة في وجهه. وكان لتفشي الفساد في القرن الثاني عشر تأثيره في القضاة، فتخلوا عن تشددهم الخلقي، ولكنهم احتفظوا باستقامتهم واستقلالهم. وترجع الأخطاء التي ينسبها المؤرخون إلى البرلمان إلى الخلط بين اختصاصات البرلمان السياسية واختصاصاته القضائية. فحين تحول البرلمان إلى مجتمع سياسي كثر إقبال النبلاء عليه فبدلوا من أخلاقه.

وينظر الساسة دائمًا نظرة الريبة إلى استقلال القضاء، كما تشكو الحكومات من ذلك الاستقلال. ففي إبّان عودة الملكية كان القضاة المستقلون يتهمون بأنهم أحرار ومن أنصار بونابرت، وفي عهد لويس فيليب بأنهم من أنصار شارل، وفي أيام نابليون الثالث بأنهم أورليانيون وفي أوائل الجمهورية

الثالثة باعتبارهم محافظين وأنصارًا للحزب الأكليركي. وفي مجرد اتهام الأحزاب التي وليت الحكم جميعها للقضاة بأنهم من أنصار الحكم البائد، لدليل غير منقوض على استقلالهم.

والتصفيات المختلفة التي أجرتها الحكومات المتعاقبة في المحيط القضائي هي الضريبة التي تقاضتها منه ثمنًا لاستقلاله. فقد رأينا نوابًا عموميين يحالون إلى المعاش، لمجرد أنهم اتخذوا، في قضايا مدنية، مواقف لا ترضي بعض الساسة ممن لهم صالح في الموضوع. وفي العهود السابقة كان النفي، وأحيانًا الإعدام، من نصيب القضاة المستقلين في فرنسا. ففي عهد هنري الثامن مثلًا، عندما طلب بعض أعضاء البرلمان أن يلتمس من الملك وضع حد لإعدام الزنادقة، زار الملك البرلمان بشخصه ليخيف القضاة. ودافع كثير منهم عن رأيه بحضرة الملك فأمر بالقبض عليهم وكان من بينهم آن دو بورج الذي شُنق وحُرق. وفي ١٥ نوفمبر سنة ١٥٨٩ استاء الملك من حكم بالبراءة أصدره البرلمان فأمر بالقبض على الرئيس واثنين من المستشارين وإعدامهم، وكانت التهمة التي وجهت إليهم أنهم خونة وأنصار للزندقة. وفي مناسبات عدة شرّد البرلمان، وقبض على أعضائه، وسجنوا وذلك إلى ما قبل أيام لويس السادس عشر، لإصدارهم قرارات لم توافق رغبات الوزراء... فقد أقصى ريشيليو عن باريس عددًا من أعضاء على البرلمان لأنه كان لا يرضيه استقلال رأيهم، وأجبر عددًا من القضاة على أن ينتظروه في قصر اللوفر، في غرفة الملك نفسه، ليحملهم على إعدام دوق ديرنون، وأنشأ محاكم غير نظامية، بل وألزم القضاة، ليضمن الحكم على المارشال دي مارياك، بعقد جلساتهم في رويل مقره الصيفي. وطلب المارشال أن يحاكم أمام البرلمان، وأفتى ماتيو موليه، الذي كان نائبًا عموميًا إذ ذاك، أن ذلك من حقه ولكن ريشيليو ألغى الفتوى بقرار من مجلس الدولة.

ومع أن مازاران كان أقل تطرفًا من ريشيليو فإنه أساء معاملة القضاة في بعض الأحيان، فقد أمر بحبس رئيس محكمة الاستئناف باريون في سجن بنيرول، حيث وافته منيته، لأنه لم يكن راضيًا عن لهجته.

وحذا نابليون الأول حذو لويس الرابع عشر في محاكمة فوكيه، فحاول أن يؤثر في ضمائر قضاة الجنرال مورو. حقًّا إنَّ الإمبراطور أظهر فطنة حين رفض أن يحاكم الجنرال أمام مجلس عسكري منتخب خصيصًا قائلًا: «إنه قد يقال: إنني أردت التخلص من مورو بالحصول على حكم قضائي باغتياله بواسطة مخلوقاتي»، ومع ذلك فقد حاول أن يملي الحكم على القضاة، ولكنهم قاوموه بشدة.

وعيَّن نابليون الأول أعضاء المجلس العسكري الذي حاكم دوق دنجين. وانتهكت في تلك المحاكمة جميع القواعد القانونية. وبعد صدور الحكم، قرر الأعضاء أن يكتبوا للقنصل الأول ليبلغوه رغبة الدوق في أن يمثل أمامه. وبينما كان الجنرال هولين يكتب ذلك الخطاب دخل سافاري إلى غرفة انعقاد المحكمة وأمسك بقلم الجنرال وانتزعه من يده، وقال: «أيها السادة لقد انتهت مهمتكم، وما بقي فهو من اختصاصي»: وكان سافاري قد أعد المقبرة قبل النطق بالحكم بساعات عديدة لأنه كان واثقًا منه[1].

---

(١) وفي التاريخ الروماني حادث كهذا الحادث. فقد كلف نيرون الخطيب فليانوس نيجر بإعدام الخطيب فلافيوس الذي كان قد قال له: «لم يخلص لك جندي بقدر ما أخلصت لك طالما كنت أهلًا لمحبتنا. ولكني بدأت أكرهك حين رأيتك تقتل أمك، وتقتل زوجك، ورأيتك قائد عربة وبهلوان وموقد النيران». ويروي تاسيتوس أنَّ فليانوس أمر بحفر مقبرة في حقل مجاور ووجد فلافيوس أنها ليست بالسعة الكافية ولا العمق الكافي فقال لمن حوله: «حتى في هذه المسألة لم يسترشدوا بالحق».

ولقد خضع نابليون الأول للاعتبارات السياسية وقلد أعمال العهد القديم فنفى عددًا من الرجال والنساء بغير محاكمة نخص بالذكر منهم مدام ستاييل ومدام دي شفروز ومدام ريكامييه.

ولما كانت الحكومات تحاول في بعض الأحيان أن تؤثر في سير العدالة، فإن متانة الخلق هي أهم صفات القضاة. فأوسع رجال القانون علمًا لا يصلح للقضاء إذا كان ينقصه بالاستقلال. ولقد صدق نوسييه حين قال: «من المستحيل أن نوجد قضاءً طيبًا إذا لم نبدأ بتكوين رجال طيبين... فالرجل في حاجة لتكوين خلقه قبل أن يفكر في المكانة التي يشغلها بين بقية الرجال. والقاضي في أمسّ الحاجة إلى متانة خلقية تقيه الضغط الذي تحاول السياسة أن تؤثر به في أحكامه». ولقد دخل بومبي يومًا قاعة الجلسة معتزمًا أن يمتدح علنًا صديقه بلانكوس الذي كان يحاكم، ولكن كاتو أحد القضاة، وضع أصابعه في أذنيه، ولم يتردد في إدانة الرجل الذي كان بومبي يحميه.

وما المحاكم الثورية واللجان القضائية واللجان العسكرية واللجان المختلطة إلَّا مجرد مهازل قضائية لأن أعضاء اللجان ليسوا قضاة. لقد كان لويس الحادي عشر يعهد بالنظر في المحاكمات السياسية إلى أعضاء لجان يوزع عليهم ممتلكات الذين يدينونهم. فكان هؤلاء الأعضاء، لما لهم من مصلحة في الإدانة، يزجون بالأبرياء في مؤامرات وهمية، كما حصل للكونت دي برشي، بغية الاستيلاء على ممتلكاتهم.

والمحاكم غير النظامية، المسؤولة عن أفظع الإجراءات، هي المحاكم الثورية. لقد أُنشئت أولى تلك المحاكم بطلب من روبسبيير لمحاكمة متآمري ١٠ أغسطس، وهم الذين قاوموا الهياج. ويقول روبسبيير: «من ١٠ أغسطس وانتقام الشعب لا يزال معلقًا... إنه يطالب بقضاة من نوع جديد

لمواجهة الأحوال الجديدة. إننا نطلب أن يحاكم المذنبون، حكمًا نهائيًا لا ينقض، بواسطة أعضاء لجان ينتخبون من كل قسم». وأُلغيت أول محكمة غير عادية، وهي المعروفة بمحكمة ١٧ أغسطس، في ٢٩ نوفمبر. ولكن، في ١٠ مارس التالي، استطاع دانتون، بدعوى سلامة الشعب ومحاكمة معارضي الثورة، أن ينشئ أشهر محكمة ثورية عرفت. وقال كوتون الذي كتب التقرير عن إنشائها «يجب تخطي جميع قواعد التحقيق لمصلحة الشعب، فكل من يقترح تعليق سلامة الشعب على الدفوع القانونية وحيل المحامين مأفون أو سافل يرمي إلى خراب الوطن والإنسانية». وقال دانتون: «يجب أن تحل المحكمة الثورية محل المحكمة العليا لتحقيق الانتقام الشعبي»، أي: إنها يجب أن تحل محل مذابح سبتمبر، والواقع إنَّ المحكمة الثورية كانت عبارة عن مذابح ذات صبغة شرعية.

وزيادة على ما في المذابح القضائية من فظاعة تفوق الذبح بالقوة، فإن ضحاياها في العادة أكثر عددًا، لأنه إذا اجتمعت عصابة من الأشرار، وأخذت تذبح الناس فسرعان ما يفتر هياجها أو يؤدي إلى رد فعل ناجح من القوى الشعبية، أما إذا أُنشئت محكمة دموية فقد تستمر في عملها الأشهر الطوال، تبعث، في كل يوم، بالعربات المحملة إلى المشانق.

وكان المؤتمر يعيّن قضاة المحاكم الثورية ومحلفيها[1] من بين المتعصبين

(١) عيّن روبسبيير، بتوصية من كاميل ديمولان، فوكييه تانفيل مدعيًا عموميًا وهو الذي كتب إلى كاميل ديمولان يقول: «إنني فقير وعائل ونحن نموت جوعًا». وتتخلص السياسة الثورية، قبل كل شيء، من القضاة المستقبلين بأخلاقهم وثروتهم وتفضل عليهم القضاة الخانعين، الذين يموتون جوعًا من أمثال فوكييه تانفيل. ولقد حول فوكييه تانفيل، ككثير من قضاة ذلك العهد، وظيفته إلى وسيلة لدر المغانم وجعل حياة المتهمين وحريتهم موضع مساومة، فكم من قاضٍ ومن قضاة المحاكم الثورية يشبه الصورة التي رسمها =

وينقدهم الأجور العالية (١٨ فرنكًا في اليــوم)، لذلك كانوا مجرد آلات في أيدي اليعاقبة. فكان هرمان رئيس المحكمة الثورية، كما كان فوكييه تانفيل، من مخلوقات روبســبيير. وكان دوبلاي النجار، الذي كان روبسبيير يقطن معه، أحــد المحلفين، وكان بعــض الأعضاء الآخرين لتلــك المحكمة من العمــال والمزارعين. ولكــي يجردوا المحلفيــن من كل اســتقلال، كانوا يكلفونهم بالمداولة في حضــرة القضاة. وفي أثناء محاكمــة دانتون أحاط أعضاء لجنة الســلامة العامة بالقضاة والمحلفين حتى أثناء المداولة. ولقد ثبت أن بريور كان على اتصال مستمر مع رؤساء المحاكم الثورية، وإنه كان ذا نفوذ كبير علــى المحكمة عن طريقهم. وكان كولــو دربوا يصدر الأوامر للمحكمة. وحين أخبره أحد القضاة أنه لم يجد ما يثير الشبهة في تصرفات شاب كان قد عهد إليه باستجوابه قال له كولو: «لقد أمرتك أن تعاقب الرجل وأريد أن يموت قبل نهاية هذا النهار. فلو أننا أبقينا على الأبرياء لأفلت كثير من المذنبين، فسر في عملك».

وتقضي نصوص المادة العاشــرة مــن ديكريتو ١٠ مارس ســنة ١٨٩٣ بتكليف لجنة من ستة أعضاء من أعضاء المؤتمر بتحرير صحف الاتهام، ومراقبة التحقيقات الأولية، والاتصال الدائم بالمدعي العام والقضاة. فإذا برأ القاضي المتهمين، صفِّيت المحكمة وحوكم المتهمون من جديد. وقد ســجن بريور ولوبون قضاة امتنعوا عن إصدار أحكام إعدام على الدوام. وقبض باراس وفرينون على المدعي العام ورئيس محكمة مارسيليا الثورية وأحضراهما إلى باريس لأنهما لم يعدما من بين ٥٢٨ إلَّا ١٦٢ متهمًا.

= النائب ألبير أحد قضاة ريمس «مستقيم مبدئيًا، ولكن الحرمان والفقر أغرقاه في كل أنواع الإسراف فبدّلت الأحوال أخلاقه ليحصل على وظيفة، واستعان بأصحاب النفوذ الخفي ليحتفظ بها».

وكانت مهمة هؤلاء القضاة منفرة لدرجة أنَّ أحدهم اعترف أنه لكي يتغلب على هذا النفور، اعتاد أن يبتلع كأسًا كبيرًا من الكحول ليقوي نفسه على حضور الجلسات. وأعلن فوكييه تانفيل أنه يفضل أن يحفر الأرض على أن يكون مدعيًا عموميًا، ولو استطاع لاستقال.

ومع أن الديركتوار كان أقل وحشية من المؤتمر، فإنه لم يكن أكثر منه احترامًا لاستقلال القضاء. فحين اختارت الدوائر الانتخابية في باريس قضاة معتدلين أبطلت السلطة الجديدة تلك الانتخابات. وفي سنة ١٧٩٧ في أيام الديركتوار قرر وزير الحقانية أن يُحاكم الملكيون المتهمون في مؤامرة عديمة الأهمية أمام مجلس عسكري. وحمل المتهمون قضيتهم إلى محكمة الاستئناف، ففصلت في مصلحتهم، ومع ذلك أمر الوزير المجلس العسكري بأن لا يعبأ بحكم محكمة الاستئناف، وبذل أقصى جهده لحمل القضاة العسكريين على إصدار حكم بالإعدام، ولكنهم اكتفوا بالحكم بالسجن. وليعاقب محكمة الاستئناف على استقلالها، جدد الديركتوار جزءًا من أعضائها. ولا بد للقضاء، لإرضاء السياسة، أن يكون متساهلًا، فلا يعبأ بالأخطاء القضائية، ويلغي حق الاستئناف، وينفذ الأحكام بغير إبطاء[1].

وفي عهد الإمبراطورية الأولى والثانية، أُنشئت محاكم خاصة ولجان مختلطة مكونة من قضاة وضباط، في أكثر من مناسبة، وبرغم الوعد الذي نص عليه في الدستور عند عودة الملكية بأن لا تقام محاكم غير عادية، تأسست لجان عليا يشترك فيها ضباط، مع القضاة، ومثل هذه المحاكم

(١) تنص المادة ١٣ في ديكريتو ١٠ مارس سنة ١٧٩٧، المؤسس للمحكمة الثورية، على أنَّ الأحكام تنفذ بغير انتظار نتيجة الاستئناف.. ولذلك كانت أحكام اللجان العسكرية ضد المهاجرين المتهمين بحمل السلاح تنفذ في خلال أربع وعشرين ساعة.

الخاصة محل لاعتراضات جدّية، لأن التكوين الفعلي للضباط، وإن كان يؤدي إلى إكسابهم الصفات التي تؤهلهم لوظائفهم، قلما يجعلهم أهلًا للفصل في القضايا السياسية والجنائية.

وتفسد السياسة كل ما تشترك فيه. ولقد أظهرت كيف حاولت أن تتلاعب بتكوين المحلفين. ففي خلال السنوات القليلة الماضية حاولت السياسة تغيير انتخابات لجان التحكيم بين العمال وأصحاب العمل. فاللجنة الانتخابية المركزية ولجنة الرقابة لمندوبي العمال الباريسيين تحتمان على المرشحين برنامجًا مادته الأولى نصها: «كل مرشح لوظيفة مندوب للعمال في لجنة التحكيم يجب أن يعلن أن غرضه هو القضاء على أصحاب الأعمال. ولبلوغ هذه الغاية يجب أن يعلن أنه من أنصار تنازع الطبقات». وإذًا فالمرشح لوظيفة قضائية بدلًا من أن يتولى فحص المسائل المعروضة عليه بروح الإنصاف، يتعهد بالعكس أن يدرسها بروح التحيز والحقد على أصحاب الأعمال.

ولطالما انقلب البوليس بتأثير السياسة إلى محاكم تفتيش. ويقول تاليران: «إن رئيس البوليس هو رجل يشغل نفسه أولًا بما يعنيه وثانيًا بما لا يعنيه» والبوليس السياسي هو الذي اخترع البوليس المحرض Agent provocateur وشاهد الملك. وأدخل روبسبيير مرشدين من رجال البوليس إلى سجون باريس ليقدم ضحايا إلى المحكمة الثورية.

ويجب على القاضي أن لا ينتسب إلى أي حزب سياسي، لأن الروح الحزبية ضيقة، متحيزة، متأثرة شديدة المطالب. فأمثال الكاردينال دي رتز، وتاليران الأسقف، وفوشيه القسيس، وشابو الراهب، تدلّنا على ما ينقلب إليه رجال الدِّين إذا ما أدركتهم حرفة السياسة. كذلك تدلنا أمثال ديموريز وبيشيجرو ومورو وبازين، وبولانجيه على ما يحدث للقواد الذين ينغمسون

في الدسائس السياسية. وللسياسـة تأثيرها في القضاة أيضًا فإن ما قاله فينلون عن وظيفة السماسرة يمكن أن يقال بحق عن السياسيين: «إن هذه المهنة تفسد كل المهـن الأخرى» فـإن الإنسـان ليأمن على نفسـه أن يعيـش في أرض المتوحشين من أن يعيش في بلاد متمدنة تخضع فيها العدالة لتأثير السياسة. إنَّ سهم المتوحش المسـمم وأنياب الليث وسم الرقطاء أقل إرهابًا من خنوع إنسـان كجفري أو لوبار دمونت أو توكييه تانفيل. إنَّ الحيوان المفترس يقتل فريسته، أما القاضي السياسي فقد يحرمها الحياة والشرف».

إفساد السِّياسة للأخلاق العامة

الناس على دين ملوكهم والأُمم تتشبه، من حيث الأخلاق، بحكامها. فالقصر المستهتر ينشر الاستهتار، والحكومة القاسية تعلم الشعب القسوة، والنواب الفاسدون ينشرون الفساد بين الناخبين، والإدارة المرتشية تشجع الناس على الرشوة. وهكذا تؤدي حكومة السوء حتمًا إلى هبوط المستوى العام للأخلاق، بينما تتحسن أخلاق الناس إذا أحسنت سياستهم، لأن الأمثال الطيبة التي يضرها من بيدهم السلطان تحبب إلى الناس الأمانة والاستقامة. فالحكومة العادلة تبث روح العدل، والحكومة التي تتخذ الغش والخديعة ديدنًا تدعو إلى الخداع والرياء، والحكومة الظالمة الباطشة تجعل أبناء الوطن قلقين خاملين، مرتابين خانعين.

فلقد أفسد عهد التفتيش بالبندقية الشعب بنظام الإرهاب والجواسيس والمرشدين، وانبثت جواسيسه في كل مكان، ووضعت صناديق من النحاس في جميع أركان الشوارع لتلقي البلاغات. وهكذا تحط السياسة، مما تدعو إليه من اتهامات باطلة، من أخلاق الرجال. لقد وجد في إنجلترا قانون يمنح مكافأة لكل من يبلِّغ عن أسقف كاثوليكي، ونصت مراسيم مختلفة لملوك إسبانيا بحرمان أبناء الزنادقة من شغل الوظائف العامة، إلَّا إذا كانوا قد بلَّغوا عن آبائهم. فهل يعقل أن هذه القوانين وأمثالها لم تفسد الضمير العام بما تمنح من مكافآت للمبلغين والمرشدين؟

كيف يمكن تعليم الشعب احترام ما هو حق، وحب ما هو عدل، إذا كان أولو الأمر ينتهكون حرمة الحق ويقيمون من أنفسهم أسوأ الأمثلة على الإجحاف؟ كيف يستطيع المغامرون، وهم يهدمون الدساتير التي أقسموا على الدفاع عنها، أن يعلّموا الناس احترام العدالة والعهد المأخوذ؟ إنَّ الأُمم تربّى باحتذاء حذو العظماء وباعتناق الأفكار والمبادئ والعادات التي تراهم يطبقونها.

وإنَّ الأخلاق السياسية الفاسدة تتسرب إلى الشعب فتعوّده الخداع والقسوة والظلم، وتضعف مقاومته للشر، وتنتقل عدوى فساد الخلق، عاجلًا أو آجلًا، من الحاكمين إلى المحكومين.

فالقصور المترفة الفاجرة نشرت حب الترف والملذات ونقلت رذائلها إلى أوطانها. ولقد ساعد تقلب صغار الأمراء الإيطاليين في سياستهم على انتشار المذابح بين مواطني مكياڤيلي. كما أن الحكومات التي تكثر من الأوسمة والنياشين تساعد على انتشار الغرور.

لماذا يفتقر الفرنسيون إلى الابتكار ويركنون في كل أمورهم إلى الحكومة؟ لقد أضعف من قوة ابتكارهم وإرادتهم ما للسلطة المركزية من رقابة لا تعارض على الأعمال العامة. ولو أن الفرنسيين قد نالوا حريتهم السياسية من عهد طويل، لتمت روح الابتكار فيهم وازدهرت.

لقد كانت أخلاق التسكانيين حادة وماكرة في عهد مكياڤيلي فأصبحت أكثر هدوءًا وصراحة، بفضل تولي حكومة رفيقة شؤونهم، حتى أمكن إلغاء عقوبة الإعدام دون أن يتعرض الأمن لأي خطر.

ويرجع تبدل أخلاق سكان كورسيكا إلى سياسة أهالي جنوى القاسية المفترسة، فقد كان سكان تلك الجزيرة في العهود السابقة، كما يشهد

بذلك ديودور الصقلي أهـدأ الناس طباعًا، وأميلهم للسـلام، وأكثرهم خضوعًا للقانون.

فبعد أن تنازل بيزو عن كورسـيكا لأهالي جنوى، اضطهد السادة الجدد سـكانها ونهبوهم حتى أنهم ثاروا لنيل اسـتقلالهم. وأخمدت الثورة بقسوة شديدة جعلت المضطهدين يضمرون الأخذ بثأرهم، ولأن جنوى تمنح جميع الوظائف الحكومية لأشرافها المفلسـين، الذين أداروا الحكومة بغير إنصاف ونزاهة، لم يبقَ أمام الكورسيكيين من سبيل للوصول إلى العدل إلَّا الالتجاء إلى الانتقام الشخصي(١).

وها قد أصبح الشـعب الإنجليزي، بعد طول قلقه، هادئًا ثابتًا، من يوم تمتعه بحكومة طيبة.

ولقد جرد لويس الرابع عشـر النبلاء من كل خلق كريم مذ صار يجذبهم لقصره، ويتخذ منهم سماسرته. لقد صغّر من شأن أولئك الذين كانوا ينعتون بالعظماء، فكانوا في مقاطعاتهم يتفاخرون ويتظاهرون بالاسـتقلال، وهم في البلاط أدعياء مغرورون، تأكلهم المطامع، ويعيشون عيشة الكسالى المترفين. وحمل لويس الرابع عشر الرأي العام على أن يغضي عن جريمة الزنا باعترافه بالأبناء غير الشرعيين الذين ولدوا له من غير زوجية. وأدخل الإرهاب القسوة في قلوب الذين يحاربونه أنفسـهم، كما دمغ بطابعـه أولاد الطبقات الغنية. وانقلب المعتدلون، بفضل تعاليمه، متطرفين.

وتنمّي كثرة التغيير في الحكومات روح الإلحاد والثورة. فإنَّ الناس تفقد الاعتقاد في أي شيء وتتقبل كل شـيء، في بلاد كل حدث فيها جائز، وليس لشـيء فيها حرمة، يعدم فيها رجل من طراز ما ليشرب، ويصبح فوشيه قاتل

(١) Vendetta.

الملك دوقًا في عهد الإمبراطورية، ووزيرًا عند عـودة الملكية. ومتى فقدت الأُمة عقيدتها حصرت ثقتها في سلطان القوة والمال.

ولقد تعاقبت الثـورات والانقلابات، في القرن الأخير في فرنسـا، حتى أفسدت البلاد. ومتى أفقد انتصار القوة الناس كل ثقة في الحق وهدم اعتقادهم في العدالة، تشجع الطامعون والمغامرون وكل من فقد مكانته الاجتماعية.

ولقد انتقلت فرنسا من حكم لويس الرابع عشر إلى الجيرونديين ومن الجيرونديين إلـى دانتون وروبسـبيير، ومن رجال الإرهـاب إلى رجال الديركتوار، ومن باراس إلى بونابرت، ومن نابليون إلى آل بوريون، ومن فرعها الكبير إلى فرعها الصغير، ومـن الأورليانيين إلى الجمهورية، ومن الجمهورية إلـى الإمبراطورية، ومن الإمبراطورية إلـى الجمهورية، وهي تنتقل دائمًا من نظام إلى نظام، تبدل دسـتورها ومبادئهـا، وتقطع صلتها بالأحزاب التي تتنازع السلطة، حتى أصبحت أشبه بمريضٍ يلتمس الراحة في رقدته فيحاول أن يجدها في تبديل وضعـه، تنطبق عليها كلمات دانت التي قالها عن فلورانس: «كم من مرة، تتذكرين أنك أبدلت قوانينك ونقودك وقضاءك وعاداتك وغيّرت رؤساءك».

وفي وسط هذا التبدل المستمر للحكومات تضيع كرامة الموظفين، الذين يحترمون النظام الذي حاربوه، ويحاربون النظام الذي أيدوه!! لقد وصل إلى النائب العام في إحدى محاكم استئناف جنوب فرنسا في عهد الإمبراطورية مرسوما مجلس الشيوخ المؤرخان في ٣ و ٤ إبريل سنة ١٨١٤ القاضيان بإنزال نابليون الأول عن العرش ودعوة لويس الثامن عشر إليه، فأرسل منشورًا إلى النيابات التابعة له يبلغها المرسومين المذكورين ويدعوها لاتباعهما بالصيغة الآتية: «إنكم، إذ تفعلون ذلك، تحذون حذو فرنسـا بأكملها، وتشعرون ولا شك بشعور الغبطة التامة بإظهار عواطف كانت لا ريب تملأ قلوبكم». فلما

عاد نابليون من جزيرة ألبا، كتب هذا النائب العام الإمبراطوري نفسه وقد أصبح نائبًا عامًّا متحمسًا للملكية، منشورًا جديدًا في ٢٥ مارس سنة ١٨١٥ ينصح فيه بالولاء للملك الشرعي: «إن عدو سلام العالم قد دخل أرض فرنسا، ومشعل الشقاق في يده، معتزمًا بغير شك أن يضل السكان ويثير حربًا أهلية... فليكن نداء الجميع «الملك والدستور والوطن». وليس يتحتم على كل فرد ـ لكي يعود مرعب فرنسا وأوروبا إلى العدم ـ أن يسارع إلى ميدان الشرف، والسلاح في يده، ليدفع ويهزم العدو المشترك، فإن لرجال القضاء أكاليل نصر يستطيعون جمعها.. فيا لعظم المصائب التي تهددنا لو انتصرت الجرأة على الإخلاص للملك وبزت الجريمة الفضيلة. وها هي فرصة عظيمة تسنح لكم لإظهار تعلقكم بالملك والوطن... إن العدو يسير إلى قبره وإن ظن أنه يسير إلى عاصمة ملكه»، فلما أصبح (العدو) سيد باريس وفرنسا، انقلب النائب العام الملكي المتحمس نائبًا عامًّا إمبراطوريًّا لا يقل حماسة وبعث للنيابات التابعة له بمنشورين ثوريين في ١٨ و٢٢ أبريل سنة ١٨١٥ يبلغها رغبات الإمبراطور[١].

وتؤدي كثرة التغيير في الحكومات إلى قيام طبقة من الناس متأهبة دائمًا للانضمام إلى جانب الحزب القوي ومهاجمة الحزب المغلوب الذي كانوا يخدمونه وهي ترتبط في توقع التقلبات السياسية بمختلف الأحزاب، وتوفق دائمًا بين آرائها والمناسبات القائمة. بل إنَّ هناك رجالًا، من أمثال تاليران وفوشيه، لا يكاد النظام الذي يخدمونه يسقط حتى يتباهوا بأن لهم يدًا في إسقاطه بالدس والتصرفات المجرمة. ولكي لا يكون إخلاصهم الجديد

(١) لم يسمح لرجال القضاء الذين عينهم لويس الثامن عشر بأن يتولوا وظائفهم إلاَّ إذا أقرّ تعيينهم الإمبراطور، ولذلك طلب إلى رؤساء المحاكم والنيابات أن يقدموا معلومات عن سلوكهم السياسي، كما أمروا أن يجمعوا المحاكم ليقسم أعضاؤها يمين الطاعة للنظم الإمبراطورية وللإمبراطور.

للنظام الجديد مثار شك، تراهم يطعنون النظام البائد بالخسّة نفسها التي كانوا يتملقونه بها حين كان له الأمر: والواقع أن الذين استغلوا النظام البائد إلى أقصى حدود الاستغلال هم أول من يهجره، ويدير وجهه شطر الشمس المشرقة. والحكومات الجديدة، وإن احتقرت أمثال هؤلاء الرجال، تتقبل خدماتهم، لأنها تقدر لهم خضوعهم، بينما تستبعد من الحكم الرجال المستقلين. يقول بوسويه: «الواقع أن الرجل المعوج يستطيع أن يعتنق جميع المذاهب ويقدم على كل الوسائل ويحقق مختلف المصالح، أما الرجل المستقيم، الذي لا حديث له إلّا الواجب، فأية فائدة ترجى منه؟ إنه يمثل المبادئ التي لا تحيد، والصلابة التي لا تلين، وهناك أمور عدة لا يستطيع أن يشترك فيها، فسرعان ما ينظر إليه في نهاية الأمر كمخلوق لا يصلح لشيء ولا تعود منه فائدة».

وإنه لمما يفسد الضمير العام حقًّا منظر تقلب السياسيين، سماسرة كل نظام، فالذين كانوا يعشقون الحرية بالأمس هم اليوم خدام الديكتاتورية، وهم مرة راديكاليون ومرة دعاة القوة والسلطان، وقبلًا حماة العرش والكنيسة، والآن متملقو الشعب وسبابو الدِّين.

وكذلك يفسد منظر الثروات، التي يقتنيها السياسيون بسرعة، الجزء العامل من أبناء الوطن. فقد رئي سياسيون يقفزون طفرة من الفقر إلى الغنى، كانوا بالأمس مثقلين بالديون فأصبحوا اليوم «يملكون الحدائق الغناء ـ التي قلبوا للحصول عليها سطح الأرض بأجمعه ـ والفساقي والتماثيل والمتنزهات الواسعة والدور التي تتطلب صيانتها أموالًا طائلة تزيد بمراحل على إيرادهم. فما مصدر هذه الممتلكات؟» (فنلون ـ نصائح لتكوين ضمير ملك).

والثورات، بقلبها الهيئة الاجتماعية رأسًا على عقب، تذل الكرام وترفع الدهماء. فلقد قيل عن أحد الملوك: «هو اليوم على العرش وغدًا في

السلاســل»، كذلك النائب في المعارضة، طريح السجون اليوم وعلى كراسي الحكم غدًا. فإذا كان يكفي، ليصبح الإنسان نائبًا أو وزيرًا، أن يكون قد دخل الســجن، فما أكبر إغراء المغامرين من حثالة الإنســانية الذين يريدون تشييد ثرواتهم لكي يحاولوا قلب النظام القائم، ويدخلوا السجن. ألم تَرَ مدرسًا هو بوشــو[١] تعيّنه لجنة الخلاص العام وزيرًا للخارجية، كما رأينا مدرســين في كليات صغيــرة يصبحون وزراء للمعارف، ومحامين مــن أصغر طراز يتولون وزارات الحقانية والزراعة والتجارة والأشغال العامة. كم من الرجال المعدومي الكفاءة يرتفعون في الحياة، وكم من الموظفيــن الكبار والوزراء ينبتون طفرة على مســرح السياســة، حتى أدار الطمع الرؤوس ودفــع المغامرين وطلاب المنافع إلى إلقاء أنفسهم في أحضان المعمعة السياسية!

ولقد لام بوردالو في القرن السابع عشر، في موعظته البديعة عن الطمع، أولئك الذين يتولون بغير كفاية واستعداد وظائف الدولة الكبرى بدعوى حقوق الوراثة. واليوم، تعرّض أطماع السياسيين الدولة إلى الأخطار نفسها التي كانت تعرّضها لها أطماع العظماء، فقد حلَّت فضائح التعيينات السياسية محل فضائح انتقال الوظائف بالوراثة. كان سويفت وبومارشيه يهزآن بهذه الطريقة المخجلة للحصول على الوظائــف الكبرى، ويســميانها رقصة الحبــل، واليوم، وقد أصبحت الوظائــف الكبرى تنال بالرقــص على حبل السياســة، لا يزال من الممكن أن يقال: «كان مطلوبًا أن يشغل هذه الوظيفة رجل كفء، ولكن بهلوانًا سياسيًّا انتزعها».

---

(١) يقول عنه تين إنه كان عضوًا غبيًا من أعضــاء الأندية مدمنًا على لعب البليارد، ومن معتادي الجلوس على المقاهي، أميًا يكاد لا يعرف كيف يقرأ المستندات التي كان يؤتى إليه بها في المقاهي حيث كان يمضي حياته لتوقيعها والذي طلب حين غادر الوزارة من خليفته أن يعينه كاتبًا فلما رفض طلبه التمس وظيفة ساعٍ بأحد المكاتب.

وكانت أغلبية أعضاء كومون باريس في سنة ١٧٩٣ من العمال. واستطاع رجال ملوثو السمعة، ومحضرون وموظفون صغار مفصولون من وظائفهم أن يعينوا أعضاء في لجان الثورة، وذلك بالتظاهر بأنهم يعاقبة ووطنيون. واليوم يتظاهر زملاء أولئك بأنهم اشتراكيون أو راديكاليون لينتخبوا أعضاء في مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو نوابًا. ولقد رأينا سقاة المقاهي «جارسونات» وأساكفة وتجارًا صغارًا ينتخبون، بفضل ما يبدون من آراء ثورية، أعضاء في المجالس البلدية بالمدن الكبرى ومجالس إدارة المستشفيات والجمعيات الخيرية، وهي وظائف تمكنهم من أن يخصوا أنفسهم بالمبالغ المعدة للفقراء والمعوزين.

وتأتي الثروة المكتسبة عن طريق السياسة بسرعة تجعل الناس لا يقنعون بصعود سلم المراكز الاجتماعية درجة درجة، بل يودّون أن يقفزوا دفعة واحدة إلى القمة، فكل مواطن يريد أن يكون سياسيًا، وكل سياسي يطلب أن يصبح نائبًا، وكل نائب يرغب في أن يصير وزيرًا أو على الأقل وكيل وزارة، وكل وزير يتطلع إلى رئاسة الوزارة، وكل رئيس وزارة إلى رئاسة الجمهورية. والطمع مشروع، ولكن على أن يقصد به المصلحة العامة، وأن يكون معتدلًا أساسه الكفاية والاستعداد، وسبله مشروعة محترمة.

ومن الأطماع ما هو نبيل، كالرغبة في الوصول بالوطن إلى العدل والحرية ومنع الظلم وتنوير الشعب. هذه كلها مطامع تستحق الثناء، بل هي إلى الواجبات أقرب. ولو تجرد الرجال العموميون من الطموح، لكن ذلك في الواقع شرًا وبيلًا لأنه يدع السلطة بين أيدي من لا يحسنون القيام بها، فإذا كان الجديرون بأشغال وظائف النيابة لا يسعون إليها، فإن غير الجديرين هم الذين يستولون عليها. وإذًا فالطموح المعقول، الذي يتخذ له هدفًا عاليًا، مفيد للهيئة الاجتماعية، وهو في الدول الخاضعة للنظام البرلماني ضروري لحسن إدارة

الآلة الحكومية. وقد قال أحد رجال الإنجليز: «إن الرجال الأكفاء الأذكياء العالي الهمة ينقسمون في بلادنا إلى قسمين: قسم يتولى الحكم وقسم يسعى إليه، ولكن المهم، على كل حال، هو أن يكون النزاع في الوصول إلى الحكم بوسائل شريفة، لخدمة الوطن وتحسين أنظمته وقوانينه. أما الأطماع السياسية التي لا تحد، الأطماع السابقة لأوانها، الأطماع التي ترمي لمجرد المصلحة الذاتية، فلا تؤدي إلّا إلى الفتنة والإخلال بالنظام، وهي أس التحزب ومنبع المنافسات والدسائس.

كيف تتحقق المصلحة العامة إذا كان المستوزرون في سبيل الوصول إلى الحكم يوزعون الوظائف الوزارية على أنفسهم، لا على أساس التجربة والاستعداد، بل بنسبة أهمية هذا الحزب أو ذاك، وما شابه ذلك من اعتبارات حزبية ومناورات برلمانية؟ وما الظن برجال خابت أطماعهم، لا يكادون يسقطون من الحكم حتى يسعوا للعودة إليه، فلا يقنعون بمصيرهم بل يجمعون العدة لتكوين محالفات غير مشروعة مع خصومهم السابقين، ويهاجمون ما كانوا يدافعون عنه وشيكًا، ويدافعون عما كانوا يهاجمونه.

وليس الوزراء وحدهم هم الذين يندفعون في هذا التيار. فالمحرومون والعجزة والطامعون وصغار الموظفين يقذفون بأنفسهم في المعمعان السياسي، ولكيما يضمنوا سرعة الوصول، يعتنقون أكثر المبادئ تطرفًا.

فالمدرسون وصغار الأساتذة المجردون من كل تجربة يهجرون أوساطهم ليصبحوا زعماء في الأحزاب الثورية، ويسعون لتمثيل الوطن حين أنهم لا يمثلون إلّا الغرور والادعاء، ومحامون لا تجارب لهم، يجهلون القانون، يقيمون أنفسهم مشترعين، وأطباء لا يستطيعون علاج مرضاهم يأخذون على أنفسهم أن يعالجوا الجسم السياسي الذي لم يسبق لهم أن فحصوه. والناس جميعًا يولون مهنهم الأدبار حتى لا يبقى أحد في مهنته. فيأبى الإسكاف أن

يلازم نعاله، ويهجر الطاهي مطبخه، وكل فرد يريد أن يعمل في الميدان السياسي وأن يمتزج به.

ويكاد يبدو أن السياسة تعفي طلاب الوظائف العالية من ضرورة الدرس، فلا أحد يقدر كفايته الخاصة ولا أحد يتخذ من استعداده مقياسًا لأطماعه. إنه لا يزال لدينا، بحمد الله، إسكافيون يصنعون الأحذية، وخبازون يعجنون الدقيق، وبيطاريون يحدون الخيل، وبدالون يبيعون البدالة، ولكن ما أكثر الصناع الذين يحلمون، في مصانعهم أو مخابزهم، باليوم الذي يهجرون فيه العجن والدباغة وحدو الخيل والطهي وبيع أصناف البدالة؟ وما هم في ذلك بالواهمين، فإنهم يصلون فعلًا إلى وظائف هامة إذا استطاعوا أن يؤدوا خدمات انتخابية. فلقد أصبح الحكم كعكة يطلب كل منها نصيبه، وأصبحت الوظائف العامة غنيمة يحاول كلٌّ أن يأخذها لنفسه بغير نظر لكفايته أو استعداده. ولقد رأينا أيام المؤتمر عمالًا عينوا قضاة، وارتكن على وطنيتهم وحقدهم على النبلاء لاعتبارهم أهلًا لشغل هذه الوظائف الخطيرة. ورأينا في سنة ١٧٩٣ جزارين وأساكفة وباعة صغارًا أصبحوا من الشخصيات الهامة، يتصرفون في أرواح مواطنيهم وحرياتهم. ويذكر شيشرون حالة كاتب في المحكمة أصبح قاضيًا، ومواطنين مجهولين ارتفعوا إلى أكبر الوظائف ويقول: «لا شك أنه أمام مثل هذه الأمثلة من الحظوظ، لا مفر من الحروب الأهلية».

والسياسة، إذ تكافئ الحماس الانتخابي بتعيينات لا يمكن تبريرها، تضر الوطن. فإن من أوجب واجبات الحكومة أن تضع السلطة بين أيدي من يستحقونها، وأن تبحث عن ذوي الكفاية وأن تجزي العاملين. فإذا فُضل الأنصار الانتخابيون على الموظفين المستقيمين، فليس يضار هؤلاء الموظفون فقط، بل تحرم الدولة من خدماتهم. وإذا لم يعهد بالوظائف

العامة إلى الرجال الأذكيـــاء، ذوي الخلق المتين، فلا فائدة ترجى بعد ذلك منهم، بل قد ينقلبون ضارين.

وكان كل حكم جديد، في العهود السابقة، يتميز بهجوم عام على الوظائف والمرتبات. ففي بداية حكم هنري الثاني، شغل آل مونمورنسي وجيز جميع الوظائف. ويقول أحد المعاصرين: «إن الوظائف لم تفلت من أيديهم إلّا كما تفلت الذبابة مـــن العنكبـــوت، وكانت الوظائف والأوســـمة والأســـقفيات والأبرشيات، تختطف اختطافًا»[1].

وأدت كثرة تبدل الحكومات والوزارات إلى زيادة الســـعي وراء الوظائف وأثارت شهية الساعين. ولقد سبق مونتســـكيو إلى القول «بأن الوزارات تتبع بعضها البعض وتهدم بعضها البعض كفصول السَّنة».

ولقد ازداد عدم استقرار الوزارات سوءًا من أيام مونتسكيو، إذ يحدث أن يشهد الفصل الواحد من السَّنة عدة وزارات. ولكل وزير، عند توليه الحكم، أقاربه وأصدقاؤه وناخبـــوه يريد أن يخدمهم، وأمامه عـــدا ذلك إعادة انتخابه تمنعه من تفضيـــل الموظفين الأكفاء علـــى أنصاره فـــي الانتخابات. لذلك أصبحت الوزارات مكاتب تسجيل للوكلاء الانتخابيين.

وقد لاحظ القس ســـييس فـــي كتابه عن امتيـــازات النبـــلاء أن الدس والشـــحاذة أصبحتا مـــن صفات الطبقـــة الراقيـــة، وهمـــا الآن من صفات السياســـيين. فلم يعـــد المواطنـــون يركنون لتحســـين حالتهـــم إلى جدهم واجتهادهم بل يطلبون رضاء الحكومة ويعتمدون على توصية رجال السياسة. وأصبحت ترى في كل مكان أيادي ممتدة وأفواهًـــا مفتوحة. لذلك فإن من

---

(١) عند وفاة هنري الثاني تجمهر طلاب الوظائف في فونتانبلو لدرجة أنَّ الكاردينال لورين نصب مشنقة في مدخل السراي وأمرهم بأن ينصرفوا في خلال أربع وعشرين ساعة وإلا شُنقوا.

الخطأ القول بأن وباء التوظف قاصر على الحكومات الملكية. إنه مرض يصيب جميع الأنظمة، والأنظمة الديموقراطية أكثر من سواها. فالديموقراطية تزيد في عدد الوظائف لتكافئ الخدمات الانتخابية وتستعين بالرفت والإحالة على التقاعد لتوجد خلوًّا. والنبلاء في الممالك المستبدة، يتسابقون إلى البلاط التماسًا للوظائف والمرتبات، وحتى قتل دوق أنجين لم يخفف من حماسهم في خدمة نابليون، فكان حماة العرش والهيكل الذين حرضوا الفنديين على المقاومة، ينحنون أمام الغاصب ويقفون بين سماسرته. وقد تخلو الجمهوريات من وظائف الأمين الأول وكبير الياوران وأمثالها، ولكن هناك ما لا حصر له من وظائف إدارية يزداد عددها أبدًا. ففي سنة ١٧٩٣ احتل اليعاقبة جميع الوظائف، وإن كانوا في الغالب لا يقدرون على الاضطلاع بها. ويقول ميشيله: «إنه لم تكن لهم أية دراية بالمسائل الإدارية، وكان بعضهم لا يكاد يعرف الكتابة، ومع ذلك، فقد أصبح أغلبهم موظفين واحتلوا مراكز مختلفة في الوزارات وأنشأوا عددًا كبيرًا من الوظائف الجديدة». ولما تولى دانتون الحكم أوجد وظائف لجميع أتباعه.

وبينما كان الجنرال فوا يخطب، أيام عودة الملكية، قاطعه أحد زملائه وسأله: «ما هي الأرستقراطية؟» فأجابه: «إن أرستقراطية القرن التاسع عشر هي اتحاد وتحالف بين أناس يريدون أن يستهلكوا بغير إنتاج، وأن يعيشوا بغير عمل، وأن يشغلوا الوظائف وليسوا أهلًا لملئها، وأن ينالوا التكريم وهم لا يستحقونه».

فإذا نظرنا إلى سياسة هذه الأيام، فما هو الفرق بين الديموقراطية والأرستقراطية؟ إن السياسة لا تزال تنشئ الأرستقراطيين، أي الرجال المحترمين الذين يريدون أن يعيشوا من غير أن يعملوا، وأن يحتلوا جميع الوظائف وإن لم يستطيعوا الاضطلاع بها.

وكان النبلاء قبل سنة ١٧٨٩ يعدون أنفسهم من المستحقين في المرتبات، حتى أن فنلون نفسه تألم إذ رآهم في غرف انتظار فرسايل دون أن ينالوا بغيتهم. ويعتبر رجال السياســة، في أيامنا، أن الوظائف من حقهم، ويتألم النواب كلما رأوا ناخبيهم ينتظرون في غرف اســتقبال الوزير ولا يحصلون على المرتبات، في شكل وظائف لا عمل لها. ففي الجمعية العمومية المنعقدة في باريس سنة ١٦١٥ التمست الطبقة الثالثة من الملك أن يلغي المرتبات التي كان يدفعها لبعض النبلاء، وفي اســتطاعة دافعي الضرائب في هــذه الأيام أن يقدمــوا مثل هذا الالتماس بالنسبة إلى كثير من المرتبات التي تغدق على رجال السياسة.

ويستحيل على الأحزاب السياسة أن تحمل نفسها على اتباع المساواة أمام القانون، وأن تقبل كل شخص في وظائف الحكومة. فهناك إذًا دائمًا طبقة من المواطنين توضع خارج القانون أو تبقى معلقة. وقبل ١٧٨٩ كان هذا هو مصير البروتستانت واليهود، وفي أثناء الثورة كان النبلاء والقسس هم المبعدين، وفي أيام عودة الملكية استبعد الأحرار. وفيما سبق كان أهل الحسب وذوو المبادئ الدينية يُفضَّلون، وفي أيامنا انقلبت الآية فأصبح الذين لا حسب لهم ولا مبادئ دينية هم المفضلون.

وهناك بعض اعتبارات سياسية تشير بوضع الرجال العاجزين في الوظائف العامة بفكرة سهولة قيادتهم، ولأنهم أدوات مرنة في أيدي السياسيين[1].

وتحطّ السياســة من قيمة الإدارة بإســنادها الوظائف العامة إلى الوكلاء الانتخابيين، لأنــه إذا لم تكن الوظائف العامة جــزاء متممًا للعمل والكفاية،

(١) أوصى روبسبيير بتعيين المدرس بوشو وزيرًا للخارجية وهنريو الكاتب الصغير قائدًا لجيوش باريس، وكانا كلاهما آلات مرنة بين أيدي اليعاقبة. وعين رونسن روسينيول قائدًا عامًّا ليستتر خلفه ويحتفظ بالسلطة بين يديه فقال له روسينيول نفسه: «إنك مخطئ فأنا عاجز تمامًا عن قيادة الجيش»... ومع ذلك ولي القيادة.

فقدت الاحترام الواجب لها، وفقد الموظفون أنفسهم ـ الذين يوضعون تحت رقابة السياسيين ـ يملكون تعيينهم وترقيتهم ورفتهم بحسب مصالحهم الانتخابية ـ النفوذ الذي كان يجب أن يكون لوظائفهم، لو كانوا الممثلين الثابتين المستقلين للسلطة التنفيذية.

إنها مصيبة كبيرة تلحق بالوطن إذا لم تعد وظائفه العامة دليلًا على التفوق العقلي والخلقي، فنفقد من أجل ذلك التقدير والإقبال عليها. ذلك أنه يجب، لحفظ التوازن ضد تأثير المال الآخذ في الازدياد، أن توجد بجوار المهن التي تدر الثروة على من يتخذونها، وظائف أخرى تضمن التقدير والاحترام لأصحابها، ويزيدها قيمة في نظرهم، ما تغدقه عليهم من هيبة. فالاحترام والمال هما العاملان الأساسيان اللذان يؤثران في الناس. والرغبة في اكتساب الاحترام تحد من شهوة المال، فإذا فقدت الوظائف العامة مقامها وهيبتها، فنتيجة ذلك حتمًا هو نقص في إحساس الشرف، وازدياد لسلطان المال. ويقول شيشرون: «ليس هناك منظر أبشع من مدينة مقياس التفوق فيها هو الثراء».

وأوجدت السياسة، بتشجيعها للمحسوبية، عادات وأخلاقًا لا قبل لشعب كريم باحتمالها، فرفعت قيمة الشحاذة وأتمت الدس وشجعت على الكسل، وعلمت المواطنين، الذين يترقبون الوظائف الحكومية ويبحثون عنها، الدهاء والمكر وجردتهم من الكرامة. وفضلًا عن ذلك، فإن الإكثار من الوظائف إكثارًا لا داعي له، يفسد نتيجة الانتخابات: فالموظفون كثيرون وتأثيرهم كبير، لدرجة أنهم يمنعون رغبات الوطن من أن تبدو حرة.

وإذا أقدمت السياسة على شراء الأصوات ودفع ثمنها وظائف حكومية، فما السبيل لأن لا يصاب شعور الأمة الخلقي بعدوى هذا الاتجار؟ إن الاتجار فيما يتعلق بالانتخابات يعلم الأُمم التضحية بالمصلحة العامة على مذبح المصلحة الخاصة والمحلية. فالناخبون يعملون كما يرون غيرهم يعمل،

فيهملون اعتبار المصلحة العامة ويطلبون نائبًا يخدمهم، ويشغل نفسه بمصالحهم المحلية وصغائرهم، ويرفع مطالبهم للوزراء وينفذ مآربهم. إنهم لا ينتخبون ممثلًا للوطن بل وكيل أشغال لهم.

ولقد تكلم المسيو تيير في إحدى خطبه عن مضار الحكومات المطلقة ونقائص الحكومات الشعبية والفساد الخلقي الذي تنشره الانتخابات في أنحاء الوطن فقال: «لقد انتقلت السيادة من أعلى إلى أسفل، وأصبحت الطبقات الدنيا هي التي يجب أن تُتَملق... وأصبح واجبًا أن توجه المحاولات إلى أحط أنواع الإنسانية، ونتج عن ذلك أن الحرية، التي تسعى لتعميم الاشتراك في الأعمال العامة، لا تنشر غالبًا إلَّا الفساد، كتلك السموم التي متى نفذت إلى الدم، تحمل الموت إلى حيث يحمل الدم الحياة». فالميكروب السياسي ينفذ إلى كل مكان، ويلوث كل أعضاء الهيئة الاجتماعية، ومطلب الشهرة يفسد المرشحين والناخبين على السواء ولا يترك مجالًا إلَّا للتملق. فالنواب يتملقون الناخبين، والوزراء يتملقون النواب، ويعم التملق حتى يصبح نظامًا مسلمًا به يهدم السلطة في كل ناحية، فالأساتذة يتملقون طلبتهم، والآباء يتملقون أبناءهم. والذين يجب أن يأمروا يطيعون، والذين يجب أن يطيعوا يأمرون. فما الذي حل بسلطة الهيئة التنفيذية في الدولة وبسلطة الآباء في الأُسرة؟ لقد انعدم كل نوع من أنواع السلطة. إنهم يندهشون لتفشي الفوضى، ولكن الفوضى في كل مكان، إنها في الهواء، وفي الأفكار، وفي الآداب، وفي الأُسرة، وفي الخدمة العامة، وفي الحكومة.

سادت الفوضى الوظائف الإدارية فلم يعد مصير الموظفين بين أيدي رؤسائهم. وأصبحت المديريات والقرى هي الأخرى، في فوضى وانعدمت سلطة المديرين بسبب نفوذ النواب والشيوخ الذين يحلون طغيانهم المحلي، بما يتبعه من أثر ضار، محل الأثر الحسن للإدارة العادلة. ولكم

وقعت المديريات في قبضة طغاة من صغـار القرويين؟[١]. ولا يزال صغار الطغاة المحليين في أيامنا يلزمون السكان حيفًا ثقيلًا ويذلونهم. ومرجع هذا الارتباك الاجتماعي إلى ضعف الهيئة التنفيذية وطغيان النواب. فالأُمة تتألم من ضعف الهيئة التنفيذية، بقدر ما تتألم من طغيانها. ولقد كان بوسـويه على حق حين قال: «إن ما تريد أن تضعفه حتى لا يضطهدك يضعف حتى يعجز عن حمايتك».

ويجب أن لا نخلط بين طغيان النواب والنظام البرلماني، فحكومة النواب مجرد فوضى. وإذا أريد للنظام أن يسـود، فمن المحتم أن يؤدي كل فرع من فروع السلطة اختصاصه الطبيعي، فعلى الحكومة أن تحكم، وعلى النواب أن يراقبوا. فالمجلس التام السلطان، كالملك المفرد، يسيء استغلال سلطته. وكل سـلطة في حاجة إلى ما يحدها حتى لا تنقلب إلى طغيـان. وفي هذه الأيام يعتدي السياسـيون على الاختصـاص الإداري لدرجة أن النواب والشـيوخ يتدخلون في المجلـس أو في الاجتماعات العامة، فـي المحاكمات الجنائية فيعلنون براءة متهمين أدانهم المحلفون، ويثيرون الشبهات على الأبرياء.

لقد كان الفساد السياسي في أثينا وروما نتيجة للفساد الخلقي، ولكن الفسـاد الخلقي ازداد بدوره بسـبب منازعات وأطماع السياسـيين الذين أفسدوا الشعب ليزداد سلطانهم عليه، وليتخذوه آلة بين أيديهم. وفي هذه الأيام، يتسرب الفساد من الحياة الخاصة إلى الحياة العامة. فكيف ينتظر أن تكون الأخلاق الانتخابية والبرلمانية طيبة، إذا كانت الأخلاق العامة فاسدة.

---

(١) يقول جيزو: «إنَّ سنتي ١٨١٥ و١٨١٦ سوف تذكران على الأخص بامتداد طغيان صغار القرويين وتصرفاتهم التي لا تحتمل وبجموع القرويين المجهولين الذين سـرعان ما برزوا للصفوف الأولى في جميع أنحاء فرنسا فأخضعوا الوطن لتهديداتهم ومضايقاتهم ونشروا القلق في تلك الجهات وأذلوا جيرانهم».

لماذا يطالب السياسيون بالزهد وإنكار الذات، إذا كان الجشع والشهوات هي الخلق السائد في الآداب الحاضرة؟ وإذا كان كتّاب كثيرون يدنسون أقلامهم المأجورة، فلماذا يدهشنا أن نرى السياسيين يساومون بنفوذهم وأصواتهم؟ ولكن هذا لا يمنع أن أعمالهم الضارة تضعف متانة أخلاق الأُمة التي تشاهدها. فلكم سمعنا ناخبًا يقول: «بودي أن أصبح وزيرًا للمالية، ولو يومًا واحدًا!!» إن سلوك الوزراء الذين يستغلون وجودهم في الوزارة ليثروا لم يعد يجرح الناخبين بل هم يغارون منهم، ويودون لو كانوا محلهم، ليعملوا عملهم.

ولقد بدّلت الأخلاق السياسية الفاسدة الخلق الوطني الفرنسي الذي كان مستقيمًا كريمًا، لا يعير المال أهمية، ويقدر الشرف تقديرًا كبيرًا، حتى أن بنتام كتب في بداية القرن التاسع عشر: «لا يكاد الإنجليزي يدخل فرنسا حتى يلاحظ تغلغل التمسك بالشرف وازدراء المال في فرنسا إلى أبسط الطبقات، أكثر منه في إنجلترا»، أما اليوم فليس شعور الشرف وازدراء المال هو الذي يتغلغل من الوسط السياسي إلى الطبقات البسيطة، فقد انحلّت أخلاق البلد، بما يشهده من أمثلة الفساد السياسي، لدرجة أنه لا يكاد تحركه فضائح لو أنها وقعت له في أزمنة أخرى لبلغ اشمئزازه أقصى الدرجات[1].

ولا محل للشكوى من أن الشعب لم يعد يترجم عن غضبه بالهياج، فقد أخذنا نصيبنا من الثورات، ولو كان الاشمئزاز يسقط الحكومات لأسرفنا في تبديلها. ومع ذلك فعدم الاكتراث بفقدان السياسيين النزاهة له دلالة خطيرة. إنه خطر على الحرية السياسية لأن متانة الخلق من ألزم شروطها. فالفساد يؤدي إلى الاستبداد، والفساد الاجتماعي يعبّد الطريق أمام الديكتاتورية.

(١) قال لي أحد عمد البلاد: «إنني أعلم أن نائبنا مريب ولكنني سأنتخبه، ولو حُكم عليه بالسجن، لأنه يؤدي لي خدمات جمّة».

ومهما يكن من تفكك الأخــلاق البرلمانية في فرنســا وإيطاليا وأمريكا وباقي البلدان فيجب أن لا يُظن أن ســقوط هذه الدول محتوم. لقد خلق الله للأُمم مناعة واستعدادًا كبيرًا للعلاج وجعل فرنســا أكثر مناعة من غيرها من الأُمم لســرعة تبدل أخلاق ســكانها. فإذا كانت فضائلها قليلــة فعيوبها أيضًا سطحية. إنها تنتقل من شهوة إلى شهوة بسرعة البرق الخاطف، كانت في ١٧٨٩ تفيض حماسًا للحرية، وبعد ســنوات قليلة ملت الحرية وارتمت بكليتها في أحضان الملذات، ثم زهدتها واندفعت نحو طلب المجد العسكري، وهي الآن تحب الراحة والترف، وغدًا تهزّها عواطف أكثر نبــلًا كالعناية بالفقراء وروح التضحية والرغبة فــي الإصلاحات الاجتماعيــة. لقد اجتــازت إنجلترا كما اجتازت فرنسا عهود فساد سياسي فلم تستسلم لها.

حقًّا إن الفساد الأخلاقي والسياسي في حالة شعوب أخرى كأثينا وروما بصفة خاصة قد جرَّ وراءه فقدان الحرية والعظمة القومية. وبين أخلاق هذه الشعوب وأخلاق الشعب الفرنسي توافق يدعو إلى القلق، ومع ذلك فهناك فروق كثيرة لمصلحة فرنسا، ففي شعب فرنسا قوى أخلاقية ودواعٍ للأمل لم تكن متوفرة لشــعب روما، وفي فرنســا جيش وطنيتــه وتضحيته يدعوان للإعجاب، ســليم إلى أطراف أصابعه، لا شــأن له بالسياســة، بينما كان الجيش الروماني، على العكس، في أيام سيلا وبومبي وقيصر، قد أفسدت أخلاقه الهبات التــي كانت تصله من قــواده وغنائم المقاطعات وتفشــي الفجور وإدمان السكر. فالجيش الروماني هو الذي أسقط الجمهورية وأقام صرح الديكتاتورية.

وسقوط عدد قليل من الساسة الفرنسيين في وهدة المال لا يمكن أن يقارن بعبادة المال التي انتشرت بين الرومانيين.

وبالرغم من زيادة عدد الطفيليين الاجتماعيين، تلك الزيادة التي هي من فعل السياسة، فإنه لا يمكن مقارنة أخلاق الشـعب الفرنسي بأخلاق الحثالة التي كانت تحيط دائمًا بالحكام الرومانيين، «أولئك الذين كانوا يتسولون دائمًا ولا يشبعون أبدًا» على حد قول شيشرون.

ولم يكن لدى الرومان من سند أخلاقي إلّا ذلك الدِّين الوثني الذي انحطَّ مع ذلك في السـنين الأخيرة للجمهوريـة ففقد كل تأثير خلقـي. أما الهيئة الاجتماعية الحاضرة، فتقوم على أساسٍ خلقي متين، وبدأت العقائد الروحية تسترد سلطانها على العقول المثقفة. وهناك جهود كبيرة تبذل لإفهام الناس أنَّ الإلحاد، لا الدين، هو عدوهم الحقيقي، وأن الحرية والمساواة والإخاء تتحقق بتطبيق القواعد الدينية، لا قواعد الإلحاد والمادية. إنَّ في الجو دلائل صادقة على بعث خلقي.

لقد أظهر بوسـويه منتهى الحكمة حين قال: «يجب على الإنسـان أن لا يزدري نفسه». وهي نصيحة تستفيد بها الأُمم كما يستفيد بها الأفراد. إنَّ احتقار الإنسـان لنفسـه يؤدي لضرر كبير، وعلى الأُمم أن لا تغالي في ذكر عيوبها الأخلاقية، ونشـر نقائصها الاجتماعية، ولكن هذا لا يمنع من علاجها بالكي بحديد العدالة المحمَّى. ويجب أن يتم ذلك الكي بسرعة وبهمة، في الحالات المرضية، حتى لا يطول زمن المرض أكثر مما يجب ويسهل استئصال الأجزاء المتعفنة. إنَّ العدالة كالنار تطهّر كل ما تلمسه.

وفضلًا عن ذلك فليس من العدل أن نقيس الأُمة بطبقة ساستها وحدهم، فكثيـرًا ما تكـون الأُمة أفضـل منهـم. إنَّ متعصبي عهد الإرهـاب ورجال الديركتوار الفاسدين وسماسـرة نابليون لا يمثلون فرنسـا، إنهم أقلية ضئيلة اشتركت في جرائم وفساد الحكومات المختلفة. أما غالبية الشعب فظلت دائمًا نزيهة عاملة مقتصدة محبـة للنظام والحرية، وكانت أبدًا أقل تعصبًا وفسـادًا

وخضوعًا وضيقًا مـــن الأحزاب الحاكمـــة. وليس القول بأن الشـــعوب تنال الحكومة التي تستحقها بصحيح على إطلاقه. فقد احتملت فرنسا على التوالي سياسة الإرهاب، وسياسة الإفساد، وسياســـة الديكتاتورية، وسياسة التعصب الديني، وسياسة التعصب اللاديني، دون أن تمثل شعورها الصحيح.

إنَّ فرنسا تريد حكومة لا تضطهد أحدًا، تحمي حقوق الناس جميعًا وتصون الســـلام وتقيم الحريات الضرورية: الحرية السياســـية والحرية الدينية وحرية التعليم. حكومة تتولى إحلال النظرة القومية الواســـعة محـــل النظرة الحزبية الضيقـــة[1]، إنها تطلب أيضًا حكومـــة تحكم وتضع حـــدًّا لمضايقات الطغيان المحلي وضغط السياسيين غير المشروع وتدخلهم في الإدارة، وهي تطلب قبل كل شيء أن يفصل بين عالم الأعمال وبين السياسة فصلًا تامًّا.

(١) «إن الحكومة التي لا تستطيع أن توقف حزبها عند حدِّه، والتي تسمح له بأن يقودها، حكومة جديرة بالاحتقار» تيير ـ ملكية سنة ١٨٣٠.

الخاتمة

فقدت السياسة مكانتها بسبب الالتجاء إلى الوسائل المجرمة واعتناق المبادئ الفاسدة ولا بد، لرد الاعتبار إليها، أن نعود بها إلى مبادئ الخلق السليم. فبعد أن لجأت السياسة، كل هذا الزمن، إلى المكر والخداع والدس والقوة، لا بد لها، ولو من باب حب الاستطلاع، أن تجرب تأثير الإخلاص في المعاملة والتسامح والعدل. إنَّ كل جديد في هذه الأيام محبوب، وأي شيء أكثر جدة من أن تختط السياسة خطة أخلاقية؟ فقد ينتهي الناس إلى إدراك النزاهة في الحياة العامة، كما هي في الحياة الخاصة، أقوى أثرًا وأقوم سبيلًا. وليس يكفي أن تنظر الشعوب الشريفة نظرة ازدراء للمكيافيلية، بل يجب أن تعتبرها ضارة بمصالح الأُمة الحقة. وليس يمكن أن تكون السياسة العظيمة هي السياسة الفاسدة المفسدة، فقد يأتي الدهاء والعنف بنجاح زائل، ولكنهما لا يضمنان عظمة الوطن ورفاهيته. فالنجاح وليد السياسة الفاسدة لا دوام له، والأُمم كالأفراد، والسياسيون كعامة الناس، لا بد أن ينالوا عاجلًا أو آجلًا، جزاء ما قدموا من خير أو شر. والجرائم السياسية تنال عقابها أكثر مما قد يظن، فالذين يعدمون خصومهم بالسم أو الشنق كثيرًا ما يلاقون المصير نفسه، والذين ينفون الآخرين يُنفون بدورهم.

والمكيافيلية نظرية فاسدة أكثر منها عميقة. فلم يكن سان لويس ولوبيتال وهنري الرابع وسولي وتورجو وفرنكلين وواشنجتون يتبعون سياسة متقلبة أو متطرفة، وهم مع ذلك الدليل القائم على أنَّ من الممكن أن يكون الإنسان ملكًا عظيمًا، ووزيرًا كبيرًا ومواطنًا خطيرًا، مع احتفاظه بالاستقامة والنزاهة. كذلك نستطيع أن نجد في الناحية الأخرى ـ نبغاء عظماء سببوا خراب الشعوب التي حكموها، لأنهم ازدروا العدالة واتَّبعوا سياسة مكيافيلية. فنابليون الأول الذي كان يسترشد في كل تصرفاته بمصلحة الدولة، غاضًا النظر عن كل عدالة، فقد اتزانه في أواخر أيامه فقذف بنفسه في حرب إسبانيا وحملة روسيا. ودانتون وروبسبيير، اللذان لم تكن تنقصهما الكفاية، سببا خراب الجمهورية بمحاولتهما إنقاذها بالإرهاب. إنَّ المقصلة لا تقيم الحرية، وإعدام خصوم المساواة لا يثبتها، والاغتيالات الشعبية والقضائية لا تؤسس حكم العدل والإنصاف.

ويقول تلامذة مكيافيلي: إن على السياسيين أن يلجأوا إلى العنف بل والجريمة إن كان ذلك ضروريًا لخلاص الشعب، ولكن ما يسمونه هم خلاص الشعب هو، في أغلب الأحيان، بقاء حكمهم. فأصحاب ١٨ فركتيدور، الذين أقاموا ذلك الانقلاب بدعوى حماية الجمهورية، لم ينتهكوا القانون إلَّا لينجوا بأنفسهم من الخطر وبدلًا من أن يخلصوا الجمهورية بالتماسهم تدخل أحد القواد، أوجدوا سابقة خطرة ليوم ١٨ برومير. إنَّ دعوى سلامة الشعب هي وسيلة لتبرير كل عنف وظلم. وفضلًا عن ذلك، فإن الجريمة السياسية إذا ارتكبت لسلامة الشعب فعلًا فما الدليل على أنها كانت محتومة أو أنه لم يكن هناك سبيل غيرها لسلامة الشعب؟ إن سلامة الشعب تنحصر في احترام العدالة أكثر منها في انتهاكها. إنَّ الشعب الذي يؤدي واجبه يستطيع أن ينتظر المستقبل مطمئنًا. فإذا هو تألم مؤقتًا في سبيل قضية

العدالة فيندر أن لا يأتي يوم الخلاص، لأن الأُمم كالأفراد، الفضائل ترفعها والرذائل تحط من قدرها.

إن السياسة المكياڤيلية ليست بالسياسة العظيمة، ولا يتطلب اتّباعها نبوغًا خاصًا، والحكم وفق المصالح والأهواء أسهل من الحكم وفق المبادئ. وفضلًا عن ذلك فهي سياسة لا حاجة لنا بها في هذه الأيام. فقد يفهم أنَّ «أمير مكياڤيلي» أي: الحاكم المطلق، يجد مصلحته في بذر الشقاق بين رعاياه ليحكمهم. ولكن ما محل نظرية «فرّق تسد» في حكومة حرة، سندها الرأي العام، ومصلحتها أن توجد بين رعاياها لا أن تفرق بينهم؟ وقد يصلح الإرهاب أداة للحكم في يد دكتاتور شعبي أو عسكري، ولكنه لا يصلح في يد حكومة حرة! وما دام الأمر كذلك فبدلًا من القول، كما كان يقال في الأنظمة السياسية القديمة: «الدهاء الدهاء والدهاء دائمًا، الجرأة الجرأة والجرأة دائمًا» يجب أن نقول في أنظمتنا الحديثة: «النزاهة النزاهة والنزاهة دائمًا، العدالة العدالة والعدالة دائمًا».

لقد أصبح الكتمان الدبلوماسي، مع علانية المناقشات البرلمانية، مستحيلًا. وهذه العلانية، وإن أضرت، مفيدة من الناحية الخلقية. إذ يستحيل على وزير أن يسلم، في مناقشة علنية، بأنه يؤيد مشروعات ظالمة. وفضلًا عن ذلك، فإن الرأي العام يزداد إدراكًا ونفوذًا، ويحل تقديره السليم محل مهارة الدبلوماسيين. وليست سياسة الخداع خير السياسات دائمًا، فلم يلجأ هنري الرابع للخداع أبدًا[1]. فالسياسي الذي اعتاد الالتجاء إلى الكذب لا يوثق به ويفقد أهم ميزاته.

---

(١) وعندما كان ملكًا لنافار قال مباهيًا ـ وله الحق ـ: من يستطيع أن يتهم ملك نافار كذب وعده يومًا من الأيام؟

والسياسة المبنية على الفساد سياسة عتيقة لا تليق بالجماعات العصرية. إنها تدل على احتقار للإنسانية وعداء لا محل له بين الحاكمين والمحكومين. ويجب أن تختلف سياسة الشعوب الحرة عن سياسة الملوك المطلقين، وأن يكون أساسها احترام العدالة والحقوق.

ومهما قال المتشككون، فالخداع والعنف ليسا من ضرورات السياسة. وكلما ازدادت الهيئة الاجتماعية تنوّرًا استطاعت السياسة أن تزداد اكتمالًا، فليس الفساد طريقة لا مفر منها للحكم. وقد توجد الحرية بغير الاستهتار، ومن حقنا أن نأمل في وجود إدارة غير متحيزة وتشريع عادل وانتخابات صحيحة، وأن ينال الاجتهاد والكفاية استحقاقهما. إنَّ الحكومات، في هذه الأيام، تحترم تعهداتها المالية أكثر من ذي قبل لأنها تدرك أنَّ من مصلحتها أن لا تتلاعب بعملتها وأن لا تفلس، لعلمها بأن ثقة الناس بها هي أساس قوتها، فلماذا لا تفهم أنَّ عليها أن تبدي الاحترام نفسه لحرية الناس وأرواحهم، كما تحترم أموالهم؟

ويجب علينا أن نركن في زيادة نزاهة واستقامة السياسة، إلى التقدم المحسوس في حسن إدراك الجمهور. فالساسة والمجالس والحكام، لعلمهم بأنه مطالبون بتقديم الحساب عن تصرفاتهم إلى محكمة الرأي العام، يزدادون حيطة، ولا يقدمون على اختيار وسائل تستجلب الاستهجان العام. وواجب السياسة أن تربي الناس وأن ترعى النظام والمصالح المادية. فالناس يحكمون بالآراء والعواطف كما يحكمون بالقوة وبتحقيق مصالحهم المادية والعاطفة السامية لا تفسد السياسة بل إن التقدم الكبير المشاهد في ميدان السياسة هو في الواقع وليد التأثير الفلسفي والمبادئ الدينية، فالسياسة المجردة عن المبادئ سياسة وثنية لا تؤدي إلى تقدم الهيئة الاجتماعية. والسياسة الصحيحة تتلخص في تطبيق العقل على مصالح الدولة.

لقد أوجد الإلحاد، في هذه الأيام، جيلًا من السياسيين يهتم بالحقائق الملموسة أكثر من اهتمامه بالمبادئ. فسياسة المصالح وإرضاء الشهوات هي سياسة مادية. ويرجع التغيير الذي أدخل على أخلاقنا السياسية إلى أسباب عميقة قديمة. فالشعب الكريم الخلق، الذي كان يزدري المال ويمتلئ حماسًا للأغراض النبيلة: للحرية السياسية تارةً، وللمجد العسكري تارةً أخرى، لا ينقلب في يومٍ واحدٍ ملحدًا يزدري المبادئ ويتعلق بمصالحه المادية! إنَّ هذا التغيير في الأخلاق نتيجة الفشل المتعدد الذي مني به، والثورات المتكررة التي مرت عليه وأضعفت عقائده الروحية.

يقول مونتسكيو: «عندما تصاب جمهورية بالفساد فإنه لا سبيل لعلاج الأضرار إلَّا بإزالة الفساد وإعادة المبادئ وما عدا ذلك فلا فائدة منه بل هو شر جديد»، وإلغاء النظام البرلماني ليس علاجًا، وإقامة الدكتاتورية شر جديد، بل شر أكبر. أما العلاج الصحيح ففي العودة إلى المبادئ السليمة. فالسياسة كالحياة الإنسانية بحاجة إلى الإحساسات الروحية، إلَّا إذا أُريد بها أن تسقط في المستنقع وتظل فيه. وليس يكفي تغيير الأشخاص السياسيين إلَّا إذا أعقبه إصلاح أخلاقهم. فإذا كان الساسة الجدد مجردين من المبادئ كمن سبقوهم تمامًا، فكل ما يكون قد حصل هو أننا استبدلنا بقرة هزيلة تود بدورها أن تكدس الشحم ببقرة سمينة، والفرق ضئيل بين الملحد السمين والملحد الهزيل، وإذا وجد فرق فهو لمصلحة الأول، ذلك أنَّ من الواضح أنَّ الملحد الذي قد شبع أقل خطرًا من الجائع الذي لا تزال شهيته مفتوحة للطعام، ولأن الأول، بعد اهتمامه بمصالح نفسه، قد يهتم بمصالح الوطن. ويروي سان سيمون أن هذه الملحوظة الفاجرة هي التي أبداها ميزون عندما انتزعوا منه إدارة المالية: «إنهم يخطئون، فبعد أن اهتممت بمصالحي، كنت سأهتم بمصالحهم».

إن العلاج الصحيح للفساد السياســي، ذلك المرض الكريه، ينحصر في إعادة المبادئ الســليمة والاعتقادات الخلقية، وإحلال الآراء محل الشهوات. فالمبادئ النبيلة المتحمسة هي وحدها التي تستطيع أن تقتلع بذور الشهوات الدنيئة. وطالما لا تنمو العواطف النبيلة وحب الوطن والحرية وطهارة العقائد في بلد من البلدان، فسيبقى جوه البرلماني موبوءًا.

ومما لا شــك فيه، أنَّ مجرد تولي الســلطة لا يكفي لرفع الإنسان فوق المطاعن، إذ لا بد من الإدراك السليم، والذوق، والتجربة والاستعداد المجرد من الأخلاق لا يكفي، كما أن مجرد الــذكاء لا يعصم من الوقوع في الزلل. إننا لا نأمن على بناتنــا أو ثرواتنا بين يدي رجل ماجــن، منحل الخلق أو مســرف، مهما كانت كفايته، فكيف نرضى بتسليم مصالح الوطن إلى أيدي رجال منهمكين في الملذات، ســرعان ما تنحصر جهودهم في توفير المال لأنفســهم؟ كيف نســتطيع أن نثق في إخلاص رجل محب للمال، شغوف بالملذات، لمجرد أن يعلن عن نفسه أنه صديق للشعب؟ إنَّ المحبة لا تثبت بالأقوال بل بالأفعال، وعواطف السياسيين الصحيحة لا تقاس بالمبادئ التي يعلنونها والخطب الإنســانية التــي يتفوهون بها، بل بأخلاقهم وســلوكهم اليومــي. إنَّ النزاهة المطلوبة من رئيس الحكومة ليســت مجرد اســتقامته الشخصية، بل أيضًا اختياره رجالًا مستقيمين كأعوان له. يقول شيشرون: «إذا أردنا أن نُعرف بالنزاهة، فيجب أن لا نقنع بأن نكون أنفسنا نزيهين، بل نحتم ذلك على من يحيطيون بنا»[1].

ولو أنَّ الساســة كانوا أكثر احترامًا للعدالة لتجنبوا أخطاء سياسية جمة، فكثيرًا ما تكــون أخطاؤهم السياســية أخطــاء أخلاقية. فتفكيرهم الســليم ومهارتهــم تضعف بنســبة ابتعادهم عن الإنصــاف، إنهم يتركون أنفســهم

---

(١) الخطاب الثاني ضد فيريس الكتاب الثاني فقرة ١٠.

للشهوات التي تلبد الغيوم أمام ذكائهم والضمير المستقيم يسيطر على الذكاء ويوجهه إلى الآراء السليمة والقرارات الحكيمة، إذ يكفي أن يكون الإنسان مستقيم الخلق ليستقيم تفكيره.

فمتى عادت السياسة إلى الخلق الحسن اتفقت مع التفكير السليم، وشفت من مرضين خطيرين: الجنون الاشتراكي، والجنون الفوضوي وليد السفسطة التي غمرتنا وترك الحبل على الغارب للشهوات الضارة. إن التفكير السليم يعوزنا في هذه الأيام، فعقولنا مرتبكة، واستقامة تفكيرنا، تلك الصفة التي كانت من ميزات الفرنسيين، قد ابتليت بمغالطات عديدة فلسفية واقتصادية وسياسية ترد علينا من ألمانيا وإيطاليا وإنجلترا ومن الهند. فلم يعد التفكير السليم يوجه آراءنا وأعمالنا من وقت أن اعتنقنا تشاؤم الاشتراكية الألمانية، ومبدأ النشوء والارتقاء الإنجليزي، والإلحاد الإيطالي والنيهيلية الروسية، والبوذية الآسيوية. فلنعد فرنسيين من جديد، لنعد إلى مدرسة التفكير السليم والأخلاق المتينة.

إن المرض الذي تشكو منه الهيئة الاجتماعية الحالية هو مرض خلقي أكثر منه مرضًا سياسيًا أو اقتصاديًا. لست أنكر أن تحسين الأنظمة وإصلاح الأخطاء مفيد، ولكننا في حاجة أكبر إلى إصلاح الأخلاق وإحسان توجيه عقول الناس إلى الآراء السليمة والمعتقدات الخلقية. فإذا أردنا أن تنجو الجماعة الإنسانية من الفساد الذي يغزوها والثورة الهمجية التي تهددها، فيجب رد التعاليم الروحية إلى مكانتها السابقة من عقول الرجال ومن السياسة. إنَّ هذه هي الوسيلة الوحيدة لإنقاذها من مخالب الحسد والحقد.

يجب إعادة الشعور بالواجب والمسؤولية الشخصية إلى عقول الجمهور وإلى دراسات الشباب. يجب مقاومة السفسطة التي تدعو إلى ابتلاع الدولة للفرد وتحويل المواطن إلى جزء من آلة ضخمة تنتج الثورة وتوزعها بنسبة

احتياجات كل فرد. إنَّ العلاج الصحيح للأزمات التي نجتازها هو في العودة إلى الأخلاق السابقة التي تُعلِّمنا أنه يجب على العمال وأصحاب الأعمال أن يؤدوا واجبهم، وأن يعملوا وينهضوا بمسؤولياتهم. فهل هناك مبادئ أخرى تُعلِّم الأغنياء روح التضحية والنزول طواعية عمّا يفيض عن حاجتهم، وتُعلِّم الفقراء ضرورة المجهود الشخصي وفضيلة الصبر واحترام العدالة؟

إن الحكومة بتشجيعها الإلحاد والمادية لا تساعد على تحسين الأخلاق، وتهدئة الشهوات، وتقليل المفاسد. إنَّ معاداة الدِّين ليست من السياسة السليمة في شيء. إننا لا نفهم، حتى من مجرد الناحية العملية المحضة، ما هي الفائدة التي يرمي إليها الجهلاء والمفسدون، أولئك المتعصبون الذين يريدون حرمان مواطنيهم من المعتقدات التي يجدون فيها عزاءهم؟ لا أحد ينكر أنَّ العقائد الدينية تدعو إلى حسن الخلق، وأنه كلما زاد عدد المتدينين في دولة، قلَّ فيها القلقون والاشتراكيون والفوضويون. ففي عهود الأفكار المادية والواقعية والنشوء والارتقاء والنيهيلية هذه، من ينكر الخدمات العظيمة التي أداها الدِّين ببثه روح الكرامة في قلوب الناس، وتلقينهم الواجب، وإحلال عبادة المثل العليا محل عبادة العجل الذهبي؟ ففي الهيئات الاجتماعية التي لا حديث لها إلَّا تنازع البقاء، وحقوق القوة والتخلص من الضعفاء، ومذلة الفاقة، وسلطان الثروة، يعلمنا الدِّين تضحية النفس واحترام الفقير ومحبته، ويشعرنا بالمسؤولية نحو الله ونحو الضمير... وفي عهد تطلب فيه الاشتراكية، التي أخذ تهديدها ينمو وينمو، أن تكون الحكومة صاحبة سلطان غير محدود، يقف الدِّين بجانب حقوق الفرد الإنساني وحقوق الضمير، فيضع حدًّا لسلطان الدولة (لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق). إنه، إذا لم تسترد العقائد الدينية سلطانها على عقول الناس، لوجب أن نرتعد فرقًا على مستقبل الهيئة الاجتماعية، لأن الحقائق التي كتبت طويلًا سوف تعلن عن نفسها بأصوات كأنها الرعد.

ومن مصلحة الأُمم أن لا تفرق بين السياسة والأخلاق في علاقاتها المتبادلة. إنَّ السياسة السلمية كالأخلاق الطيبة تطلب العدل وحسن المعاملة وهما قوام السلام وما يتبعه من خير. أما السياسة التي تعلم الأُمم الحسد، والبغضاء، والسباب، والاسترشاد بمصلحتها الذاتية في تصرفاتها، وحسم الخلافات التي تنشأ بالقوة وحدها، لهي سياسة مجرمة وخاطئة. والساسة الذين يشيرون بهذه السياسة النفعية الضيقة، سياسة الحسد والشر هذه، قصار النظر يرون مصلحة الساعة، ويغمضون عيونهم عن المصالح المشتركة بين الشعوب، وبالأخص عن النتائج الضارة للعداوة والحروب، وينسون فوائد السلم وفظائع الحرب.

أليست السياسة العادلة الحبية المعتدلة التي توفِّق بين الأُمم أفضل بكثير من سياسة الحسد والطمع التي تفرِّق بينها؟ ما أسعد الأُمم لو أنها تمتنع عن اتِّباع سياسة الانتقام وقطاع الطرق! وأية رفاهية كانت أوروبا تصل إليها لو أنها حققت مشروع هنري الثامن فطبقت على السياسة قواعد التفكير السليم والأخلاق الدينية. إنَّ مظهر العالم كان يتغيّر لو أن الأُمم نظرت إلى أنفسها باعتبارها أفراد أسرة واحدة فأقصت عن علاقاتها العنف والخداع. إنَّ سياسة الشعوب المتمدينة لا تزال مع ذلك سياسة وثنية ولا بد لها من أن تعود إلى الدِّين إذا أريد للعالم أن يحظى بالسلام.

لقد تساءل المسيو تير، مدفوعًا وراء حماسة للمجد العسكري، «فيمَ تستخدم قوى الدول إن لم تستعمل في محاولة كسب السيادة بعضها على بعض؟»، ويبدو لي أنَّ قوى الدول يمكن أن توجه لفائدة أفضل من تحقيق أحلام فتح يدفع ثمنها غالبًا من المال والدماء وتنتهي بالمصائب والويلات. ففي كل مرة حاولت أُمة أن تغزو أُمة أخرى أراقت سيولًا من الدماء دون فائدة تجنيها، وباء جميع الذين امتلأت رؤوسهم بأحلام الفتح بخيبة مريرة: لقد

أهلك شارل الخامس ونابليون الأول ملايين من الناس في سبيل إقامة سلطانهما، ومع ذلك لم يحققا أغراضهما، فمات الأول في الدير، ومات الثاني على صخور سانت هيلين. ولقد عمَّ الخراب إسبانيا وفرنسا بسبب سياسة الطمع. وكم من الفاتحين يمكن أن يقال عنهم: «إن المطرقة التي دقّت العالم كُسرت بدورها».

إنَّ السياسة التي ترمي إلى التوازن الدولي أفضل من سياسة الفتح، والإمبراطورية الواسعة جدًّا لا يمكن أن تدوم، ولا بد أن تسقط، عاجلًا أو آجلًا، أمام اتحاد الدول الأخرى. واستعباد أُمة لأُمة أخرى خطر دائم على حريتهما المشتركة، لأن الأمة القوية جدًّا، كالملك الكامل السلطان، يصعب عليها أن تبقى في حدود الاعتدال الحكيم. وإذا كانت الرغبة في السيادة من بواعث العمل في الأُمم، فلماذا لا تكون السيطرة الأخلاقية سيطرة العلوم والآداب والأنظمة هي موضع مباراة الأُمم؟

إنَّ الملحدين يبتسمون كلما سمعوا رجال الأخلاق يظهرون أملهم في أن يجيء يوم تنعدم فيه الحروب الدولية ويحل فيه التحكيم محل الالتجاء إلى القوة. إنَّ أدوات الحروب الجديدة، التي تزداد قدرتها على الهدم في كل يوم، تساعد على بقاء السلم، لأن الشعوب والأُمم تتقهقر فزعة أمام ما تجره مثل هذه الحروب من ويلات. إنَّ ميول الرأي العام تزداد اتجاهًا إلى إلزام الحكومات بالمحافظة على السلم، والمأمول إذًا أن تصبح الحرب نادرة الوقوع.

ولما كانت الانتصارات تسكر الشعوب والملوك على السواء، فإن واجب المؤرخين والأخلاقيين أن يتحدوا ليقاوموا ذلك الاندفاع. إن المؤرخين الذين يمتدحون الانتصارات ينسون، عندما يتحدثون عن الحروب، أن يبحثوا وراء فائدتها ومغزاها. إنهم غالبًا، عندما يمتدحون الفاتحين، يفسدون الرأي العام

بتعويده أن يبهره النجاح. وهم يحسنون صنعًا لو احتفظوا بجزءٍ من الإعجاب الذي يغدقونه على الفاتحين للرجال النزيهين الذين أثبتوا حبهم للإنسانية واحترامهم للحياة البشرية.

وواجب رجال الأخلاق أن يحاربوا بغير انقطاع، سفسطة السياسة الفاسدة، وأن يعلنوا أنَّ ما يسمى مصلحة الدولة هو إنكار لكل تفكير سليم، وأنَّ الغرض من الحكم التوفيق لا التفريق، وأنَّ التمسك بالأخلاق واجب في صغار الأمور وكبارها، لأن الخلق واحد لا يتجزأ، وأن العدل، دون سواه، أساس سياسة المجموع، وأنَّ الغاية لا تبرر الواسطة، وأنَّ الوسائل غير المشروعة لا تحقق مطلبًا، وأنَّ الحق فوق القوة، وأنَّ العدل هو القانون الأعلى، وأنَّ المبدأ القائل بأن الحق للقوة مبدأ يصلح للذئاب لا لبني الإنسان.

لقد قال رابليه: «إنَّ العلم بغير ضمير يهلك الروح، كذلك السياسة بغير أخلاق تهدم الهيئة الاجتماعية».

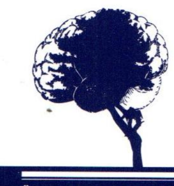
محتويات الكتاب

الإجرام السياسي

مؤلّف هذا الكتاب هو القاضي الفرنسي لويس بروال،عمل بمحكمة الاستئناف بمقاطعة أكس أون بروفانس بفرنسا، وقد قام بالعديد من البحوث والدراسات العلميّة الفكريّة والقانونيّة رغبة منه في تطوير نظريّات وقواعد علم الجريمة والعقاب، كما اهتم بالصور المختلفة للجريمة بالإضافة إلى اهتمامه بالدراسات البينيّة بين علم الإجرام والعقاب وبين علم النفس الجنائي، ويُعد لويس بورال أحد امتدادات بعض مدارس الثورة الفرنسية في السياسة والقانون حيث تأثر بمبادىء الثورة الفرنسية مثل الحريّة والعدالة والمساواة والتسامح وإعلاء شأن القيم الأخلاقيّة في مواجهة مناخ سياسي كانت تسيطر عليه الأطروحات الميكافيليّة والنفعيّة ومبدأ أن الغاية تبرّر الوسيلة.

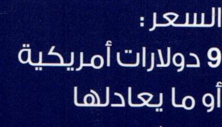
يُعد هذا الكتاب أحد أهم أمهات الكتب المؤسسة لمفهوم تنظيم حرمة الاعتداء على حقوق وكرامة الشعوب من الأنظمة كنوع من إحداث التوازن المطلوب لمفهوم الجريمة السياسية بين الأنظمة والشعوب، وليس فقط من قبل الشعوب في مواجهة الأنظمة، كما تنبع أهميته في تأكيده المبكر على ضرورة تنظيم وتأطير العلاقة بين الأخلاق والسياسة، حيث رأى بورال أن ظاهرة الإجرام السياسي يتحتّم سبر أغوارها بوصفها إحدى المعوقات الأساسيّة التي تحول دون كفاءة العمليّة السياسية، وبالتالي فمن المهم إكساب الممارسة السياسيّة مسحة أخلاقيّة إنسانيّة عامّة تجعلها أكثر انضباطاً بقيم الصدق والتسامح والعدالة وغيرها من القيم والمثل العليا، يحتوي على دراسة تحليليّة تربط بين أفكار هذا الكتاب ووجوه الاستفادة المعاصرة منه في واقع اليوم.

ارتبط تطوّر الجريمة السياسية في العصور الحديثة بالثورة الفرنسية التي اعتبرت الحكم المطلق والنظم الاستبداديّة جريمة سياسيّة وأعطت الشرعيّة القانونيّة والأخلاقيّة والسياسيّة لمناهضة هذا النوع من الأنظمة كحق للشعوب، وهو ما يُعد مناقضاً لمفاهيم وفلسفة الجريمة السياسيّة في معظم الحضارات القديمة، ومن ثم سعت إلى صياغة نظرية أخلاقيّة وقانونيّة وسياسيّة من شأنها تحقيق التوازن في فلسفة الجريمة السياسية بين الأنظمة والشعوب عبر تطوير نظريّة العقد الاجتماعي لتصبح في شكل مواثيق دستوريّة واضحة المعالم.





السعر:
9 دولارات أمريكية
أو ما يعادلها





ISBN 978-614-470-009-9

INFO@NOHOUDH.ORG | WWW.NOHOUDH.ORG